حاشیه ابادی علی المطول ۴۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى علم البيان قوله الفن الثانى الفن عبارة
عن الالفاظ المخصوصة لانه جزء الكتاب الذى هو عبارة
عن ذلك ففى الحمل مسامحة فى المسند اليه او المسند اى معانى
الفن الثانى علم البيان او الفن الثانى عبارات علم

البيان لكنه مشكل من جهة اخرى لان الشارح فسر علم البيان بالملكة
والظاهر ان الملكة ليست معانى الفن الثانى ولا الفن الثانى عبارات
الملكة بل معانى الفن الثانى المسائل فلعل التقدير الفن الثانى عبارات
مسائل علم البيان او معانى الفن الثانى مسائل علم البيان فليتامل لكاتبه
قوله ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام لان بلاغة الكلام
مطابقته لمقتضى الحال والمطابقة يتوقف على ايراده مطابقا
والايراد يتوقف على معرفة الوجوه التى يورد عليها المختلفة فى وضوح
الدلالة صر قوله بخلاف البديع اى فى الامرين وقوله فانه
من التوابع اى لعلم البلاغة قول المتن وهو علم يعرف به الخ
اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم
البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى الوضوح مع انه
ممتنع فيما ليس له لازم بين اوله لازم واحد والجواب ان ليس
المراد باللازم ما يمتنع انفكاكه بل المراد اعم ووجود ما ليس له
لوازم كذلك ثم فرح سر لا يبعد اذ يقيد بقيد الامكان اى ان
امكن الطرق فيندفع الايراد وترك القيد للظهور والاعتماد
ع س قول المتن المعنى الواحد ال فى المعنى للاستغراق العرفى
كما يشير اليه كلام الشارح الاتى قوله بقيد فسر به يعرف
فصل لانهما متحدان ما صدقا او لان يعرف اعم وعليه فهل المعارف
غير المقيد ليس بيانيا قوله المقتدر على القواعد اى حتى يكون
المراد بالعلم نفس الادراك لا الملكة ولا المسائل لكن ما المانع لو
اريد ذلك ولعل المانع الاحتياج الى صدق المتعلق وهو المناسب

التعريف لا فساد في نفسه صر قوله علم فليس المقدر علم بالقواعد
لانه يحتاج الى حذف المتعلق وهو لا يناسب التعريف قوله ادراكها
هو اعم من الاعتقاد قوله او الاعتقاد بها يحتمل انه ضمنه معنى الاذعان
فعداه بالبا قوله على ايراد كل معنى قيل الاولى ان نقول على معرفة
ايراد لان الايراد فاعل يعرف قلت فيه اشارة الى ان المراد من معرفة
الايراد الايراد عليه نفسه لا شي اخر فالوجه ما ذكره الشارح ع س
قوله ايراد كل معنى واحد الى اخره فان قلت المعاني غير متناهية
عرفا والاحاطة بها محال فكيف يقتدر على ايرادها قلت يمكن على طريق
الاجمال كما في سائر العلوم قوله ايراد كل معنى حال في المعنى الاستغراق
العرفي لا الحقيقي والعهد والجنس لامتناع الاول وعدم الثاني
ولزوم كون من له ملكة ايراد معنى من المعاني في طرق مختلفة عالما
بعلم البيان قوله ومولمه بتراكيب تفسير طرق قوله ايراد معنى قولنا
الى اخره اى لا وحده بل مع كل ما لا يلاحظ ويقصد الله لئلا يخرج
بقيد الاستغراق حسن في التوجيه نظر والظاهر ان مقصود الشارح
غير ذلك يدل عليه اخراجه في المختصر عن عموم المعنى ولا مانع من
اخراج شي بلحاظ وجه من وجهين اذا كان فيهما فائدة اخرى كما فيما نحن فيه
فتامل ع س قوله في طرق مختلفة نحو زيد جواد زيد سخي زيد حاتم وقوله
لم يكن عالما بعلم البيان لانه معنى واحد لا كل معنى واحد قوله لم يكن عالما
بعلم البيان المراد من العالم بعلم البيان او النحو الحاصل له ذلك كما لا يخفى
اما على الحقيقة بالمسامحة في العبارة او على المجاز المشهور فصح منطوق كلام
الشارح وكذا مفهومه يعني ان من له الملكة اذا عرف الايراد المذكور كان

عالما

عالما بعلم البيان اى حاصلا له ذلك لحصول الملكة له فلا حاجة الى توجيهات
المحشين ع س قوله للدلالة على انه لو اوردها معاني متعددة فان قلت
لا حاجة الى الدلالة على ما ذكر بالتقييد بالواحد لحصولها بعموم المعنى اذ
المراد حينئذ كل فرد اى يعرف به ايراد كل معنى قلت من جملة الافراد
حينئذ مجموع معنيين مثلا فيشمل التعريف حينئذ ايراد احدهما بطريق
اوضح من طريق الاخر مع ان ذلك ليس من البيان فليتامل قوله من
البعض اى من دلالة البعض وقوله على معناه متعلق بدلالة المقدرة
بين من والبعض وقوله ولا حاجة جواب سوال قوله ولا حاجة
الى ان يقال في وضوح الدلالة الى اخره فان قلت من قدر على ايراد
معنى واحد بطريق في غاية الوضوح واخر في نهاية الخفا فهو عالم
بالبيان مع عدم صدق التعريف اذ لا وضوح في نهاية الخفا ولا خفا
في نهاية الوضوح فلم يكن مختلفا في الوضوح قلت القادر على ذلك
قادر على متوسط وان سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية الخفا وكذا
الثاني اذ اصل الدلالة لا تخلو عن وضوح وكذا لا تخلو عن خفاء
للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع قوله يمكن ان يقال ان المراد
بالاختلاف في الوضوح ما هو اعم من ان يكون في مراتب الوضوح او
في اصله فيكون المعنى ان يكون لاحدهما من الوضوح ما ليس للاخر
وذلك اعم من ان يكون له وضوح اقل ولا وضوح له اصلا فلا
يرد النقض بالمختلفين بنهاية الوضوح ونهاية الخفا على انه لو تم
ما ذكره الشارح من ان كل واضح خفي بالنسبة الى اوضح لم يكن لنا
دلالة في نهاية الوضوح فتامل ع س قوله لان كل واضح هو

خفي يمكن المناقشة في الكلية بالامر الواضح الذي يكون في الوضوح
بمرتبة لا يكون فوقه واضح اذ لا يصح انه خفي بالنسبة الى ما هو
اوضح اللهم الا ان يمنع تحقق ذلك وفيه والاولى ان يقال ان المراد
ان كل ما تحقق واضح واوضح فالواضح خفي بالنسبة الى الاوضح وليس المراد
ان كل واضح له اوضح وهو خفي بالنسبة اليه ليرد الاعتراض فتامل
ع س في الفنري كلام اخر فراجعه قوله وبعضها اوضح لان بعضها
واضح وبعضها خفي قوله وبالتفسير المذكور بقوله واراد بالمعنى
الواحد على ما ذكره القوم الى اخره قوله تخرج ملكة الاقتدار اي تخرج
الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من مسماه والا
فالملكة المذكورة خارجة عن عموم المعنى حسن ولا مانع من خروج
الشي بوجهين فتامل ع س قوله عن معنى الاسد الى اخره اي مثلا
ولا يخفى ان معنى الاسد مثلا مفرد وان التفسير المذكور كما تخرج ملكة
الاقتدار على المعاني المفردة بعبارات مختلفة تخرج ملكة الاقتدار على
المعاني المركبة التي لا مراعاة فيها للمطابقة لمقتضى الحال فلعل الاقتصار على
نحو معنى الاسد للتمثيل واراد به ما ليس معه المراعاة المذكورة سواء كان
مفردا او مركبا قوله بعبارات مختلفة اي في الوضوح وقوله في الدلالات
الوضعية اي التي هذا الحال منها وقوله في الدلالات الوضعية فعندهم
انها لا تختلف في الوضوح قوله بما ذكر هاهنا اولى لان معرفة الايراد
ليس علم البيان بل ثمرته وثمرة الشي لا تحمل عليه حمل هو هو والتعريف
باللازم انما هو حيث يصح الحمل فقوله اولى فيه شي بل لا يصح تعريف
المفتاح بظاهره صرح قوله بما ذكر هاهنا اولى لان معرفة ايراد

المعنى

المعنى تصور هذا المفهوم اذ المعرفة من قبيل التصور وذلك لا يكفي
بل لا بد من ملكة يقتدر بها على الايراد قوله وجب تقسيم الدلالة
التي قسمها الوضعية اللفظية قوله وجب تقسيم الدلالة قد
يمنع لزوم وجوب التقسيم للاشتمال المذكور اذ يمكن الاقتصار على
بيان الدلالة المقصودة من غير تعرض للتقسيم الا ان يكون الوجوب
هنا بمعنى الاستحسان قوله والتنبيه على ما هو المقصود منها وهو
العقلية قوله بحيث يلزم الى المحالة كوضع اللفظ لذلك المعنى في الوضعية
قوله ودلالة الاثر على المؤثر الى اخره وعكسه كالنار على الدخان
قوله وكان عليه ان يقيدها الى اخره لا يقال لا حاجة الى التقييد
والاحترازين المذكورين فضلا عن الوجوب اذ لو قسم مطلق الدلالة
ونبه على ما هو المقصود منها حصل المطلوب لانا نقول وجه
الاحتياج الى ما ذكر بل وجوبه ان الاقسام التي ذكرها انما هي
اقسام الوضعية بمعنى ما للوضع مدخل فيه ولا يجوز ارادة كون
المقسم مطلق الدلالة لفساد التقسيم حينئذ لانتفاء كونه حاصرا
للاقسام قوله بما يكون للوضع مدخل فيه بذلك دون ان
يقول بما يكون بالوضع ليشمل التضمنية فان اللفظ لم يوضع
للمعنى التضمني بنفسه قوله فالاولى هي التي سماها القوم وضعية
تسميتهم اياها وضعية بمعنى ان للوضع دخلا فيها كما ذكره لا ينافي
تسمية القسمين الاخيرين منها اعني التضمن والالتزام عقلية كما
سياتي لان للعقل دخلا فيها ايضا فيصدق عليها معنى الوضعية
والعقلية بالمعنيين المذكورين والحصر في قوله هي التي سماها القوم

بالنسبة للطبيعة والعقلية من دلالة اللفظ المذكورين بقوله احترازا
عن الدلالة الطبيعة والعقلية لكاتبه قوله سماها القوم يحتمل ان
المراد علما البيان لكن يشكل بقوله الاتي وتسمى الاولى وضعية الى اخره
الا ان يجاب بان للوضعية عندهم اطلاقين مشهورا وعليه ما سياتي
وغير مشهور وعليه هذا ويحتمل ان المراد المناطقة ولا اشكال
فليحرر قوله سماها القوم اى علما البيان صر قوله كدلالة اح بضم
الهمزة وتشديد الحاء المهملة حسن جلبي وفي حاشية القطب خلافه
قوله فان طبع اللافظ فيه اشارة الى ان المراد بالطبع في التعريف
طبع اللافظ ويجوز ارادة طبع اللفظ لاقتضائه التلفظ به عند
عروض المعنى او طبع السامع فانه يتادى الى فهم المعنى لا للعلم بالوضع
الا انه في العقلية ايضا كذلك فالتعويل على الاولين قم قوله وهي
الدلالة العقلية وهذه العقلية غير العقلية السابقة لان تلك
عقلية غير لفظية وهذه عقلية لفظية وقوله الصرفة في الوصف
بالصرفة صعوبة مع جعله ذلك من اقسام دلالة اللفظ تامل قوله
وهي الدلالة العقلية الصرفة اى من دلالة اللفظ احترز بالصرفة
عن التضمن والالتزام اذ ليست واحدة منهما صرفة لمدخلية الوضع
فيهما كما استفيد من كون مقسمهما للوضع دخل فيه ولا ينافي وصفها
بالصرفة كونها من دلالة اللفظ لعدم مدخلية الوضع فيها لكاتبه
قوله هي التي يكون للوضع مدخل فيها وان لم يكن المدلول هو المعنى
الذي وضع اللفظ بازائه لان ذلك انما هو للمطابقة قوله لعدم
تعلق قوله والمقصود ودليل لانحصار القصد في هذه الثلاثة

وقوله

وقوله باختلاف الطباع راجع للطبيعية وقوله والافهام للعقلية فهو لف
ونشر مرتب ج قوله والمصنف ترك التقييد جواب عن سوال ينشا عن
قوله والمقصود الى اخره بان يقال المصنف اطلق في محل المقسم وكان
عليه ان يقيده فاجاب ان القيد يترك لوضوحه فكان القيد معلوم
عندنا سم منج قوله في بيان القسم حيث يقول اما على تمام ما وضع
له الى اخره قوله مشعر خبر كون وقوله بذلك اى بذلك التقييد
ووجه الاشعار به انه اعتبر الوضع في كل من الاقسام الثلاثة ج
قوله ثم عرفوا الدلالة بانها فهم المعنى الاوضح ادخال الباء على فهم
بان يقال عرفوا ذلك بفهم المعنى لانها انما تدخل على المعرف به
لا على المعرف وظاهر ان قوله انها الى اخره ليس جزءا من المعرف به
بل هو المعرف لكن مثل هذا يقع كثيرا في كلامهم اتكالا على وضوح
المعنى صر وقوله بانها فهم المعنى الذي يدل عليه اللفظ من احدى
الدلالات وقوله عالم بالوضع اى للمعنى المطابقي وليس المراد
الى من هو عالم بالوضع لذلك المعنى مطلقا تضمنيا كان او التزاميا قوله
واحترزوا بالقيد الاخير الى اخره يفيد تناول ما قبل القيد الاخير
للطبيعية والعقلية ولا يخلو عن صعوبة بالنسبة لقوله فهم المعنى
من اللفظ اذ لا يظهر ان فيهما فهم المعنى من اللفظ الا ان يراد بفهمه
من اللفظ ما يشمل فهمه عنده اللفظ فتامل قوله بالقيد الاخير
العلم بالوضع وقوله وضع ذلك اللفظ في الجملة لكن لا بد ان يكون
للمعنى معينا وقوله لا وضعه لذلك المعنى اى المفهوم المتقدم وهو له
فلا علة ارادوا وقوله واعترض اى هذا المعرف به وقوله والفهم

ان كان بمعنى المصدر اى المصدر الماخوذ من المبني للفاعل وقوله واما
ما كان اى الفهم ج قوله وتفسيرها به وجب صحة حمل الجنس على المعرف
قوله فالاولى ان يقال الخ اى هذا الكلام لا يصح على ظاهره فلا
بد من تاويله على ما يصح فالاولى في تاويله ان يقال الخ وهو من بقية
كلام السائل اى المعترض كذا قرر ج واقول ما تضمنه هذا الكلام
من ان مراد المعترض بقوله فالاولى الخ الاشارة الى التاويل والتعريف
منه نظر بل مراده انه ينبغي العدول عنه الى هذا قوله كون اللفظ
هو قياس ما سبق في تعريف الدلالة المطلقة قوله للعلم بوضعه
او لاجل علم السامع ج قوله فان معنى فهم السامع المعنى الخ فيه
بحث لان فهم السامع المعنى منه او انفهامه اثر وثمرة لكون اللفظ
بحيث كذا حاصل عند استعمال المتكلم اللفظ ولذا يصح تعليل الفهم
والانفهام المذكورين بالدلالة فكيف يدعي الاتحاد بين تفسيريهما
وقد تعرض السيد لمثله ولدفعه وتوجيه الكلام بما لا مزيد عليه
فما له تعرض قوله فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او
انفهام المعنى من اللفظ يعني فان معنى ذلك المراد يعني ان المعنى
الذي اراده من ذلك هو معنى كون اللفظ الى اخره وحينئذ
يندفع ما اورده السيد عليه بما حاصله منع ان معنى الفهم
او الانفهام ما ذكر قوله غاية ما في الباب الى اخره جواب عن
سؤال كما بينه السيد قوله الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه لقائل ان يقول ان فيه مسامحة والمعنى انه
متصف بكونه الى اخره قوله وهذا اى الوصف الذي اتصف به

اللفظ ج قوله العلم حصول صورة الشيء في العقل فان حصول صورة
الشيء في العقل لما كان مركبا لم يمكن ان يشتق منه صفة تحمل على العلم
قوله المتن وتسمى الاولى وضعية فان قلت لما اختص الوضعية بالمطابقة
عند ائمة البيان فلا وجه لقول الشارح بتعميم الوضع في تعريف الدلالة
الوضعية قلت لا نزاع في ان المنقسم الى الاقسام الثلاثة هو الدلالة
الوضعية لا العقلية والطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك
بين الثلاثة ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع
اللفظ بازاء المعنى ولذا لم يكن بين الفريقين نزاع عند تفسير الوضعية
ولما سمى المنطقيون الاخيرين وضعية وللعقل مدخل فيهما لم يخص
العقلية عندهم بالصرفة سر اى قوله المتن وضعية اى عند ارباب
هذا الفن وتسمى عند المناطقة مطابقة والثلاثة عندهم وضعية
لان الوضعية عندهم ما للوضع فيها مدخل ج قوله فهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع اى نسبة مخصوصة بلا واسطة والاكمل من الاخيرين منسوب
الى الوضع في الجملة كما علم من نحو قوله فيما سبق وباقي ان للوضع مدخلا
فيها قوله لان دلالته عليهما الى اخره قيل عليه لولا ملاحظة العقل الجزء
والكل ولا اللازم والملزوم فضلا عن الحكم بالملزوم لكان اقرب
لكان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل ان دلالته
عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين اقول مراد الشارح
ان الدلالة من جهة هي منشأ كون العقل حاكما فصح التعليل
وسقط الاعتراض اقول المراد الا من جهة ان العقل اذا تصورهما
حكم باللزوم او من شانه ان يحكم باللزوم ويعود حينئذ الى الاستلزام

العقلي كما ذكره المعترض لان حكم العقل باللزوم ولو في بعض الاوقات
على شي انما يكون اذا كان بينهما لزوم عقلي والمقصود ان العقل لو لم
يحكم اصلا باللزوم وذلك بان لا يكون بينهما لزوم اصلا لم يتحقق
الانتقال فصح كلام الشارح فا فهم قوله لانه دلالته اي
اي اللفظ وقوله عليهما اي الجزء والخارج وقوله انما هي اي دلالته
عليهما وقوله من جهة ان العقل اي سبب او علة ح قوله انما هي
قد يشكل هذا الحصر على ما اعترف به من ان للوضع مدخلا فيهما
الا ان يراد حصر السبب القريب او المبالغة قوله عما يقابل الوضعية
اي الدلالة التي تقابل الخارج وقوله كما ذكرنا اي من قبل ح
قول المتن وتقيد الاولى اي تقيدا اضافيا بان يقال دلالة
مطابقة من اضافة المسمى الى الاسم اي الدلالة المسماة بهذا الاسم
اي المطابقة ح يمكن ان يراد اعم ويوسع ما يقع في عبارة المقدمين
نحو الدلالة المطابقة على الوضعية ولا ينافيه قوله بالمطابقة
بنا على ان المراد بهذه المادة اعم قول المتن والثانية بالتضمن اي وتقيد
الثانية بذلك اي تقيدا اضافيا وقوله فان قيل اي فبسبب تعريف
الدلالات بما تقدم وقوله اذا كان اللفظ اي الموضوع وقوله مشتركا
بين الجزء والكل اشتراكا لفظيا بان وضع اللفظ مرتين لمعنيين بان وضع
مرة لتمام المعنى ومرة بازا جزئه ح قوله واريد به الكل انما اعتبر
الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا
كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق
عليه الخارج لتنقيح الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما من زيادة

انضاح

انضاح ولمثله انحم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته الى اخره فليفهم
ف قوله يصدق على ما اي دلالة التضمن وقوله لانه موضوعة اي
بالوضع الاخر وقوله لانه موضوعة اي فدلالته عليها مطابقة
ويصدق الخارج وقوله يصدق عليها اي هذه الدلالة وقوله
بل مطابقة فانتقض حد كل من الدلالتين بالاخر وقوله وحينئذ
ينتقض اي حين يكون اللفظ مشتركا بين تمام المعنى وجزئه
وبين الملزوم ولازمه ينتقض الى اخره ح قوله وحينئذ ينتقض
الى اخره ويمكن تصويره انتقاض التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ
موضوعا لكل من الملزوم واللازم ومجموعهما فتم قوله وحينئذ
ينتقض تعريف الدلالات الى اخره اي ينتقض تعريف بعض
الدلالات ببعض الدلالات لا كل واحد بعضا كما يتبادر من ظاهر
العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام
بالاخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان
اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا
كما فصله في شرح الرسالة ف قوله بعضها بدل بعض من الدلالات
قوله ببعض متعلق بينتقض اي ببعض من الدلالات
فحاصل العبارة ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعضها
لا بتعريف بعضها قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف
الدلالات الى اخره ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس
في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكر في تعريف
الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا ف قوله وانما قصد التقسيم

اي لدلالة اللفظ وقوله فلا باس فبسبب قصد المقسم على الوجه
المذكور وقوله اعتمادا عليه بترك وقوله على وضوحه اي دلالة
القيد قوله فلا باس الخارج منه امران احدهما ان قضية
ان ترك القيد اعتمادا على الوضوح والشهرة انما يجوز في التعاريف
الغير المقصودة وكلامهم في محال يفيد جوازه في المقصودة
ايضا لانهم كثيرا ما يعتدون في تعاريف مقصودة عن ترك
بعض قيودها بالوضوح والشهرة كما لا يخفى على من له تتبع
لكلامهم والثاني ان قضية ان الاكتفا بقيد الحيثية مع صدقه مخصوص
بغير المقصوده وكلامه كغيره في مواضع من كتبه يصرح بخلاف
ذلك ويجاب عن هذا الثاني بانه انما قيد بعدم القصد لانه لم
يقيد بعض الصور بكونه قيد الحيثية واذ كان ذلك البعض هنا
هو قيد الحيثية في الواقع فليتامل قوله وهو اي الوضوح والشهرة
هنا وصرح ان المطابقة الى الجزء المتضمن لذلك القيد او وهو
فليتامل وقوله وهو ان المطابقة اي مثلا قوله من حيث
انه جزؤه لا من حيث انه تمام المعنى الموضوع له وقوله
دلالته اي اللفظ وقوله من حيث انه خارج لا من حيث انه
تمام الموضوع له وقوله وقد يجاب اي عن هذا الاعتراض
وقوله بانه اي الشان وقوله لا حاجة الى هذا القيد وهو
قوله من هو الخارج وقوله لما كانت وضعية اي حاصلة
بسبب الوضع واراد هنا ما للوضع فيها مدخل خلاف ما تقدم
وقوله كانت اي الدلالة وقوله متعلقة بارادة اللافظ

الاوضح

الاوضح متعلقة لارادة بفتح اللام ص وقوله فهو اي ذلك
اللفظ وقوله فهو اي بسبب انه اريد ذلك المعنى وقوله اذا
اريد به احد المعنيين اي معينا وقوله المعنيين اي الموضوع
هو لهما وقوله لا يراد به المعنى الاخر اي فلا يدل على الاخر
بل على المراد فقط ج قوله فاللفظ ابدا الخارج منه انه لا فائدة
في هذه المقدمة اذ لا يدعي احد امكان اجتماع الدلالات بل
انتقاض تعريفها وجواز ان يكون اللفظ متصفا باحدى
الدلالات مع انه يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى
ب هذا راجع الى ما ذكره السيد ع س قوله لمطابقته اي
ولا ينتقض بغيره اي لا دلالة له على غيره وكذا فيما بعده
وقوله لا يقتضي ان تكون اي الدلالة وقوله بل للوضع اي بل
كونها وضعية يقتضي ان تكون تابعة للوضع وقوله موقوف
على الارادة اي ارادة اللافظ لتلك الدلالة وقوله لا اسماي
لا مثل البطلان الذي يظهر في التضمن والالتزام فان البطلان
فيهما ظاهر ظهورا زائدا على المطابقة وقوله الا ان التضمن اي
الدلالة المسماة بذلك ج قوله فهم الجزء في ضمن الكل فيه مسامحة
من قبيل المسامحة في تعريف الدلالة فتامل ع س قوله فهم الجزء
في ضمن الكل فهي على هذا دلالة عقلية فلا مدخل للفظ فيها
وقوله في ضمن في دلالة الالتزام غير واضح بخلافه في التضمن لان
الكل متضمن للجزء بخلاف الملزوم وكان اللازم ليس جزءا له وقوله
صارت الدلالة عليهما اي الجزء واللازم وقوله مطابقة لانها

صدق عليه دلالة اللفظ الخ قوله لا تضمنا او التزاما اى
من حيث هو مقصود باللفظ او المراد لا تضمنا او التزاما فقط
فلا ينافي تحقق التضمن او الالتزام هنا ايضا كما بينه الفنري قوله
وعلى ما ذكره هذا القائل من ان دلالة اللفظ موقوفة على ارادة
اللافظ وقوله من الدلالات اى الثلاث وقوله اكثر من معنى اى
على زعمه وقوله وقد صرحوا اى اهل المنطق الخ قوله لا يظهر
الخ عليه اعتراض للسيد وجوابه في الفنري قول المص وشرطه
ذكر الضمير لتذكير لفظ الالتزام وان كان معناه مؤنثا اى الدلالة
قول المص اللزوم الذهني اما اللزوم الخارجي فليس بشرط فيه لكن
ليس المراد شرط انتفائه بل المراد عدم اشتراطه فقط سواء
وجد او لا فوجوده لا يضر وقوله من الموضوع ملزوم وقوله
والخارج لازم الخ قوله اى كون المعنى تفسير للزوم الذهني بينهما وتعيين
لما هو اللازم ولما هو الملزوم قوله اما على الفور اى فور حصول
الملزوم في الذهن وهذا القدر متفق عليه بين اهل هذا الفن و
اهل المعقول وقوله او بعد التامل الخ قدر زائد على ما هو
المعتبر عند اهل المعقول وقوله او بعد التامل اى التفكر قوله
والا لكانت دليل اشتراط اللزوم بالمعنى المذكور قوله والا اى
ان لم يشترط في دلالة الالتزام ذلك قوله والا اى وان لم يلزم
من حصول الموضوع له حصوله ولا ينبغي ان يكون المعنى ولا يشترط
اللزوم لانه لا يتسبب عنه كون نسبته كسائر الخارجيات اليه
لجواز ان لا يشترط ولا يكون نسبته كنسبة سائر الخارجيات

اليه بخلاف عدم لزوم حصوله لحصول الموضوع له يتسبب
عنه ما ذكره ص قوله والا لكانت الخ هذا دليل على ملزومية
المعنى الموضوع له للامر الخارج عنه لا على ان المعتبر في الدلالة
الالتزامية اللزوم الذهني اما الدليل على ان يكون اللزوم لزوما
ذهنيا فهو ان يقال لو شرط اللزوم الخارجي بان يكون متى حصل
ذلك المسمى في الخارج حصل ذلك الخارج عنه فيه امتنع وقوع
مثل هذه الدلالة حيث امتنع اللزوم الخارجي بينهما بالضرورة
لكنه ليس كذلك فان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر مع
انه لا ملازمة بينهما في الخارج قوله فدلالة اللفظ اى بسبب
ان نسبة الخارج الخ قول المص ولو لاعتقاد المخاطب
الخ اى ولو كان اللزوم لاعتقاد المخاطب لا بحسب نفس
الامر اما بحسب العرف العام فلما رسخ في اعتقاد الجمهور ان
المقدم في الحرب شجاع والطائف بالليل سارق فالانفكاك
بينهما ممكن عقلا واما بحسب العرف الخاص فلما رسخ في اعتقاد
اهل المعاني ان جبان الكلب سخي واهل الخلاف ان مدار الشيء
وجودا وعدما علة قال بعض الشراح الاحسن ان يقول ولو
لاعتقاد المتكلم لان الملازمة من جهته لا من جهة المخاطب لان
استحصال الفائدة من الكلام انما هو للمخاطب وذلك بالانتقال
الى الملزوم فكون الملازمة ايضا باعتباره لا باعتبار المتكلم
شيء وقوله ولو لاعتقاد علة الحصول وقوله لعرف علة اعتقاد
وقوله مما بينه من الاحكام التي وقوله اعتقاد المخاطب اى لحكم

به قوله بسبب عرف عام جعله علة اثبات الاعتقاد والمصنف
علة الاعتقاد والعلة لثبوت اللزوم وليس تفاوت في المعنى وقوله
لانه المفهوم اى المتبادر للفهم قوله واصطلاحات ارباب الصناعات
كاطلاق الجوهر على ما يقوم بنفسه عند اهل الكلام ويرد
بالالتزام على التحيز قوله مما يجري مجرى عرف خاص يحتمل ان المراد
به ما يتفق كثرة استعمال قوم مخصوصين له في معنى حتى تشتهر
اتفاقا في ذلك المعنى بحيث لا يفهم منه عندهم الا هو من غير
قصد تواطؤ عليه ولا ما يقوم مقامه من امارات العرف مثله
بقوله كما نسا البخل والجود في مقام التمليح والتهكم انتهى قوله
وكلام ابن الحاجب الحاصل قد علمت مذهب المصنف في اللزوم الذهني
ولا اشعار فيه بالخلاف في ذلك واما كلام ابن الحاجب ففيه
اشعار بذلك قوله في اشتراط اللزوم الذهني حيث قال
وقيل يشترط اللزوم الذهني قوله ووجهه اى الخلاف وقوله
في شرحه شرح كلام ابن الحاجب وقوله بان بعضهم من ارباب
اصول الفقه وارباب البيان وقوله خارج عن المسمى اى بذلك
اللفظ وقوله بسبب اللزوم بينهما ذهنا وهذا القدر هو المشروط
عند ارباب المعقول وقوله من قرائن الاحوال اى او قرائن الالفاظ
وقوله والاظهر من الشارح رادا على العلامة في التوجيه المذكور
قوله والاظهر الى اخره ظاهره انه خرج مخرج الرد على العلامة
ففي حاشية السيد ان كلام العلامة هو عين ما رد به الشارح كلامه
ولا معنى لقول الشارح والاظهر الى اخره قوله والاظهر الى اخره

كلام العلامة لا ينافي ذلك لانه انما فسر مراد البعض الذى
لم يشترط اللزوم الذهني بدلالة الالتزام فبين ان مراد هذا
البعض انه لا فرق بين ان يكون الفهم بسبب اللزوم الذهني او
بغيره من القرائن ومعلوم ان المتبادر من اللزوم هو عدم
الانفكاك فالظاهر انه مراد ابن الحاجب من اللزوم الذهني
المشترط في هذا القول عند الشارح العلامة ايضا وكان هذا
الذى بيناه هو مراد السيد مما في حاشيته من ان الظاهر ان
مراد الشارح العلامة ما ذكره الشارح وانه لا معنى لنقل كلامه
وتعقبه بالاظهر ثم اعتذر عن الشارح بقوله الا اذا قصد
التنبيه على قصور عبارته عن تفصيل المقصود انتهى وكان
مقصوده بذلك ان الشارح العلامة لم ينص على بيان المقصود
باللزوم الذهني المشترط في هذا القول فليتامل قوله لان
معنى اللزوم اى لغة وقوله مثل هذا هو ان لا ينفك الخ
وقوله مثل هذا اللزوم اى الذى هو امتناع الانفكاك وقوله
يخرج اى عن دلالة الالتزام وقوله من معاني المجازات كرايت
اسدا يرمي وقوله والكنايات كفلان كثير الرماد وقوله عن
ان يكون اى الكثير وقوله مثلا لولا التزاميا اى واللازم وهو
خروج كثير من معاني المجازات الى اخره باطل والملزوم وهو
اشتراط ما ذكر مثله في البطلان وقوله بل لم تكن دلالة
الالتزام لانه ليست لازمة ذهنا بالمعنى المذكور الذى هو عدم
الانفكاك ح قوله بل لم تكن دلالة الالتزام الى اخره اى لانه اذا

كان معنى اللزوم عدم الانفكاك وكل لازم لهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم
فيكون كل واحد من اللوازم مساويا للاخر في الوضوح والخفا قوله
ايضا اى كدلالة المطابقة وقوله مما يتاتى فيه الوضوح والخفا
اى مع انه حصر واد لالة الالتزام مما يتاتى فيه الوضوح والخفا
وفي حاشية السيد منع لهذا اى لقوله لم تكن دلالة الالتزام الخ
وقوله مما يتاتى فيه الوضوح والخفا اى واللازم منتف فالملزوم
مثله ح قوله مما يتاتى فيه الوضوح والخفا اذ المعنى اللازم حينئذ
كالوضعي لكونه لا ينفك عن المسمى قوله اى بالدلالات المطابقية
اشار الى ان موصوف الوضعية جمع مقدر وكسره بالمطابقية
دفعا لتوهم ان ههنا اعم لانه قد يطلق بالمعنى الشامل للثلاثة وهو
ما للوضع فيه مدخل كما يشعر به ما تقدم ولما انحصرت العقلية
في الثنتين الباقيتين كما تقدم لان الكلام في العقلية اللفظية لم يحتج
الى تفسير العقلية في قول المصنف الاتى ويتاتى بالعقلية قول
المحشي لان السامع ينبغي ان يراد به السامع حقيقة وهو ظاهر
او حكما كمن يبصر الخطوط فيتخيل منها الالفاظ فهو يتخيل تلك
الالفاظ بمطالعة الخطوط بمنزلة السامع لها قول المحشي لان
السامع دليل للدعوى المذكورة وهي قوله والايراد المذكور
لا يتاتى الى اخره وقوله بوضع الالفاظ اى المترادفة ويوخذ
ذلك من قوله لذلك المعنى اى الواحد ح قول المحشي بوضع الالفاظ
اى الالفاظ المتعددة للمعنى الواحد قول المحشي والاقسم لقوله
ان كان الى اخره وقول المحشي لم يكن كل واحد من باب سلب العموم

كانه

كانه قابل بانه ان لم يكن عالما بوضع الالفاظ كلها كان كل
واحد الا علمه فادعى الايجاب الكلي فقيل له في جوابه لم يكن
كل واحد الا بابطال الايجاب وقوله د الا علمه اى على
ذلك المعنى وقوله لتوقف الفهم اى تفهم المعنى المعبر عنه
بالدلالة وقوله بالوضع اى فيلزم من نفي العلم بالوضع
نفي الدلالة لان المتوقف على الشي ينتفي بنفي المتوقف عليه
وقوله خد يشبه الورد اى وقلنا ايضا وجنته تماثل
الشعر المخصوص او نحوه مما يرادفه وقوله بوضع المفردات
وهي خد ويشبه والورد وقوله والهيئة اى وبوضع الهيئة
التركيبية وهي اسناد نشبه الى الخد اى بوضع المذكورات
لمعانيها وقوله امتنع اى استحال وقوله ان يكون كلام اى
اخر يرادفه وقوله يودي خبر يكون لا قوله د لا نتيج قوله
لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها اى من قوله خد يشبه الورد
وانث الضمير اعتبارا بالجملة قوله ما يراد فها اى كلمة يرادفها وقوله
بوضعها اى بوضع كل كلمة وما يرادفها ح قوله ان كان عالما
بوضعها اى وضع المرادفات قوله كان فهمه اى السامع العالم
بما ذكر وقوله ان لم يكن عالما بوضعها لها اى لتلك المفهومات
ح قوله لم يفهم من المرادفات فيه اشارة الى ان المراد بعدم
الدلالة عدم فهم السامع فاندفع الاعتراض بمنع استلزام عدم علم
السامع عدم الدلالة فانهم قوله والالم يكن كل واحد منها
دالا الى اخره الذي هو من باب سلب العموم وقوله لم يكن واحد

منها الذى هو من باب عموم السلب وقوله فتنقضيه مبتدا اى
قولنا ما هو عالم الخارج وقوله ان لا تكون خبره قوله ان لا
تكون اى فتكون رفعا للايجاب الكلى وصدقه اما بالسلب الكلى او
الجزئى قوله وهذا اعم لان السلب الجزئى اعم من السلب الكلى
والسلب عن البعض مع الايجاب للبعض قوله ويحتمل عطف
على مجموع وعلى التقدير من الخارج دالا لا على مجرد لا تدن كل واحد
منها دالا حتى يكون هذا الاحتمال على التقدير ايضا فيرد عليه
انه ليس كذلك على الاول قوله ويحتمل ان تكون بعض منها دالا
ينبغى ان يراد بالبعض ما يشمل المتعدد وحينئذ فقوله وعلى
التقدير من الخارج يشمل ثلاث صور ان لا تكون شئ منها دالا ان
تكون بعضها الواحد فقط دالا ان تكون بعضها المتعدد فقط
دالا فقوله واياما كان لا يجرى فرع الوضوح وجهه فى الاولين
ان الاختلاف فى الوضوح فرع تعدد دلالة المطابقة ولم توجد
وفى الثالث مع تعدد دلالة المطابقة فيه ما تقدم فيما اذا جمع
دلالة المطابقة بالنسبة لجميع الالفاظ بان كان السامع عالما
بوضع جميع الالفاظ وانما قلنا انه ينبغى ان يراد بالبعض ما ذكر
لانه لو اريد به البعض الواحد فقط لم يكن فى الدليل تعرض
لحكم البعض المتعدد ونفى جريان الوضوح فيه لان قول المصنف
ان كان عالما بوضع الالفاظ اراد به ان كان عالما بوضع جميع الالفاظ
كما قاله الشارح فيكون جميع الالفاظ دالا فلا يشمل هذا الشق دلالة
البعض مطلقا وقوله والا لم يكن الخارج شاملا على هذا التقدير

للصورتين الاولتين مما ذكرناه وان الصورة الثالثة فتكون خارجه
من الشقين فلا تكون فى الدليل تعرض لها مطلقا قوله واياما
كان اى عدم كون كل واحد منها دالا او كون بعض منها دالا او قوله
واياما كان اى الحال قوله فان قلت الخارج سؤال وارد على
قول المصنف والا لم يكن كل واحد الى اخره حينئذ اذ يجاب فهم
العلم متوقف على العلم بوضع اللفظ او وارد على قول الشارح
فى بيان الملازمة لتوقف الفهم على العلم بالوضع وهو الظاهر
وقوله العلم دليل للزوم الدور واثبات له وقوله لان الوضع
بيان لتوقف العلم بالوضع على فهم المعنى وقوله نسبة بين اللفظ
اى الموضوع وقوله والمعنى اى الموضوع له وقوله على فهم
المنتسبين فيه تغليب لان المنتسب هو اللفظ والمنتسب اليه
هو المعنى لان الواضع نسبة اللفظ الى المعنى وقوله من اللفظ
هذا قيد ينفك به الدور وقوله انما يتوقف على فهم المعنى
بالجملة اعم من فهمه من هذا اللفظ او من غيره وقوله لا على فهمه
من اللفظ حتى يلزم الدور المذكور وقوله لا على فهمه من اللفظ
ولا خفاء فى ان فهم المعنى من اللفظ مغاير لفهم المعنى بالجملة وقوله
وقريب منه اى من هذا الجواب ج قوله وقريب منه ما يقال
الخارج الفرق بين الجوابين ان المعتبر فى الاول التغاير بحسب
الاطلاق والتقييد وفى الثانى التغاير بحسب الزمان ف قوله
ان فهم المعنى فى الحال اى حال اطلاق المتكلم اللفظ وقوله
بالوضع متعلق بالعلم وفيه اعمال المصدر بعد الوصف وقوله

بل في ذلك الزمان اى بل بتوقفنا العلم السابق بالوضع على فهم
المعنى فى ذلك الزمان السابق على الحال وقوله لانسلم انه اى
السامع وقت سماع الالفاظ وقوله بوضع الالفاظ اى بوضع
جميع تلك الالفاظ لذلك المعنى وقوله الالفاظ اى المترادفة
وقوله لم يكن بعضها اوضح فى الدلالة على ذلك المعنى وقوله
لجواز سند للمنع الذى هو قوله لانسلم نتبرع به وقوله بعض
الالفاظ اى تلك الالفاظ التى علم وضعها وقوله بحيث خبر
يكون وقوله بحيث يحضر معانيها وهو معنى واحد فى المسئلة
لكنه تعدد باعتبار تعدد الالفاظ الدالة عليه وقوله
والموانسة هو لازم للممارسة وناشية عنها وقوله وقرب
العهد سبب اخر معطوف على كثرة وقوله وقرب العهد لها
اى بوضعها لتلك المعانى وقوله وبعضها اى تلك الالفاظ
المخزونة وقوله الى التفاوت الكثير اى من ذلك الالتفات وقوله
ومراجعة عطف على التفات عطف تفسير وكذلك عطف طول
على الكثرة وقوله وكثيرا ما نفتقر اى نحن بالوجدان وقوله
المطابقة اى للالفاظ وقوله بوضعها اى الالفاظ كلها وقوله
ومراجعة تفسير لمعاودة وقوله تامل تفسير تفكر وقوله
لطول العهد علة الافتقار ج قوله فالجواب الحاضح يرد عليه
انه منقوض بالحد والمحدود فان كلامنهما يدل على الماهية
بالمطابقة ودلالة الحد اوضح والجواب ان الاوضحية باعتبار
التفصيل فيرجع الاختلاف الى المدلول دون الدلالة فان قيل

يزاد

يزاد لفظ فى احد الكلامين وينقص فى الاخر فيختلف دلالتهما
وكل منهما مطابقة قلنا حينئذ تختلف المعنى والكلام عند الجادة
فان قلت قد يكون الزيادة بالمفسر اوالمرادف قلت حينئذ
يرجع الاختلاف الى المدلول او السامع سراجى قوله ان يكون
ذلك اى الاختلاف وقوله كذلك اى يختلف بالوضوح والخفا
بالنظر اليها نفسها وقوله كما فى اللوازم القريبة كدلالة
طول النجاد على طول القامة وقوله كما فى اللوازم البعيدة
مثل دلالة الرماد على الكرم وقوله بخلاف المطابقة
اى الدلالة المسماة بذلك وقوله واجب قطعا عند العلم
بالوضع اى ولا تفتقر معه الى شى حتى يكون غيرا وضح وقوله
انما هو اى ما ذكر من السرعة والبطو وقوله وبطيه اى
للعلم به اى لا من جهة سرعة الفهم عند العلم بالوضع الذى
هو الدلالة وقوله ولهذا اى لاجل ان السرعة والبطو انما
هو من جهة الحاضر ج قوله ولهذا اى يكون السرعة والبطو
من جهة التذكر يختلف المطابقة باختلافهما سراجى قول
المص ويتاتى بالعقلية يشمل الالتزام والتضمن كما يشعر به الشارح
والدلالة العقلية هى فهم اللازم من الملزوم ج قول المص ويتاتى
بالعقلية لان العقلية اعم من اللفظية وليس المراد الا العقلية
اللفظية فكلامه موهم لانا نقول سياقه كقوله فى التعريف
بطرق الحاضح فان الطرق هى الالفاظ وكتقسيم الدلالة
اللفظية الى وضعية وعقلية ثم ذكر هذا الحكم اعنى عدم

الثاني بالوضعية والثاني بالعقلية ظاهر او صريح في ان المراد
العقلية من اللفظية قوله اى مراتب لزوم الاجزاء للكل اى
التي هي المدلول التضمني قوله لزوم الاجزاء كالحيوان والجسم
النامي والمطلق والجوهر كلها اجزاء للانسان لكن بعضها بواسطة
فاكثر وبعضها بلا واسطة وقوله ومراتب لزوم اللوازم
في هذا تصريح بان العقلية شاملة للدلالة التضمنية والالتزامية
فلما كان المتبادر من قول المصنف لجواز ان تختلف مراتب اللزوم
ان المراد به الدلالة الالتزامية نبه الشارح على ان ذلك
شامل للدلالتين لان اللزوم قدر مشترك منهما وفرق بين
اللزوم والالتزام قوله ومراتب لزوم اللوازم اى التي هي
المدلول الالتزامي لان دلالة الالتزام ودلالة اللفظ على الخارج
اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله في القسم الاتي فيمكن
تادية ذلك المعنى الملزوم الى اخره لاقتضائه ان المدلول
هو الملزوم مع انه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه
انه يعتبر اللازم هنا ملزوما والملزوم لازما ليتحقق دلالة
الالتزام قوله اللوازم اى الخارجية وقوله للملزوم اى
الخارج وقوله اما في الالتزام اى اختلاف مراتب ذلك فيه
فظاهر قوله فظاهر لجواز الى اخره لا يقال قوله فظاهر
ينافي قوله لجواز الى اخره لان وصفه بالظهور يقتضي استغناءه
عن البيان لانا نقول وصفه بالظهور انما ينافي احتياجه
لا ذكر الدليل للتنبيه قوله بسبب قلة الوسائط يحتمل ان

المراد

المراد بالقلة ما يشمل العدم فيندرج فيه ما لو انتفت الواسطة
في بعض اللوازم وتعددت في البعض ويحتمل انه على ظاهره
وهذه الصورة مفهومة منه قوله لزوما يمتنع واصله فيكون
لزومه اوضح من بعض اى بسبب اقربية البعض بسبب قلة
الوسائط يكون بعض الاقرب اوضح من الاخر قوله
فيمكن تادية ذلك المعنى الى اخره فيه مناقشة وهي ان دلالة
الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم لا دلالة
اللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق دلالة
الالتزام اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع
وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر
في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل ثم قوله الا
ان يراد باللزوم التبعية الى اخره لا بد من ان يراد في الشقين
ذلك ليتغايرا بان يكون الاول ان يكون لمتبوع توابع كالجود
وكثرة الرماد وجبان الكلب والثاني ان يكون لمتبوعات كالحرارة
والنار والشمس ولكن الاستعمال في الشقين عند ملاحظة
دلالة الالتزام من الملزوم الى اللازم بالمعنى المتعارف ولو
لم يرد بالثاني ايضا اللزوم بمعنى التبعية لدخل الاول
في الثاني ولم يبق لقوله وكذا وجه وجيه وعلى هذا
يندفع الاعتراض عن الشارح بان الاول يصح على مذهب السكاكي
دون المصنف فتامله لخلوص قوله لدخل الاول في الثاني

اى لان الانتقال فى الاول وان كان من اللازم الى الملزوم
الا انه بملاحظة اللازم ملزوما والملزوم لازما لان ذلك
هو المعتبر فى دلالة الالتزام فقد دخل الاول فى الثانى قوله
فيمكن بادنى ذلك المعنى فمعنى بادنيه احضاره فى ذهن السامع
وقوله الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيفان
ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد وقوله وكذا اى ولهذا
الجواز وقوله اذا كان لشئ واحد ملزومات كالحرارة لها
ملزومات كالنار والحركة والشمس وكالجود تلزمه اشياء كما
سياتى فى كلام الشارح وقوله اوضح منه للبعض اى اوضح من
اللزوم للبعض الاخر وقوله ذلك اللازم اى الواحد وقوله
المختلفة الدلالة مضاف الى فاعله ح قوله المختلفة الدلالة
عليه فى الوضوح اى بان يكون بعضها اوضح وبعضها واضح فلذا
لم يحتج لما فى بعض النسخ من قوله والخفا واغنا ذكره فيما تقدم
تفننا قوله وذلك اى الجواز اى جواز ان يكون لشئ واحد
لوازم متعددة وجواز ان يكون لشئ واحد ملزومات متعددة
فالاشارة راجعة الى الجوازين وقوله هنا اى فى هذا الفن
وقوله ان يكون المعنى الخارج الذى تسمى الدلالة عليه بالالتزام
وقوله فى الذهن اى من غير شرط حصوله فى الخارج المقابل
للذهن وقوله حصوله اى المعنى الخارج عن المسمى وقوله بلا
واسطة اى بين المعنى المسمى وبين الخارج عنه وقوله عقليا كما
فى دلالة العمى على البصر وهو ان يمتنع انفكاك حصول الخارج

في

فى الذهن عن حصول المسمى فى الذهن وقوله او اعتقاديا هذا
هو للوجب لقوله لان المعتبر الى قوله هنا وقوله عرفيا اى
عاما ح قوله او اصطلاحيا اى ولو حكما فدخل فيه ما ذكرنا
بسبق انه يجرى مجرى العرف الخاص قوله مختلفة اللزوم
يصح ان يكون نعتا لعدة وان يكون نعتا للوازم ح قوله
مختلفة اللزوم يمكن انه اراد الاختلاف باعتبار قدر الوسائط
واجناسها فلتامل قوله مثل كونه كثير الرماد الخ فينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى
كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى
كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن
امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى
كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل
الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود وكذا فى القرى فبين
اللازم والملزوم فى الاول اربع وسائط وفى الثانى ثلاث وفى
الثالث اربع على التقدير الاول وواحدة على الثانى وقول
الشارح مختلفة اللزوم يحتمل انه اراد الاختلاف فى قدر
الوسائط وفى اجناسها تامل قوله وجبان الكلب بسبب كثرة
الضيفان وترددهم وصار الكلب بالفهم فلا يتعرض لهم
قوله ومهزول الفصيل بسبب ذبح امه للضيفان او حلب لبنها

لم فلا يبقى له شي يسر به قوله فيمكن تادية هذا المعنى اى
ايصاله الى فهم السامع وقوله هذا المعنى اى معنى قولنا زيد
جواد وقوله اوضح دلالة عليه كان المعنى الذى يشير اليه
بالاوضحية فى الامثلة هو كثرة الرماد فانه اوضح من الاخرين
لان الانتقال من كثرة الرماد الى الجواد اقرب من الانتقال
اليه من كونه مهزول الفصيل لانه يحتاج وقوله عليه اى
على هذا المعنى وقوله واما فى التضمن اى فغير ظاهر ويحتاج الى
بيان وبيانه ح قوله واما الى اخره قد يقال حاصل بيانه
الاختلاف بواسطة الواسطة وجودا قلة وكثرته وعدمها
وهذا على طريق ما تقدم فى بيان الالتزام فلم وصف ذلك
بالظهور دون هذا وقد يجاب بشهرة امر الواسطة فى اللزوم
دون التضمن وباختصاص هذا بالاشكال الاتى فى قوله فان
قيل الى اخره فليتامل قوله واما اى اما بيان جواز اختلاف
مراتب لزوم الاجزاء الكل فى التضمن فبيانه وقوله ان يكون
المعنى اى المدلول عليه بالتضمن ح قوله فدلالة الشي اى
لفظ الشي لان الدلالة وصف اللفظ وقوله من جزيه اى
عليه قوله مثلا دلالة الحيوان اى لفظه لان الدلالة وصف
للفظ لا للمعنى وهكذا فى غيره وقوله على الجسم لكونه جزوه
وقوله من دلالة الانسان لكونه جزء جزئه وقوله على التراب
الذى هو جزوه وقوله من دلالة البيت عليه الذى هو مركب
من التراب ومن غيره وقوله فان قيل لما تقرر ان دلالة الشي

على

على جزئه اوضح من دلالة الشي على جزء جزئه لنشا عن هذا
السوال وهو قوله ينبغى الى اخره اى ينبغى عقلا ان تكون
القاعدة على العكس من ذلك وهو ان دلالة الشي على جزء جزئه
اوضح من دلالته على جزئه لان جزء الجزء جزء للجزء والجزء كل
وفهم جزء الشي سابق على فهمه ح قوله ينبغى ان يكون الامر بالعكس
يعنى قد لزم من كلامك ان دلالة الشي على جزوه اوضح من
دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا اذا كان
دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم
ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالته على الجسم
لان المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس قوله لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل اى فالدلالة على جزء الجزء سابق
وقوله فالمفهوم اى مترتب على ان فهم الجزء سابق على فهم الجزء ان
المفهوم من الانسان اولا الى اخره ح قوله فالمفهوم من الانسان
اى هذا اللفظ وقوله ثم الانسان الذى هو المعنى قوله الامر
اى الشان وقوله كذلك اى ان فهم الجزء سابق وقوله لكن
القوم صرحوا اى صرحوا بما يخالف ذلك وقوله بان التضمن
الذى هو فهم الجزء ح قوله الامر كذلك اى الانتفاء المذكور
او ان فهم الجزء سابق قوله صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
اى وهذا يقتضى ان فهم الكل سابق على فهم الجزء فانهم جعلوا
التضمن الذى هو فهم الجزء تابعا للمطابقة التى هى فهم الكل
فيكون التضمن متاخرا لان التابع متاخر والمطابقة متقدمة

لان المتبوع متقدم قوله بان التضمن تابع للمطابقة التى هى فهم
الكل اى والتابع للشئ متاخر عنه وجودا فالتضمن متاخر عن
المطابقة فليراجع حاشية السيد من هنا وقوله لان المعنى
بيان للحامل على التصريح المذكور وقوله من الموضوع له اى
من المعنى المطابقى الذى وضع اللفظ له وقوله فكانهم بنوا ذلك
اى ان التضمن تابع للمطابقة وقوله على ان التضمن اى الدلالة المعبر
عنها بذلك وقوله بعد فهم الكل هذه البعدية ناقش فيها السيد
ج قوله على ان التضمن هو فهم الجزء الداخل لقائل ان يقول انه
يلزم حينئذ ان تكون دلالة اللفظ على الجزء فى ضمن دلالته على الكل
يعنى فهم الجزء فى ضمن فهم الكل مقدما عليه خارجا عن الدلالة اصلا
فيلزم عدم الانحصار وهو تقرير مشهور ع س قوله وكثيرا
الى الذهن كانه جواب عما قد يورد على قوله فكانهم بنوا الى الذهن المفيد
امكان تاخر فهم الجزء عن فهم الكل بان يقال لا يمكن ذلك قوله
وكثيرا ما يفهم الكل غير مناسب لقوله ان المعنى التضمنى انما ينتقل
الى الذهن وقوله ان الجنس كالحيوان بالنسبة للانسان ج قوله ما لم
يخطر للملاحظ ومعنى النوع بالبال جملة حالية ورعاية النسبة بان
يلاحظ كون الجنس جزءا من النوع سر امى قوله ومعنى النوع
بالبال اجمالا لا تفصيلا والا لزم خطور الجنس بالبال قوله
ولم يراع بان يلاحظ ثبوت الجنس للنوع قوله ولم يراع
النسبة بينهما من ان النوع اخص منه وقوله قد سبق اى
فى صدر علم البيان وقوله ما يؤديه اى معنى واضح قوله

وما

وما ذكرت هنا اى من الامثلة لبيان الاختلاف فى الالتزام
والتضمن سر امى قوله من التادية اى من تادية ذلك المعنى
وقوله المختلفة اى فى الوضوح والخفا اى الوضوح والاوضحية
وقوله انما هو فى المعانى الافرادية اى فلا يطابق هذا ما سبق
وقوله مما ذكر من انه هو الذى يؤدى به الكلام المطابق الى الذهن
وقوله مما لا يدل عليه اللفظ اى لفظ التعريف وقوله كان المجاز
المفرد احترز به عن المركب كانى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى وقوله وكثيرا من امثلة الكناية احترز عن غير الكثير
وهى الكناية عن النسبة فانها لا تكون الا فى الكلام مثل قول
الشاعر ان السماحة والمروة والندا فى قبة ضربت على ابن الحشرج
وقوله يجوز ان يكون اى كون الكلام الخاص وقوله ذلك الكلام
الذى هو اوضح وقوله على ما اى معنى وقوله من ذلك المعنى
المدلول بالكلام الاوضح وقوله فى ذلك المعنى اى اوضح من
مفردات تركيب اخر مرادف له دالة على ذلك المعنى وقوله
كان هذا اى التعبير بتركيبين مختلفين وقوله وهو بعدا اى
غاية ما يتيسر ج قوله وهو بعد موضع نظر اما اولا فلان
عدم الوضوح والخفا فى المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ
العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وهو
قابل للشدة والضعف واما ثانيا فلان الوضوح والخفا فى التضمن
غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند الكل وكون التضمن
تابعا للمطابقة معناه التبعية فى الحصول من اللفظ لا التاخر

بالزمان واما ثالث فلان تقسيم المعنى بواحد مما يؤدى به الكلام
المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام
ومباحث اخرى جارية مجرى ما ذكرناه قول المتن المراد به لازم
ما وضع له المراد به ما لا ينفك عن الموضوع له سواء كان
داخلا فيه كدلالة التضمن او خارجا عنه كدلالة الالتزام صرح
قول المتن المراد به لازم ما وضع له به مع ما يأتي من قوله
فانحصر في الثلاثة يعلم ان المعتبر في هذا الفن ليس الا المعنى
المراد دون غيره وان افاده اللفظ فالجزء او اللازم اذا لم يكونا
هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان افادهما اللفظ ومعلوم
ان دلالة التضمن والالتزام يتحقق وان لم يكن الجزء او اللازم مرادا
وحينئذ لا يكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار
دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علمت انها انما تعتبر حين يكون
المراد هو الجزء او اللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان
ما هو المعتبر وذلك بان يكون الجزء او اللازم هو المراد قول المتن
المراد به لازم ما وضع له اي بان استعمل فيه بقرينة جعل
المجاز من اقسامه والمجاز يستعمل قطعا في اللازم وان كانت الكناية
قد تطلق ايضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه
الى اللازم فتأمل قوله يعني باللازم وما لا ينفك يعني ليس المراد
الخارج فقط كما قد يتوهم مما سبق في التقسيم قوله ما لا ينفك
ولو بعد التأمل في القرائن قوله وهذا اي التقسيم المذكور وقوله
من ان الانتقال في المجاز اي بانواعه وقوله وانما ذكر اي

ومن ان ما ذكر الى اخره قوله وهذا لا يصح الحق ان هذا
كلام ظاهري لان المراد باللازم ما لا ينفك في الجملة سواء كان
قريبا او بعد التأمل في القرائن وهذا المعنى متحقق في كل
معنى مجازي بالنسبة الى المعنى الحقيقي وفي كلام الشارح العلامة
اشارة الى ما قلنا والله اعلم ع س فقوله اشارة الى ما قلنا
صرح بذلك الشارح رحمه الله قبيل بحث الاستعارة وفصل
فيه فيا ليت شعري كيف ناقض نفسه اللهم الا ان يحمل كلامه
هنا على اللازم العقلي وفيه ما فيه فتدبر ع س قوله ظاهرا
انما قال ذلك لانه صحيح في نفس الامر من حيث ان ما عدا اللزوم
من العلاقات يرجع الى اللزوم كما يتبين فيما سيأتي قوله لجزء معناها
قيل انما قال لجزء معناها ولم يقل جزء معناها لان المعتبر فيه
دلالة اللفظ على لازم ما وضع له واقامة القرينة على عدم
ارادته ولو اعتبرناه فيه للزم اعتبار الملزوم وعدم اعتباره
فيه وهو باطل وفيه تأمل تأمل وانما قال لجزء معناها لظهور
انه ليس هو جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع
اللازم والملزوم بل اللازم مع جواز ارادة الملزوم قول المتن
لجزء معناها اي الكناية وقوله لان المراد يريد المتكلم في المجاز
اي في اللفظ الذي هو ماصدق المجاز وقوله لقيام قرينة
اي في المجاز وقوله اي يحتاج اليه اي المراد بالتقدم الاحتياج
اليه اي تقدم ذهني وليس المراد به التقدم الزماني وقوله
في الوجود اي الخارجي وهو تفسير لقوله بالطبع وبيان المراد بالطبع

وقوله مع انه ليس بعلة فيخرج العلة الفاعلية كالنجار للسرير
فان العلة الفاعلية وان كان يحتاج اليه المعلول لكن لا يقال
في الاصطلاح انه مقدم بالطبع ح قوله ثم منه مقصد لبيان
مبحث ثالث في الفن وهو بحث التشبيه وقوله ما يبتني اي مجاز
يبتني الخاص وقوله واريد به المشبه اي ذاته وقوله فصار
استعارة اي مستعارا من اطلاق المصدر على اسم المفعول وقوله
لابتناء عليه علة لتعين التعرض للتشبيه قبل التعرض للمجاز وقوله
والمجاز اي ثم المجاز وقوله والكناية اي ثم الكناية وقوله فلم جعل
مقصدا براسه اي لكونه سببا لابتناء الاستعارة عليه انما تقتضي
ان يجعل مقدما لا شيئا يقصد ويبحث عنه ويفرد بالبحث عنه
وقوله فلم جعل اي لاي علة ولاي سبب جعل اي التشبيه اي بحثه
وقوله دون ان يجعل اي التشبيه اي بحثه وقوله لانه متعلق بمقدر
اي جعل مقصدا لانه وقوله لانه اي التشبيه وقوله ولجموم
فوائده اي كثرته وقوله عن ان يجعل اي التشبيه اي مباحثه ح
قوله هذا هو الكلام اي المذكور من اول فن البيان الى هنا
قوله على ما اخترعه اي بانه يحق وجار بن علمه اي الشارح او المصنف
وقوله على ما اخترعه اي على القواعد والاصول التي اخترعها السكاكي
وقوله وانت خبير مما ذكرنا من الانظار المتقدمة وقوله عما فيه
اي عما في ما اخترعه وقوله والاقرب اي مما اخترعه السكاكي ان
يقال في تعريف علم البيان وقوله علم يبحث اي معلوم اي اصول
وقواعد يبحث فيها عن ذلك فينبغي ان يفسر قوله علم بمعلوم لاجل

قوله

قوله يبحث فيه لا بادراكه لانه يبحث به لا فيه وقوله التجاوزها
اي السكاكي وقوله اي هذا فيه اشارة الى حذف المبتدا او حذف
خبره المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الارتفاع على
الخبرية واشارة الى حذف الصفة وهي قوله الاصطلاحي
علمت هذه الصفة المحذوفة من قول المصنف منه ما تبتني عليه
الاستعارة لان الذي يبتني عليه الاستعارة انما هو التشبيه الاصطلاحي
وقوله وهو اي بحث التشبيه ح قوله وهو اي التشبيه قوله
وهو المقصد الاول وتقدم وجه كونه المقصد الاول وقوله
ولما كان هو اي التشبيه الاصطلاحي لا بحثه وقوله هو اخص
خصوصا مطلقا وقوله اعني اي مطلق التشبيه وقوله اشار
اولا المقصود اولا وبالذات التشبيه الاصطلاحي الذي هو الاخص
لكن المصنف اراد تعميم الفائدة وفسر اللغوي الاعم قبل الاصطلاحي
وقوله الى تفسيره اي مطلق التشبيه ح قوله سواء كان على وجه
الاستعارة مثل رايت اسدا يرمي او على وجه تبتني عليه الاستعارة
مثل زيد كالاسد او غيرهما مثل شبهت زيدا بالاسد اي
قوله او غير ذلك كالتجريد قال الشيخ الاسلام قوله او غير ذلك
من القيود التي ستذكر في تعريف الاصطلاحي فالمراد بالاطلاق
كون هذا المطلق يتحقق في مواضع لا يتحقق فيها الاصطلاحي
الذي هو المقيد وقوله ولهذا اي لاجل ان المراد بالتشبيه
الثاني مطلق التشبيه وقوله ولم يات بالضمير الراجع اذ لو اتى بالضمير
لتبادر الى الفهم ان المراد بالثاني عين الاول وكان يعترض عليه بانه

فسر الاخص بالاعم فسلم من ذلك بالاتيان بالظاهر دون المضمر قوله
ولم يات بالضمير فلا يجوز ارجاع الضمير الى المطلق الذي في ضمن المقيد
واعترض بانه خلاف الاصل واجيب بان المعرفة اذا كررت فالاصل
هو الاتحاد فالتغاير خلافه سيما ... يمكن ان يجاب بان التغاير مع
التكرير اقرب منه مع الاضمار وترك قوله لئلا يعود الى الخاص
قوله للعهد اي الذكري لانه تقدم لفظ التشبيه قبله بخلاف
التشبيه المطلق فتعين فيه ان يكون اللام فيه للجنس لا للعهد اذ لم
يتقدم ذكر لمطلق التشبيه حتى يكون للعهد قوله للجنس اي كما هو
المناسب للمعرف ولعدم العهد قوله فهو عين الاول ظاهره
ان اللفظ الثاني عين الاول في لفظه ومعناه ح قوله فهو عين الاول
يمكن ان يذكر الضمير نظرا الى المعرفة لفظا والمعنى فلفظها
وفيه نظر قوله فهو عين الاول اي باعتبار المعنى قوله هو اي
لفظ الدلالة وقوله اذا هديته ظرف لقولك وقوله يعني
هو اي التشبيه المطلق اللغوي ح قوله يعني هو ان تدل فاندفع
ما قيل ان التشبيه فعل المتكلم او الكلام وعلى الوجهين لا يصح تفسيره
بالدلالة لانه فسر الدلالة بما يصح حمله على فعل المتكلم فافهم
وتامل ع س قوله مشاركة امر هو المشبه وقوله لامر المشبه
به وقوله في معنى متعلق بمشاركة وقوله والثاني اي الامر
الثاني ح قوله فظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا الخ قيل
ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة
المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي مما يستفاد من ظاهره

اذ

اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل مستلزم وانما
مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي
استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد
الى اخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف
على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي
هي لازم معناها وقد يمنع ذلك كذا في الفنري اي فيجوز ان لم يقصد
به اللازم لا ترد على الاصطلاحي حتى يحتاج الى اخراجها عنه اولا
يصدق حينئذ ان المتكلم قصد الدلالة على المشاركة كما هو
المفهوم من قوله يعني ان تدل وان قصد بها اللازم فلا نسلم انها
حينئذ ليست من التشبيه الاصطلاحي فلا يصح اخراجها عنه فليتامل
قوله وجاءني زيد وعمرو اي فيلزم ان يكون من افراد التشبيه وليس
منه فيكون الحد فاسدا هذا ظاهر كلام الشارح وفي حاشية
السيد جوابه فليراجع فان فيها فوائد جليلة وقوله والمراد اي ان
التشبيه اللغوي ليس مرادا ثانيا اولا وبالذات بل المراد وقوله
والمراد هاهنا اي المراد بالتشبيه هنا اي في فن البيان وقوله
المصطلح تفسير لقوله هنا وقوله هو الدلالة الى اخره لما كان
قول المصنف والمراد هاهنا ما لم يكن ظاهره ان قوله ما لم يكن
اول حد التشبيه وليس مرادا اراد الشارح قوله هو الدلالة على
مشاركة امر الى اخره اشارة الى ان التشبيه الاصطلاحي هو اللغوي
بزيادة قيود وهي ما لم يكن الى اخره وقوله بحيث لا تكون اي الدلالة التي
قوله المبنى على وجه الاستعارة التحقيقية تحقيقية هي ما لها معنى

متحقق في الخارج سواء كان المعنى ذاتا كرأيت اسدا في الحمام لان الاسد
ذات موجود في الخارج او كان معنى كقوله تعالى اهدنا الصراط حيث
استعير اسم الطريق للدين فاطلق اسم الصراط على الدين والدين معنى
متحقق في الخارج صح وقوله نحو انشبت استغنى بالمثال عن التعريف
لانه سيأتي في كلام المصنف تعريفها وذكر الخلاف بينه وبين السكاكي
وغيره وقوله نحو انشبت المنية اظفارها المناسب لرأي المصنف
ان يقال نحو التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه لان
معنى الاستعارة بالكناية عند المصنف هو التشبيه المضمر في النفس
لا اللفظ كما سيأتي ذلك وقوله نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه
اسد نوع المثال اشارة الى ان المجرد لا فرق فيه بين ان يكون مرفوعا
او منصوبا وان حرف الانتزاع لا فرق فيه بين ان يكون الباء او من
وقوله فان هذه الثلاثة كان سائلا سأل عن حكمة اخراج هذه
الوجوه عن حد التشبيه المصطلح عليه فاجاب الشارح بقوله فان هذه
الثلاثة الخ وقوله في معنى اي فيتناولها ما قبلها مع ان شيئا
منها لا يسمى الخ فكان يلزم ان يكون منه وليست منه وقوله
مع ان شيئا اشارة الى انه يكفي في الفساد ان شيئا منها لا يسمى بذلك
فكيف اذا كان كل منها لا يسمى بذلك صح قوله مع ان شيئا الخ
اي مع ان كل شيء منها الخ ولولا ذلك ما صح نفي كل واحد تأمل
قوله فمعنى التشبيه اي فتعريفه صح قوله فمعنى التشبيه في الاصطلاح
لا فائدة معتد بها في اعادة هذا الكلام الا تخصيص التعريف بالمصنف
ويمكن ان يقال فمعناه عنده ما مر فليتأمل ع س قوله وينبغي ان يزاد

فيه

فيه قولنا وفي حاشية السيد انه لا حاجة اليه وقوله بحيث يخرج عنه ينبغي
ح قوله وانما قال الاستعارة التحقيقية الخ لانه لو قال ما لم
تكن على وجه الاستعارة بدون تقييد لكفى وكان اخصر اللهم الا ان
يقال المفصل لزيادة اطلاع على المعنى المقصود بالتعريف فتأمل
ثم يمكن ان يقال ان اطلاق الاستعارة يوهم الاحتراز عن التخييلية
ايضا فيوهم دخولها في اصل التشبيه ففصل ليعلم انها ليس محترز
عنها لا يقال انه يوهم انه لا يحترز عنه لدخوله في المقصود لانا
نقول الايهام مسلم بل الكلام يحتمل الطرفين من غير تفاوت فيحمل على
المقصود بخلاف الاول فان نفي مطلق الاستعارة يتبادر منه العموم
وان سلم فذلك الاحتمال واضح الدفع فليتأمل ع س قوله معناها
الحقيقي يلزم من ظاهر الكلام ان لا تكون الاستعارة بالكناية
ايضا كالتخييلية لان المراد بالمنية معناها الحقيقي وهو خفي
فتأمل قوله على ما سيتحقق فليس فيه الا اثبات الظفر للموت
وهو لا يدل على التشبيه بخلاف المنية فان المراد بها وان كان معناها
الحقيقي لكن ذكرها يتضمن تشبيها ضمنا كما سيجيء للموت بالسبع ولعل
في قوله على ما سيتحقق اشارة على ما ذكرناه نعم لو اريد بالظفر
غير معناه الحقيقي لتضمن تشبيه شيء بالظفر لا يقال هذا يدل على
مشاركة المنية للسبع في الظفر لان هذا لازم لا مدلول والفرق
بين فافهم فانه دفع لاعتراض المحشي بقوله يلزم من ظاهر الكلام الخ
فتأمل ع س قوله المنية فيدخل فيه اي بسبب تعريف التشبيه بما ذكر
وقوله وهو اي ما يسمى تشبيها بلا خلاف ح قوله وهو ما ذكر فيه

اداة التشبيه الى آخره يعني ان يشمل ذكرها تقديرها مع المشبه به كما
لو قيل من هو كالاسد فقيل زيد اى زيد كالاسد وانما احترز بالذكر
عما لو تركت لفظا وتقديرا فليتامل قوله يحذف زيد الذي هو
المشبه قوله على القول المختار فيه اشارة الى ان وجه تنبيه
المصنف على قوله جريان الخلاف فيه قوله او في حكم الخبر جعل عليه
حمل هو هو مبالغة قوله او في حكم الخبر كالمفعول الثاني لعلمت
سرا مني قوله فالاول ما حذف فيه اداة التشبيه مع ذكر المشبه
وقوله والثاني وهو ما حذف فيه اداة التشبيه مع حذف المشبه
وقوله لا استعارة اى تصريحية وقوله لان الاستعارة اى
التصريحية وقوله ذكر المستعار له هو المشبه قوله حيث
يطوى ذكر المستعار له هذا في التصريحية بخلاف المكنية فان
المطوى فيها ذكر المشبه به قوله صالحا لان يراد به اى بالكلام
اى بجزئه لانه لا يصح ان يراد بالكلام بجملته المفرد الذي هو المنقول
عنه والمنقول اليه بواسطة بل اللفظ الذي هو جزء الكلام وقوله
المنقول عنه اى المعنى المنقول عنه وهو المستعار عنه قوله
المنقول عنه هو المستعار منه والمنقول اليه هو المستعار له
سرا مني قوله والمنقول اليه اى المنقول اليه وهو المستعار
له وقوله او فحوى الكلام اى معناه قوله لولا دلالة الحال او
فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام
القرينة المقالية قوله المتن والنظر هاهنا هل هو مثل قولهم
الكرم في العرب فلذا افاد الحصر الاتي قوله المصطلح اى وما عطف

عليه

عليه من الغرض منه ومن غيره وقوله واداته آخر الاركان قوله
واطلاق الاركان الى آخره يعني ان ركن الشيء ما كان داخلا في حقيقته
وجزءا منه وهذه ليست كذلك بل هي امور اعتبارية قوله واطلاق
الاركان الى آخره لما كان ركن الشيء جزءا منه وداخلا في حقيقته وكان
التشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة امر لآخر مما تقدم
وليس الطرفان والاداة والوجه جزءا من الدلالة شرع في توجيه
كونها اركانا بمعنى انها اركان له مجازا لانها اجزاء لتعريفه وان لم
تكن اجزاء من المعرف وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود
عليه والصيغة اركانا للبيع لانها ليست جزءا من حقيقة البيع
لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة في حقيقة
النقل لكنها اجزاء لتعريف البيع لانه اى البيع نقل البائع المبيع
الى ملك المشتري بعوض بايجاب وقبول فدخلت في حقيقة
التعريف وان لم تدخل في حقيقة المعرف وقوله لانه اى التشبيه
وقوله ان التشبيه اى لفظه قوله ما يطلق اى مجازا قوله
ما يطلق على الكلام وعلى هذا فالاركان الالفاظ الدالة على المعاني
يمكن كونها اجزاء قوله كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة الى آخره قيل ان الكلام المذكور كثيرا ما يخلو عن وجه
الشبه لفظا وتقديرا كزيد اسد فكيف يكون الوجه ركنا
للتشبيه والشيء لا يكون بدون ركنه ويمكن ان يقال ان اصل هذا
الكلام زيد كالاسد في الشجاعة الا انه اكتفى بذكر البعض وقولهم
انه غير مفيد معناه انا لم نقدره في تلك العبارة بحيث يكون

في حكم الملفوظ ويستفاد المقصود من اللفظ المحذوف وذلك لا ينافي
اصالة ما مر يعني ان من شانه ان يذكر كذلك فتامل لانه دقيق
ع س قوله نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة اي فتكون هذه الاشيا
اركانا حقيقة للتشبيه المجازي وقوله طرفاه اي التشبيه الاصطلاحي
وقوله قدم البحث الى اخره جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
ان المصنف قال والنظر ههنا في اركانه ومن الاركان غير الطرفين
فلم خص الطرفين بالتقديم فاجاب بما ذكر وقوله قدم البحث اي
لا تفس الطرفين لانه [ساقط بالاصل] بذكرهما وقوله معنى قائم بالطرفين
فوجوده غير متاصل بل تابع لوجود الطرفين ووجود الطرفين
متاصل اي موجود لذاته ج قوله ولان ذكر احد الطرفين ومن
الذكر قولك نعم في جواب ازيد كالاسد او اسد لان لفظة نعم
نائب عن الكلام قوله واجب البتة واما ذكرهما معا فليس بواجب
وقوله اعني المشبه والمشبه به تفسيران للطرفين وقوله اما
منسوبان تفسير لقوله حسيان ج قوله اما منسوبان الى الحس كالخد
والورد الى اخره انتساب جزئيات هذه الامور الى الحس في غاية
الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انها اعم من الجزئيات المنسوبة
اليه س قوله وبالشم رائحة العنبر هذا يدل على ان التسامح
في هذا من جهة انه جعل العنبر مشموما مع ان المشموم انما هو
رائحته لا من جهة انه جعله مشبها به مع ان المشبه به انما هو
رائحته فهذا الكلام من الشارح يدل على ان المشبه به العنبر لا رائحته
قوله لكنه قد استمر في العرف الى اخره قيل فيه بحث اذ ليس المراد

تشبه

تشبه رائحة الفم بنفس العنبر بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف
في دفع المساححة والجواب يظهر بتامل قوي لو كان المشبه برائحة العنبر
فطرفاه هما رائحتا الفم والعنبر وهما من المشمومات حقيقة فلا
مسامحة في ذلك اصلا حتى يحتاج الى دفعه وانما الاحتياج اذا كان
احد الطرفين نفس العنبر وبه يندفع بالعرف ع س قوله المتن او
عقليان مدركان بالعقل لا بالحس وقول المتن كالعلم يطلق العلم
على اشيا على حصول صورة الشي في العقل ويطلق على الاعتقاد
الجازم الثابت وهذا خاص بالتصديق وعلى ادراك الكليات
دون الجزئيات تقول علمت الانسان وعرفت زيدا وعلى المركبات
دون المفردات كعلمت زيدا قائما وعرفت زيدا وهو عقلي على
الاطلاقات كلها لكن المراد ههنا الملكة التي هي سبب للعلم بدليل
وجه التشبيه الى اخره لانه يطلق ايضا على ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض استعمالا صادرا
عن البصيرة على حسب ما يمكن فيها ويقال لهذه الملكة الصناعة ص
وقول المتن والحياة صفة هي مبدا العلم والحركة الارادية وقوله
كالعلم والحياة عادته اذا ذكر شيئين فالاول مشبه والثاني مشبه
به ج قول المتن كالعلم اي الملكة التي يقتدر بها على الادراك لا الادراك
علم بدليل قوله وجه التشبيه الى قوله طريق ادراك قوله او على
العكس اي او يكونا على العكس مما ذكر وقوله فالاول كون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا وقوله كالمنية اي في قول القائل المنية
كالسبع ج قوله اعني الموت عدل في تعريفها المنية من عدم الحياة

عمن اتصف بها على المشهور بل لا يعرض بظاهر قوله وكنتم امواتا
فاحياكم واما الانتقاض بنحو به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز
بالاتفاق فتم فقوله بل لا يعرض الحاضر هذا يدفع اعتراض
السيرامي بانه منقوض بالجنس قوله اعني الموت عقلي اي مدرك
بالعقل ح قوله عما من شانه منقوض بالجنين فالاولى ان يقال
عمن اتصف بها سيرامي قوله عما من شانه وقيل عدم الحياة عما
اتصف بها وهو الاظهر س قوله وخلق رجل كريم قيل انما يشبه
رائحة الطيب بالخلق فان العطر نفس الطيب قوله وهو كيفية
نفسانية اي مختصة بذات الانفس وليس المراد انها تقوم
بالانفس بنفسها كالكرم والشجاعة ح قوله تصدر عنها
الافعال فان كانت حسنة فهو خلق حسن او قبيحة فخلق سيئ
قوله بسهولة فان قيل يصدق في التعريف على الصناعات فلا
مسلم فان الخلق مصدر لسهولة الافعال والصناعات
لنفسها فتامل فم فالخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعال
بسهولة من غير تقدم ذكر فيخرج ما هو مبدأ الافعال الجوارح
او يحتاج الى روية فم قوله ومنتهية اليها فيه نظر لان
الضروريات التي ينتهي اليها النظريات لا تنقص في الحسيات لان
الضروريات اعم من الحسيات اذ تشمل النظريات والتجربيات فجاز
ان ينتهي الى غير الحسيات منها ايضا هذا تقرير الشيخ وذلك ان
تقول الانحصار على ذلك لا ينفي غيره قوله ولذلك قيل من فقد
نوعا من الحس فقد العلم الخاص بذلك النوع فالسكر السوداي

في حسا وعلما فمن فقد السمع فقد العلم بالمسموعات ومن فقد
البصر فقد العلم بالمبصرات وهكذا وقوله حسا القوة
المدركة من شم وذوق الحاضر وقوله يعني اي القائل وقوله
واذا كان المحسوس كان المطابق لكلامه ان تقول واذا كانت
الحواس لكنه حاول ان يفيد ان المراد بالمعلوم المعلومات
فيكون المراد بالحواس المحسوسات فيطابق ح قوله واذا كان
المحسوس اصلا الحاضر قد يقال لا نسلم ان كل محسوس اصل
لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند
العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص
فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح وضوحه بذلك
المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة
وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه
فلا يصح التشبيه بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل هذا
ظاهر عند المنصف فتدبر فم لا يخفى ان الواجب اوضحية المشبه
به في ثبوت وجه الشبه لا من كل وجه فقوله وضوح المعقول
لا يبلغ درجة المحسوس ان اراد من جميع الوجوه فذلك غير
مسلم وان اراد من بعض الوجوه فذلك غير مفيد لمن الجائز ان
ان يكون اتصاف المعقول بشيء اوضح من اتصاف المحسوس به
فتشبيه المحسوس بذلك المعقول في ذلك الاتصاف دعوى
بطلانه دعوى من غير برهان فتدبر ع س وقوله فتشبيهه
اي المحسوس بالمعقول وقوله للفرع الذي هو المعقول وقوله

وهو غير جايز لان فيه قلب للموضوع وقوله في الظهور وجه
الشبه وقوله واما ما جاء اى المشبه الذى جاء وقوله فيصح
المشبه حينئذ اى حين اذ يقدر المعقول محسوسا الى اخر ج
قوله ولا بالقوى العاقلة فيه ميل الى مذهب الحكما والا فلا
مدرك عند المتكلمين سوى القوى العاقلة والحواس الظاهرة
وليس الحواس الباطنة مثبتة عند المتكلمين حفيد قوله مثل
الخياليات فيه ان القوى التخيلية ليس بمدرك بل معينة على
الادراك ومن شانها التركيب فادراكها بالنفس الناطقة المراده
بالقوى العاقلة لا يقال المراد انها ليست مما يدركها النفس بلا
معونة امر اخر لانا نقول فادراجها في العقلى لا يحتاج الى صرف
عن الظاهر كما هو المتبادر من العبارة حفيد قوله اراد ان
يدخلها في الحس اى ما هو غير مدرك وانث الضمير لانه راجع على
متعدد اى اراد ان يدخل الاشياء التى غير مدرك الى اخره ويجوز
ان يكون راجعة الى الخياليات والوهميات والوجدانيات لكن
الاول اعم اولى واعم لان هذه المذكورات امثلة له وهو المقصود
دونها وقوله لما جواب لما وقوله تقليلا علة تدخلها وقوله
للاعتبار لانه لو قسم الطرفين الى العقلى والخياليات والوهميات
الى اخره اكثر الاعتبارات باعتبار كل منها وقوله وتسهيلا اى
لفائدة التعليل فهو علة للعلة في المنهج قوله وتسهيلا الى اخره
قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه
المشهور اعنى المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلى بما عداه

فدخل فيه الخيالى مع ان هذا اولى من حيث ان فيه تجوزا
في تفسير العقلى فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل
منها وكان الحامل له على ما ذكر ان ادخال الخيالى في الحسى انسب
لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس قوله
قلت الاقسام قلة الاقسام ناشئ عن قلة الاعتبار وتسهيل الضبط
ناشئ عن قلة الاقسام وقوله فاشار عطف على اراد عطف المسبب
على السبب ج قوله فاشار الى تعميم الى اخره اذ لولا التعميم لكانت الاقسام
خمسة وعشرين وبعد التعميم صارت اربعة ثم قوله لكانت
الاقسام الى اخره اى اقسام المشبه باعتبار الطرفين ووجه
كونها خمسة وعشرين ان الطرفين حينئذ اما حسيان او عقليان
او خياليان او وجدانيان او وهميان فهذه خمسة او مختلفان
من اسم من هذه الخمسة ومنه عشرون قسمان وذلك بان يكون
احدهما عقليا والاخر خياليا الى اخره وذلك ستة او يكون احدهما
خياليا والاخر وجدانيا الى اخره وذلك اربعة او احدهما وجدانى
والاخر وهمى وذلك اثنان قوله فاشار الى تعميم تفسير الحسى والعقلى
اى تعميمها الى ذكرنا من الخياليات الى اخره وقوله هو او مادته
ابراز الضمير لاجل العطف على الضمير المستتر اى لاجل جوازه لا لاجل
كون الوصف جاريا على غير من هو له لانه جار على من هو له ج قوله
المص فدخل فيه الخيالى انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات
لانهما يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور
المادة والخيال بدونها قول المص فدخل فيه اى بسبب ان

المراد بالحس ما ذكرنا دخل فيه اى الحس المفسر بما ذكر قوله وهو
المعدوم الى اخره انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور
محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى تتادى
اليه جميع المدركات الحسية قوله هو من باب جرد قطيفة
اى من اضافة الاعم الى الاخص لان محمر او جرد اعم من شقيق
ومن القطيفة وهى التى سماها بعضهم سانه وقوله اراد به
شقائق النعمان قال فى الصحاح شقائق النعمان معروف واحده
وجمعه سوا وانما اضيف الى النعمان لانه حمراء ضاكثر فيها ذلك
وقال ايضا نعمان بن المنذر ملك العرب نسب اليه شقائق
النعمان قال ابو عبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان
لانه كان اخرهم ونعمان بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال
له نعمان الاراك سيد وقوله من زبرجد اى ماخوذ منه
وقوله ما هو موجود فى المادة بخلاف النفوس ونحوها من
المجردات وقوله عند المدرك اى الحس الخاص وقوله كالاعلام
اى من حيث هى هى وقوله وبالعقلى اى مراد اهل هذا الفن
بالعقلى وقوله ما عدا ذلك اى شىء عدا وغاير ما هو مدرك
باحدى الحواس الخمس الظاهرة قوله المتن فدخل فيه دخل
فيه ايضا الوهمى باصطلاح ارباب المعقول لان المراد به هنا شىء
معدوم تخيله الواهمة بحيث لو وجد لادرك باحدى الحواس
الظاهرة فموجودات والمراد به عند ارباب المعقول معان
جزئية تادى الى القوة الواهمة من غير طرق الحواس الخمس

الظاهرة

الظاهرة فموجودات والمراد به عند ارباب المعقول معان جزئية تادى
الى القوة الواهمة من غير طرق الحواس الخمس الظاهرة كادراك
الشاة معنى فى الذئب تنفر منه وهذا شىء لا يدرك بالحواس
الظاهرة فالمراد به عند اهل هذا الفن غير المراد به عند ارباب
المعقول اى ولكن الوهمى بالمعنى المراد عند ارباب المعقول داخل
ايضا بالاولى ولم ينبه على دخوله لظهوره كما هو ظاهر قوله المتن
اى ما هو غير مدرك بها الا ظهر ان يقال ما هو ولا مادته غير
مدرك وهو المراد ليستقيم تم قوله المتن لو ادرك لكان الى اخره
هلا ان كان المراد مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة اذ المحسوس
قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك
بالحواس اتحد الشرط والجزا والجواب ان المراد الادراك حال
كونه موجودا والادراك بنفسه لا بصورته تم قوله المتن
لكان مدركا اى لم يدرك الا بها يعنى انه من مخترعات القوة المتخيلة
ويرتسم فيها من غير وجود لها فى الخارج مع انه لو وجد وادرك
لم يكن ادراكه الا باحدى الحواس لكونه من قبيل الصور لا المعانى
لان الكلام فى صورة شبيهة بالمخلب والناب منه فى
ولهذا القيد هو قوله ولكنه بحيث الى اخره قوله يتميز عن
العقلى اى العقلى الصرف لا يجب ان يكون بحيث لو وجد فى الخارج
لكان مدركا بالحس ويتميز الوهمى عن الخيالى بان المادة فى الوهمى
لا يكون مدركة بها ايضا كما هو الهيئة كذلك قوله فى قول امرئ
القيس تفسير لمرجع الضمير فى قوله وقوله والمشرفى سيف

منسوب الى مشارف اليمن نسب الى مفرده وهو مشرف وقوله
وملاذ محو اشارة الى انه استعمل المضاجعة بمعنى الملازمة وقوله
منسوب الى مشارف اليمن قال في الصحاح مشارف الارض اعاليها
والمشرفية سيوف قال ابو عبيدة تنسب الى مشارف اليمن وهي قرى
من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال
سيف مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن
لا يقال جعافري سيد وقوله لعدم تحققها اى في الخارج ج قوله
لعدم تحققها اى عدم تحقق الاغوال فانهم قوله مع انها لو ادركت
اى لو وجدت فادركت وقوله الصور المرتسمة الذى هو اصطلاح
الحكما وقوله وذلك لان الاعلام التى سماها اهل هذا الفن
بالخياليات وقوله اذ لم يتعلق بها احساس قط لعدم وجودها
في الخارج وقوله ليست من المعاني الجزئية بل ليست من المعاني
اصلا وقوله بل هو صور لانها لو وجد كلها لادركت بالحواس
الظاهرة ج قوله بل هو صور فان المراد بالصور ما لو وجدت
كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك فيه تحتمر قوله وليست
اتصاماته لتحقق حتى يكون وهميا عند الحكما وقوله مما تحقق اى
في الخارج قوله ولهذا الاعتبار يسمى متخيلة الخ قال الحفيد
في حاشية المختصر ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس تلك القوة
بمعونة الوهم تسمى متخيلة وبمعونة القوة العاقلة تسمى متفكرة ولا
يخفى ان هذا موافق لما نقلناه عن المحاكمات لكن المعتبر عند الحكما
انه لا يصدر عن قوة واحدة فعلان فينبغي ان يختص بالمتخيلة نوع

من الادراك فقط انتهى قوله او بواسطة القوة العقلية ولهذا
الاعتبار تسمى مفكرة فهي قوة واحدة تسمى متخيلة باعتبار استعمالها
في الامور الخيالية وتسمى مفكرة باعتبار استعمالها في المواد الفكرية
قوله الذى ركبته المتخيلة هى القوة المتصرفة بواسطة الوهم وقوله
من الامور وهي موجودة وقوله التى ادركت بالحواس الظاهرة وكل
ما ادرك به موجود في الخارج ومنه ترتسم في الحس المشترك ومن
الحس المشترك الى الخيالى وقوله وما يدرك اى امور تندرك
بالوجدان وان لم تكن وهمية وقوله وتسمى اى القوى الباطنة ص
والظاهر انه راجع الى ما يدرك لان الوجدانيات منسوبة الى
الوجدان وفرق بين المنسوب والمنسوب اليه ج قوله وتسمى
وجدانيات اى ما يدرك لا القوى الباطنة بدليل قوله الاتى ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وقوله بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالسبع الحاضر فليتأمل لكاتبه قوله
فانه المفهوم اى ما ذكر من اللذة والالم الحسيين ج قوله وتحقيق
ذلك اى انقسامهما الى الحسيين والعقليين وان الاول يدرك
بالوجدان والثاني بالعقل قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل قال الحفيد في حاشية المختصر انما زاد النيل بمعنى الوجدان
لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد معه من وصول
اللذيذ الى الملتذ انتهى قوله لما هو عند المدرك كالنفس قوله
كمال وخير اى الامر اللائق بالمدرك كالمتكيف بالحلاوة الذائقة
حضه قوله من حيث هو كذلك قيد بالحيثية لان الشيء قد يكون

خيرا عند المدرك من وجه وشرا من وجه اخر كالدواء الكريه
فلولا قيد الحيثية لانتقض التعريفات ثم قوله لما هو عند المدرك
قيد به لانه المعتبر فيها دون نفس الامر حقيقة قوله افة وشر
من حيث هو كذلك تعريف اللذة والالم بما ذكره منقول من
الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد مثل هذه المحققات في امثال
هذه المقدمات مما لا يجدي للمتعلم ستعاور حيرته في تفاصيل هذه
المعاني ودقائق العبارات والاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر
فيها على الامور العرضية وما يقرب منها ولعله لان افتخاره منه
باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من الله فتعالى حسبه وقوله
وكل منهما من اللذة والالم قوله اما الحسي فكادراك القوة
الغضبية والسبب لكون المدرك ملايما هو الشهوة والغضب اما
الاول فظاهر واما الثاني فلملايمة قبل الغضب او الغلبة عليه
ولاجل السببية نسب الادراك اليها والا فلا ادراك لها سراجي قوله
او الشهوية من شانها جلب ما يقوى البدن وينميه قوله
ككيف الذائقة والمراد بتكيف الحاسة بكيفية ادراكها سراجي
قوله ككيف الذائقة الى اخره بسط السراجي شرح هذا الكلام
بما حنه قوله والملتذ حقيقة انما هو النفس وهذه القوى الات
لحصول الادراك فلا ينافي لا ادراك للحافظة والمتخيلة فلا الذة واللذة
اعم من ان تكون محققة او متخيلة فلا يرد ان الحاصل بالحافظة والخيال
صورة اللذة لا عينه انتهى قوله ككيف الذائقة الى اخره مثال
الخير والكمال لا الادراك كما صرح به الغنوي فتكون اللذة الحسية

عبارة

28

عبارة عن ادراك القوة الغضبية او الشهوية التكيف المذكور فانظر
بعد ذلك كيف يصدق على هذا الادراك قوله ادراك ونيل
فان هذا الادراك ليس ادراكا ونيلا بل ادراكا فقط والنيل متعلقه
الذي هو ذلك التكيف والمطابق لقوله ادراك ونيل ان تكون اللذة
عبارة عن مجموع ادراك القوة المذكورة للتكيف المذكور مع التكيف
المذكور لانه النيل المذكور فيتامل وعبارة الاصفهاني في شرح
الطوالع وقد رسم الشيخ في الاشارات اللذة بحسب اللفظ بانه
ادراك ونيل لوصول ما هو كمال وخير عند المدرك من حيث هو
افة وشر والادراك فيهما تعريفه والنيل الوجدان ولم يقتصر
على الادراك لان ادراك الشيء قد يكون بحصول شبحه ومثاله والنيل
لا يكون الا بحصول نفسه واللذة لا يتحقق بحصول مثال اللذيذ
بل يتحقق بحصول نفسه والالم لم يقتصر على النيل لان اللذة
لا يتحقق بدون الادراك والنيل لا يدل عليها الا بالالتزام وانما
ذكرهما اذ لم يوجد لفظ دال على مجموعهما بالمطابقة الى اخر ما اطال
به مما ينبغي مراجعته وضبطه وانما قال لوصول ما هو عند المدرك
ولم يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست هي ادراك اللذيذ
فقط بل ادراك وصول الملتذ الى اللذيذ انتهى قوله والباصرة
بالملاحة اي بملاحة المليح قوله والمتوهمة عطف على الذائقة
سراجي قوله والمتوهمة اي وتكيف المتوهمة بصورة الى اخره
فتكيفها بما ذكر هو الخير والكمال وادراك ذلك التكيف وحصوله
هو اللذة وادراك ذلك الادراك بالوجدان فيفهم هذا الكلام

قال بعض الافاضل الوهم لا يدرك الصور
فكيف يتكيف بلذة الالتذاذ بالكيفية
والشرف وهاهنا المعاني سراجي

ان ادراك المتوهمة للصور وهو معنى تكيفها هو الكمال وادراك
ذلك التكيف هو اللذة وادراك ذلك الادراك بالوجدان قوله
وكذلك البواقي من الحس المشترك والخيال والحافظة ج قوله وكذلك
البواقي كالخيال والمتخيلة والحافظة كذا في السراج فعلم تغاير الخيال
والمتخيلة قوله فهذه اي هذه الكيفيات مستندة الى الحس فكذا
ادراكها وانما لم تكن الوجدانيات من العقليات لانها تدرك بقوى
مادية في الباطن والعقليات تدرك بالقوى المجردة العاقلة بالنفس
لا تدرك الكليات والمجردات سراج قوله مستندة الى الحس اي
هذه الامثلة التي مثلنا بها للحس مستندة الى الحس وليست بحسية
بل هي متعلقة بمحسوس وقوله المجردات مفعول ادراك اي ادراكها
للمجردات وقوله اليقينية صفة ادراكها وقوله وانها تدرك
هذه الكمال وهو الادراك المذكور وقوله وتلتذ به فادراك
العقل لادراك الكليات والجزئيات المجردات لذة له وادراك
الكليات والجزئيات المجردة كمال لا لذة له وقوله وهو اللذة اي
ادراك هذا الكمال ويلتذ ذهابه وقوله وكذا الالم اي ليس من
الوجدانيات المدركة بالحس بل العقل وقوله فهما كانا اي
لفظ اللذة والالم وقوله والادراك ليس الا الحضور اي من حيث
هو هو سواء كان ادراكا لما يرجع الى الحس او ادراكا لما يرجع للعقل
وقوله لكونها اي الادراك كذا ج قوله المستند الى الحواس اي فان
ادراك تكيف الذائقة بالحلو مستند الى الذائقة لانها المدركة
للحلاوة وهكذا قوله بل من الوجدانيات لا من جنس المحسوسات

ومن العقليات الصرفة فتعين ان تكونا من الوجدانيات ج قوله المدركة
بالقوى الباطنة قال حفيد في حاشية المختصر ينبغي ان يعلم ان القوى
الباطنة على اصطلاح الحكما لا تتعلق الا بالمحسوسات او المعنى القائم
بها والظاهر ان اللذة والالم ليسا من هذين القبيلين فلا يظهر
جعل ادراكهما بها وكذا جعل بعضهم الوجدان ما سوى القوى
المشهورة على ما في بحث القوى من شرح المقاصد وكان ارباب
البيان ارادوا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك فقط اي
كان مدركه لا بالة ايضا كما هو الشان في القوى الباطنة عند الحكما
فان المدرك النفس بواسطتها فليتامل قوله كالشبع وهو معنى
جزئي منتزع من محسوس وهو الشبعان ويتادى من غير طرق
الحواس الخمسة الظاهرة اي يتادى الى الوهم وكذا ما بعده
فهي مدركات بالوهم وقوله كالشبع مثال للمدرك بالوجدان
وقول المتن ووجهه ما اشتركا فيه بمعنى الذي موصول اسمي وهو
صفة لمقدر وقد اشار اليه الشارح بقوله هو المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين وقول الشارح قصد قيد به المتن لان قول
المصنف ما اشتركا فيه ظاهره سواء قصد اشتراكه اولا وليس
كذلك وقوله اي وجه التشبيه اشارة الى مرجع الضمير في وجهه
وقوله الذي قصد اشتراك اي قصد بيان اشتراك الطرفين
فيه لان الاشتراك حاصل قصدا او لا وقول المتن تحقيقا صفة
لمصدر مقدر اي اشتراكا تحقيقا ويؤول بمعنى الوصف اي
محققا وقوله او تخييلا كالذي قبله ج قوله والا فزيد متعلق

بقوله فقصد سيرا ای قوله وغير ذلك من الصورة الجسمية والشكل
وقوله مع ان شيا نكرة وقعت فی سياق الايجاب وافادت العموم
ونظيره قوله تعالی علمت نفس ما احضرت وقولهم تمرة خير من
جرادة اذ نفس وجرادة مراد بهما العموم ای كل نفس علمت وكل
تمرة خير من جرادة ومعناه فی كلام الشارح مع ان كل شیء ای معنی
منها الی اخره ج قوله فالمراد المعنی الذی له زيادة اختصاص
الی اخره كان وجه تفرع هذا علی السابق ان المراد بقوله فيما
سبق قصد اشتراك الطريق فيه انه ما من شانه ان يقصد
اشتراكهما فيه والذی من شانه ذلك هو ما له زيادة اختصاص
قوله المعنی الذی له زيادة اختصاص فيه اشارة الی ان كل
واحد من الجسمية والحيوانية والشجاعة لها اختصاص ما لان
الجسمية لها اختصاص بالنسبة الی المعانی والحيوانية بالنسبة
الی الجمادات لكن ليس فيها زيادة اختصاص بخلاف الشجاعة فان فيها
زيادة اختصاص ج قوله زيادة اختصاص نقل عن الشارح ان
هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجيا اما اذا كان داخلا
او تمام ماهية الشیء فلا ينبغی ان يشترط هذا القيد اعنی زيادة
الاختصاص ف قوله له زيادة اختصاص بان يكون له زيادة
تعلق وانتساب به حتی لا ينسب فی العرف الی غيره سيرا ای قوله
له زيادة اختصاص بهما يقصد اشتراكهما فيه وقوله ولهذا
ای لاجل ان المراد المعنی الذی له زيادة اختصاص لهما
وقوله ولهذا قال الشيخ ای فی تعريف المشبه الی بيان وجه

الشبه

الشبه وقوله وفی نفسه خاصة ای باعتبار الاصالة والكمال
والخلقة ج قوله فی نفسه خاصة ای باعتبار الاصالة والكمال ولو
بالتاويل ليشمل التخييلی قوله كالشجاعة فی الاسد قال الامام فخر الدين
فی المباحث المشرقية ان الشجاعة مركبة من الاقدام والعقل ومنه
يظهر ان لا شجاعة فی الاسد حقيقة بل القوم انما يستعملونه
مجازا فی مجرد الاقدام قوله ان لا يوجد ذلك ای ما يشترك
فيه قوله الا علی سبيل التخييل هو فی الاصل الاشارة بشیء الی
ما فی خيال السامع ای الی صورة كائنة فی خيال السامع وليس
المراد به هنا هذا بل المراد التاويل والتفسير ولهذا عقبه
بقوله والتاويل ص ج سيأتی تفسير التاويل بالتخييل قوله
ای مثل وجه الشبه تفسير لما فی قوله نحو ما الا ان المبحث نحو وجه
الشبه وقوله التنوخی نسبة الی تنوخ قبيلة ج قوله والضمير
للبالی المستفادة من رب الدالة علی التكثير والتعدد فی البيت
السابق قول المص مشرفة ببعض الظاهر ان مفهوم مشرفة
وبعض متغايران ص ج قول المص مشرقة ببعض كان المراد
المشرفة اللامعة لتغاير البعض لان اللمعان يتصور فی غير
الابيض قول المص مظلم اسود كان الظلام لا يستلزم السواد
لصدقه اعنی الظلام لشدة الزرقة او الخضرة فلذا وصف
مظلم باسود او المراد باسود شديد السواد وهو تفسير
لمظلم لكن قول الشارح الاتی سواد واظلام قد يقتضی انهما
بمعنی قول المص الا علی طريق التخييل ای الموجود علی طريق التخييل

لان الاستتار من عدم الوجود وجوده قوله اى بيان وجوه
اشارة الى ان المشار اليه هو المستتر لا المستتر منه لكن على
حذف مضاف اى هذه الست غير موجودة فى المشبه الا ببيان
وجوده الخارجى قوله على طريق التخييل لا على التحقيق قوله
تجعل اى ما ذكر من قول المص تجعل اذ روى بتاء المونث فلعل
الضمير المرفوع به راجعا لمونث نحو الطائفة اى الطائفة من
المعانى والامور فان ما هو جهل شامل للمتعدد فهو متعدد
فى المعنى فكانه البدعة وكل ما هو جهل جمعا فى المعنى فصح
مراعاة ذلك فى تانيث الضمير ويحتمل ان ضمير تجعل للبدعة
فقط قوله وكل ما هو جهل اى كذلك اعتراض قول المص
تجعل اى المذكور قول المص فلا تهتدى بيان لوجه الشبه اى
فبسبب مشبه فى الظلمة لا تهتدى الى الخروج قول المص من ان
ينال مكروها اى بسبب مكروها فان قلت هلا قال من ان
يناله مكروه فان المحذور اصابة المكروه له لا اصابته
المكروه الا باعتبار ما يلزمه من اصابة المكروه له لانه اذا اصاب
المكروه فقد اصابه المكروه فالتعبير بيناله مكروه ادل على المحذور
قلت لعله اشارة الى المبالغة فى الاحتراز عن المكروه حتى انه ينبغى
الاحتراز عن اصابة الشخص اياه ولو فرض انه لا يلزم منها اصابته
للشخص فتامل قول المص ولزم بطريق العكس اى القلب قوله
ولزم بطريق العكس اى اذا اريد التشبيه مختصرا اى والا فلا لزوم
على الاطلاق قول المص ان يشبه السنة التى هى مقابلة للبدعة

وقول

وقول المص وكل ما هو علم المقابل للجهل قوله بالنور اعلم ان
السكاكى اعتبر كل واحد من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع
احدهما على الاخر ويمكن ان يعكس التفريع الا ان ما ذكره المصنف
اقرب شبها لان المقصود هو التشبيه الثانى فجعل الاول دليلا
عليه ولان النور وجودى والظلمة عدمية ووجود الحادث
متفرع على عدمه [illegible] قوله اى كون البدعة والجهل اى شاع
تشبيه ذلك مما ذكر قول المص واشراق اى اضاءة ولمعان قوله
ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم قوله والاول اى البدعة
وكل ما هو جهل قوله مماله سواد اى ظلمة قوله صار
لشبه الخارج هنا هو السبب والتخييل هو السبب والفاء
فى قوله فصار افادت السببية بين التخييلين والصيرورة قوله
اى مثل تشبيه النجوم الغرض من هذا التفسير بيان النجوم الذى
هو مرجع الضمير وفيه حذف الحال وهو قوله بين الدجى لان
النجوم انما شبهت بما ذكر فى هذه الحالة لكن حذفه للعلم مما قبله
وقوله اى ابيضه اى الشيب وقوله اى ابيضه الى الخارج اصلاح
للمتن وبيان لمراده لان المشبه به نفس الابيض لا البياض كما يفهم
من ظاهر المتن وقوله اى ابيضه فى اسوده اشارة الى ان المصنف
اطلق المصدر واراد به الصفة المشبهة وهى الذات التى قام
بها البياض نفسه وقوله فى اسوده اى الشباب وقوله متلفعة
حال وقوله بين النبات حال ثانية للانوار او ظرف لمتلفعه
الذى هو حال اولها وقوله اشتراك النجوم الذى هو المشبه

ج قوله بين الدجى صفة النجوم لا ظرف الاشتراك ف قوله والسنن
المشبه لها وقوله في كون كل منهما النجوم والسنن وقوله بين تجى
اى بين اجزا وقوله على طريق التنا ويل من الاول كانه قال على
طريق التناول والتخيل قوله وهو تخييل اى ايقاع ذلك في الخيال
قوله وعلم اى من قوله تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين
الابتداع قوله من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع
لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم سنن لاح دجاها
وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه في المطول
مما مرجح ما قاله الشارح ان المصراع الاول جار على ما هو الظاهر
الموافق للواقع فان الدجى ظرف للنجوم بحسب الواقع بخلاف العكس
اى ليست النجوم ظرفا للدجى بحسب الواقع فلا وجه لاعتبار القلب
في المصراع الاول قوله حتى كان البدعة لا يخفى ما في اسناد اللمعان
الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة ف قوله من وجوب
اشتراك وجه الشبه الذى علم صريحا وجوب وجه الشبه منه
لانه اى التشبيه يتوقف على وجود وجه الشبه والاشتراك
معناه اى معنى وجه الشبه ومفهومه يجب ايضا فقد علم وجوبه
كما قاله الشارح ص وقوله في قول متعلق بالجعل وقوله في الكلام
حال من النحو قول المتن النحو في الكلام الى اخره الظرف في الموضعين
متعلق بمحذوف اى استعمال النحو في الكلام كاستعمال الملح او حالان
عاملها معنى المشابهة المستفادة من الكاف اى النحو كائنا في الكلام
يشابه الملح كائنا في الطعام قوله قول المتن في الطعام اى النحو حال

كونه

كونه في الطعام وقوله كون القليل مفعول ثان للجعل والضمير في جعله
مفعوله الاول وقوله مما لا يشترك فيه المشبه اى مع المشبه به
فلا بد من تقديره لان الاشتغال لا يكون الا بين متعدد وكان
الاوضح في العبارة ان يقال مما لا يثبت للمشبه اعني النحو وقوله
لانه اى النحو وهو واقع على الجزئيات لا المسائل المدونة فانها
اى الجزئيات كرفع زيد من قام زيد هو الذى لا يحتمل القلة
والكثرة واما المسائل فتقبل ذلك اى القلة والكثرة وقوله من
حكمه اى من احكامه فالمراد بالحكم الجنس وقوله فان وجد
جواب اذا وقوله فان وجد ذلك اى رفع الفاعل ونصب المفعول
وقوله في الكلام اى الذى يتكلم به المتكلم اى الجزئي ومثل ضرب
زيد عمرا ج قوله فقد حصل النحو فيه اى لا يقال بعضه ولا زائد
عليه فلا زيادة ولا نقصان وقوله منه متعلق بتوهم وقوله
لم يحصل النحو اى في ذلك الكلام وقوله وكان اى الكلام وقوله
بل يستضر اى يستضر به السامع به وقوله لو قوعه في عميا
اى في حالة عميا لا يتميز فيه المعنى المراد من غيره فعميا صفة
لمحذوف اى حالة عميا وقوله وهجوم الوحشة لدخول كلام
غير مانوس وحشى عليه وقوله فانه يحتمل اى يقبله وقوله
القلة اى تارة وقوله والكثرة تارة اخرى فكانه قال فانه يحتمل
المساواة والقلة والكثرة بان يجعل الى اخره لان قوله بان
يجعل سبب لنفس هذه الثلاثة لا للاحتمال لان جعل القدر الصالح
سبب للاصلاح وجعل الاقل منه سبب للقلة وجعل الاكثر منه سبب

للكثير وقوله فالحوا اى سبب انه علم فساد ذلك وقوله
والمعنى ان الكلام اى معنى كون استعماله مصلحا واهماله
مفسدا او معنى قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام
ولا تحصل منافعه اى العائد على السامع ج قوله التي هي الدلالة
لان فهم المعنى من اللفظ كما تقدم فمنافعه عائدة على السامع وقوله
من الاعراب بيان للاحكام فالاعراب حكم من احكام النحو اى من جملة
ما يحكم به في النحو بان يقال زيد معرب فالمراد بالحكم المحكوم به
بالمعنى السابق لا الحكم الذي هو اثبات كذا لكذا ونفيه عنه وقوله
ما لم يصلح ضد لقوله ولا تحصل المنفعة الى آخره وقوله فكانه
لما كان هذا الكلام فاسدا في ظاهره تمحل له الشارح معنى يصح قوله
ونحو ذلك مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية
الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المودى
كان تعليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا
قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام لا يخفى ان استعمال كل وجه
ضعيف انما هو عوض عن وجه قوى ولا يمكن في كل كلمة الا استعمال
وجه واحد بمجرد استعمال الوجه الضعيف في كل كلمة لا يكون تكثيرا
للنحو اصلا فتامل ويمكن ان يقال تسميته تكثير النحو على المسامحة
لا على الحقيقة س وما ذكره المحشي من انه مثل ان يكون في الكلام
وجوه من الاعراب مودية وغير مودية فالحمل على المودى تقليل
وعلى الجميع تكثير مفسد فلا يخفى وهنه على ما ذكره الشارح في شرح
المفتاح فتامل ع س قوله وذلك بان يكون اى وكونه خارجا عن

حصصها

حصصها وقوله بان يكون اى وجه الشبه وقوله النوعية مثل
زيد كعمرو في الانسانية لان الانسانية التي وجه الشبه تمام ماهيتهما
وقوله او جزا منها زيد كعمرو في الحيوانية وقوله وبين ماهية اخرى
كالحيوان وهو الجنس وقوله او مميزا لها زيد كعمرو في الناطقية وقوله
كرابعا نوع وقوله او نوعا جنس وقوله او من الفطن فصل وقوله
ولا يحتاج الى آخره اى يلزم من كونه خارجا عن حصصه الطرفين ومن
كونه وجه تشبيه كونه معنى قائما بهما وقوله ولا يحتاج يكون اى ويكون
معنى قائما بهما لا محالة وقوله ولهذا اى لاجل كونه معنى قائما بهما
وقوله اى هيئته وهي الصفة وقوله متمكنة في الذات الذي هو
موضوع تلك الصفة وقوله متقررة صفة المتمكنة وقوله متقررة
فرع فالحقيقية على هذا مقابلة للاضافية اذ الصفة الاضافية
ليست متقررة في الذات بل هي تعلق بين شيئين ج قوله المبنى
كالكيفيات الجسمانية جمع كيفية وهي الكيف وهو عرض لا يقبل قسمة
ولا نسبة وزاد بعضهم ولا لا قسمة وقوله اى المختصة لما كانت
نسبة الكيفيات الى الجسم لعلاقة بينهما ولا بد من ماهي بين تلك
العلاقة بقوله اى المختصة الى آخره وقوله اى المختصة مثال للكيفية
الجسمية الحقيقية وقوله مما يدرك بيان للكيفيات الجسمية وقوله
مرتبة اى مودعة وقوله المجوفتين اى التي لكل منهما جوف وقوله
من الالوان بيان لما يدرك بالبصر وقوله والشكل هيئة الى آخره
لما كانت الالوان معلومة بالبديهة والشكل بخلاف ذلك عرف
الشكل ولم يتعرض لتعريف الالوان ج قوله احاطة نهاية

والمراد باحاطة النهاية بالشيء ان ينتهي ذلك الشيء الى حد لا يكون وراءه
حد آخر فنهاية الشكل المجسم السطح والشكل المسطح الخط سواء قوله
كالدائرة فهي هيئة احاطة واحدة لكن في سطح لا في جسم فهي نظير الامثال
لان الشكل كلي تحته نوعان شكل مجسم وشكل مسطح وكذا قوله كشكل
نصف الدائرة الى آخر الامثلة نظير ايضا فانه للمسطح فالمثال
لهيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم الكرة لا الدائرة ولا نصفها
وقوله كالدائرة للمسطحات الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال
المجسمات والمسطحات ويكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما
ان يقال لفظة بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله
كالدائرة تنظيرا وتشبيها لا تمثيلا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم او
السطح كالكرة والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف
الدائرة الى آخره لكان اوضح واخذ سهم دج قوله كشكل نصف الدائرة
فانه هيئة احاطة نهايتين وهما خط القوس وخط القطر وهو
محل التنصيف واعلم ان قوله كشكل نصف الدائرة يدل على ان
التمثيل للشكل فقوله قبله كالدائرة تقديره كشكل الدائرة قوله
والمقدار كم الى آخره في قول الشارح والمقدار كم اشارة ورمز
الى الاعتراض على المصنف حيث عد المقادير من امثلة الكيفية
مع ان مقولة الكيفية غير مقولة المقدار وسيأتي من الشارح
التصريح بذلك قوله ونعني بالكم اي الذي هو الجنس وقوله
لاجزائه اي المفروضة قوله حد مشترك قال السيد في شرح
المواقف والحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون

هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية للآخر او نهاية لهما او بداية لهما على
اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا انقسم خط الى جزئين
كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا انقسم السطح اليهما فالحد المشترك
هو الخط واذا انقسم الجسم فالمشترك هو السطح والحدود المشتركة
يجب كونها مخالفة في الوضع لما هي حدود له لان الحد المشترك يجب
كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل
عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من
المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلاثة والتقسيم الى
ثلاثة اقسام تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط
بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس
الى الجسم انتهى قوله حد مشترك يتلاقى عنده بان يكون نهاية الجزء
منه بعينه بداية الجزء الآخر كما في الخط بخلاف العشرة اذ ليس نهاية
الفرد منها بداية الفرد الآخر قوله واحترز عن العدد الى آخره
ذكر محترز الاتصال وما بعده ولم يتعرض لذكر محترز الكم لانه
جنس التعريف وشأن الجنس للادخال لا للاخراج وقوله وبه
احترز اي بكونه قار الذات وقوله وبه احترز عن الزمان لان
الزمان عند الفلاسفة حركة الفلك ولهذه الحركة عندهم لها
اجزاء كالحركة اليومية وما قبلها وما بعدها وهذه الاجزاء متصلة
لكنها غير قارة الذات اذ لا يوجد جزء منها حتى ينعدم الجزء الذي
قبلها قوله والمقولة بعد ان عرف المقدار وبين حقيقته
شرع في تقسيمه وقسمه الى ثلاثة اقسام وقوله والحركة اي

اى الاينية اذ لا حركة عند المتكلمين غيرها وقوله عن مجموع
الحصولين اى لا الثانى وحده كما يتبادر من ظاهر التعريف وقوله
بالحركة الاينية اى فى مكان يسئل عنه باين وقوله الاينية
اى دون الحركة الكيفية وهى الكمية قوله على سبيل التدريج قال
فى المواقف وبقولهم بالتدريج وقع الاحتراز عن مثل تبدل الصورة
النارية بالهوائية فانه انتقال دفعى ولا يسمونه حركة بل
كونا وفسادا انتهى قوله وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر يمكن ان يقال انه اراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية
المحسوسة بالبصر او غيره من الحواس وانما عد الاشكال من المحسوسة
بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة
للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس
به مطلقا اعم من ان يكون اولا بالذات او ثانيا وبالعرض وكذا
الحال فى الحركات واما المقادير ففى كونها محسوسة بالذات خلاف
واما قوله فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر الخ
ففيه بحث لاحتمال ان يكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل
ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطو عند اختلاف
المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى يتضح ما ذكره
سيد قوله وكانه اراد بالمقادير اوصافها فى وجود الاوصاف تامل
بل الظاهر انها امور اضافية كما يدل عليه كلامه فى شرح المقاصد فكيف
عد من الكيفيات المبصرة فتامل ثم لعله تسامح فى المدرك بالبصر ايضا
فقد برع سر اى فيما مدركه بالبصر باعتبار موصوفها قوله الى وما

يتصل

يتصل بها اى يترتب عليها ويحصل بواسطتها قوله كالحسن مثال لما
يتصل بالمذكورات وقوله المتصف بهما الشخص اى جنس الشخص وقوله
باعتبار الخلقة اى الحسن والقبح جزئيان يتناولهما كلى وهى الخلقة
فالحسن والقبح ما صدقان للخلقة فبينهما اتصال وقوله وكالضحك
كالضحك مجموع الشكل والحركة وكذا البكا وقوله الداخلة اى هذه
الاربعة وقوله تحت الشكل فهى جزئيات للشكل الذى هو كلى
وقوله الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحنا يعرضان للخط قطعا
ولذلك التحدب والتقعر ولا يتصور شكل للخط لامتناع احاطة طرفيه
به بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير
لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال
تشاركها فى كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم اخرت عنها
وضمت اى الالوان هذا كله اذا روعى ما ذكر فى الكتب الكلامية والا
فلا اشكال سيد وقول المتن من الاصوات بيان لقول الشارح
الاصوات الخ قول المتن من الاصوات فى الحصة بيان لما باعتبار
تعلق قوله بالسمع به قوله والتى يبنى بها ركنا بعد حذف المضاف اليه
وحرف العطف والاصل والتى يبنى بها العود والصعقة الخ قوله بشرط
مقاومة اى مدافعة قوله يختلف اى الصوت وقوله حدة وثقلا
اى ومنها وقوله منبثة اى منتشرة وقوله من الطعوم بيان لما
فى قوله لما يدرك وقوله من الطعوم هى طعم بالفتح لا جمع طعم بالضم
لانه بالضم اسم لنفس الطعام وقوله واصولها تسعة اى تسعة طعوم
وقوله والعفوصة هو طعم موثر قبضا فى ظاهر اللسان وباطنه

وقوله والقبض طعم مؤثر في ظاهر اللسان دون باطنه وقوله
والفقاهة طعم بين الحلاوة والدسومة ومفاعلة بين الحرارة والبرودة
ومائلة بين اللطافة والكثافة وقوله ولا حصر لخلاف الطعوم فان
اصولها منحصرة كما تقدم فالانواع موجودة في نفسها لكن لا حصر
لها واما اسماؤها فمنتفية من اصلها فلا وجود لها اى الاسماء
المخصصة واما الاسم العام وهى الرائحة فموجود وقوله الى محلها
الذى قامت به الرائحة وقوله او الى ما اى وصفا اخر وقوله
كرائحة الحلاوة لان الحلاوة وصف مقارن للرائحة فى قيامها بذات
واحدة كذات العسل فالرائحة ليست للحلاوة وقوله فى البدن اى
فى ظاهر البدن اى جلده قاله الكستلى فى شرح العقائد وقوله بها
تدرك اى لا بغيرها من بقية القوى وقوله هذه الاربعة لو قال
الاربع لكان اوفق باللغة لان المعدود مؤنث قوله اوائل الملموسات
قال فى شرح المواقف سميت اوائل الملموسات لثبوتها للبساطة
العنصرية وتحصل المركبات منها بتوسط المزاج المتفرع عن هذه
الاربع انتهى قوله التى لها اى الكيفية التى لها الى اخره وقوله التى
نعت لقوله اوائل الملموسات وقوله والاوليان منها فعليتان
والاخريان منها انفعاليتان لما كان الفعل فى الاوليين اظهر من
الانفعال والانفعال فى الاخريين اظهر من الفعل سميت الاوليان
فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى الكل
يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربعة
عن سورتها فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها بسبب مخصوص

السيد

36

السيد من هذه الحاشية ان قول الشارح الاوليان الى اخره والاخريان
الى اخره ربما يتوهم منه بدافع ما قبله وهو قوله التى لها تفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض وهذا يقتضى ان كلا منها
فاعل ومنفعل فكيف يقال الاوليان فعليتان والاخريان انفعاليتان
والجواب ما ذكره السيد وقوله فعليتان اى مؤثرتان قوله لان
الحرارة الى اخره فى شرح المواقف ولذلك اى ولما ذكرناه من ان الفعل
الاول للحرارة هو التصعيد المستتبع للتفريق والجمع قال ابن سينا
انها كيفية فعلية اى تجعل محلها فاعلا لمثلها فيما يجاوره فان النار
تسخن ما يجاورها الى اخره انتهى قوله وهى كيفية هى عرض لا يقتضى
لذاته قسمة ولا نسبة وقوله وهى تقابل اللين فيقال فى حدها ما يقابل
ما قيل فى حد اللين قوله وهى تقابل اللين اى كيفية تقتضى ممانعة
الغامز الى اخره سرا اى قوله كما يجده الانسان اى يحس به باللمس
وقوله ولا حركة فيه اما عند الحركة فلا مدافعة فلا يجدها قوله
المتن وما يتصل بها الى اخره فى شرح المواقف واعلم ان الزوجية كيفية
مزاجية لا بسيطة فان اللزج هو الذى يسهل تشكيله باى شكل اريد
ويعسر تفريقه بل يمتد متصلا فاللزج من رطب ويابس شديدى
الالتحام والامتزاج جدا فاستمساكه من اليابس وادعانه من الرطب
والهش يقابل اللزج هو الذى يصعب تشكيله ويسهل تفريقه ودبيه
بسبب غلبة اليابس فيه وقلة الرطب مع ضعف الامتزاج انتهى وبه
يظهر تفرعهما عن الرطوبة واليبوسة ثم قال فالرطب هو الذى تكون
صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة والمبتل هو الذى التصق

بظاهره ذلك الجسم الرطب والجفاف عدم البلة عن شيء هي من شانه
انتهى باختصار وبه يظهر تفرع البلة والجفاف عن الرطوبة واليبوسة
ثم قال الثاني ان اللطافة تطلق على معان اربعة الاول رقة
القوام وهي المقتضية لسهولة قبول الاشكال وتركها وثانيها
قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وثالثها سرعة التاثر عن
الملاقي ورابعها الشفافة والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني
انتهى وبه يظهر تفرع اللطافة والكثافة بالمعنى الاول على الرطوبة
واليبوسة وحينئذ فيجوز ان يراد بقوله وما يتصل بها اي ما يتعلق
بها وناسبها وتفرع عليها والله اعلم فليتامل قوله كالبلة الى اخره
وهي الرطوبة الخارجة على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها
واللزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها
يمتد الشيء متصلا وتحدث مع شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس
القليل سيد والهشاشة ما يقابلها والمقصود من نقل امثال
هذه المباحث في هذه المواضع عموم ما نقله دفعا للحرج وزيادة
للافصاح سيد قوله المختصة بذوات الانفس المراد الاختصاص
بالنظر الى الجماد والنبات فلا يرد ان بعضها كالعلم ثابت للمجردات كذا
في حاشية المختصر للحفيد ومقتضيته ان المراد بالانفس الانفس
الحيوانية ولما قال في المواقف المقصد الثاني في الكيفيات النفسانية
قال السيد في شرحه اي المختصة بذوات الانفس من الاجسام
العنصرية فقيل المراد الانفس الحيوانية ومعنى الاختصاص ان
تلك الكيفيات توجد في الحيوان دون النبات والجماد وعلى هذا

فلا يتجه ان بعض هذه الكيفيات كالحياة والعلم والقدرة والارادة
ثابتة للواجب والمجردات فلا تكون مختصة بالحيوانات على ان القائل
بثبوتها للواجب وغيره من المجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف
ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس الحيوانية والنباتية
ايضا فان الصحة ومقابلها من هذه الكيفيات يوجدان في النبات
بحسب قوى الغاذية والنامية انتهى قوله بذوات الانفس الاضافة
بيانية اي بذوات هي الانفس لان الكيفيات المذكورة قائمة
بالنفس نفسها لا بالجسم صاحب النفس صرح اي لان العلم ونحوه
مما ذكر قائم بالنفس لا بالجسم واقول يجوز ان تكون الذوات هنا
بمعنى الانفس من باب اضافة التاكيد فالمعنى بانفس الانفس اي
بالانفس انفسها فالاضافة فيهما على ان اضافة القيام لذوات
الانفس على الظاهر لا ينافي ان محل القيام من الذوات انفسها بقي انه
ما السر في هذا التفسير وهلا فسر بقوله اي المختصة بالانفس
ويمكن ان يقال هو الاشارة الى ان بعض المذكورات قد لا تقوم بنفس
النفس بل ببعض قواها ولو على قول كما يعلم ذلك من محله قوله
بذوات الانفس اي الحيوانية قوله اي حدة الفؤاد اي العقل ايضا
الحدة اليه وان كانت في الحقيقة تضاف الى النفس لكن لما كان
العقل الة لها اضافها اليه او لانه المراد بعد بقوله وهي
شدة قوة للنفس قوله وهي شدة قوة للنفس اضافة القوة
للنفس بمعنى قيامها بها وحينئذ فاضافة الحدة المفسرة بشدة
تلك القوة الى الفؤاد في قوله اي حدة الفؤاد لعله لتعلق النفس به

بكونه محلا او غير ذلك قوله معه ينبغي جواز كسر العين اى معه
تلك القوى للنفس وفتحها اى موضوعة ومجبولة تلك القوى لذلك
قوله معدة باعداد ادمج قوله وسهوله يحتمل التفسير وقوله
النتائج من تلك القضايا وقوله ملكة للنفس خبر يكون وقوله
والعلم قد يقال اطلاق العلم على حصول صورة من الشي عند العقل
بل على الصورة الحاصلة منه وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم
المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلي والمركب
في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك والبسيط مذكور في الكتب
واقع في الاستعمال واما على الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما
هي في العلوم العملية اى المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص
العلم بازائها غير مختفي كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة نعم
اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير
بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها
هاهنا شائع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة الادراك لا باس كما مثل
في صناعة الكلام سيد وقوله قد يقال اى يطلق ويستعمل في الادراك
وقوله المفسر بحصول وهذه العبارة تقتضي ان العلم نسبة من النسب
والعلم عنده كيفية والكيفيات قسيمة للنسب وقد حقق السيد
هذا في بعض كتبه وقال الحق ان العلم هي الصورة الحاصلة عند
العقل اعم من ان يكون منها كالكليات والمفردات المجردة ويشمل ما في
الالات وموادها لان ما في الالتها وموادها من الصور الجزئية المادية
عندها لا فراج قوله صورة الشي في العقل في بعض النسخ صورة من

الشي عند العقل قوله وعلى الاعتقاد الجازم خرج الظن وقوله المطابق
خرج الجهل المركب وقوله الثابت اى الذي لموجب وسبب خرج به علم
المقلد المصيب وقوله وعلى ادراك المركب كالادراك المتعلق بقولنا
زيد عالم وقوله نحو عرض ظرف للاستعمال قوله نحو عرض اى
من جهة غرض قوله من الاغراض كالحد والرسم في المنطق قوله
صادرا اى الاستعمال قوله عن البصيرة اى العلم وقوله بحسب ما يمكن
فيتفاوت بحسب الاشخاص وقوله ويقال لها الصناعة اى ايضا اى
كما يقال لها علم والمقصود للشارح ان العلم على جميع هذه الاطلاقات
صورة حاصلة عند العقل وقوله مبدؤها ارادة الانتقام لو قال
حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام لكان احسن لان الارادة المذكورة
ناشئة عن الحركة لعل هذا بناء على ان المراد بالحركة انفعال النفس عن
المكروه ولعل الشارح اراد التحرك لفعل ما به الانتقام فيكون الارادة
مبدا الحركة قوله مطمئنة المراد به الاطمئنان المعنوي اى السكون
وقوله عند اصابة المكروه اى بسهولة وقوله وسائر الغرائز اى
باقيها وقوله جمع غريزة وهي في الاصل الظاهر ان الغريزة هي الصفة
الخلقية للنفس اى التي خلقت عليها كانها غرزت فيها وكذا الطبيعة
في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر
عنها صفات الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطبيعة
اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شي
والطبيعة قد تختص بما يصدر عنها الحركة والسكون فيما هو فيه
اولا وبالذات من غير ارادة سيد وقوله وهي الطبيعة فعلى هذا

انهما متزاد فانح قوله صفات ذاتية اى اوليه قوله تصدر عنها
قال فى شرح المواقف اى تصدر عن النفس بسببها انتهى قوله الاان
للاعتبار مدخلا فى الخلق هذا هو الفارق بين الغريزة وبين الخلق واما
الكون بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية فمستويان فيه والفرق
بينهما بالاعتبار قوله دون الغريزة قد يقال قضية التفسير
بالملكة هنا ما وجد بطريق الخلق والطبع عليه لا بطريق الاكتساب
والتكرار قوله الذى لا يكون اى المعنى الذى لا يكون متقررا فى الذات
ويقابله الحقيقى فهو معنى متقرر فى الذات وقوله الذى لا يكون اى
الهيئة التى لا تكون متقررة فى الذات بل هى محض تعلق بين شيئين ح قوله
بل يكون معنى متعلقا بشيئين فى حاشية المختصر لشيخ الاسلام ما نصه قوله
بل يكون معنى متعلقا كالبنوة والابوة فانه ليس شى منهما متقررا
فى ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير لكن الفرق بين الازالة والابقاء
غير ظاهر بقى ان الوهمى المحض على هذا خارج عن الحقيقى والاضافى
فافهم انتهى وهو بعيد ان المراد بالمتقرر فى الذات المتقرر بالنظر الى
الذات لا بالنظر لامر خارج وان الاضافى هنا يعم الاضافى المفسر بانه
نسبة متوقف تعقلها على تعقل نسبة اخرى فقول الشارح الذى
لا يكون متقررا بيان لان المراد بالاضافى هنا ما يعم الاضافى المفسر
بما ذكر ودفع لتوهم ان المراد ذلك الاضافى فقط فليتامل قوله فانها
تعليل لكون ازالة الحجاب من افراد الاضافى وقوله ليست هيئة متقررة
فى ذات الحجة الى اخره اى ليست متقررة فى ذات الحجة التى هى المشبه ولا
فى ذات الشمس التى هى المشبه به ولا فى ذات الحجاب التى هى متعلقها

والحاصل

والحاصل ان الحسى قسمان كما تقدم قسم متعلق بذات الجسم كالالوان
والاشكال ويدرك باحدى الحواس الخمسة الظاهرة وقسم متعلق بذات
النفس كالذكاء والعلم والحلم ويدرك بالعقل وانه اى الحسى يطلق تارة
على ما يقابل الاضافى وتارة على ما يقابل الاعتبارى اى الذى تعتبره العقل
ويلاحظه من غير ان يكون له تحقق فى الخارج وقوله قد يطلق اى لفظ
الحقيقى ح قوله على ما يقابل الاعتبارى وهذا يشمل الاضافى قوله
الذى لا تحقق اى لا وجود وقوله الا بحسب اعتبار العقل وملاحظته
لا بحسب الخارج وقوله والى كليهما اشار صاحب المفتاح هذا جار على
مذهب صاحب المفتاح القائل بان الناب والمخلب فى مثل ذلك مستعمل
فى غير ما وضع له وهو الصورة الوهمية واما على راى صاحب الكتاب
اى المصنف القائل بانه مستعمل على حقيقته فهو من الحقيقة لان له
وجودا اى بغير واسطة فى الخارج وليس اعتباريا فرضيا فتفطن
لذلك ح قوله والى كليهما اشار صاحب المفتاح والله اشار الى الاول
قوله كاتصاف الشى راجع الى النفس فهو لف ونشر غير مرتب قوله
واما بمنزلة الواحد اى فى منزلته اى كائن فيها وقوله لكونه علة
لكونه بمنزلة الواحد لانه لو لم يكن مركبا من متعدد لكان واحدا
حقيقة لا منزلا منزلته ح قوله الا من متعدد فدل كونه من متعدد
على انه ليس واحدا حقيقيا وكونه مركبا من المتعدد على انه بمنزلة
الواحد قوله من امور مختلفة اى بحسب الخارج وقوله من عدة
امور من غير تحقق لها فى الخارج ح قوله من عدة امور وضعها
ايضا مختلفة قوله ولهذا يشعر اى عموم ما هو بمنزلة الواحد للحسى

والاعتباري **قوله** وفيه نظر ستعرفه قال الفنري اي في هذا التقسيم
المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي
الخارج وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل
الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة
حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة الشيا ما بحسب اعتبار المتكلم انضمام
بعضها مع بعض وقصدها الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة
كشي واحد وقد صرح لهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة انتهى ثم قال فيما سياتي حيث
ذكر الشارح النظر الذي وعد به بقوله ستعرفه والحاصل ان الهيئة
المركبة قسمان قسم منتزع من الاشيا المختلفة وقسم منتزع من الاوصاف
المختلفة فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة
والى الثاني بقوله واما اوصافا الى آخره انتهى وحاصله ان وجه الشبه
في القسمين الهيئة المنتزعة وحينئذ يشكل جعل التركيب في الاول
حقيقيا وفي الثاني اعتباريا فتامل **قول المتن** واما متعدد
كان المتبادر من المتن انه عطف على واحد لكن الواحد يقابله غير الواحد
وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد كانه قال اما واحد
او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد وغير الواحد
كانه مقدر في كلامه والى ذلك يشير قول الشارح اما واحد او
غيره الى آخره **قوله** عطف على اما بمنزلة الواحد الخ لانا فهم
قوله في المختصر عطف على اما واحد واما بمنزلة الواحد انتهى لانه
هنا نظر الى ان الواحد يقابله غير الواحد وغير الواحد قسمان

ما بمنزلة الواحد والمتعدد فكانه قسم الى واحد والى غيره ثم قسم الغير
الى ما بمنزلة الواحد والمتعدد فصار المتعدد بحسب المعنى معطوفا
على ما هو بمنزلة الواحد وصارا معا معطوفان بحسب المعنى على
الواحد وفي المختصر نظر الى ان وجه الشبه اما متعدد او غير
متعدد وغير المتعدد اما واحد او بمنزلته فصار المتعدد بحسب
المعنى معطوفا على مقابله وهو غير المتعدد الشامل للقسمين فلذا
اعتبر المعطوف عليه القسمين جميعا لانهما بمنزلة قسم واحد
وفي كل من النظرين مراعاة المعنى والحقيقة والا فبالنظر للفظ
والظاهر ليس المعطوف عليه الا الواحد فتامل **قوله** او الحقيقة
في المركب تركيبا حقيقيا وقوله والمتعدد الذي جواب عن
سوال وقوله لكن لما كان الى آخره لم يلتفت الى تقسيمه اي الى
المختلف لكونه داخلا في العقلي ضرورة ان المركب من المحسوس
والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سيد وقوله
لم يلتفت الى تقسيمه اي المتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة
الواحد وقوله والحسي اي ووجه الشبه الحسي فهو وصف
لمقدر وقوله طرفاه اي المشبه والمشبه به وقوله لا غير
عقبه بقوله لا غير لان قوله طرفاه حسيان لا يفيد الحصر
في ذلك لان الخبر نكرة فيجوز ان يكون مع ذلك عقليان او مختلفان
فافاد بقوله لا غير انحصار ذلك وقوله يعني ان وجه التشبيه
اشارة الى الموصوف المقدر وقوله سواء كان تفسير للمراد بقوله
والحسي الى آخره **قوله** او متعددا مختلفا بعضه حسي وبعضه عقلي

قوله لا يكون المشبه والمشبه به نفسي للطرفين وقوله الحسيين
اخذ الحصر من قوله لا يخرج قوله فيه اي وجه التشبيه قوله
فيه اي معه قوله الاحسن يحتمل ان المراد ولو ببعضها بان
يكون كلاهما او احدهما مركبا من الحسي وغيره فيكون قوله ولا يجوز
ان يكون الى عقليا معناه عقليا صرفا ولا ينافي ذلك قوله لامتناع
الى اخره لان المجموع المركب من الحسي والعقلي يجوز ان يدرك منه
حسي باعتبار جزئه فليحرر ثم وجدت في حاشية المختصر لشيخ الاسلام
لان حسية الوجه ولو كان بالبعض كما في المختلف يستلزم حسية
الطرف بالتمام انتهى وفيه تامل فليتامل قوله ولا يجوز الى اخره
بيان لفائدة الحصر ونتيجته وتوطئة لقول المصنف لامتناع ان
الى اخره واشارة لطيفة الى ان قوله اي المصنف لامتناع علة لقوله
لا غير لا لقوله طرفاه حسيان وقوله من غير الحسي اي منتزع منه
وقوله يعني ان وجه التشبيه هو المعبر عنه بشي وقوله امر
اي معنى وقوله ماخوذ مدرك منهما حسي او عقلي وقوله
موجود اي اذ لا يوجد وينتزع من الشي الا ما كان موجودا فيه
وقوله لا يكون الا جسما اي والعقلي ليس جسما ولا قائما به قول
المتن والعقلي اعم يحتمل ان المعنى اعم من الحسي وهذا لا يصح اذ لا
يتصور تصادق بين حسي وعقلي فهو على المسامحة والتقدير العقلي
من حيث طرفيه اعم من الحسي من حيث طرفيه وحاصل معناه
ان طرفي العقلي اعم من طرفي الحسي ويحتمل انه على حذف مضاف
والتقدير وطرفاه العقلي اعم من طرفي الحسي قوله يعني يجوز لما

كان

كان معنى الاعم والاخص عند القوم انه كلما صدق الاخص صدق
الاعم ولا عكس فيقتضي هذا انه كلما صدق وجه الشبه الحسي صدق
عليه العقلي ولا قائل به حول الشارح ذلك وفرع بقوله يجوز ان
يكون الى اخره اي يصح ويمكن الى اخره ص وقوله ان يكون طرفاه اي
العقلي وقوله والاخر عقليا فعلم ان ما صح ان يكون طرفا للحسي صح
ان يكون طرفا للعقلي ولا عكس وقوله بل كل محسوس لما نفي فيما
قبله الامتناع ولا يلزم من نفيه الوقوع بين بقوله بل الى اخره انه
واقع وقوله ولذلك يقال اي يقول اهل الفن ج قوله المتن ولذلك
اي لاجل ان وجه الشبه الحسي لا يكون طرفاه الا حسيين والعقلي
يكون طرفاه اعم قوله يعني ان كل ما يصح منه التشبيه وذلك
بان يكون الطرفان اي وجه التشبيه حسيين قوله دون العكس
اذ في العكس قد يكون الطرفان عقليين وحينئذ لا يكون الوجه
الا عقليا قوله فهو كلي نتيجة قياس حذف كبراه وذكر
صغراه فالتقدير وجه التشبيه مشترك فيه وكل مشترك
فيه فهو كلي فوجه التشبيه كلي وليس الكلي بحسي وقوله
فهو كلي اي فلا يصح ان يقال ان وجه التشبيه حسي وقوله ان
كل وجه تشبيه صغرى وقوله لاشتراك دليل الصغرى وقوله
وكل كبرى وقوله وكل مشترك فيه هذا هو المحذوف في المتن
ج قوله فهو كلي هذا قياس من الشكل الاول قوله لان الجزئي
بيان لكبرى ودليل لها وقوله فكل وجه صغرى وقوله فكل
وجه تشبيه هي النتيجة في الاول جعلها صغرى في القياس الثاني الذي

هو من الشكل الثاني وقوله ولا شيء كبرى وقوله في المادة اي الجسم
وقوله حاضر عند المدرك كالمبصر حاضر عند البصر والمسموع عند
السمع وهكذا وليس المراد بالمدرك العقل لان الكلام في الموجود
في المادة وقوله فلا شيء الى اخره نتيجة وقوله قلنا اي نسلم
المقدمات باسرها والنتيجة ايضا لكن قولنا ان وجه التشبيه حسي
مجاز لا حقيقة فلا يرد علينا هذا الاعتراض الا لو اردنا بقولنا
وجه التشبيه حسي حقيقة ولم نرده وانما اردنا ما صدقاته
وجزئياته وقد اوضح ذلك الشارح بقوله كالحمرة الى اخره وقوله
اي جزئياته فسر به المراد من قوله ان افراده لان افراد وجه
التشبيه الذي هو كلي له افراد وهي كلية كالحمرة الى اخره وقوله
اي جزئياته فسر به المراد من قوله ان افراده لان افراد وجه
التشبيه الذي هو كلي له افراد وهي كلية كالحمرة والبياض
والشجاعة ونحوها كلا كلية مع ان افراد وجه التشبيه
الحسي وليس المراد افراده الكلية التي هي جزئيات اضافية بل
المراد جزئياته الحقيقية كالحمرة المخصوصة كحمرة الخد او الورد
لان لفظ الجزئيات اذا اطلق يتبادر منه الجزئيات الحقيقية
ص وقوله المراد اي المعنى المقصود وقوله اي جزئياته
اي الحقيقية ح قوله في تشبيه الوجه اشارة الى الحمرة المشخصة
لا الكلية قوله واعلم ان هذا اي الجواب المذكور وقوله لا يصلح
جوابا اي من جهة الجواب فهو تمييز قوله لا يصلح لان كلام السكاكي
مبني على التحقيق وكلام المصنف على التسامح كما هو المتعارف فسرای

قوله

42

قوله وهو ان المحسوس اي النظر الى الحقيقة واعتبار حقيقة الشيء ص
وقوله فقد عدل عن التحقيق اي المعنى الحقيقي بوجه التشبيه ويمكن ان
يكون فيه تورية ص وقوله شروع في تعداد امثلة الاقسام اي
بعد فراغه من التقسيم والاقسام وقوله وكل من الاولين الواحد
والمركب وقوله والاخير اي المتعدد ح قوله اما حسي او عقلي
ففيه اربعة اقسام وقوله وكل منها اي السبعة وقوله او
بالعكس ففيه اربعة تضرب في السبعة السابقة وقوله تصير ثمانية
وعشرين من ضرب السبعة المذكورة في اربعة قوله لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر لانه يخرج بهذا الوجوب
من اقسام طرفي الحسي ثلاثة العقليان والمختلفان وهو اثنان
تضرب هذه الثلاثة في اربعة اقسام وجه التشبيه الحسي وهي
المفرد الحسي والذي بمنزلة الحسي والمتعدد الحسي والمتعدد المختلف
الذي بعضه عقلي قوله فالواحد اي من وجه التشبيه الحسي وقوله
كالحمرة جعل الحمرة حسية مع انها كلية لان تصورها لا يمنع من
فرض وقوع الشركة فيه لكون جزئياتها حسية كما تقدم وقوله
والخفاء الخفاء من حيث هو اعم من الصوت وغيره لكن لما كان كلام المصنف
في تعداد الامثلة المذكورة باعتبار الحواس الخمسة الظاهرة وكل
مثال خاص بحاسة خاصة وقوله اي خفاء الصوت المراد به
الصوت الخفي وقوله وفيه تسامح حيث عبر بالخفاء عن الخفي قوله
لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع الخفي قوله وكذا في قوله ساقط
من بعض النسخ منها نسخة الشيخ وقرر ان طيب الرائحة مدركة بالشم وصه

المختلفان اثنان الاول كون
المشبه حسيا والمشبه به عقليا
والثاني كون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا فهذان
الاثنان مع كون المشبه
والمشبه به عقليين ثلاثة
فتضرب هذه الثلاثة في
اربعة اقسام وجه التشبيه
الحسي وهي المفرد الحسي
والذي بمنزلة الحسي والمتعدد
الحسي والمتعدد المختلف الذي
بعضه عقلي فيصير اثني عشر
فلذا سقطت [illegible]

بحث وقوله ولكن الملمس هو مصدر ميمي بمعنى اللمس واللمس بمعنى
اسم المفعول اى الملموس ج قوله المس ولكن الملمس ليس ح اخلا بحث
قوله وكذا كما يفهم كلام الفنري وهو الموافق لما سبق في الملمس
قوله المس فيهما مر حال من الجمع وما عطف عليها اى كائنة هذه
المذكورات الخمس في الخارج وقوله فيهما مر التشبيهات التي مرت لنا
وقوله اى في تشبيه الجذبان لموقع ما وقوله والواحد لما خرج من
الواحد الحسي شرع في العقلي ج قوله وانما اختار قد يقال هذا
لا يوافق تفسير الجراة بالشجاعة قوله على ما فسرها مصدره
اى على تفسير الحكما ايا هاج قوله بذوات الانفس اى الناطقة
والا فالاسد له نفس حيوانية قوله لوجوب كونها صادرة عن روية
بخلاف الجراة فانها ملكة تقتضي ان يصدر عنها افعال ذاتية سواكانت
بروية او لاج قوله فيه نعل تذكر ضمير الشجاعة باعتبار كونها
معنى قوله اى الدلالة الموصلة فسرها بالموصلة بالفعل ولا ينافي
ذلك تفسير المختصر الهداية بالدلالة على طريق توصل الى المطلوب
فليتامل قوله اى الدلالة الموصلة هي عند اهل السنة الدلالة
على طريق موصل الى المقصود او صلت اليه ام لا لكن لما كان تشبيه
العلم بالنور الذي يوصل الى الحق كان وجه الشبه بينهما الدلالة
الموصلة الى المطلوب فسرها الشارح بذلك فلا يقال انه تبع
فيه المعتزلة لانه انما دعاه الى ذلك المقام وليس تفسيرا لها
من حيث هي وقوله واستطابة النفس اى استلذاذها ج قوله المس
واستطابة النفس اى وجدان الشي طيبا قوله فيهما طرفاه اى التشبيه

الذي

43

الذي طرفاه وقوله فان الوجود والعدم من الامور العقلية فهذا
يتمشى على القول بان وجود الشي غيره حتى يكون الوجود عقليا والموجود
حسيا والكلام في ذلك مستوفى في الكتب الكلامية ج قوله سواكان
الوجود عاريا عن الفائدة الى اخره دفع بذلك توهم ان الذي من
الامور العقلية الوجود العاري عن الفائدة ومنشا التوهم التمثيل
للواحد العقلي بالعرا عن الفائدة فيما طرفاه معقولان فقد يتوهم
انه انما جعل ذلك من العقلي لانحصار العقلية فيه قوله عاريا
عن الفائدة من كل وجه وقوله او غير عار بان كان قليل النفع
فالتشبيه صحيح اذ وجهه العرا عن الفائدة ج قوله ولهذا يسقط
اى يكون العرا عن الفائدة معنى من معاني المعدوم اثبته للموجود
الذي لا نفع له يسقط جعل الشيخ الجمع من قبيل التشبيه ظاهر الاحقيقة
سرامى قوله ولهذا يسقط اذ بان اشتراك الطرفين في نحو المثال
في شي وهو العرا عن الفائدة قوله معنى من معاني ذلك لعل المراد
بالمعنى الوصف العام به وبالحكم الاثر الثابت له قوله شجاعة الاسد
هذا مثال اثبات معنى من معاني ذلك وقوله في انك الى اخره هذا
مثال اثبات حكم من احكامه وقوله القليل المغلى بالغين المعجمة
جمع معنى وهو النفع قوله ثم قال الامر كذلك اى الشان كذلك اى
كما قلنا وقوله الى ظاهر قولهم اى البلغا وقوله فان ابيت اى فان
حققت فتحكم بان هذا ليس بتشبيه فان ابيت عن ذلك بل شبهت على
الظاهر وقوله فيهما المشبه اى المشبه وقوله فيما المشبه عقلي اى
منه وقوله والمشبه به حسي لان النور ضوء مدرك بالحس وقوله

فبالعلم يوصل الى اخره بيان لوجه الشبه الذى بين العلم والنور وقوله
يوصل اى بالفعل وقوله الى الحق اى الحكم المطابق للواقع وقوله
يدرك المطلوب اى يبلغ ويوصل اليه بالفعل وقوله بين الاشياء اى
المطلوبة وغيرها وقوله بخلق تخصص كريم قدره الشارح تخصيصا دفعا
لتوهم من يتوهم ان كريما نعت للخلق وبصرا بالسوس وقوله وفى
وحدة بعض الامثلة تسامح لان الممثل له الواحد العقلى والامثلة
المذكورة بعضها واحد حقيقة وبعضها بالتسامح اى التجوز قوله
تسامح قال السيرامى فيه نظر لان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة
منتزعة من عدة امور ولا امور كل منها وجه الشبه لاما ليس فيه
تركيب اصلا انتهى وبين الفنرى ان هذا من باب التقييد لا التركيب الذى
هو الهيئة المنتزعة من عدة معان اذ لم يقصد فى شىء من تلك
الامثلة الى ذلك قوله تسامح لما فيه من شائبة التركيب قد ذكر
الشارح قبيل قول المصنف الاتى وضما طرفاه مركبان ما يدفع هذا
حيث قال وسيجىء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينقض التركيب
انتهى فلعل ما هنا تبع فيه غيره وما هناك تحقيقه فليتامل قوله
من شائبة التركيب كانه عبر بالشائبة لان المقيد ليس مركبا حقيقة
فليتامل قوله كالعرا لو قال وهو العرا او الاستطابة لكان احسن
لانه ليس هناك غيرهما ص قد يجاب بان هذا الكلام مبنى على الخصاص
مناقشة الشارح بامثلة العقلى وهو ممنوع لجواز رجوعها للامثلة
الحسية لان فيها ايضا شائبة تركيب كطيب الرائحة ولذة المطعم فليتامل
قوله كالعرا عن الفائدة حيث اضيف اليها ففيه تركيب ما وان امكن

ان

ان تجعل الصلة وهو الظرف قيدا وهو لا يوجب تركيبه واجيب بان
المراد هنا بالمركب الهيئة المنتزعة من عدة امور والمضاف ليس
فيه ذلك لانه واحد مقيد فلا تسامح قوله من امثلة العقلى حال من
تشبيه مقدمة وقوله فيما طرفاه اى المشبه وقوله تشبيه نائب
فاعل ذكر وقوله تشبيه العلم بالحياة كون العلم عقليا امر ظاهر واما
الحياة فلانها صفة هى مبدأ الحركة الارادية وصحة العلم فهى عقلية
ايضا والعلم مشبه والحياة مشبه به وقوله والحياة شرط للادراك
اذ لا يلزم وجودها وجود العلم فيصح فيها حد الشرط وتحد السبب
ج قوله ويقرب من هذا اى البيان قوله ما يقال اى من الناس شائعا
وقوله ان المراد بالعلم اى فى هذا التشبيه المذكور ج قوله هو العقل
لان العقل الة للادراك كما ان الملكة الة للادراك قول المحشى والمركب
الحسى لما فرغ من الواحد بقسميه اى الحسى والعقلى شرع فى المركب اى
فى تقسيمه وقوله لا ينقسم اى وجه الشبه ولو قال لا ينقسم طرفاه
لكان اولى لان الانقسام فى الحقيقة للطرفين ص وقوله لما عرفت
اى من كلام المصنف وقوله مطلقا اى واحدا او متعددا او مركبا او
مختلفا ج قوله مطلقا اى سواء كان واحدا او مركبا سواء كان المركب
بتمامه حسيا او مختلفا قوله الا حسيين فاد الحصر فى ذلك لا يمكن
تقسيمه الى ما ذكر وقوله لكنه اى وجه الشبه وقوله ينقسم اى المركب
الحسى وقوله باعتبار اجزاء مغايرة لاعتبار الحسى وقوله فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب هاهنا اى من انقسام الطرفين الى المفردين
والى المركبين والى المختلفين وقوله ولم خصص هذا التقسيم وهو تقسيم

الطرفين الى مفردين والى مركبين والى مختلفين وقوله المركب اي الحسي
وقوله دون الواحد اي الحسي وقوله قلت يجب ان يعلم الى آخره هذا
كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه ان معاني المصادر كالخصم والقتل
والاحيا وغيرها معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع
استلزام كالاستعلا والابتدا والانتها معان مفردة بل ان معاني
الافعال والاسما المتصلة بها ولحروف وضدها مفردات فلا يتصور
في الاستعارة التبعية الواقعة فيها ان تكون تمثيلية مركبة الطرفين
وعليك تطلع فيما تستقبل على ما هو تتمة لهذا الكلام سيد
ج قوله ان تكون حقيقته مركبة من اجزا مختلفة بقيد ان ذلك
من الواحد لا من المركب المنزل منزلته فهذا مبني على التحقيق وما
تقدم له في شرح قول المصنف واما منزلة الواحد الى آخره مبني
على خلافه موافقة لكلام المصنف فتامل قوله ان تكون حقيقته
مركبة اي المشبه والمشبه به ماهية مركبة وقوله من اجزا
من جنس وفصل وقوله من اجزا المراد به جزان فصاعدا وقوله
ضرورة ان الطرفين اي لضرورة العلم بان الطرفين اي للعلم الضروري
بذلك وقوله وزيد كالاسد مع ان ماهية كل من الطرفين مركبة
من اجزا مختلفة وقد اتفقوا على انهما مفردان وقوله وكذا في وجه
الشبه اي ومثل الطرفين وجه الشبه في كونه ليس المراد بتركيبه ان
تكون حقيقته مركبة الى آخره اي وكذا الحال في وجه الشبه وقوله
لا منزل اي لا مركب منزل الى آخره وقوله بل المراد اي قد علمنا الان
ليس المراد ذلك وانما المراد في نفس الامر ج قوله بل المراد فعلم معنى

الافراد

الافراد والتركيب قوله فينتزع منها لعل هذا راجع للقسمين اعني عدة
الاشيا وعدة الاوصاف قوله ويجعلها مشبها فيكون المشبه مركبا
لهذا المعنى وقوله او مشبها به وكذلك وقوله وحينئذ لا يخفى
اي وحينئذ اذ تعلم بان المراد بالمركب ان تقصد الى آخره لا يخفى عليك
ج قوله وحينئذ لا يخفى عليك الى آخره شروع في جواب السوال الثاني
المذكور بقوله ولم خصص الى آخره وحاصله ان وجه التخصيص ان
التركيب بالمعنى المراد هنا لا يتصور في طرفي الواحد الحسي فلا يتصور
تقسيمه الى مفرد الطرفين ومركبهما ومختلفهما وقوله ان لا تكون
معنى اي هيئة منتزعة قوله من عدة اشيا هل المراد ما يشمل عدة
اوصاف لشي واحد بدليل ما سبق قوله لا تكون طرفاه مركبين فعلم
انه لا يتاتى فيه هذا التقسيم وظهر وجه اختصاص هذا التقسيم
بوجه الشبه المركب دون الواحد قوله وتنتزع منهما اي من
المتعددين من كل متعدد هيئة ج قوله لم تقصد اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمهما مفهومه انه اذا لم تقصد ذلك جاز ان لا
يكون وجه الشبه مركبا وان كان الطرفان هيئتين قوله ثم
يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما القائل ان يقول ان اعتبار
هذا في تركيب الطرفين لهذا المعنى لم نعلم مما تقدم لان قوله في بيان
المراد بالتركيب بل المراد بالتركيب الى آخره لا يدل على اعتباره في معنى
التركيب المذكور وحينئذ يشكل ما افاده قوله وحينئذ لا يخفى
عليك الى آخره من ان عدم خفا ما ذكرنا مما قررته في بيان معنى التركيب
فليتامل واعلم ان هل المراد ان قصد اشتراك الهيئتين في هيئة

نعمها معتبر في التركيب المراد في هذا المقام لا مطلقا حتى لا يمنع كون
وجه الشبه غير هيئة مع كون الطرفين هيئتين او المراد انه
معتبر في التركيب مطلقا حتى يمتنع ما ذكر فيه نظر لا يقال يدل على
الثاني ان وجه الشبه اذا لم يكن هيئة لا يعم الطرفين اذ لا يعم
الهيئة الا الهيئة لانا نقول وجه الشبه لا يجب ان يعم الطرفين
ويصدق عليهما الا في تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة والثريا بالعنقود
الملاحة في الهيئة المخصوصة فلا يجوز ان يكون وجه الشبه في الهيئتين
كذلك قوله انما يكون الى اخره اى بخلاف وجه الشبه المركب فانه
يكون اذا كان الطرفان مفردين ايضا كما افاده هذا التقسيم
والحاصل ان تركب الطرفين بالمعنى المذكور يستلزم تركب الوجه
بذلك المعنى وتركب الوجه بذلك المعنى لا يستلزم تركب الطرفين
بذلك المعنى قوله ولهذا يظهر اى مما ذكرنا من تفسير المركب
سر اي قوله واما اوصافا هل المراد ما يشمل عدة الاشياء
المذكورة فيما سبق قوله محل نظر لان الحقيقة الملتئمة من قيد
الواحد كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا النظر
حيث قال وفيه نظر ستعرفه سيدنا قوله محل نظر قال الفنري
هذا هو النظر الذي اشار اليه في تصحيح تقسيم وجه الشبه
الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى
جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم منتزع من
الاشياء المختلفة وقسم منتزع من الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما
ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة

ملتئمة

ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا الى اخره ولا فساد فيه
فليفهم انتهى وفيه تصريح بان وجه الشبه يكون هيئة منتزعة
من عدة اشيا مختلفة كما يكون هيئة منتزعة من اوصاف
مختلفة لشئ واحد وتصريح بذلك ايضا قول الشارح وجعلها
مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ثم قوله وينتزع منهما
هيئتين ثم يقصد اشتراك الحسين في هيئة تعمهما وتشملهما
نعم نازع شيخ الاسلام حفيد الشارح في حاشية المختصر في كون
الهيئة مشبها ومشبها به فقال في تفسير المختصر للتركيب تمثيلا ههنا
وينبغي ان تعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيهي وان حقيقته
تشبيههما واحدة لا تشبيه هيئة احدهما بالهيئة الاخرى في امر ما
ولذا عبر عن الطرفين بما انتزع منه الهيئة وقد جوزوا تشبيه
المفرد بالمركب وعكسه ولا معنى لتشبيه الذات بهيئة شئ وكذا
العكس الا انهم ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هيئة
والمقصود ما ذكرنا انتهى فتأمل قوله المتن طرفاه مفردان
بان لا يكون هيئة منتزعة من عدة امور كما علم مما مر وقوله اى
كوجه التشبيه بيان لموقع ما في كلام قوله في قول احيحة بحاء
مهملة بينهما يا ساكنة وقوله ابن الجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة
وحاء مهملة وقوله من الاسلت بالسين المهملة شرح ايضاح قوله المتن
وقد لاح في الصبح اى الوقت المخصوص وقوله كالثريا جملة معترضة
بين المشبه والمشبه به وهو قوله المتن ملاحية قال في المختصر بضم الميم
وتشديد اللام عنب ابيض في حبه طول وتخفيف اللام اكثر

انتهى قوله حين نور اى نور العنقود وقوله يقال اى فى اللغة استشهاد لما اقترح ولما فى اسرار البلاغة صح اقول قوله استشهاد الى آخره فيه نظر قوله يقال نورت الشجرة هذا معنى آخر غير ما فى اسرار البلاغة فتامله وقوله اذا اخرجت ظرف ليقال وقوله اذا اخرجت اى الشجرة قوله المص من تقارن الصور اى صورة كل نورة نورة وكل نجمة نجمة قوله المص المستديرة لو اسقط المستديرة لكان اولى لعدم استدارة حباب هذا العنب كذا فى شرح مولانا محمد ابن جلال الحنفى وفيه تصريح بان المراد من الصور البيض فى المشبه به صور الحباب لا صور النور قوله المص الصغار المقادير من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعه وقوله فى المراى كما يناصغر المقادير فى المراى اى فى رأى العين فهو مصدر ميمى قوله المص الصغار المقادير فى المراى قد يشعر بان المعتبر الهيئة بحسب المراى لكن قوله الآتى قريبة مما تجده فى رأى العين مما يشعر بان المعتبر الهيئة بحسب نفس الامر فتامل قوله اى تقارنها اى الصور وقوله حال كونها اى الصور وقوله كونها بيان لمتعلق الجار وهو على وقوله الى المقدار حال ثانية من الصور او حال من الكيفية وقوله متضمنة بيان للمتعلق الخاص الذى حذف جوازا وهو الحال فى الحقيقة وقوله انها اى الصور وقوله بل لها اى للصور وقوله من التقارب اى كيفية مؤلفة من تقارب وتباعد اى ملفقة ومشوبة منهما وقوله على نسبة اى مشتملة على تلك الكيفية على نسبة لانها مؤلفة من التقارب والتباعد وهما نسبتان والمركب من النسب نسبة قوله قريبة مما تجده فى رأى

العين يقتضى ان المراد فى التشبيه الكيفية التى هى فى الواقع وحينئذ فهى كونها قريبة مما تجده فى رأى العين نظر فليتامل قوله بين تلك الانجم اى نجوم حال كونه بين تلك الانجم فهو حال من الهاء فى نجوم وقوله وهذا الذى ذكرنا اى قولنا انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام المخرج قوله وهذا الذى ذكرنا الى آخره اى التفسير المذكور للكيفية عبر عنه الشيخ بالمقدار المخصوص ولم يذكر الكيفية وعبر عنه السكاكى بالكيفية ثم ذكر المقدار ثم مراده به الطول والعرض المخصوص والمصنف نقل عبارته بعينها سيرامى قوله وجمع صاحب المفتاح بينهما فى بعض النسخ بدل ذلك وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما قوله فكانه اراد الى آخره فى شرح مولانا ابن جلال ما نصه قوله على الكيفية المخصوصة الى المقدار المخصوص ما نصه لعله يريد به ما انتهى اليه مقدار مجموع نجوم الثريا وحباب العنقود فليس هذا تكرارا مع قوله الصغار المقادير فان ذلك كلام فى نفس الحباب والنجوم باعتبار كل واحد واحد لا فى هيئة المجموع انتهى قوله مجموع مقدار لا اما ذكره الشيخ لئلا يتكرر ذكر الكيفية قوله وبالجملة اى سواء كان تفسير الكيف او المقدار سيرامى قوله وبالجملة فقد نظر اى وباى تفسير ذلك فقد نظر الى آخره وقوله فى هذا التشبيه اى بالنظر الى وجهه قوله المص والتشابه وسيجىء ان المفرد دفع لما يتوهم ان عنقود الملاحية مركب قوله المص والتشابه وسيجىء ان المفرد انظر هذا مع قوله السابق وفى وجه بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب فان هذا يدل على انه لا تسامح لان المفرد يشمل

ما يكون مفردا قوله اى والمركب اشارة الى ان الواو فى الحصة داخلة
على المركب الحسى وانه مقدر بين الواو وفى وقوله اى والمركب اى
وجه الشبه وقوله فى التشبيه هو موقع ما وقوله كان مثار النقع
من اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار اى المرتفع ج قول
المتن مثار النقع اضافته بيانية من ثار النقع ارتفع واثاره
ورفعه سراج قول المتن فوق رؤسنا حال من مثار اى اشبه
مثار النقع حال كونه فوق رؤسنا وقوله واسيافنا منصوب
على انه مفعول معه اى مع اسيافنا فهو تتمة للاثارة التى هى
مصدر المثار وسياتى ايضاحه فى كلام الشارح وقوله بعضها
بدل من ضمير تتساقط بدل بعض وقوله لكونه مسندا الى الظاهر
وكونه ايضا مونثا مجازيا ج قوله فقد اخل لدلالة المضارع على
استحضار الصورة العجيبة الشان سراج قوله فقد اخل الى اخره
وسر اخلال الماضى لان تلك المعانى انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل
المقارن للتهاوى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد
من حقيقة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر
حينئذ هو التشبيه بمثل تهاوى كواكبه فى الزمان انما هو بالنسبة
الى حال اعتبار التشبيه قوله فى اثنا شرحه اشارة الى ان قوله
وهى تعلو وترسب الى اخره وهو بيان لتلك الصورة سراج قول
المتن من هوى يقال هوى يهوى هوى اى احب ويقال هوى بالفتح
يهوى هويا بضم الهاء بمعنى علا وهوى بالفتح ايضا يهوى هويا
بفتح الهاء بمعنى سقط صحاح بمعناه وظاهر كلام الشيخ عبد القاهر

يدل على انه مستعمل فى معنييه العلو والسفل كما سياتى فى كلامه حيث
يقول هى تعلو وترسب الى اخره ج قول المتن مستطيلة ولو بحسب
ما يعرض لها كما فى الكواكب كما سيعلم قوله فى جواب شئ مظلم وهو
الليل فى الكواكب والغبار فى السيوف قوله كما حققه اى اثبته بدليله
وقوله كما حققه الشيخ اى مركب الطرفين وقوله قصد راى الشاعر
وقوله تشبيه النقع اى الهيئة المنتزعة منهما كما تقدم وقوله
والسيوف اى معه فثبت بهذا تركيب المشبه ج قوله لتشبيه النقع
والسيوف الى اخره المفهوم من هذا الكلام ان كلا من المشبه والمشبه
به هو والهيئة المنتزعة لا نفس الهيئة المنتزعة وهذا موافق
لما قاله شيخ الاسلام حما نقلناه عنه فيما سبق ومخالف لظاهر
كلام الشارح السابق من ان المركب من المشبه او المشبه به ان
يكون هيئة منتزعة قوله بالليل المتهاوى كواكبه ثبت به ايضا
تركيب المشبه به وقوله من جانب اى من وجه معين وهو كون كل
منهما مظلم وقوله وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب وهو
كون كل مشرق مضئ وقوله ولذلك اى لاجل ان المشبه والمشبه
به مركبان ج قوله فى حكم الصلة اى المتعلق به والمقيد له وقوله
للمصدر اى الاثارة الذى فى ضمن مثار وقوله فى تشبيه مفرق فى بعض
النسخ فى التشبيه تفرق قوله ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع
ليل فيكون حينئذ تشبيه مفرق متعدد وقوله لان الواو فيها
اى وهذه الواو تقتضى الانضمام للخلاف واو العطف ج قوله لان الواو
اى الواو الداخلة على قوله الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت

الناقة ولو تركت فصيلها الى اخره لقائل ان يقول لا نلزم من كون الواو
لمجرد العطف خالية عن معنى مع ونيابتها عن العامل ان يكون التقدير
ولو تركت فصيلها ويكون الكلام جملتين بل هو جملة واحدة كما هو صريح
النحو ولا يلزم من مجرد العطف محذور في المعنى لان المعنى على العطف
لو تركت كلا منهما لرضعها وهذا صحيح لانه اذا ترك كلا منهما لم يبق
مانع من جهته للولد لا يقال قد يترك كلا منهما مع وجود مانع
من كون الولد معها بان يتركه في محل اخر بحيث لا يتمكن من ارتضاعها
لانا نقول المراد بتركه عدم التعرض له ومن تركه في محل ذي حائل
عنها تعرض له على ان مجرد الاخبار بالترك صادق بتمكينه منها وكفى
بهذا مصححا للشرطية ولو ضرنا احتمال المانع ورد ذلك مع كون
الواو بمعنى مع لانه قد يتركه معها مع ربط فمه او مرض يمنعه
من ارتضاعها او نحو ذلك والحاصل انه يظهر ان صحة المعنى المتوقف
على كون الواو بمعنى مع وكذا فيما نحن فيه بل يكفي في صحة حمل التشبيه
على التركيب مجرد عطف اسيافنا على مثار النقع بمعنى النقع المثار
فتامل قوله ومما يتنبه على ذلك اي على ان الاسياف صلة لمثار
النقع وان التشبيه مركب قوله على سبيل التتبع لان الجملة التي هو
فيها صفة لليل تابع له والواقع في التابع تابع قوله فهوى اي الساعة
قوله بل غير اي كان يمكنه ان يقتصر على ذلك لكنه لم يقتصر عليه
بل ضم الى ذلك هيئة السيوف وقد سلك الى اخره قوله وقد سلك
حال من السيوف قوله وهي اي السيوف في هذه الحالة قوله
وترسو في بعض النسخ وترسب قوله وهذه الزيادة يمكن ان يكون

المشار اليه لمصنف هو الهيئة في قوله بل عبر عن هيئة السيوف وان
يكون ما ذكره في قوله وهي تعلو وترسو الى اخره لانها اي هذه الزيادة
لا تقع في النفس قوله في حال احتدام الحرب بالدال المهملة اي التهابها
وقوله لمضرب علة للاختلاف وقوله تتلاقى اي تارة قوله وتتداخل
اي تارة اخرى قوله وتتداخل الظاهر ان المراد بالتداخل مجاورة
بعضها بعضا الى غير جهته قوله ثم انها بالتهاوي تستطيل لعل المراد
انها تستطيل باعتبار المرائي لانه يرتسم في الباصرة عند تهاويها
صورة منها مستطيلة لا في نفسها قوله واما اذا لم تنزل اي الكواكب
قوله فهي على صورة الاستدارة اي فلا تخلف وقوله المصدر اي الضمني
وقوله انه اي اسيافنا وقوله بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة
الذي هو مصدر المثار المستفاد منه قوله بل هو مما يتعلق
به معنى الاثارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة الا انه ينسحب عليه
حكم الاثارة كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب قوله
لكون الواو بمعنى مع فيه اشارة الى ان المراد ما يتعلق باعتبار مقارنة
الاثارة الضمنية للسيوف قوله ان بكرا في حكم الصلة للضرب
المستفاد من ضارب اي فكلام الشيخ مثله قوله وليس المراد
لفساد المعنى اذ الملاحظ في التشبيه نفس الاثارة والحاصل ان
السيوف تعلق بها الاثارة المستفادة من المثار والواو بمعنى مع
لا ان المثار بمعنى الاثارة كما ان بكرا تعلق به الضرب المستفاد من
ضارب والواو بمعنى مع لان ضاربا بمعنى الضرب فالمعنى كان الغبار
الذي اثير مع السيوف سراج قوله على ما سبق الى الوهم بل هو اسم

مفعول قوله والمركب اى وجه الشبه المركب الحسى وقوله مختلفان
مشبها كان او مشبها به قوله مختلفان صادق بصورتين فتحصل من
هذا الكلام ومما تقدم ان تركيب الطرفين يستلزم تركيب الوجه وان تركيب
الوجه لا يستلزم تركيب الطرفين وقوله باعلام ما فوق اى ماخوذة
منه وقوله فى تشبيه نهار مركب وقوله شابه اى خالط وقوله
بليل مفرد وقوله ومن بديع اى من عجيب وجه الشبه المركب
الحسى ما اى وجه الشبه الذى يجى من الهيات اى الذى يجى هيئة
لانه عين الهيئة والهيئة ظرف له كما يتبادر من المتن بل المراد
يجى فى جملة الهيات لانه نوع منها ح قوله المتن ما يجى فى الهيات التى تقع
عليها الحركة قضيته ان هذا مقسم للقسمين مع ان هذا المجموع لا يصدق
على القسم الثانى اذ ليس فيه وقوع الحركة على الهيئة واجاب بان المراد
بالوقوع عليها اعم من مقارنتها لها مقارنة الجزا وكونها معروضها
تامل قوله المتن فى الهيئات اى فى جملتها وفى عدادها ح قوله المتن
ما يجى فى الهيات مجى العام فى الخاص وقوله فى الهيات اى من الهيئات
وقوله التى تقع عليها اى معها قوله المتن تقع عليها الحركة المتبادر منه
ان الهيئات صفة للحركة وليس الامر كذلك كما يعلم من تقرير المصنف لوجه
الشبه فيحمل الوقوع على وجود الحركة معها ووجود الجزء مع الكل تامل شيخ
الاسلام ولا يخفى ان حمله على وجود الحركة معها ووجود الجزء مع الكل
تامل شيخ الاسلام ولا يخفى ان حمله على وجود الحركة معها ووجود الجزء مع
الكل يقتضى ان المراد بالهيئة هيئة المجموع من الحركة وما قارنها من
صفات الجسم فى القسم الاول وان المراد بالحركة هيئة الحركة لانها هى

الجز الهيئة التى للمجموع فتامل قوله تقع عليها الحركة اى هيئة الجسم عند
حركته وحاصله ان وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
الحركة وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب مجرد الحركة كما فى حركة المصحف
فانه لم يعتبر معها شى من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب
الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المراة التى
فى يد الاشل فانه قرن بحركتها شكل المراة وهو الاستدارة واشراقها
وتموجه فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم
الثانى لانهما من قبيل الشكل وقد جعله المصنف من اوصاف الجسم
فالاولى حذف فيه ليعم القسمين والمقسم اليهما بالذات انما هو الهيئة
لا التشبيه الواقع فيها فالواضح عبارة الشيخ كذا فى السيرامى وما بين
به مزية عبارة الشيخ بقوله والمنقسم اليهما الى اخره خلاف ما بانى من
شيخ الاسلام فى بيان مزيتها وقوله لا التشبيه الواقع فيها يقتضى ان المصنف
قسم التشبيه الواقع فيها وفيه نظر انما قسم وجه الشبه الواقع فيها
فليتامل قوله الهيئة التى تقع عليها الحركة اى تقع بيان الحركة مشتملة
عليها بان تكون متصفة بواحد من هذه الهيئات وقوله من الاستدارة
بيان للهيئة التى تقع عليها بان تنال الحركة مستديرة ومستقيمة قال
السيرامى قول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للقسم الثانى
يعنى الذى هو الاول فى كلام المصنف وقوله وغيرهما كالاعوجاج
والانحناء وقوله ويعتبر فيها التركيب اى فى الهيئة مع وقوع الحركة
عليها لكونها مركبة منها ومن الحركة او الضمير فى فيها عائد الى الحركة اى
ويعتبر فى الحركة التركيب اى منها ومن هيئتها وانما احتاج الى قوله

وتعبير الحاجب لان الكلام في وجه الشبه المركب وقوله ما يجيء في تلك
الهيئات بالمعنى المتقدم اي ويكون وجه الشبه الذي يكون اي يجيء
هيئة من الهيئات معتبرا فيه التركب منها ومن الحركة على وجهين فالمقسم
هو مجموع الهيئة والحركة ح قوله في تلك الهيئات اي من تلك الهيئات
قول المتن احدهما ان يقترن اي ذو ان يقترن وقوله من اوصاف
بيان للغير وقوله كالشكل مثلا لان لغير الحركة من اوصاف الجسم ح
قوله وقد غير المصنف عبارة الشيخ الحاجب عبارة المختصر والاوضح عبارة
اسرار البلاغة وساقه قال شيخ الاسلام وذلك لان المناسب ان يقال
يجيء التشبيه في الهيئة والظاهر من عبارة المصنف انه يجيء وجه التشبيه
اسمي قوله وقد غير المصنف عبارة الشيخ الى آخره اما التغيير من جهة
اللفظ فواضح واما من جهة المعنى فلان المفهوم من كلام الشيخ ان المنقسم
الى الوجهين هو هيئة الحركة والمفهوم من كلامه ان المنقسم انما هو الذي
وقع في الهيئات وهو الحركة وهذا التغيير المعنوي انما لزم اذا كان
في بمعنى الظرفية واما اذا كان بمعنى من فلا يلزم لان ما يجيء في الهيئات
على هذا التقدير يكون من الهيئات كذا بعض الهوامش وقد علمت من كلام
شيخ الاسلام توجيه التغيير المعنوي بغير هذا فاضاف اليه قوله ان
يجيء اي التشبيه وقوله ان يجيء في الهيئات عبارة الشيخ مدلولها ان الذي
يجيء في الهيئات هو التشبيه لا وجه التشبيه الذي يعطيه كلام المصنف وقوله
والهيئة سواء كانت هي الواقعة في الهيئات التي الكلام فيها او غيرها
اي والهيئة من حيث هي هي ح قوله والهيئة المقصودة يجوز ان
يراد بالهيئة المقصودة هيئة الحركات فقط وعلى هذا فقوله

احدهما ان يقترن اي الهيئة المذكورة وقوله باوصاف الجسم اي
لهيئة اوصاف الجسم فيكون مجموع الهيئتين هو وجه الشبه فالمقترن
به هيئة الاوصاف ويحتمل انه نفس الاوصاف فيكون وجه الشبه
هيئة الحركات المقترنة بالاوصاف لان الهيئة المقترنة من خصوصه
ما ليس لغير المقترنة ويجوز ان يراد بالهيئة مجموع هيئة الحركات
والاوصاف وقوله احدهما ان تقترن اي الحركات فيكون حينئذ المجموع
هو وجه الشبه والاول اظهر وانسب بقوله والثاني ان يجرد هيئة
الحركة فتامل قوله من الاوصاف كالاستدارة ح قوله والثاني ان
تجرد هيئة الحركة فيه اشعار بان معنى قوله والهيئة المقصودة
وهيئة الحركة فحاصله ان هيئة الحركة تارة تقترن بغيرها وتارة
تجرد عن غيرها فتامله قوله هيئة الحركة بيانية اي الهيئة
التي هي الحركة وقوله اي كوجه الشبه تفسير لما ليكون الخبر من
جنس المخبر عنه وقوله من الهيئة بيان والفصل لما في قوله
كما وقوله الحاصلة اي المنتزعة وقوله واضطرابه تفسير
وقوله بسبب تلك الحركة السريعة المتصلة وقوله حتى يرى غاية
ورؤية للتموج وقوله حتى يرى اي بالبصر وقوله الشعاع اي الاشراق
المذكور في المتن وقوله بان ينبسط في جوانب الدائرة وقوله حتى
يفيض غاية للانبساط لان غاية انبساط الشيء وتوسعه ان يفيض
في محله وقوله حتى يفيض اي يسيل وقول المتن يبدو عطف على يفيض
وهو لهم اي كانه يهم ثم يندم ويرجع عنه وقوله يقال اي المرئي وقوله
فيرجع اي فيتسبب عن العدو ان يرجع فهو عطف على يبدو وقوله الى الوسط

وهي نقطة المدائرة وقوله مبداه اى الذى فعله بدأ او الاهص وقوله
وكذا المراة المراة مفرد وقوله اذا كانت شرط له خارج عنه ج قول
المتن فصار ايضا اى فكما ان الحركة المقرونة بغيرها فيها تركب
كذلك لابد في المجردة ايضا من التركيب وكلمة لابد معتبرة في الوجهين
وقوله فصار اى في الحركة المجردة عن غيرها من اوصاف الجسم ج
قوله يعنى كما لابد الى اخره اى فالامضيه باعتبار مطلق التركب
قوله ان يعترن الحركة لم تعتبر في هذه الحركة التعدد فضلا عن الكثرة
قول المتن لابد من اختلاط حركات اى لا الاوصاف التى تقترن بالوجه
الاول وقوله كثيرة اشارة الى ان التنوين في حركات للتكثير كما في قوله
تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل وقوله الى جهات اى متوجها
الى جهات مختلفة اى الجهات الستة واختلاف الجهات هو سبب
البلاغة وقوله مختلفة له اى للجسم ج قوله كان يتحرك الى اخره بيان
وتمثيل الوجه كثرتها لان حركة كل بعض من الجسم حركة للجسم فكثرة
حركات الجسم باعتبار الحركات القائمة بابعاضه وقوله كان يتحرك
بعضه اسناد للحركة الى فاعله الحقيقي وكذا كل بعض فعلم ان اسناد
الحركة للجسم مجازى وقوله وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل اى
وبعضه الى الامام وبعضه الى الخلف وقوله يتحقق التركب اى ليوجد
ويحصل مفعول علة لقوله لابد ج قوله ليتحقق التركيب قد يقال المحقق
لا يتوقف على جميع الحركات وكثرتها بل قد يقال يكفي فيه مطلق التعدد
فليتامل وجه اعتبار الامرين بل قد يقال في مثال المصحف ليس فيه
الا حركتان كما اشار اليه ظاهر قول الشارح لان المصحف يتحرك في الحالتين

الى اخره واما بعض الحركة في كل حالة الحركتين كما بيناه في الحاشية الاخرى
فليس في عبارته تصريح باعتبار ذلك الا ان يكون يعتبر تكرر الانطباق
والانفتاح لكنه خلاف ظاهر عبارته فليحرر قوله والا اى وان يكن لابد
بان كان منه بد واللام في لكان دخلت على توهم لو لان اللام لا تدخل
في جواب ان وقوله كحركة الرحى والسهم مثل بمثالين اشارة الى ان
الحركة الواحدة لا فرق بين ان تكون مستديرة كحركة الرحى او مستقيمة
كحركة السهم قوله لاتحادها علة لقوله لا تركيب فيها اى عدم تركبها
ليس لعدم اختلاف جهاتها بل لاتحادها وقوله لا تركيب فيها
تحرزا بقولنا لابد من حركات وقوله وكان البرق مشبه وقوله
مصحف مشبه به وقوله بحذف الهمزة اى قارى ويجوز ان يقال
انه سهل الهمزة ثم اعله اعلال قاض لكن ما قاله اخصر وقوله
اى فينطبق الى اخره هذا بيان لوجه انتصاب انطباقا وانفتاحا
واشارة الى انه حذف عامله من معناه وانتصب على انه مفعول
مطلق موكد لا مبين للنوع وقوله فان فيه الى اخره تعليل
لقوله بخلاف ج قوله اعنى حالتي الانطباق اى بالحالتين وهو
اشارة الى ان ال للعهد الذكرى وقوله حالتي الانطباق اضافة
بيانية اى حالتين هما الانطباق والانفتاح ج قوله الى جهتين اى
جهة العلو والسفل وقوله في كل حالة الى جهة واحدة اى في حالة
الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفل ولا ينافي
ذلك انه يتحرك ايضا في حالة الانطباق الى جهتين ايضا اى جهة
اليمين والشمال اذ يتحرك ما في جهة اليمين الى جهة الشمال وبالعكس

وفي حالة الانفتاح الى جهتين ايضا كذلك اذ تحرك احد جانبيه الى
جهة الشمال والاخر الى جهة اليمين هذا اذا تحرك المصحف كله والا
فلو كان بالارض مثلا وفتح بعض اصابعه بدون تحريك الباقي لم يتحرك
مع تحرك بعضه الى الجهة العلو اليمين والشمال كما هو ظاهر قوله الى
كل هيئة اي صفة من صفات وقوله من هيئات الجسم احتراز من
هيئات النفس وقوله في حركاته احتراز عن هيئات الجسم في غير حركاته
لكن يستفاد منه السكون بقرينة ما ياتي وقوله اذا لم يتحرك اي الجسم
ج قوله الى جهة واحدة بل الى اكثر قوله فمن شانه ان يعز ويندر
قال الشيخ اي فمن شان الجسم ان تعز وتندر هيئاته وذلك ان تقول ان
يعز ويندر اي الجسم لانتفائه لهذه الهيئات المختلفة وقوله فمن
شانه جواب اذا لم يتحرك واذا وشرطها وجوابها خبر كل هيئة وقوله
الى جهة واحدة اي بل في جهتين او اكثر من الجهات الستة قوله
فمن شانه ان يعز ويندر يحتمل انه بالمثناة التحتية فالضمير للجسم اي يعز
ويندر الجسم من حيث هيئاته ويحتمل انه بالمثناة الفوقية اي تعز
وتندر هيئاته وظاهر انه ليس المراد بالعزة والندرة القلة اذ لا
معنى لها هاهنا مع لزوم هيئات الجسم المتحرك ويظهر ان المراد بالعزة
نحو النفاسة والندرة نحو الغرابة واللطف قوله وكما بالنصب
على الظرفية وقوله ومن لطيف ذلك اي ومن لطيف العزة والندرة
في هيئة المتحرك ج قوله ومن لطيف ذلك الى اخره لا يقال هذا من
الوجه الاول لانه اقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل
الشبيه بشكل العنان الملتحقة بخضر الجريد لانا نقول هنا تشبيهان

احدهما

احدهما في قوله كالعنان الى اخره وليس مناسبا لما نحن فيه والاخر في قوله
فكانها الى اخره وليس فيه اعتبار شكل ونحوه بل بمجرد الحركات المخصوصة
فليتامل قوله ومن لطيف ذلك اي البديع المذكور سرا اي قوله حفت
اي صارت محفوفة وقوله بشر واسم جنس يفرق بينه وبين واحده
بالتا وقوله كالقيان جمع قينة وهي الامة الحسنا مغنية او لا وقوله
ملتحفت نعت للقيان وقوله خضر الخضر جمع خضرا وقوله على قوام
اراد به القامة وقوله معتدل اي لا اعوجاج فيه وقوله
وكانها شرع في تشبيه اخر للسرو وبعد ان شبهها بالقيان فهو تشبيه
حالة حاصلة بحالة مقدرة اي كان حالها والجامع بين الحالتين
اختلاف الحركات اي حال السرو والحاصلة لها في هذه الحالة مشبه
حالها المفروضة لها وهي انها تبغي التعانق في غير هذه الحالة
وقوله جا اي صار وقوله تبغي اي تطلبه وتبغي خبر كان وقوله
لم يمنعها اي من التعانق المطلوب وقوله الخجل يقبح الجسم فيه عدم
التزام ما لا يلزم لان دال معتدل مكسورة ج قوله المطلب وقد يقع
التركيب اي يوجد التركيب وال فيه للعهد الذكري وهو التركيب المنقسم
الى وجهين يقع في هيئة السكون على وجهين ايضا اذ يقترن بالسكون
الى اخره ما تقدم في الحركة ص وقوله في هيئة السكون تقدم ان التركيب
يقع في الحركة على وجهين ان يقترن الحركة بغيرها او تجرد لكن يكون
هناك حركات ص وقوله تبغي مفعول القول اي تجلس فعلم ان تجلس
على اليتيه ويقعي مترادفان ج قوله اي تجلس ذلك الكلب وفي شرح
مولانا ابن جلال اي يجلس على عجزه وينصب رجليه ويضع عليهما يديه انتهى

قوله المتن جلوس البدوي على حذف الاداة اى كجلوس وقوله جلوس البدوي
هو المشبه به اى يقعي اقعاء كجلوس البدوي المصطلي فهو مفعول مطلق
مبين لنوع العامل لكن بالمصدر من نوع العامل لا من لفظه ج قوله المتن
جلوس البدوي المصطلي قال البهاء السبكي وخص البدوي بالذكر لغلبة
ذلك فيه ينبغي ان يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الجلوس
حركة لان الحركة الكون في حيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم
دوامه سكون انتهى قال ابن جماعة نولنا عن هذا جواب حسن اوردته
في حاشية شرح الشذراوي فليراجع منه انتهى قوله باربع مجدولة اى
خلقه كجدل الله مخلوقه كذلك وقوله باربع مجدولة لم تجدل اى كجدل
الانسان فالنفي والاثبات غير متواردان على موضوع واحد فلا تناقض
وقوله اى بقوائم جمع قائمة فلذلك ذكر العدد وهو اربع وقوله محكمة
الخلق هو معنى مجدولة وقوله من جدل الله اى ماخوذ منه ومشتق
وقوله لا من جدل الانسان هو معنى لم تجدل ج قوله من جدل الله
اى من خلق الله قوله و المجدول من حيث هو لما كان الفتل يلزمه
القوة والاحكام اطلق على الله تعالى وقوله من الهيئة بيان لما في قوله
كما في قوله وقوله الحاصلة اى المنتزعة وقوله في اقعائه حال من
موقع لا ظرف له اى حال كون ذلك الموقع كائنا في اقعائه وقوله
فانه اى الكلب وقوله والمجموع صورة خاصة هذا هو وجه الشبه
وهو مركب من عدة سكونات هذا هو الضرب الثاني من المركب اى
نظير الضرب الثاني مما قبله وقول الشارح ومن لطيف ذلك الخ
نظير الضرب الاول من ذلك فهو على غير الترتيب فقوله نظير الضرب

تقضيته انه نظير الضرب الاول انه مركب من هيئة السكون وعدة
كما ان الضرب الاول مركب من هيئة الحركة وما اقترن بها من صفات
الجسم فليحرر قوله وكذلك شروع في تقرير المسند به اى كذلك
اى يكون لكل عضو منه الى اخره ج قوله ومن لطيف ذلك اى التشبيه
في هيئة السكون سراجي قوله كانه معقول وقوله كانه اى المصلوب
من يصلب ج قوله صفحة قال القنري والصفح الجانب والمراد هنا
اليد وقيل الخد وقيل وهو المناسب للمصلوب انتهى قوله صفحة عنقه
سراجي قوله الى توديع غاية لمد وقوله توديع مرتحل اى محبوب
مرتحل اى راكب راحلته للسفر لان العاشق اذ ذاك يمد قامته ويرفع
عنقه الى اعلا ليقبله عند التوديع والمصلوب كذلك ممتد القامة
رافع العنق الى فوق وقوله او قائم عطف على عاشق فهو مشبه ثان
ج قوله شبهه اى في قوله او قائم الخ ومقابله تشبيه اخر قوله
وهي اللوثة بالضم بقية النوم قوله فنظر الى الجهات التمطي واللوثة
والكسل قوله بخلاف تشبيهه بالتمطي اى فقط قوله فانه اى
التشبيه بالتمطي وقوله من قريب التناول اى من التشبيه الذي
يتناول من قريب ج قوله لكونه امرا جمليا اى اجماليا قوله المتن
والمركب مبتدا خبره قوله كحرمان وقوله من وجه الشبه اى كائنا
المركب العقلي من وجه الشبه وقوله مع تحمل اشارة الى تركيب الوجه
اى وجه الشبه ج قوله مع تحمل التعب الواضح يحتمل ان المراد
بالاستصحاب مراعاتهم التوراة والنظر فيها وتفهم احكامها
وتفهمها ولا شك ان ذلك متعب مشق ويحتمل ان المراد به حفظ

عبارة وتاملها وذلك متعب مشق ايضا فالتعب بالنسبة اليهم معنوي
والى الحمار حسي فليتامل قوله المتن في استصحابه في سببية تحمل التعب
بسبب استصحابه ويجوز ان تكون للظرفية بان يجعل الاستصحاب
ظرفا مجازا وقوله في قوله حال من حرمان وقوله مثل الذين
اي قصة الذين الى اخره وقوله مثل الذين المراد بالمثل القصة
العجيبة فالمشبه قصة بقصة وبعضهم توهم ان المثل بمعنى
المثل وقال ينبغي ان تكون احد المثلين زائدا ص ويظهر ان يقال
انه اذا كان بمعنى المثل يزاد به المثلين لا احدهما لان المشبه على
هذا على ما يظهر هم الذين حملوا التوراة بالحمار فالكاف اداة
تشبيه فلم ينسب الشيخ لهذا المتوهم زيادة احدهما فقط فتامله انت
وقوله حملوا اي كلفوا ج قوله المتن حملوا التوراة يحتمل ان المعنى
كلفوا بتعلم احكامها وتعليمها والعمل بها ولا شك ان في التعلم والتعليم
تحمل تعب لمشقتها كما لا يخفى قوله المتن ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها
ككتمهم صفة محمد صلى الله عليه وسلم مع انهم امروا ببيانها وقوله
كمثل اي كقصة وقوله وهو الكتاب كانه سمي به لانه يسفر ويكشف
عن الامور وقوله فانه اي الحرمان ج قوله فانه اي الحرمان مع التحمل
المذكور قوله امر عقلي اي مدرك بالعقل لانه امر عدمي وقوله
منتزع بيان لكونه مركبا وقوله لانه تعليل للانتزاع وقوله لانه اي
الشان وقوله من الحمار في جانب المشبه به وقوله هو الحمل حيث قال
يحمل وقوله وان يكون عطف على قوله من الحمار اي روعي من الحمار الى اخره
وروعي ان يكون المحمول الى اخره وقوله وان الحمار اي وروعي ايضا ان الحمار

جاهل

جاهل اي روعي فيهم الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو التوراة
وانهم جاهلون بما فيها لكونهم لم يعملوا بها والقدر المشترك بينهما حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب ج قوله وكذا في جانب المشبه اي
ويقال مثل المذكور في جانب المشبه والمماثلة لا تقتضي اذ يثبت
في جانب المشبه عين ما ثبت في جانب المشبه به فان المحمول في جانب
المشبه به النقوش ومحلا حملا حسيا والمحمول في جانب المشبه الالفاظ
حملا معنويا بمعنى مراعاتها وتحملها وتفهم معانيها ولذا عبر المصنف عما
يشمل الحمل فيهما بالاستصحاب الشامل والمناسب لكل من الحملين وان
اختلف المحمول كالحمل والجهل في جانب المشبه به جهل حسي وفي جانب
المشبه به جهل حكمي فانهم علموا لكن علمهم كالجهل لعدم العمل ثم رايت
الفنري قال ان المراد من الجهل لازمه وهو عدم الانتفاع قوله المتن
واعلم انه قد ينتزع هي هنا للتعليل في وقوع الخطا لا للانتزاع فهو متوجه
الى وقوع الخطا وقوله قد ينتزع اي وجه التشبيه العقلي ج قوله المتن
واعلم انه قد ينتزع الى اخره في شرح ابن جلال المراد بقوله ينتزع
ان السامع ينتزع لا ان المتكلم ينتزع كما هو المتبادر لقوله لوجوب
انتزاعه من اكثر قوله من متعدد معناه من متعدد معين هو
بعض ما راعاه المتكلم بدليل قوله من اكثر وعبارة الايضاح واضحة
وهي واعلم انه قد يقع بين اداة التشبيه امور يظن ان المقصود امر
منتزع من بعضها فيقع الخطا لكونه منتزعا من جميعها انتهى وفي شرح
السبكي بعد سوق عبارة الايضاح وهي احسن من عبارة التلخيص لان
البعض اعم من المتعدد انتهى قلت قد يقال عبارة التلخيص احسن

من وجه اخر لصدقه بكون الا كبر الذي يجب الانتزاع منه بعض
الامور المذكورة لا جميعها قول المتن من متعدد اي امور
متعددة وقوله فيقع الخطا اي فبسبب انتزاعه من امور
متعددة وقوله فيقع الخطا اي في انتزاع وجه الشبه
من ذلك المتعدد والاقتصار عليه وقوله وجه الشبه اي
المذكور وهو المركب العقلي وقوله في قوله حال من الشطر
الاول وقوله عطاشا مصروف منون كما يوخذ من كلام
الشارح الاتي حيث يقول لقوم عطاش وقوله وابرق الرجل
بسيفه فالبا للتعدية اي صير سيفه لامعا قوله ولا يصح
هاهنا شي من الوجهين لان ابرق بالوجهين المذكورين لا يصح
اسناده الى الغمامة لان البرق لا يصيبها ولا تلمع وبالوجه الثالث
وان صح الاسناد لكن لا يستقيم المعنى اذا قدر الجار في القوم لانها
لا تصير ذات برق للقوم فتعين الرابع وان حمل الابراق معنى
الاطماع صح الحمل على الوجه الثالث اي اذا ابرقت غمامة مطمعة
قوما اي قوله وحكي ابرقت السما اخر هذا عن ولا يصح كانه
لامكان صحته فتامله وهو ظاهر قوله وتعرضت اي ظهرت
وهو محل الشاهد وقوله اي تعرضت لهم اي ظهرت قول المتن
فلما راوها روي رجوها وهو اصوب ابن جلال قوله اي تفرقت
تفسير اقشعت وقوله وانكشفت تفسير تجلت نشر مرتب وقوله
فانتزاع توطئة لقول المصنف لوجوب وقوله بظهور الغمامة
هو المشبه به فازال الشارح بهذا الكلام الوهم الذي يذكره

وقوله لقوم عطاش وهذا القدر مستفاد من صدر البيت ج
قول المتن باتصال كان الظاهر في اتصال لان الاتصال المذكور
هو وجه الشبه ابن جلال قول المتن ابتدا مطمع بانتهائها موئس
فان اول البيت وهو قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة مطمع
للقوم واخره وهو قوله فلما راوها اقشعت وتجلت موئس لهم
وكذا حال الابيات السابقة قول المتن ابتدا مطمع بانتهائها موئس
يوخذ من قول الشارح الاتي ان شئت ابتدا مطمعا بانتهائها
موئس يوخذ من قول الشارح الاتي ان شئت ابتدا مطمعا
متصلا بانتهائها موئس ان قول المصنف ابتدا مجرور منون
ومطمع نعت وقوله بانتهائها منون ايضا وموئس نعت له والابتدا
هو ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانجلاؤها ويجوز ان يضاف
ابتدا الى مطمع وانتهائها الى موئس ويراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه
اوله وبالموئس تفرقها وانجلاؤها وبانتهائه تمام ذلك وذكر
اتصال الابتدا بالانتها اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما فتامل
ولا ينافيه قول الشارح الاتي المذكور لجواز ان يكون بيانا للمعنى
في الجملة قول المتن بانتهائها متعلق باتصال وقوله للمضطر هو
في البيت القوم العطاش وقوله الى الشي الشديد هو المطر
في البيت ج قوله الشديد الحاجة اليه لا يقال الاضطرار اخص
من مطلق الحاجة لانه لم يذكر مطلق الحاجة بل شدة الحاجة وغايته
شدة الحاجة الاضطرار والشي اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل
قوله الشديد الحاجة اليه علم ان الاضطرار اخص من مطلق الحاجة

ص قوله امارة وجوده هي الغمامة في البيت وسماها امارة لا دليلا
لان وجود المطلوب يظن عندها اي الامارة ولا يقطع بوجوده
بخلاف الدليل وقوله وزيادة نزح اي هم وقوله غالبا اي ظهر
لك مما قدرناه وقررناه ان البا الى اخرج قوله وزيادة نزح الترح
ضد الفرح ف قوله ليست هي التي تدخل في المشبه به اي ليست صلة
المشبه قوله لان هذا المعنى الذي دخلت عليه البا وهو انتصار
الى اخره قوله بل هي مثل البا في قولهم اي هي للالة قوله في قولهم اي
اهل الفن وقوله بالوجه العقلي اي بواسطته قوله فان قيل هذا
الى اخره اي الذي ذكره المصنف من قوله اعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطا قوله هذا يقتضي ان يكون بعض المشبهات الى اخره فيلزم
حينئذ تداخل الاقسام قوله ان يكون بعض المشبهات اي فرد من
افرادها لا بمعنى الجزء وقوله كقولنا الى اخره مثال للبعض بمعنى
فرد من افراد المشبهات قوله المجتمعة اي المتعددة قوله مشبها
خبر يكون وقوله مشبها واحدا مع ان المشبهات وقوله وان
احدها لا بد وم اي من الانبساط والغضب وقوله قلنا الفرق
بينهما بين هذا المشبه المجتمع وبين المركب الواحد المنتزع من امور
قوله قلنا الفرق بينهما اي بين البيت وقولنا زيد يصفو ويكدر
قوله وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر الكثر من الجمع بين الصفتين
قيل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى
الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احداهما الى الاخرى كان ذلك زائدا
على الجمع بينهما لان الانتقال من احداهما الى الاخرى امر وترتبهما ف

قوله بين الصفتين الصفا والكدر وقوله الى امتزاج اي اختلاط وقوله
ونظير البيت قولنا في انك اعتبرت شيا واحدا متصلا بشي اخر وقوله
في قولنا يكدر ثم يصفو حيث شبه زيدا في زمان انبساطه بالما الصافي
واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود
حينئذ تشبيه انبساطه بصفا الما ويلزمه تشبيه زيد بالما لكنه
غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود
حينئذ تشبيهه بالما فان لوحظ تشبيه انبساطه بالما كان تبعا
لا مقصودا وسيجي كلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية الى
المكني عنها كما زعم السكاكي سيدج قوله ولا يخفى ان قولنا اعتراض
على المصنف حيث جعل ذلك من التشبيه المصطلح قوله ولا يخفى الى اخره
قال السيرامي واجيب بان المقصود هو التمثيل التشبيه المجتمع وهو
متحقق في هذه الاستعارة وان لم يسم به في الاصطلاح زاد الفنري وفيه
نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من
التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك لم مرحبا بالوفاق الى اخره انتهى
قوله ثم قال اي في الايضاح قوله وقد ظهر مما ذكرنا من الفرق وقوله
في مثل ما ذكرنا في البيت وقوله لا يجب فيها اي في المجتمع قوله في افادة
ما كان يفيده وان تغير من حيث فوات الغرض وقوله كالاسد
في الباس وقوله والبحر في الجود وقوله والسيف في المضا وقوله نسق
اي ترتيب قوله بل لو قدم التشبيه بالبحر الى اخره يدل على ان المراد
الترتيب لفظا ومقتضى ذلك ان الترتيب لفظا معتبر في المركب وفيه
نظر اذ الهيئة التي هي المعتبرة في المركب قد لا يتوقف على ترتيب لفظي

بل يحصل مع اى وجه من وضع الاجزا كان فانه فى الاية والبيت ممكن
مخالفة الترتيب اللفظى الواقع فيهما ولا يفوت المقصود منهما من وجه التشبيه
فليتامل قوله بل لو قدم التشبيه بالبحر فعلم انه لا يجب فيها ترتيب ج
قوله بل لو قدم التشبيه بالبحر اى فى الجود وقوله وبالسيف اى
فى المضا قوله وقد مران وجه التشبيه بلا انه اقسام من تقسيم الجنس
الى انواعه اى الكلى الى جزئياته وقوله ومركب حقيقة ملتئمة من
جزئين فصاعدا والفرق بين المركب والمتعدد ان المراد المركب الهيئة
الحاصلة من الاجزا بخلاف المتعدد فان كل واحد من المتعدد مستقل
بوجه الشبه اى بكونه وجه الشبه وقوله ولما فرغ من الاول اى
من الكلام فيها قول المتن والمتعدد بان يقصد اشتراك الطرفين
فى كل من امرين او امور قول المتن كاللون مدرك بالباصرة وقوله
والطعم بالذوق وقوله والرائحة بالشم وقوله فى تشبيه اى هذا
الوجه المتعدد واقع فى تشبيه الى اخره وقوله كحدة النظر يدرك
بالعقل وقوله وكمال الحذر كذلك وقوله واخفا السفاد كذلك اى نفس
الاخفا وان كان السفاد يدرك بالبصر قول المتن كحدة النظر الخ
قال البها السبكى وفيه اى فى كون هذا المثال عقليا نظر لان حدة
النظر قد يقال انه حسى لا عقلى لان النظر وهو تصويب الحدقة الى
المنظور يدرك بالنظر وحدته تتصل به وكذلك اخفا السفاد
وقد يقال انه حسى واما الحذر فعقلى لا محالة لان محله القلب ويستدل
عليه باثر الظاهر انتهى قال ابن جماعة فى هذا النظر نظر لان حدة
النظر وهى قوته او سرعته او جودته او كمال التوجه والتحديق فيه

امر

امر عقلى وليس من الحسى فى شئ وقوله وقد يقال الى اخره قلت فيه بحث
وذلك لانه قطعا يرجع الى الذى قبله والا فما الفرق وعليه فهو
متهافت بحسب الظاهر انتهى قوله وفى المثل اخفا سفادا اى زهو مثلا
قول المتن فى تشبيه طائر بالغراب لا يحسن هنا ان يقال فى تشبيه
انسان بالغراب لان اخفا نزو الذكر على الانثى ليس فى الغراب اصلا
بالنسبة الى الانسان بل هما على السوا وذلك فى الانسان اتم ولا اخاد
العبارة عن النزو فى الطائر والغراب وهى السفاد بخلاف الانسان
ابن جلال قول المتن كحسن الطلعة اى الوجه يقال فلان مبارك الطلعة
اى الوجه وتقدم ان الحسن هو مجموع اللون والشكل فظاهر ان اللون
والشكل مدركان بالبصر فكذا الحسن الذى هو مجموعهما فهو اى الحسن
مما يدرك بالبصر قول المتن كحسن الطلعة قال فى شرح الايضاح
وهو جمال الوجه انتهى قوله اى شرفه تفسير للنباهة وقوله
واشتهاره عطف تفسيرى بين به المراد من الشرف هنا صح قوله
اى شرفه واشتهاره الظاهر ان مجموع قوله شرفه واشتهاره تفسير
لنباهة الشان فليس مجرد احدهما هو التفسير ولا الاشتهار تفسيرا
للشرف خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقانى اذ ليس مجرد الاشتهار
بدون شرف نباهة الا ان يريد الاشتهار بالشرف لكن محصوله ان
المجموع تفسير فليتامل قول المتن فى تشبيه انسان بالشمس اى فى قولهم
فلان كالشمس اى فى حسن الطلعة ونباهة الشان وقوله اى التماثل
الى اخره اشارة الى ان التشابه هنا اسم مصدر بمعنى التشابه وقوله اى
تشابه اى تماثل ج قوله وقد يكون بمعنى الشبه اى المثل سرا اى قوله

وعند التحصيل اى عند طلب المعنى الحقيقى وقوله وعند التحصيل اى عند التعبير
عن المعنى بلفظه الحقيقى وقوله ما به التشابه اى نفس التشابه وقوله
من نفس التضاد اى منتزع من التضاد ومعلوم ان المنتزع غير المنتزع
منه وقوله ثم ينزل التضاد اى المنتزع من التضاد كما فهم مما قبله ج
قول المحشى ثم يقول فيه نظر لان التضاد تنزل منزلة التناسب ثم ينتزع
التماثل من الضدين لانه متفرع عليه كما لا يخفى سراجى اى فالتنزيل
سابق على الانتزاع لان الانتزاع مفرع على التنزيل عكس ما توهمه عبارة
المصنف وحينئذ فيمكن ان يحمل ثم على الترتيب الاخبارى قوله اى اتيان
فيه رد على من فسر بغير ذلك كما سيأتى ج قوله اى اتيان بعلل المعنى
قصد اتيان الخ فليتامل قوله فان كان الغرض مجرد الملاحة
الخ فى ذكر مجرد ومن غير قصد اشعار بان معنى الملاحة والظرافة
حاصل وان كان المقصود التهكم قوله هو ان يشار فى فحوى الكلام
اى معناه وقوله مثال التمليح المفسر بما ذكر وقوله لان ذلك اى التفسير
الذى فسر به ذلك وقوله وليس فى قولنا حاتم الخ قوله قال الامام
المرزوقى الخ الغرض من نقل كلام المرزوقى وما بعده انهما يجتمعان خلاف
ما يوهمه كلام المصنف قوله اتانى من ابى انس الخ قال السراجى
قوله ابى انس كنية الضحاك فسل اى ذاب لغيظه للمرح والمقصود من
نقل كلام المرزوقى بيان ان المقابل للهزء هو التمليح لا التلميح والسهو انما
وقع للعلامة وقد يوجه بان ذكر حاتم اشارة الى كرمه المشهور ولا نسلم
ان فى التلميح يلزم الاشارة الى قصة معينة البتة انتهى وقال الغنيمى
فى نقل مقالته اى المرزوقى اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تمليح

او تهكم بلفظ اوليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الاطراد ايضا قوله
وعيد اى تخويف وقوله فسل اى ذاب وقوله لغيظه اى غضبه قوله
وعيد الشاهد فى قوله وعيد وهو حقيقة بينا ممن تخاف سطوته
وهو هنا ليس كذلك وهو استعارة تهكمية لانها لفظ استعمل
فيما شبه معناه الاصلى وقوله فسل الخ ترشيح وقوله الهزء
اى السخرية وقوله بين الجبان اى المشبه وقوله والاسد المشبه به
وقوله هو التضاد ولما كان قوله هو التضاد يتردد فيه النظر هل
المراد التضاد فى الماهية او فى وصفين افاد ان التضاد بينهما باعتبار
وصفى الجبن والجراءة لا باعتبار الماهية ولا باعتبار وصفين غير هاتين
قوله وكذا بين البخيل وحاتم باعتبار وصفى البخل والجود قوله لحنيفى
لا حاجة الى قوله الى اخره لعدم توقف هذا المعنى عليه قوله بل
لا معنى له لانه لا ارتباط له بهذا المعنى ولا تعلق له به ولا مدخلية
قوله قلت الى اخره كانه يقول قلت هذا الظاهر غير مراد لانه
لا يطابق الغرض من هذا الكلام قوله لم يثبتا اى يستقيم الذوق
السليم ولم يرد فى استعمال البلغاء سراجى وقوله لم يثبتا اى لم
يمكنا وقوله هو اسد اى فى الجبان وقوله وحاتم اى فى البخل وقوله
وهو الجبن اى الضد قوله لكن تنزلنا الى اخره هذا هو قوله ثم ينزل
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم قوله لكن تنزلنا اى ضده
الجراءة المذكورة قوله لاشتراكهما علة التنزيل وقوله اشتراكهما اى
هذا الحاصل وغير الحاصل ج قوله كما يحمل اى التمليح والتهكم
قوله ان كان التشبيه فى بعض النسخ انه كان فقوله انه اى كان

قوله المتن والاصل بمعنى الراجح ج قوله المتن والاصل في الكاف ونحوه
حاصله ان ادوات التشبيه قسمان قسم يدخل على المفرد اي الكلمة فيعمل
فيه لكونه حرف جر نحو كالاسد او مضافا نحو مثل الاسد او يعمل فيه
بواسطة الحرف نحو مثل للاسد او مماثل للاسد وقسم لا يدخل الا على
الجملة نحو كان وتماثل نحو كان زيدا اسد وتماثل زيد وعمرو فكل منهما
لا يتعلق الا بالجملة ولا يتعلق بالمفرد بان يدخل على احد جزئي الجملة
فالقسم الاول اذا وقع في التشبيه الاصل ان يليه المشبه به وقد
لا يليه واذا تقرر هذا ظهر ان المراد بنحو كان ما يدخل على الجملة كما
ياتي من قوله والمتعدد لا موقع له تامل قوله اي في الكاف ونحوها
اقول اصطلاح المصنفين ونحوهم ان لفظة نحو كذا شاملة لما اضيفت
اليه كما يدل على ذلك استقراء صنيعهم قوله مما يدخل اشارة الى الضابط
الصحيح قوله بخلاف نحو كان اي مما يدخل المركب والمتعدد كذا
بالهامش قوله اما لفظا بمعنى نحو لعن الفاعل والاصل ان يليه لفظ
المشبه به نحو للاسناد وقوله او كمثل ذوي صيب اشارة الى تقدير
مضاف ج قوله ذوي صيب فيعل من صاب يصوب نزل قوله عليه
متعلق بقوله بدل وقوله عليه اي على ذوي ج قوله لان هذه
الضمائر لا بد لها من مرجع فذلك قرينة المحذوف وقوله من مرجع
اي وليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقديره قوله اعني عطفه
اي عطف كصيب وقوله فالمثل المشبه به للعهد اي قوله كمثل
المشبه به وقوله وانما جعلنا ذلك اي جعلنا قوله كصيب من
قبيل الواضح وقوله من قبيل ما اي التشبيه ج قوله لما ذكر

في

في الكشاف الى الواضح قال السيرامي حاصل كلامهما ان المشبه به لما لم يكن
مفردا لم يلي حرف التشبيه فيفهم منه انه لو كان مفردا يليه والمشبه
به فيما ذكر مفرد لدلالة السياق عليه فيقدر بعد الكاف كما قدر
المفرد في قوله تعالى كما قال عصى الآية انتهى قوله فيما لا يلي المشبه
به والذي لا يلي هو الهيئة التي لم يعبر عنها بمفرد كما يلي قوله
كقوله تعالى مثال لما لا يلي المشبه به الكاف وقوله كما انه ليس
المراد اي من انه ليس المراد فهو بيان لما ذكر في الكشاف وقوله
تشبيه حال الدنيا بالماء الذي ولي الكاف ج قوله ولا بمفرد الى الواضح
محط الشاهد وقوله ولا بمفرد اخر كمثل ما قوله بمحال اي بتكلف
وقوله فعلمنا اي فبسبب ما ذكر الكشاف والايضاح وقوله «في»
كما قال مصدره وقوله ليس من قبيل الى الواضح كان بعضهم ادعى
انه من ذلك اي مما لم يل المشبه به الكاف فقال المصنف ليس
الى الواضح اي بل مما ولي المشبه به الكاف وقوله لان التقدير
ككون الحواريين الى الواضح فحذف المشبه به وهو كون الحواريين
انصار الله ثم حذف ظرفه وهو قوله وقت ثم اقيم ما اضيف
اليه الظرف مقام المشبه به فدخلت الكاف عليه وقوله
وقت قول عيسى ظرف للكون المقدر ج قوله على ان ما مزكا
قال وقوله كقولهم اتاك تنتظر قوله مقدر بعد الكاف
في بعض النسخ مقدر يلي الكاف قوله حذف لدلالة اي كون
الذي هو المشبه به وقوله ما اقيم مقامه عليه لان الظرف
الذي هو وقت دال على المظروف والمصدر وهو ما قال

دال على وقت المضاف والمصدر الذي هو ما قال اي تأويلا
دال على المشبه به وهو كون الحواريين الى آخره المضاف الى وقت
المضاف الى ما قال وقوله او وقع التشبيه اي الله جل وعلا وقوله
او وقع التشبيه اي اوقع تشبيه المؤمنين بين امرين احدهما كون الحواريين
الخ والثاني قول عيسى وهذا هو مراده كما يعلم قريبا والبعض
توهم ان الامرين المذكورين هما طرفا التشبيه اي المشبه والمشبه
به ومراد السكاكي انهما امران يدور عليهما المشبه به اي متردد
بينهما وقوله او وقع التشبيه المستفاد من الكاف وقوله بين
كون الحواريين هذا هو محل الاشكال لان المناسب بين كون المؤمنين
الى آخره وقوله مثل كون الحواريين اي كونا مثل كون الخ قوله
مثل كون الحواريين انصاري الى هنا كلام المفتاح قوله فتوهم
بعضهم اي بعض الناظرين وقوله ان الاول وهو كون الحواريين
انصارا وقوله والثاني اي قول عيسى وقوله قول هذا البعض
اي المتوهم الخ قوله قد رد قول هذا البعض اي حين يكون المراد
ان الاول يشبه الى آخره قوله بان الآية حينئذ اي حين اذ تغير
لفظ الحواريين بالمؤمنين صح الخ قوله لا تكون نظير الآن قوله
او كصيب لم يذكر فيه المشبه به وقد ذكر في الآية وهو قول
عيسى الخ اي قوله لا تكون نظيرا اذ المشبه به حينئذ يكون مذكورا
لا مقدرا الخ قوله لان مراد هذا القائل وهو ذلك البعض وقوله
انه اي الله جل وعلا وقوله في الكتاب اي المفتاح وقوله فالمشبه
به اي كون الحواريين قوله وهو ان معنى كلامه وهو قوله السابق

فاوقع

فاوقع التشبيه بين كون الحواريين الى آخره وحاصل ذلك ان قوله
السابق او وقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصارا وقوله بين
الى آخره اي المشبه به اما كون الحواريين انصارا او قول عيسى اي
متردد بينهما وليس معناه اي التشبيه بين كون الحواريين انصارا
وبين قول عيسى قوله على ان اللام اي بناء على وقوله ان اللام اي
في التشبيه وقوله اي جار ابيان وتفسير لتعلق الظرف الذي هو
بين وقوله بين كون الحواريين بين الثانية من كلام الشارح والاولى
من كلام العلامة الخ قوله ويستلزمه قوله المراد بالاستلزام الاستلزام
من ذلك القول الى آخره لا الكون لا الاستلزام العقلي قوله تحقق
المشبه كون المؤمنين المشار اليه بقوله التشبيه المعرف بلام العهد
وقوله انصار الله على الجزم بلا تردد قوله هم المؤمنون اي
فكلام صاحب المفتاح صحيح لا اعتراض عليه لانه عبر عن المؤمنين
بالحواريين وهذا القول صحيح في نفسه لكنه يفوته الغرض
الذي نبه عليه الشارح من ان ما اوقع التشبيه الى آخره بين
امرين احدهما كون المؤمنين انصار الله الى آخره قوله وخلاصته
اي خالصته يستوي فيه الواحد والجماعة قوله وذلك اي وطي
غير المشبه به نحو الكاف وقوله مركبا لم يعبر عنه اي لا مركب بل
مركب مخصوص وهو الذي لم يعبر عنه الى آخره وقوله لم يعبر
عنه لم يقع عنه التعبير في ذلك الكلام لا تحقيقا ولا تقديرا وان كان
يمكن عنه التعبير بمفرد الخ قوله وانما قلنا ذلك اي لم يعبر عنه بمفرد
وقوله حملوا اي كلفوا وقوله اسفارا اي كتبا قوله وهو المثل اي

هذا اللفظ وقوله اعني الحال اي في المثل وقوله والقصة العجيبة
ولا شك ان معنى الحال والقصة مركبا قوله المتن واضرب اذكر
بيضاوي قوله المتن واضرب لهم اي بين لهم وصف في قوله المتن مثل
الحياة هو المشبه قوله المتن كماء انزلناه قال البيضاوي هو كما
ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا لاضرب على انه بمعنى صير انتهى قوله
فاصبح هشيما يابسا متفتتا وقوله تذروه الرياح تفرقه وقوله
تشبيه حال الدنيا المعبر عنها بمثل قوله ولا يمعز دا خر بتمحل
التقدير لقائل ان يقول يمكن تقدير مفرد يطابق المراد كان
يجعل التقدير كمثل ما الى اخره اي كالحال والشان الحاصل من
ذلك وهو حال النبات المذكور فنفي المراد عن التشبيه بذلك المفرد
ممنوع لا يقال قد اجاب عن ذلك بقوله الاتي قلت هذا تقدير لا حاجة
اليه لانا نقول عدم الحاجة اليه لا يدفع هذا لان عدم الاحتياج
لا يمنع انه المراد ويمكن ان يجاب بان عدم الاحتياج مع لزوم التمحل
يدل على انه ليس بمراد لبعد ارادته وان وافق المراد وطابقه
فليتامل قوله تشبيه حالها مشبه وقوله في نضرتها وجه
الشبه وقوله كحال النبات مشبه به وقوله يكون اخضر
النبات الحاصل من الماء وقوله ههنا ايضا اي كما قدر في كصيب
وقوله اي كمثل هو المقدر وقوله وكون المشبه به اي مثل
وقوله كما في قوله كالمشبه به المقدر في قوله الى اخره وقوله
قلت هذا اي تقدير مثل ما وقوله قلت هذا الى اخره حاصل
الجواب انه فرق بينهما لان التقدير في كصيب للحاجة الى ما ذكر ولا

حاجة

حاجة هنا قوله قلت هذا تقدير لا حاجة اليه ظاهره انه
صحيح في نفسه لكنه مستغنى عنه ويرد ان المشبه به حينئذ حال
الماء وهذا مناف لقوله السابق كحال النبات الا ان يقال المثل
المضاف الى الماء وما بعده يمكن ان يحمل على حال النبات وان يكون
المقصود منه ذلك او يقال ان عدم الحاجة اليه صادق بعدم
مطابقته للمعنى المراد فليتامل قوله لا بد لها من مرجع اي
فتعين التقدير قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه
الضماير مرجعا الى اخره قال القنري فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة
عن الصيب وما بعده لا تصلح مشبها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة
عن ذوي الصيب معه فيقدر ذوي ضرورة ويمكن دفعه بانه
وقد يقال المقصود من كون حالهم متضمنة للخوف والحيرة حاصل
بكون المشبه به الهيئة المنتزعة من الصيب وما بعده من غير
حاجة الى تلك التقدير ذوي ويحتمل ان هذا ما اشار اليه بقوله
ويمكن دفعه فليتامل قوله لا خفاء اي الكيفية اي والكيفية
تنتزع مما بعد الكاف من غير توقف لانتزاعها على تقدير قوله
لا خفاء اي الكيفية وهي توجد مما بعد الكاف فلولا هذه الضماير
لما احتيج الى تقدير مضاف قوله الاتي اي قوله اي في سورة
يونس قوله يتمحل التقدير اذ ليس هناك امر حوج اليه قوله
وما هو بين الى اخره وانما كان يتاتى هذا المعنى لان تشبيه
الناس بالدنيا بارها ما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحياة بالماء
وايضا الحاصل فقوله بخلاف تشبيه الحياة اي فانه يصح

في الحمل اذ كل منهما يتوقف عليه الانتفاع بمحله في الحمله قوله
في هذا اي كون المشبه به مركبا فلا يلي حرف التشبيه سيرامي قوله
في هذا اي في ان ما يلي الكاف ليس بمشبه به ف قوله واهلها
مبتدأ وقوله بالخبر وقوله يوم ظرف الخبر وقوله وغدوا
اي غدا او هو ظرف بلاقع وقوله بلاقع خبر محذوف اي هي وقوله
بلاقع اي خالية وقوله وشرعة لمفوضتهم اي الحركة قوله الى
تقدير ذوي اي فيكون مرجعا للضمير وقوله فما وجه الاحتياج
الى التقدير مع ان الضمائر لا يحتاج الى غير مرجع لها وقوله لا يقال
الحاضر اي في جواب السؤال اي لا يقال ذلك وقوله بل مجموع
القصة المذكورة فيكون منتزعا من عدة امور وقوله بل الجواب
اي عن قوله فان قيل وقوله انه لما انفتح باب الحذف يطلب
الضمائر مرجعا وقوله فيقدر مثل خ وي صيب اي بعد تعيين
المحتاج اليه وغير المحتاج اليه وقوله لانه ادل على المقصود
لانه يدل عليه بالصراحة بخلاف ما بعد ونه انما يدل عليه بالانتزاع
وقوله على المقصود اي الهيئة وقوله وقد ظهر بما ذكرنا من الاصطلاح
والكاف وقوله كمثل ما اي بتقدير مثل وهو مفرد ح قوله
فقد سهى سهوا بينا لان المشبه به هو الهيئة المنتزعة فلا
حاجة الى التقدير وعلى القول به تكون المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وقد تقدم ففي كلامه سهو من
وجهين سيرامي قوله سهوا بينا اذ المقدر كالمذكور كما تقدم
قوله المتن كما في علمت اي كالفعل المذكور في قولك علمت زيدا

وقوله كما في علمت وهو الفعل المبني ح قوله المتن اذ قرب اي انما
يومى بعلمت حيث قرب التشبيه اي حيث قوى وجه الشبه في المشبه
وقرب من المشبه به ص فالحاصل ان المراد بالقرب القوة
قوله المتن ان قرب اي بضم القاف وتشديد الراء المكسورة
من التقريب اخذا من قوله الاتي اذ في تبعيد فتامله ويظهر
ايضا جواز ضبط الفعل في الموضعين بفتح اوله وضم ثانيه
مخففا قوله واريد انه مشابه للاسد اراد به تفسير قرب
وقوله مشابهة قوية اي لقوة وجه الشبه في المشبه ح
قوله مشابهة قوية قد يقال يكفي التشبيه لا يقتضي قوة المشابهة
اذ المشابهة الضعيفة يتعلق بها المجموع قطعا فليتامل ولعل
الجواب ان قوله لما في علمت من الدلالة على الجزم تعليل لقوله
قرب واما قوله واريد انه الجازم فليس بتفسير التقريب التشبيه
بل بيان للتشبيه المقرب بانه مشابهة قوية اخذا من كون
التشبيه بليغا فليتامل وحينئذ يشكل ما تقدم بان قوله واريد
الخ اخص من قوله اراد به تفسير قرب قوله المتن ان يبعد
مقابل قوله ان قرب قوله اذ في تبعيد هذا يدل على ضبط
يبعد بضم اوله وتشديد ثانيه المكسور ويؤخذ منه ضبط
مقابله اعني قرب السابق بضم اوله وتشديد ثانيه المكسور
ويظهر انه لا يتعين هذا الضبط في الموضعين بل يجوز فيهما فتح
الاول وضم الثاني مخففا فليتامل قوله اذ في تبعيد قضية
هذا التفسير انه لو تم البعد لم يستعمل فيه نحو حسب وهو

محتمل وعليه فما ضابط ادنى التبعيد وما ضابط ما زاد عليه مما
يخالفه في الحكم ويحتمل ان يضبط الادنى بما معه رجحان وما زاد
بما لا رجحان معه فلا يستعمل معه ما ذكر لدلالته على الرجحان
ولا رجحان وعليه فما الذي يستعمل فيه حينئذ يحتمل انه الفعل
الدال على الشك كحوز ان زيدا اسد قليراجع **قوله** ففيه
اشعار اى حسبت او خلت **قوله** بحيث يتوهم انه هو هو
ينبغي ان المعنى فانه عائد لزيد وان هو الاول فصل والثاني
للاسد ثم لا يخفى ان ليس المراد تيقن الاتحاد في الذات لاستحالته
وعدم مناسبته للتشبيه بل ينبغي ان يكون المراد تيقن انه هو هو
من حيث الصفة وحاصله تحقق اتحادهما باعتبار وجه الشبه
فليتامل **قوله** وفي كون هذا الفعل المذكور بقسميه وقوله
بانه اى الشان وقوله لا دلالة للعلم اى في علمنا وقوله
والحسبان اى في حسبت او خلت وقوله على ذلك اى التشبيه
وقوله وانما يدل عليه اى التشبيه وقوله وانما يدل عليه
اى التشبيه وقوله بان اسدا الذي هو المحمول وقوله لا يمكن
حمله على زيد تحقيقا بحسب نفس الامر بان يكون في الخارج هو هو
وقوله وانه اى الحمل وقوله على تقدير الاداة اى لكنه حذف
للمبالغة وادعاء انه هو هو وقوله سواء ذكر الفعل راجع
الى قوله انما يدل عليه علمنا وقوله كما في قوله زيد وليس هنا
فعل ينبئ عن التشبيه **قوله** ولو قيل يمكن حمل الكلام على ذلك
ثم ينبغي ان المراد ينبئ عن ذات حال التشبيه فلا بد لها على الحال

باعتبار

باعتبار اضافته للتشبيه والاداة على التشبيه فليتامل ثم رايت العنبري
قال ان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اى ينبئ عن حال
قلت لا يتم التقريب حينئذ بل يكون المناسب حينئذ ان يذكر هذا
الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل انتهى **قوله** ولو قيل انه
ينبئ عن حال المشبه اى بزيادة كلمة حال وقوله من الغرض بيان
للحال وقوله والغرض منه لما فرغ من بيان اركانه ووجهه
زاد انه شرع في بيان الغرض منه ج **قوله المتن** بيان امكانه قال
السيد في شرح المفتاح اى امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا
لا يتعلق به شائبة الامتناع اصلا انتهى **قوله** يعني بيان اى
اظهاره بالدليل والبرهان وقوله وذلك اى البيان وقوله ان
يخالف فيه اى في امكانه وقوله ويدعى امتناعه اى استحالته
وقوله كما في قوله اى كبيان امكان المشبه في قوله وقوله وانت
منهم قال وقوله وانت منهم اى فلا بدع في ذلك ولا استغراب
ودليله ان المسك الى اخره وقوله فانه اى ابا الطيب ج **قوله**
وهذا في الظاهر كالممتنع قد يقال بل هذا مطلقا ممتنع لا انه
في الظاهر فقط كالممتنع ويجاب بان قوله بل صار اصلا الى اخره
معناه بل صار كانه اصل الى اخره بدليل قوله بعد الى ان
يصير كانه ليس منها فقط التقييد بالظاهر وانه كالممتنع لا ممتنع
قوله بان شبه حاله بحال المسك فهو من تشبيه مركب بمركب اى
قصة بقصة وقوله ثم انه اى بعد كونه من اصلها وقوله
فان قلت الى اخره لما قرر رحمه الله ذلك بقوله بان شبه حاله

الى اخره توجه عليه سوال هو ان يقال ان التشبيه في البيت ومنشا
السوال هو قوله بان شبه الى اخره ج قوله فلا استبعاد فيه اشاره
الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه ف قوله وقد
فاتها هلالا حال وقد فاته اى الدم فيحتمل حذف المضاف اى فات
دمها ويحتمل ان المراد فاتها اى جميع اجزائها وهو ادمها فقد
فاته ويحتمل ان الضمير للدم المفهوم من السياق قوله فحالك
شبيهة الى اخره فهذا هو الذى وقع ضمنا وقوله والتبسم مثل
هذا تشبيه اى مثل هذا التشبيه وقوله ضمنيا مدلولا عليه
باللازم ج قوله او تشبيها مكنيا عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو
وجه الشبه اى العامه على امثاله في ذكر التشبيه صريحا بل كناية
بذكر لازمه سرا مجى قوله مكنيا عنه يمكن ان يوجه كونه مكنيا
عنه بان نفي الاستبعاد عنه والاستدلال عليه بان المسك
بعض دم الغزال لازم لكون حاله شبيهة بحال المسك قوله
اى بيان حال المشبه اى صفة المشبه وقوله بانه على اى
بيان الحال بسبب انه الى اخره ج قوله بانه اى بسبب بيان
انه الى اخره قوله كما في تشبيه اى كشان الحال الذى في تشبيه
ثوب وقوله اذا علم اى السامع وقوله والا بان علم كونهما وقوله
لازم اى الحال وقوله اى بيان مقدار حال المشبه اى كميتها
فالاول لبيان الحال التى هي الكيف والثانى لمقدارها الذى هو
الكم وقوله في القوة اى فيها وقوله والضعف كذلك وقوله
والزيادة كذلك وقوله كما في اى كشان المقدار في تشبيه وقوله

اى

اى تشبيه الثوب الاسود المفهوم من قوله السواد ج قوله مرفوع
لا مجرور معطوف على امكانه لان هذا الغرض هو نفس التقرير
لا بيان التقرير قوله وتقوية شانه الضمير في شانه للمشبه والثانى
الحال اى تقوية حال المشبه ف قوله وتقوية شانه اى حال المشبه
صح ج قول المتن كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل الى اخره
قال في عروس الافراح وقول المصنف كتشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل منه نظر ينبغى ان يقول لا يحصل على شيء فان من لا يحصل
على طائل قد يحصل على شيء ما وذلك لا يشبه الراقم على الماء فان ذلك
لا يحصل على شيء البتة انتهى ورده ابن جماعه بان الرقم على الما قطعا له
تاثير فيه لكنه لسرعة الزوال لا يوصل الى المطلوب فهو لذلك
لا يحصل منه على طائل وهو الوصول الى المطلوب لكنه حصل على
شيء في الجملة وهو التاثير في سطح الماء وما يتعلق به وذلك واضح
انتهى واقول ايضا بعد تسليم ما ذكره من الفرق هو لا يمنع اشتراكهما
في عدم الحصول على الطائل فصح التشبيه بهذا الاعتبار فتامله قول
المتن على طائل على زائده وطائل فاعل يحصل او ليست زائده ويحصل
بمعنى يطلع قوله فانك تجد اى تعلم وقوله فيه اى في هذا التشبيه
المخصوص وهو تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل وقوله من
تقرير عدم الفائده اى من تقرير المشبه اى المتكلم وقوله
وتقويه شانه اى شان عدم الفائده الذى هو الحال وقوله
ما لا تجده مفعول تجد اى شيئا وهو اى الشيء هو التقرير والتقويه
وقوله لان الفكر اى الجزم بالحسيات فعبر بالسبب عن المسبب لان الجزم

تحصل من الفكر وقوله بالحسيات متعلق بالفكر وقوله اتم منه اى
الفكر بمعنى الجزم وقوله لعدم علة الاتمية وقوله لتقدم الحسيات
فى الادراك وقوله وفرط اى زيادة وقوله وفرط الف النفس اى
اعتيادها وقوله بها اى الحسيات ج قوله ونوم اى رب نوم قوله
كظل الرمح الاستشهاد فى قوله كظل الرمح فقط قوله دم الزق اى
الخمر ج قوله عنا متعلق بقصر سرانا قوله عنا حال من دم
الزق اى تناول دم الزق صادرا عنا قوله واصطكاك المزاهر
هى العيدان التى يضرب بها وقوله كاباهيم جمع ابهام وقوله العطا
الجنس ج قوله ظللنا اى دخلنا فى النهار ف وقوله مثل سالفة
السالف ناحية مقدم العنق ف قوله اذا هم اى قصد قوله
لم يزل الوجه ضبطه بفتح اوله وضم ثانيه قوله من الاريحية
اقول الاريحى الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية اذا ارتاح
للندا والارتياح النشاط والفرح وغير ذلك من الاشيا المفرحة
سيد قوله اذا هم القى اى وصد وقوله عزمه اى معزومه
وقوله ونكب اى اعرض قوله المتن وهذه الاربعة بيان الامكان
وبيان الحال وبيان امكان الحال وبيان تقدير حاله اى حال المشبه
وقوله يقتضى اى يستلزم وقوله فى المشبه حال من الضمير فى اتم
اى وجه الشبه اتم حال كونه فى المشبه به حال كونه فى المشبه
وقوله اتم اى اقوى ج قوله المتن به يحتمل انه حال من ضمير اشهر
اى اشهر هو حال كونه ملتبسا به او حال كونه فيه على ان الباء بمعنى
فى قوله اى وان يكون اشارة الى ان وهو عطف على وجه ج قوله

بوجه الشبه اشهر عند السامع لا بحسب نفس الامر قوله ظاهر
هذه العبارة الى اخره قال السيد اى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن
المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفصيل المذكور فى الشرح
انتهى واقول مما يشعر بالمقصود منها المذكور ما ذكره المصنف
قبل الخاتمة الاتية قبيل بحث الجمعة كقوله كان يكون المشبه
به اعرف شى بوجه الشبه فى بيان الحال فانه ظاهر فى ان بيان الحال
لا يقتضى الاتمية والا لم يطابق هذا التمثيل الممثل له وهو وفا
التشبيه بافادة الغرض بل كان المطابق ان يقول كان يكون المشبه
به اعرف واتم بوجه الشبه قوله يقتضى ذلك كون وجه الشبه
فى المشبه به اتم وهو به اشهر وليس الواقع فى نفس الامر كذلك اى
كهذا الظاهر بل المراد ان مجموعها يقتضى ذلك واما كل فرد من
الاربعة فقط فلا يقتضى الا واحدا من الامرين اى الاتمية والاشهرية
وقوله ليصح قياس المشبه عليه اى المشبه وقوله وجعله اى
المشبه به او القياس وقوله لكنه اى بيان الامكان الذى اقتضى
كون المشبه به الى اخره ج قوله لكنه لا يقتضى الى اخره لا يظهر له موقع
مع الحصر الذى قبله فى قوله انما يقتضى لان معناه لا يقتضى شيئا
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر فعلم انه لا يتعدى الى اقتضائه
كون المشبه به اتم فالاستدراك لا موقع له صح اقول قد يوجه
بامرين احدهما انه قد يتوهم كون الحصر اضافيا بالنسبة لكونه غير
اشهر او لكونه اعم من الاشهر وغيره وذلك لا ينافى اقتضاه كونه اتم
فدفع هذا التوهم بهذا الاستدراك والثانى ان يجعل الضمير فى قوله

نكته راجعا لكون المشبه به بوجه الشبه اشهر ووجه الاستدراك
حينئذ انه لا حصر في الكون المذكور كان مظنة ان يتوهم ان كونه
في المشبه به اتم لازما لذلك الكون فيثبت بثبوته فدفع هذا التوهم
بذلك الاستدراك فتامل قوله لان الغرض من التشبيه حينئذ وقوله
مجرد الاشعار اى اعلام المخاطب وقوله بكونه اسود فالاشعار حينئذ
مجرد عن بيان المقدار وقوله وكذا المشار اليه اما بيان الامكان
او بيان الحال وقوله وكذا بيان اى ومثل بيان الامكان او ومثل
بيان الحال وقوله لا يقتضي كونه اى وجه الشبه وقوله اتم اى
في المشبه به وقوله بل هو اى بيان مقدار حاله ح قوله كون المشبه على
حد الى اخره في بعض النسخ كون المشبه به على حد مقدار المشبه قوله على
حد اى غاية وقوله لا ازيد اى من ذلك الحد وقوله ليتعين اى عند
المخاطب وقوله لتعين مقداره اى المشبه في وجه الشبه على الوجه
الذى هو عليه في نفس الامر وقوله ولهذا اى لاقتضاء المذكور وقوله
عن الزيادة اى في احد الطرفين وقوله والنقصان اى من طرف اخر قوله
عن الزيادة والنقصان قد يقال فيه استدراك اذ احدهما يغني عن
الاخر لاستلزام زيادة احدهما نقصان الاخر وبالعكس ويجاب بان
في الجمع بينهما الاشارة الى حصول الخلل بكل منهما من حيث نفس معناه فتامل
وسيجيء ان كون هذا في غير تقرير الحال لان ثبوته فيه ايضا بينا في
اقتضاء الامرين جميعا قوله واما تقرير حاله اى المشبه وقوله
يقتضي الامرين اى كون الوجه في المشبه به اتم وكون المشبه به بوجه
الشبه اشهر وقوله لان النفس اى كل نفس وهو علة يقتضي وقوله

الى

الى الاتم اى المشبه به الاتم في وجه الشبه والاشهر به ح قوله لان
النفس الى قوله اجدر فيه شيء لانه يدل على عدم توقف التقرير على
الاشهرية والاتمية خلاف ما يدل عليه قوله يقتضي الامرين جميعا
من توقفه عليهما اللهم الا ان يتسامح في ذكر الاقتضاء او يصرف الفصل
عن ظاهره فليتامل قوله فالتشبيه به اى بالاتم الاشهر ح قوله
فان قلت لم خصص الى اخره ان قيل من اين يؤخذ التخصيص قلنا انه
ماخوذ من قوله وهذه لانه في معنى وهذه المشار اليها لكونه
مفهوم فالتخصيص ماخوذ من المفهوم ص ح فقوله ان قيل الى اخره اقول
الجواب من وجهين احدهما ان التخصيص يستفاد من ذكر الاربعة دون
غيرها لانه يفهم منه عرفا اختصاصها بالحكم المذكور والثاني ان المراد
تخصيصها بمجرد الاقتصار على ذكرها فحاصل السؤال لم ذكرها دون
غيرها وحاصل الجواب لان الحكم لا يجري في غيرها فتامل وقوله
قلت الى اخره اقول يمكن ان يراد التخصيص في الذكر وحاصل
الجواب حينئذ انه خصها بالذكر لا لاختص بالمعنى فتامل فلعله احسن
من هذا الجواب قوله لم خصص هذه الاربعة بذلك باقتضائها
ان يكون وجه الشبه الى اخره وقوله والاستطراف بالطاء المهملة
الاستبداع وقوله التشبيه بالسواد راجع الى التزيين ح قوله بصحة
تشبيه وجه الهندي الى اخره فيه بحث لان وجه التشبيه بين وجه
الاسود ومقلة الظبي ليس مطلق السواد والا لا تزيين بل السواد المخصوص
اللطيف الذى من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي لهذا
اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة

مطلق الهيئة المذكورة والافلا تشبيه بل لا بد ان تعتبر معها خصوصية
منفردة فيكون السلحة اعرف شرح مفتاح سيد ذكر مثله في الحاشية ايضا
قوله مع ان السواد فرع اي مقلة الظبي وقوله ليس اتم اي السواد وهو
في وجهه اي المهندي المذكور وقوله ولا هي اي مقلة الظبي الذي هو
المشبه به وقوله اشهر منه اي من وجه المهندي الشديد السواد
وقوله والسلحة المشبه بها وقوله وكذا اي يقال وقوله انه مقابل
قوله اشهر قوله واخفى احوال بجوز ان يكون من عطف اللازم فان
من لازم الندرة الخفاء في الجملة قوله كان التشبيه اي المشتمل على ذلك
المشبه به قوله تاديته هذه الاعراض اي التزيين والتشويه
والاستطراف وهو في الثالث واضح فيتامل في الاولين قوله او لحال
من المشبه الذي ليس المشبه به اندر واخفى واو في خبر كان قوله
وقد اضطرب اي تناقض حيث اوجب في الدعوى الاعرفية والاخصية
وكونه اقوى في جميع الاعراض حيث لم يخصه بواحد منها وحيث
خصص في دليل دعواه اعتبار كونه اقوى بزيادة التقرير فقط
اي والذي افاده الدليل من تخصيص اعتبار الامور الثلاثة بزيادة
التقرير هو المرضي للشارح كما بينه في شرح قول المصنف السابق
وهذه الاعراض الاربعة الى آخره قوله وقد اضطرب في هذا المقام
وهو اقتضاء الاعراض الاربعة وما بعدها كون المشبه به اتم واشهر
في وجه الشبه وقوله ان يكون اعرف بجهة التشبيه وسياتي بيان المراد
بجهة التشبيه في كلام الشارح وقوله واخص بها وهو معنى كونه اشهر
لانه يعرفه من لا يعرف المشبه ومن يعرفه فيكون اخص من حيث انه

مزيد معرفته على معرفة المشبه بان يكون عارفه اكثر من معرفة المشبه
صح قوله واخص بها اي له مزيد تعلق به كما اشار اليه ذلك
الشارح قوله واقوى حالا معهما اي اقوى ايضا فالجهة التشبيه
وقوله واقوى حالا معها هو معنى قوله اتم قوله والالكن اعرف
واخص واقوى قوله لبيان مقدار المشبه اي في وجه الشبه وقوله
ولا للزيادة تقريره اي تقرير حاله في نفس السامع وقوله ولا لارادة
في معرض التزيين المستفاد من قوله والا لم يصح قوله لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول يفيد اعتبار الاعرفية في التزيين والتشويه
وقد سكت الشارح على ذلك هنا مع قوله فيما سبق ان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية فيمكن ان يكون سكوته
هنا على ذلك لفهم المنازعة فيه مما سبق والسيد لم يتعرض لما
قاله الشارح فيما سبق ووجه هنا ما اقتضاه كلام المفتاح من اعتبار
الاعرفية في التزيين والتشويه فقال ويمكن ان يقال ليس وجه التشبيه
بين وجه المهندي ومقلة الظبي مطلق السواد والا لاشتركا بل هو
السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك
ان مقلة الظبي لهذا اعرف منه وكذا الحال في التشويه اشهر قوله
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول لا يقال نفي كونه اعرف لا يقتضي الكون
مجهولا لصدق ذلك مع المساواة في المعرفة وادونية المشبه فيها ولا
جهل مع واحد منهما كما لا يخفى فان اجيب بانه لا يجوز مساواتهما في المعرفة
ولا ادونية المشبه به اذ لا حاجة حينئذ الى التشبيه قلنا هذا الا يأتي
فيما للتزيين والتشويه والاستطراف لما قدمه من انها لا تقتضي الاتمية

ولا الاشهرية على ان عدم الجواز المذكور يقتضي ان المفصل في قولهم
اعرف واشهر ليس على بابه وهو خلاف الظاهر لانا نقول كل هذا ممنوع
لان بيان مقدار المشبه او بيان عدم ما ذكر يقتضي انه مجهول من حيث
ذلك والا لم يحتج لبيانه ويلزم من كونه مجهولا الجهل بما يساويه
في المعرفة والا فلا مساواة واشدية الجهل بما دونه فيها والا فليس
دونه **قوله** لامتناع تعريف المجهول لانه اصدق ما صدقات كونه اعرف
وقوله وتقرير الشيء وهذا ايضا احد ما يصدق عليه قوله والا
لم يصح وقوله وتقرير الشيء اي المشبه اي حاله وقوله بما يساويه
اي بالمشبه به الذي يساويه ح **قوله** التقرير الابلغ كانه مستفاد
من لفظ زيادة لكنها ساقطة من عبارة المصنف فما وجه اسقاطها
وقوله التقرير مفعول مطلق وقوله او في معرض اي او ابراز **قوله**
نقلا اي الباعث والحامل على الابراز نقل الشيء الممتنع اي عادة الى الواقع
بالفعل والمنقول الممتنع لا الامتناع ففي العبارة تسمح اقول فيه نظر
مع قوله وهو الفحم بل مقتضاه ان المراد بالواقع الموجود في الخارج
وحينئذ فالمراد ان نفس الامتناع ينقل الى الموجود وهو الفحم المذكور
الذي هو المشبه **قوله** نقلا علة لابراز المقدار في قوله او في معرض
الاستطراف والامتناع مفعول نقلا واللام زائدة تقوية ويتعلق
بنقلا الى الواقع **قوله** لامتناع ووقع في بعض النسخ لامتناع تحقق
المشبه به **قوله** الى الواقع اي الى المشبه الموجود في الخارج وهو
الفحم المذكور فيصير موصوفا بالامتناع **قوله** الى الواقع اي في الخارج
قوله الى الواقع فيجعله موصوفا بالامتناع **قوله** ليستطرف علة

النقل الى الواقع وقوله ليستطرف اي ليعد عجيب الشان **قوله** لصيرورته
علة الاستطراف وقوله لصيرورته اي المشبه وقوله لمشابهته
علة الصيرورة وقوله او للوجه عطف على قوله لامتناع وهو احد
وجهي الاستطراف وقوله في الذهن من قوله اي نقلا الى هنا من
كلام الشارح وقوله اما مطلقا الى اخره من كلام المفتاح وقوله او
عند حضور المشبه وسياتي في مثال البنفسج **قوله** او عند حضور
المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه
به مع المشبه كما في صورة البنفسج لا نقل فيه لصورة النادر الى
كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره في
قوله الى كثير الوقوع به يعلم ان متعلق النقل في قول الشارح
اي نقلا لندرة حضور المشبه به الى اخره هو قولك الى الكثير الوقوع
الذي هو المشبه وقوله لا يحصل الا عند الاجتماع قد يقال هذا
لا ينافي نقل الندرة **قوله** او عند حضور المشبه اي الى المشبه فيصير
نادرا **قوله** لمثل ما ذكر علة لقوله نقلا للوجه الى اخره وقوله اي
يستطرف اي المشبه وقوله استطراف النوادر كبحر المسك الى اخره
واو امل النار في اطراف كبريت ح **قوله** استطرافا النوادر لصيرورته
موصوفا بالندرة وقوله وعلى هذا اي تفسير لمثل ما ذكر بذلك
قوله وعلى هذا اي هذا التفسير الذي ذكرناه في مثل ما ذكر نقلا
عن العلامة وقوله خاليا خبر يكون ح **قوله** عن التعليل اذ المذكور
لا يصلح لتعليله **قوله** خاليا عن التعليل الى الان قوله نقلا لامتناع
الى اخره تعليل لابراز في معرض الاستطراف والكلام في عدم صحة

ذكره للابراز في معرض الاستطراف ولا تعليل له في الكلام على هذا
التقرير قوله وقيل معناه اي معنى قول المفتاح لمثل ما ذكر الذي
شرح العلامة بما تقدم ج قوله لمثل ما ذكر لفظ المثل في هذا
التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ف
قوله من تعريف المجهول لا يستطرف الى آخره الذي فسر به العلامة
فعلية ليس خاليا من التعليل وقوله وهذا اي التفسير وقوله وبالجملة
اي سواء مشينا على التفسير الاول او الثاني ج قوله وهذا انسب بسياق
كلامه لانه علل نظائره قوله فدليله لا يطابق دعواه لان دعواه عامة
ج قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين الى آخره انظر موقع هذا الاستدراك
وهل يوجه بانه لما تقرر قبله اختصاص اعتبار كون المشبه به اقوى
حالا مع وجه الشبه بزيادة التقرير كان مظنة توهم ان هذه الامور
الثلاثة المذكورة في هذا الاستدراك لا يعتبر فيها اتمية المشبه به
في الغرض فدفع هذا التوهم وعلى هذا لم تخص هذه الثلاثة مع ان
اتمية المشبه به في الغرض لا تختص بها كما يفيده كلام السيرامي الآتي وقوله
لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الى آخره قال السيرامي وحينئذ تحصل
المطابقة اي بين الدعوى والدليل لان المشبه به يجب ان يكون اعرف
واتم في جميع الاغراض المذكورة لامتناع تقرير الغرض بالمساوي انتهى
فانظر وجه المطابقة حينئذ فانه يقال حينئذ دليله انما يفيد اعتبار
اتمية الغرض في التقرير فقط والدعوى عامة وهل وجه ان تحمل قوله
وتقرير الشيء بما يساويه على معنى تقرير الغرض بالنسبة للمشبه به او
تقرير المشبه بالمشبه به الذي يساويه في الغرض ويراد بالتقرير

مايشمل

ما يشمل بيان مقدار الشيء وغيره من المذكورات فليتامل قوله نعم لا بد
فيما اي في التشبيه وقوله اتم في الاستحسان راجع الى التزيين وقوله
او الاستقباح الى التشويه وقوله او الغرابة للاستطراف فهو نشر
مرتب ج قوله اتم في الاستحسان هذا مع قوله لتحصيل الغرض يقتضي
ان الغرض الاستحسان مثلا مع انه نفس التزيين مثلا كما عبر بذلك
القنري قوله واما في وجه الشبه فلا اي وقوله السابق قلت
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية مفروض وجه
الشبه ولا ينافي قوله هنا نعم لا بد فيما يكون للتزيين الى آخره قوله
فلا اي فلا يشترط الاتمية فيه وقوله وحينئذ اي حين اذ تقرر ان
المختص بالاتمية التقرير فقط لا يبعد الى آخره وفي كلام السيد ما يرد
على هذا التوجيه فليراجع ج قوله وحينئذ لا يبعد الى آخره يعني لما لم
يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى
حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد
ان يكون مراد السكاكي الى آخره بقي ههنا شيء وهو ان المفهوم من قوله
نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه
به اتم في الاستحسان والاستقباح ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض
منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق
ظاهر فتامل ف قوله بجهة التشبيه اي لا وجه الشبه كما هو المتبادر
ج قوله بجهة التشبيه في قوله السابق عقب قوله وقد اضطرب
الى آخره ان يكون اعرف بجهة التشبيه قوله لانه قال الى آخره قال
السيد مريد على ما نقل عنه ان السكاكي صرح في هذا الكلام بانه

يجب في بيان المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه
بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال يجب ان يكون اقوى حالا مع وجه
الشبه بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال يجب ان يكون اقوى حالا
مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا اريد بجهة التشبيه وجه الشبه
وايضا في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الائمة وغيرها انما يكون
في صورة انتهى كلامه هذا كلام السيد قوله على حد هذا يدل على انه
لم يرد بجهة التشبيه وجه الشبه قوله معروفة اى الحكم وقوله
فيما يقصد وهو اى ما يقصد الغرض وقوله او تزيينه اى المشبه
في عين ج قول المص او تزيينه اى للترغيب فيه قوله معطوف على بيان
لا على امكانه قوله اى تزيين المشبه اى جعله ذا زينة بان يصور بصورة
ما له زينة قوله في عين السامع لانه يصوره له بصورة تدرك بالعين
قول المص او تشويهه اى تقبيحه للتنفير عنه وقوله وجه مجدور
اى اصابه الجدري ج قول المص سلحة اى عذرة سراج وقوله الذكه
جمع ذلك وقوله او استطرافه بالمهملة قوله اى عد المشبه طريفا
حديثا وانما حصلت اللذة بذلك لان لكل جديد لذة ابن جلال قوله
حديثا عبارة المختصر حديثا بديعا فيمكن كون مجموع حديثا بديعا تفسير
لطريفا ويكون بديعا تفسير الحديثا وهو تفسير لطريفا فتامل وعلى
الجملة فقد يعبرون بالحداثة عن البداعة كما هنا وكان وجهه ان الحديث
غريب لانه في اول وجوده والشئ في اول وجوده له غرابة في الجملة فناسب
ان يعبر بالحداثة عن الغرابة والبداعة قوله حديثا لعل مجرد الحداثة
لا يقتضي الاستطراف حتى يفسر الطريف بالحديث فلعل المراد حداثة

مخصوصة

مخصوصة قول المص لابرازه في صورة الممتنع عادة في عروس الافراح
وهذا من المصنف يقتضي ان كل تشبيه كان المشبه به فيه خياليا
او وهميا من هذا القسم انتهى واعترضه ابن جماعة بمنع هذه الكلية
وان كلام المصنف لا يقتضيها وان الذي يقتضيه ان المستطرف من
النوع الخيالي والوهمي اما ان كل تشبيه خيالي او وهمي يكون من
التشبيه المستطرف فلا ولو سلمت الملازمة منع انتفاء اللازم انتهى
باختصار واجاب بانه ليس في كلامه منع اللازم فيجوز ان يكون مقصوده
مجرد بيان استفادة تلك الكلية من كلام المصنف ووجه استفادتها
منه تعليله بقوله لابرازه الخ وذلك ظاهر قوله اى انما كان
الخ اراد بذلك ان قوله لابرازه علة للاستطراف لا التشبيه وقوله
وهو ان يكون اى ذلك الوجه الآخر الذي هو غير الابراز ج قوله كما
مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد ومنه تعلم ان استطراف هذا التشبيه له
جهتان ابرازه في صورة الممتنع وابرازه في صورة النادر الحضور ولا
منافاة بين الجهتين كما لا يخفى قول المص واما عند حضور المشبه اى
بكون المشبه نادر الحضور بالنسبة الى شئ خاص وبالنسبة الى غيره
ليس كذلك كانتصاب النار في اطراف الكبريت اى صورته وقوله يصف
البنفسج الذي هو المشبه وقوله ولازوردية اى رب لازوردية
ج قول المص ولازوردية قال السيد في شرح المفتاح بكسر الزاي هو اللفظ
الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج نسب الى الحجر المعروف لكونه على
لونه انتهى قول المص ولازوردية اى رب ازهار لازوردية سراج
قول المص ولازوردية اى روضة بدليل بين الرياض ج وقوله تزهو

اى تكبر زهى بالبنا للمفعول وانظر هل هو متعد حتى ساغ البنا للمفعول
قوله زها بالبنا للفاعل اى وكلام المصنف جار على ما حكاه ابن دريد
قول المص على جمر معلق بنرهو اى تطلب العلو على جمر قوله المشبهة
باليواقيت اى ويجوز ان يريد بها نفس اليواقيت ح قول المص ضعفن
به لان تلك العامات تنحنى اذا طال الثلج قول المص اوائل النار انما قيد
بالاوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وصفت وزالت عنها
الزرقة ولهذا ايضا قيد بقوله فى اطراف ولم يقل فى كبريت لان
اوائل النار الواقعة فى اوساط الكبريت لا فى اعاليها لا زرقة فيها
ابن جلال قول المص اوائل النار هو المشبه به وقوله فيستطرف
اى حضور اتصال النار باطراف الكبريت عند حضور صورة البنفسج
قوله لمشاهدة بيان للاستطراف وقوله عناق بكسر المهملة بمعنى
معانقة وقوله ووجه اخر لبيان الاستطراف قوله انه اراك الشبه
اى مشبها كائنا للنبات الموصوفة لمشبها وقوله غض اى ناضر حسن
وقوله يرف اى يتلالا ويلمع لونه وقوله من لهب متعلق باراك
ج قوله من لهب نار متعلق باراك سراجى قوله ومبنى الطبايع ببيان
لمعنى الاستطراف وسببه وقوله على ان الشئ كالشبه المذكور وقوله
لم تعهد ظهوره كالجسم اليابس هناج قوله وهو اى ذلك الشئ
قول المص وقد يعود يعنى ان الغرض فى الاغلب يعود الى المشبه
لان الغرض من التشبيه بيان امكان المشبه الى اخر ما تقدم وقد
يعود الى المشبه به قليلا وقوله احدهما اى احد الغرضين وقوله
ايهام اى ايقاع المتكلم فى وهم السامع ان المشبه به اتم الى اخره وذلك

لان

لان الاصل فى التشبيه الحاق الناقص الذى هو المشبه بالكامل الذى
هو المشبه به واذا جعل المشبه به فى الاصل مشبها لهذا الغرض اوهم
السامع ما ذكر وقوله انه اى المشبه به ح قوله وذلك فى التشبيه
المقلوب قال فى عروس الافراح والمعنى بكونه مقلوبا ان يجعل ما الوجه
فيه اتم مشبها ليوهم السامع ان المشبه به اتم فى الوجه من المشبه اعتمادا
على القاعدة من كون الوجه فى المشبه به اتم ويكون الامر بالعكس
والتشبيه المقلوب سماه ابن الاثير فى كنز البلاغة غلبة الفروع على
الاصول انتهى وقوله اعتمادا على القاعدة اى الاكثرية وهذا كاف
فى الايهام المذكور كما بينه السيد فى شرح المفتاح مع ذكر وجه اخر
قوله قصدا الى ادعا انه زايد ويكفى فى ذلك كون المشبه به اقوى
فى غالب الاستعمال كما اوضح السيد وذلك فى شرح المفتاح قول المص
كان غرته ظاهره ان المشبه نفس غرة الصباح لا هو وهو ابلغ من
كونه الصباح لكن قول الشارح الاتى اتم من الصباح يقتضى ان المشبه
الصباح قال فى عروس الافراح وليس منه اى التشبيه المقلوب
قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره اتم من المشكاة لان
المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة فى الذهن
وقد تكون القوة فى المشبه باعتبار الوضوح وتوهم انه ليس بين
نوره تعالى ونور المشكاة اشتراك فى القوة والضعف يقتضى ان احدهما
اتم من نفس الحقيقة وانما هو باعتبار الوضوح انتهى قوله ثم يقال
استعارة وقوله وغرة الصباح كذلك وقوله حين يمتدح حال من
وجه اى كائنا هو حين وقوله فانه اى محمد بن وهيب الشاعر وقوله

اتم من الصباح اي من بياضه لما تقدم وقوله وفي قوله اي الشاعر
وقوله على اتصاف الممدوح اي الخليفه وقوله وعلى كونه اي الممدوح
وقوله حيث اي من اجل وقوله والثاني اي من ضربي التشبيه الذي
يعود غرضهما الى المشبه به قول المتن كتشبيه الجائع من اضافة
المصدر الى الفاعل وقوله وجها مفعول التشبيه قول المتن بالرغيف
اي فالغرض من تشبيه الوجه بالرغيف يعود الى الرغيف والغرض
هنا الاهتمام به قول المتن اظهار المطلوب قال في عروس الافراح
قال السكاكي ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في شيء وفيه حصر
الاهتمام في الطمع واظهار المطلوب نظر وانما جاد ذلك فيما نحن فيه لخصوص
المادة انتهى قول المتن هذا كلام مستانف قول المتن بالمزايد اي
حصفه وادعا كما علم من وصف الناقص بذلك قوله في وجه
الشبه متعلق بالزايد قوله وهذا الكلام محل نظر بما يتكلف
ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفيه او الاتمية
لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام
غرض عايد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعا الكمال قطعا
ولا يلزم الكمال حصفه وهو ظاهر قوله وهذا الكلام محل
نظر الى اخره قال في عروس الافراح ويرد عليه ايضا انه قدم
ايضا ان وجه الشبه لا بد ان يكون في المشبه به اشهر فينبغي ان يشترط
في التشابه شرطا اخر وهو عدم شهرة احدهما عن الاخر انتهى واعتذر
ابن جماعه بان هذا الشرط معلوم من الشرط المذكور في ذلك السابق
انتهى واقول اما اولا فان المصنف فيما تقدم لم يشترط الشهرة مطلقا

واما

واما ثانيا فلا نسلم اعتبار هذا الشرط هنا بدليل اثبات التشابه
بين نحو غرة الفرس والصبح تامل قوله ليس مما نقصد فيه الحاق
الناقص الخ لانه قد يقصد به بيان امكان المشبه وبيان حاله
ومقداره وزيادة تقريرها وبيان الاهتمام بالمشبه به قول المتن
فان اريد الجمع بين شيئين لا الحاق الناقص فقط قول المتن فانه
اريد الجمع بين شيئين الخ اخصر عبارة المفتاح واما اذا تساوى الطرفان
المشبه والمشبه به في جهة التشبيه فالاحسن ترك التشبيه الى
التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به تفاديا
من ترجيح احد المتساويين ويظهر من هذا ان التشبيه اذا وقع
في باب التشابه صح فيه العكس بخلافه فيما عداه ولان حكم المشبه
به اذ ذاك غير ما تلي عليك فصح ان يقال لون هذه العمامه
كلون ملك وان يقال بدا الصبح كغرة الفرس او بدت غرة الفرس
كالصبح متى كان المراد بالتشبيه وقوع منير في مظلم وحصول بياض
في سواد مع كون البياض قليلا بالاضافه الى السواد وذكر امثلة اخرى
الى ان قال ليكون وجه التشبيه في جميع ذلك غير مختص باحد الطرفين
زيادة اختصاص انتهى وقوله ليكون كل واحد الى اخره قال السيد
يعني لا اختيار الحكم بالتشابه فانك اذا جعلتهما متشابهان او
تشابها كان كل واحد منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به
بالقياس الى الاخر وقوله تفاديا قال السيد تعليل للمعنى قوله
والاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك التشبيه تجانبا او احترازا
من ترجيح احد المتساويين على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها به مع

تساويهما في استعمال هاتين الصيغتين انتهى وقوله ونظر من هذا
قال السيد اي من كون كل واحد من الطرفين في باب التشابه
مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يتبع التشبيه في هذا
الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام
من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك
ما يرجح جعل احدهما مشبها ليكون الكلام مسوقا لبيان حاله
كما اذا الفت فرسك فقلت بدت غرته كالصبح او طلع الفجر
فقلت بدا كغرة الفرس انتهى وقوله صح فيه العكس قال السيد
اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا وقوله اذ ذاك قال اشارة
الى وقوع التشبيه في باب التشابه وقوله غير ما تلي عليك قال
يعني به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخص
واقوى فاذا قلت لون هذه كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه
او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه
فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة التشبيه وقوله
متى كان قال السيد ظرف لان يقال يعني انه اذا جعل وجه
الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز
العكس واما اذا نظر معه الى شدة البياض في السواد كان الصبح
اقوى في ذلك الجامع انتهى وقوله ليكون وجه التشبيه بعد لقوله
فصح ان يقال لون هذه مع ما في حيزه ومعنى زيادة اختصاص
في حد التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى
احدهما كما للجرأة بالقياس الى الاسد انتهى سقت جميع ذلك لان

فيه

فيه ايضاحا لعبارة المصنف والشارح وقد يستشكل قول السيد وقد
يعرض ما يرجح جعل احدهما مشبها ليكون الكلام مسوقا لبيان حاله
بانه يناقض قوله بعد فاذا قلت لون هذه كلون تلك لم ترد
به بيان حال المشبه او مقداره الى آخره الا ان يراد ببيان الحال
في الاول مجرد اثبات وجه الشبه للمشبه وببيان الحال المنفي في الثاني
بيان الحال المشبه بالمشبه به المقتضي لملاحظة التشبيه دون
التشابه فليتأمل قوله سواء وجدت الزيادة ظاهرة سواء اشتهر
او لا قول المتن فالاحسن اي من التشبيه بالارادة كما تقدم قول المتن
بالتشابه في عروس الافراح ينبغي ان يلحق بلفظ التشابه ما وازنه
من التماثل والتشاكل والتساوي والتضارع وكذا كلاهما سواء لا ما
كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فان فيه الحاق
الناقص بالزائد انتهى قول المتن بالتشابه صرح ابن جماعة بان التشابه
في الحقيقة تشبيهان قول المتن بالتشابه يعلم من هذا ان التشابه
اخص من التشبيه المعرف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله
ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون احد الشيئين
مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان
للتشبيه المعرف جمال الدين الاقصرائي كذا رأيت هذه الحاشية بهامش
نسخة شيخنا الشهاب البرلسي من المختصر وكتب تحتها بخطه ما نصه
وسيجيء ان التشبيه المتروك اذا اريد بسبب يجوز فيه العكس قال
في المصباح بخلاف التشبيه في غير باب التشابه فانه لا يجوز فيه العكس
انتهى فاذن للتشبيه المعرف ثلاثة اقسام التشابه والتشبيه الواقع

فيه وهو ما اذا جعلنا احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به وتساويا
في وجه الشبه فانه يجوز فيه العكس والتشبيه الذي في غير باب
التشابه وهو ما اذا لم يتساويا في وجه الشبه فانه لا يجوز فيه
العكس انتهى فليتامل وكان مراده التساوي بحسب القصد لا نفس
الامر قوله لتكون اي في المعنى ج قوله مشبها هذا يدل على ان
التشابه المذكور من اقسام التشبيه بقوله ترك التشبيه اي
المعين فيه المشبه والمشبه به قوله المص احترازا عنه للترك وقوله
من ترجيح احد المتساويين بحسب القصد لا في نفس الامر وقوله
تشابه اي في الحمرة من غير نظر الى ان حمرة احدهما ازيد من
الاخر ج قوله المص ومدامتي اي خمري قوله المص فمن مثل فان قلت
قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان
قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه ولو سلم فقد صرح بجواز
التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاورد الكلام اسلوب
والثاني في اسلوب اخر فلا محذور قوله المص فمن مثل فمثل من
زائدة ويظهر عدم تعين الزيادة فليتامل قوله المص فمن مثل اي
تسكب دمعا من مثل الخمر التي في الكاس وقوله اذا هطل اي ترك
ج قوله للتعدية للزوم الفعل قوله على ما توهم صاحب الاساس
استعمل اسبل متعديا وضمنته زيادة البا واجاب بان غاية الامر
انه استعمل لازما ومتعديا فلم يتعين زيادة البا فيهما والاصل عدم
الزيادة فالجزم بالزيادة وهم فتامل قوله المص ام عبرة اي دمع قوله
بين الدمع اي في الحمرة وقوله ويجوز مقابل قوله الاحسن الى اخره

وقوله

وقوله بين شيئين المشبه والمشبه به وقوله في امر وهو وجه
الشبه وقوله ايضا اي كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الاحسن كما
تقدم وقوله اي تشبيه الصبح تفسير للعكس لا الضمير وقوله متى
ظرف لقوله المشبه او لقوله يجوز ج قوله المص متى اريد ينبغي ان
يكون طرفا التشبيه غرة الفرس وعكسه فتامله قوله من غير قصد
يصح ان يكون حالا من ظهور وان يكون متعلقا باريد وبالارادة المفهومة منه
من اريد وقوله من غير قصد اي من المتكلم المشبه وقوله في وصف
غرة الفرس التي المشبه في الاصل وقوله اذ لو قصد شي من ذلك
اي الثلاثة التي هي الضيا الى اخره قوله اذ لو قصد شي من ذلك
لوجب جعل الغرة الى اخره كان الظاهر ان يقول اذ لو قصد شي من ذلك
امتنع التشبيه الصادق بجعل الغرة مشبها والصبح مشبها به وبالعكس
لان المبالغة في وصف غرة الفرس بالضيا حاصلة على التقديرين
وكانه انما اقتصر على وجوب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه
الاصل فكانه قال وجب ذلك اذا اريد الاصل لا ان الصبح اريد
في ذلك الحقيقة وهذا حاصل ما في حاشية السيد قوله لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به قال الفنري قال بعض الافاضل الظاهر
ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ متى اريد
شي من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان
العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح لانه اريد في ذلك
فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة والايهام

الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص
بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وارادة الاتمية والحاق
الناقص بالكامل ادعاء يستقيم العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك
فانه وقع للشريف هاهنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام
الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه
والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه
لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف
مقصود في الثاني دون الاول فليس بمقتضى التشابه تعيين المشبه
بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينها
ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل
انتهى **قوله** لانه اي الصبح الذي يجب جعله مشبها به وقوله لانه اريد
في ذلك اي في نفس الامر من الغرة اي اريد فيها اي في الوصف الذي
قصد المبالغة به وقوله فان قلت الى اخره هذا السؤال وارد على
قوله ويجوز التشبيه بان يقال مع تعليل ترك التشبيه اي الحكم
بالتشابه بالاحتراز عن ترجيح احد المتساويين وقوله امتناع ترجيح
اي ترجح وقوله امتناع ترجيح الذي علل به اي بالامتناع الحكم
وقوله يقتضي اي وقد خالفتم هذا المقتضي وجوزتم التشبيه وقوله
ولا يجوز التشبيه اصلا اي وقد جوزتم ذلك وقوله قلت التساوي
بينهما اي بين الامرين في مستتباع **قوله** قلت التساوي بينهما الخ
كان حاصل الجواب انهما متساويان بحسب القصد في وجه الشبه
فباعتبار هذا القصد يمتنع التشبيه ولكنه يجوز باعتبار اخر كبيان

الحال

الحال او المقدار او غير ذلك من اغراض التشبيه الا اعتبار الزيادة
والنقصان لانه ينافي كون القصد الجمع بينهما والمراد انه يجوز
التشبيه عند قصد اعتبار اخر مما ذكر مع قصد الجمع بينهما اذ لو
كان المراد انه يجوز التشبيه عند الاعراض عن قصد الجمع بينهما لم
يكن وجه لاستثناء اعتبار الزيادة والنقصان فالحاصل انه اذا
اريد الجمع يجوز مع ارادته اذ يؤتى بالتشبيه باعتبار بعض الاغراض
ما عدا الزيادة والنقصان وانه اذا اريد خصوص غرض من اغراض
التشبيه ولم يكن المراد الجمع يمتنع التشابه لانه لا يفيد ذلك الغرض
بخلاف التشبيه فانه يفيد الجمع وزيادة فليحرر ثم رايت عبارة السيد
في شرح المفتاح وهي فان قلت كيف يمتنع التشبيه في هذا الباب مع
استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر
الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما
مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا لقيت فرسك فقلت بدت
غرته كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس انتهى **قوله** في وجه
الشبه الذي روعي فيه الاستواء وقوله في وجه الشبه اي المخصوص
بهذا الغرض مخصوص فيجوز ان يشبه من غير ذلك الوجه وقوله
في وجه الشبه اي فقط وقوله احدهما اي احد الامرين المتساويين في وجه
الشبه وقوله لسبب اي غير السبب المذكور الذي يوجب الحكم بالتشابه
وقوله غير القصد كبيان الامكان وغير ذلك من اي غرض كان وقوله
لكن لما استويا الى اخره لما كان الجواب الذي ذكره يقتضي جواز التشبيه ولا
يفهم منه ان تركه والعدول الى الحكم بالتشابه اولى واحسن استدرك

لنفيد وجه الاولوية وقوله في الامر اي وجه التشبيه قوله قال
الشيخ الى قوله هذا تمام مقدم في نسخ على قوله فان قلت الى هنا
وقوله جملة القول اي حاصل وقوله بين الشيئين اي الذاتين كالدمع
والمدامة وقوله او جمع وصفين كالغرة والصبح سيرامي وقوله
على وجه اي مبنيا ذلك الجمع قوله او جمع بين وصفين قال
السيرامي عطف على قوله الجمع بين الشيئين اي يقتصر على الجمع بين
ذاتين كالدمع والمدامة او صفتين كالغرة والصبح ويكون
الجمع مبنيا على وجه في الفرع يوجد شي على حد اي مثله او
قريب منه في الاصل لان العكس في التشبيه جائز فلا فرق بين ان
يكون وجه الشبه في الاصل مثله في الفرع او دونه بخلاف ما لو
قصد المبالغة او الايهام فان التشبيه المقلوب واجب فيلزم ان يكون
وجه الشبه في الاصل اقوى كما تقدم انتهى وهو يفهم ان قول الشارح
عن الشيخ والقصد الى الايهام عطف على المبالغة الاترى قوله بخلاف
ما لو قصد المبالغة او الايهام فيكون التقدير لم يقصد ضرب من القصد
الى الايهام ففيه تسمح ولعل المعنى لم يوجب القصد الى الايهام وان
قوله اقتصر جواب متى لم يقصد الاترى الى قوله اي يقتصر الخ
وفي بعض النسخ واقتصر بالواو وان قوله على حد او قريب منه في الاصل
ليس متعلقا بقوله يوجد في الفرع كما يتبادر بل بمحذوف اي يوجد
شي على حد او قريب منه في الاصل فهو صفة شي المحذوف الفاعل
بيوجد الاترى الى قوله يوجد شي على حد اي مثله الى آخره وان
الفاء في قوله فان العكس للتعليل لقوله على حد او قريب المتضمن جواز

عدم

78

عدم مزية الاصل على الفرع الاترى الى قوله لان العكس الخ ولعل
المعنى حينئذ انه متى لم يقصد ما ذكر جاز الاقتصار على الجمع على
الوجه المذكور المتضمن لعدم مزية الاصل وانه انما جاز ذلك
لان عكس التشبيه جائز في مثل ذلك قصدا اي الجمع اولى لان
التشبيه ولو بالعكس يقتضي مزية في الاصل بخلاف الجمع فاذا
جاز التشبيه مع عدم المزية حقيقة فالجمع اجوز ولعل المراد
بالعكس في قوله ومتى اريد شي من ذلك لم يستقم اي العكس ما يشمل
عكس الاصل في التشبيه وعكس العكس فيه الذي هو التشبيه
المقلوب بناء على ان قوله يقصد ضرب من المبالغة الى آخره اشارة
الى الاصل وقوله والقصد الى الايهام اشارة الى العكس فيكون قوله
لم يستقم اي العكس اشارة الى عكس هذين فليحرر كل ذلك قوله
على حد كان المتبادر تعلقه بيوجد اي كائنا ذلك الموجود في الفرع
على حد الموجود في الاصل وعلى قريب منه لكن كلام السيرامي مصرح
بخلافه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا قوله لم يستقم اصلا اي العكس اي على الحقيقة واراده الالحاق
الناقص بالكامل جمعه لا ادعا قوله واشار الى التقسيم الاول اي
التقسيم باعتبار الطرفين الخ قوله المتن وهو باعتبار الطرفين قال
في عروس الافراح ولك ان تقول من اقسام التشبيه باعتبار الطرفين
كونهما حسيين اولا وقد تكلم على ذلك فان قلت انما تكلم عليه استطرادا
حين ذكر الطرفين في اركان التشبيه قلت فهلا استطرد لهذا
ايضا واي فرق بين التقسيم الحسي وغيره حتى جعل الكلام على

الطرفين وبين التقسيم الى مركب وغيره حتى يجعل من اقسام التشبيه
انتهى قال ابن جماعة هذا السوال ساقط لانه تكلم هنا على المهم
من الاقسام وعلى المهم من احكامها انتهى واقول هذا تحامل ليس
في محله والوجه ان يفرق بانه ذكر التقسيم الى حسي وغيره حتى
ذكر تقسيم الوجه الى حسي وغيره لشدة الاحتياج اليه ثم لان
حسية الوجه يستلزم حسية الطرفين وعقليته لا يستلزم عقليتهما
بخلاف التقسيم المذكور هنا فلم تشتد الحاجة اليه ثم لان واحدا
من الحسي والعقلي من وجه الشبه لا يستلزم واحدا من الافراد
والتركيب قوله لانه الى اخره دليل على انحصار التشبيه باعتبار
الطرفين في اربعة اقسام وقوله وهما اي والحال انهما غير مقيدين
الخ قول المتن وهما غير مقيدين قال في عروس الافراح والمراد بالقيد
هنا ما كان له مدخل في التشبيه احترازا عن نحو خد زيد كهذا
الورد وكذلك كل تشبيه طرفاه حسيان فان المفرد منه يقيد
بشخصه الخاص فقول المصنف تشبيه الخد بالورد لا يعتني به الا اذا
كانا كليين بل اعم انتهى بالمعنى فليراجع وليحرر جميع ما ذكره فان في النسخة
سقما قول المتن كتشبيه الخد اي الاحمر اي المخصوص المعين وقوله
وكتشبيه كل من الرجل والمراة فالمشبه اما الرجل واما المراة وقوله
هن لباس الاصل كلباس لكم وقوله لان كل واحد شروع في بيان
وجه الشبه وقوله عند الاعتناق فوجه الشبه الاشتمال وقوله
الاعتناق اي المعانقة وقوله او لان كل واحد منهما من الرجل
والمراة الخ قوله ملك اي عقد اي فقوله الى اخره قوله لا مدخل له

اذ

اذ المشبه مجرد الرجل والمراة والمشبه به مجرد اللباس ووجه
الشبه مستفاد من مفهوم اللباس وذكر اللام انما هو لبيان
متعلق اللباس من غير توقف فهم المشبه عليه سرا في قوله
اذ لا مدخل له في التشبيه قال في عروس الافراح نعم قد يقال
المشبه هنا مقيد والمعنى هن في وقت المضاجعة لا مطلقا
انتهى فليتامل فيه فقد يمنع ما ذكره بانهن لباس بالقوة قوله
لعدم توقف الاشتمال اي على الاول وقوله او الصيانة اي على الثاني
وقوله او مقيدان عطف على غير وقوله لمن لا يحصل اي في شان
من لا يحصل وقوله من سعيه اي عمله وقوله على طائل اي فائدة
وقوله كالراقم اي الكاتب وقوله هو الساعي وهو من لا يحصل
الى اخره قوله لان وجه الشبه فيه هو التسوية الى اخره به
يندفع اعتراض نقله في عروس الافراح فقال وقد اورد على
المصنف ان عدم الحصول على شي هو وجه الشبه فكيف يجعل
قيدا في الطرفين ولو صح لكان كل طرفين مقيدين لان وجه الشبه
قيدهما انتهى قوله هو التسوية الاوضح ان يقال وهو الاستواء وقوله
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين بخلاف كل من الرجل والمراة
فيما سبق ليسا موقوفين على قوله لكم ولا لهن الخ قول المتن في كف
الاشل اي في يد المرتعش قول المتن كما في بيت بشار قال في عروس
الافراح وقد تقدم في تقسيمات وجه الشبه فلو اخر المصنف ذلك

الى هنا كان اولى انتهى فليتامل قوله واشار اليه انظر وجه الاشارة
قوله واشار اليه يحتمل ان التعبير باشارة ونصرح لانه لم يصرح بان
تشبيه الكيفية المذكورة مثلا هو المسمى بتشبيه المركب بالمركب
الا انه اراد ذلك فليراجع على انه كثيرا ما يستعمل اشار بمعنى ذكر قوله
فرادى جمع فرد على غير القياس صحاح قوله ويشبه لعل فيه الشاهد
دون ما قبله وقوله حتى عادت اى صارت قوله عما يقابله متعلق
بتشبيه وقوله وكان اجرام جزء وقوله درر جزء وقوله نثرن
اخر وقوله على بساط اخر وقوله ازرق اخر قوله فان تشبيه
النجوم بالدرر فى الحسن واللطافة قوله فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السما ببساط ازرق ظاهر ان المشبه متضمن لجزئين احدهما
النجوم وهو المشار اليه باجرام النجوم وثانيهما السما وهو المشار اليه اما
بالنجوم لانها لا تكون الا فى السما واما بلوامعا لان معناه لوامع فى السما
وان المشبه به كذلك متضمن لجزئين احدهما الدرر فى قوله درر والاخر
البساط الازرق فى قوله على بساط ازرق وكانه لم يعتبر معنى النثر
لكونه تابعا فلم يعده جزءا اخر ولكن يجوز ان يجعل اجزاء كل من المشبه
والمشبه به اربعة فالمشبه اجزاؤه اجرام النجوم وتفرق النجوم
ومحل تفرق النجوم وهو السما ولون ذلك المحل والمشبه به الدرر
وانتثارها والبساط وزرقته قوله وتشبيه السما اشارة الى ان
السما مقدر فى قول الشاعر لوامعا اى لوامعا فى السما وقوله ببساط

ازرق فى الزرقة المخصوصة قوله لكن اين هو عن التشبيه اى كل
من هذين التشبيهين قوله الذى يريك الهيئة بان يجعل المشبه
الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع المتفرقة فى السما والمشبه
به الهيئة المنتزعة من الدرر المنثورة على البساط الازرق قوله
من طلوع النجوم بيان للهيئة وقوله مؤتلفة اى لامعة وقوله
متفرقة ماخوذ من قوله نثرن وقوله فى اديم اى وجه قوله
زرقتا مفعول مطلق قوله والمشترى جملة اسمية وقعت حالا والعامل
معنى كان وفى شاهق الرفعة اى محل عالى الرفعة من قبيل جرد قطيفة
حال من الضمير فى قدامه الراجع الى المشترى او خبر بعد خبر والمراد
رفعته فى المنظر الحاضر قوله منصرف اى شخص منصرف وقوله
قد اسرجت صفة لمنصرف قوله شمعة قال الفرا تسكين الميم
فى شمعة وسمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فكانما
المريخ والمشترى الخ والمراد تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ
والمشترى قدامه بالهيئة الحاصلة من المنصرف عن الدعوة بسرج الشمع
من دونه قوله لم يكن شيا اى حسنا وقوله الا بعد تكلف اى احد
ما فيه كلفة ومشقة وقوله تعسف الاخذ على غير طريق وقوله
كما فى قوله تعالى اى كتشبيه المركب بالمركب الذى فى قوله تعالى
الخ اى كتشبيه المركب بالمركب بالحيثية المذكورة وقوله مثلهم
اى قصتهم اى قصة المنافقين مع المومنين وقوله فان الصحيح تعلل

لصحة التمثيل اى الصحيح من مذهب اهل النظر الناظرين فى هذه الاية
وقوله التشبيهين احدهما قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا
والثانى قوله تعالى او كصيب من السماء الى اخره قوله ان هذين
التشبيهين اى كلاهما قوله التى لا يتكلف هذا على الصحيح وقوله
من تشبيه المفرد بالمفرد مع التكلف والتعسف وقوله لواحد اى
من اجزاء طرف المشبه شئ من طرف المشبه به وقوله تشبيهه به
اى لانه لا حسن فيه ذلك وقوله وهو اى الصحيح قوله الخلاء اى
القوى وقوله والمذهب الجزل اى القول الغزير كذلك قوله وان
جعلتها اى التشبيهين فى الاية قوله من المفردة اى التشبيهات
وقوله المفردة فى بعض النسخ المتصرفة قوله وهو اى التكلف الذى
لا بد منه وقوله فى الاول اى التشبيه الاول وهو قوله تعالى مثلهم
كمثل الى اخره وقوله شبه المنافق الى اخره قوله المنافق جزء من
طرف المشبه وقوله المستوقد جزء من طرف المشبه به وهكذا
فتامله الى اخره وقوله والظلمات جزءان من طرف المشبه وقوله
بالاضاءة جزءان من طرف المشبه به وهكذا فتامله الى اخره وقوله
وفى الثانى اراد كصيب قوله شبه دين الاسلام الى اخره قال
السرامى والمراد من الاسلام ماهم عليه ظاهرا فيه وعد نظرا الى
ظاهرهم ووعيد نظرا الى باطنهم فشبه وعدهم الذى ليس فيه
نفع لا بتنائه على الظاهر بالوعد فانه صياح بلا طائل وعدهم

الذى

الذى فيه ضرر لابتنائه على الباطن بالنار لانها محرقة انتهى وقوله
ففيه وعد اى لهم وقوله نظرا الى ظاهرهم اى وهو الاسلام وكذا
الباقى فيوعدون نظرا لظاهرهم من الاسلام لكنه لا يفيدهم
لان باطنهم بخلاف ظاهرهم ويتوعدون نظرا لباطنهم من
الكفر وهو مفيد لان العبرة بالباطن فيتحقق لذلك الوعيد
قوله شبه دين الاسلام الى اخره تشبيه دين الاسلام بالصيب
فيه خفاء فلا يظهر اخذه من الاية لان الظاهر من الاية تشبيه
حال المنافق بالصيب اى بذويه اللهم الا ان يكون من قرينة
المقام لانه يلزم من ذلك اى تشبيه حال المنافق بحال ذوى
صيب تشبيه دين الاسلام مع ما فيه من الوعد الى اخره بالصيب
الذى فيه ما ذكره تامله وجوابه ما قال السرامى والمراد من
الاسلام ماهم عليه ظاهرا انتهى قوله بالصيب اى مطر وقوله
من شبه الكفار من قولهم هذا افك هذا سحر ونحوه وقوله
من الافزاع جمع فزع وقوله والبلايا جمع بلية وقوله والعى
لجلائهم من مواضعهم وقوله من تشبيه الشفق ولا شك انه
مفرد وقوله منشورة نعت لاعلام وقوله من زبرجد اى
ماخوذة من زبرجد وقوله والمشبه به وهو اعلام ياقوت
الى اخره وقوله وكذا تشبيه اى ومثل تشبيه الشفق بالاعلام
قوله الشاة الجبلى لم يقل الجبلية لان الشاة تطلق على الذكر

وقوله ابتر اى ما لا ذنب له قوله احوج شى الى التامل اى لكون
الفرق فيهما خفى هو احوج شى الى التامل منه قوله احوج شى
الى التامل قال شيخ الاسلام الحفيد فى حاشية المختصر اذ يلتبس
المقيد بالمركب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما
قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تتمة وتبعا له
فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى وقال فى عروس
الافراح والفرق بين المفرد المقيد والمركب ان المركب كل
واحد من اجزائه جزء الطرف والمفرد المقيد يكون الطرف
منه ذلك المقيد والقيد شرط لا جزء ثم قال وقلت تشبيه المركب
بالمركب والمفرد المقيد بالمفرد المقيد لا يكاد ينفصل احدهما
عن الاخر فى اللفظ بل فى المعنى بحيث كان المقصود الهيئة الحاصلة
من مجموع امرين او امور فهو تشبيه مركب بمركب لان كل واحد
من اجزاء الطرف الواحد ليس مقصودا وان صح تشبيهه بجزء الطرف
الاخر وحيث كان المقصود احد اجزاء الطرف الاخر ولكن بقيد
فيه وليس ذلك القيد مقصودا بالتشبيه بل للطرف فهو مقيد
بقيه الى اخر ما اطال به ونازع ابن جماعة فى قوله لا يكاد
ينفصل الى اخره بان التفرقة بينهما ظاهرة فى اللفظ والمعنى
وانما الحمل عليه ذلك لقصور الفهم وعدم التدبر انتهى وهذه
المنازعة منشاؤها الحماقة والانحراف وكيف كلام قول المولى

المعنى اى

قطعة ثانى

المعنى اى احوج شى الى التامل قوله فى قولنا هو كالراقم اى
لا من يحصل من سعيه على طائل وقوله انما هو الراقم اى ذاته
لا الهيئة المنتزعة وقوله وفى تشبيه اى المشبه به وقوله
الشقيق اى بالاعلام وقوله الجبلى اى بالخارج قوله وفى تشبيه
الشقيق الى اخره حاصله ان القيدان اعتبر قيدا كان من تشبيه
المركب وان لم يعتبر قيدا كان من تشبيه المفرد صح اقول
فى هذه الحاشية نظر قوله من تشبيه المفرد بالمفرد اى
تشبيه المفرد المقيد بالمفرد المقيد قوله كتشبيه السقط
هو ما يسقط من النار قوله يعنى الديك فى الهيئة الحاصلة
من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص قوله وتشبيه
الثريا مفرد غير مقيد وقوله بالعنقود مفرد مقيد وقوله
وجعل اى صاحب المفتاح وقوله قد بدت اى ظهرت وقوله
ليس لها حاجب يحجبها من امامها وقوله حاجب اى مانع قوله
كانها بوتقة اى فى الهيئة الحاصلة من الاستدارة والاتصال
الحركة وتشبه من اوجه المتحرك بين الانبساط والانقباض وقوله
احميت اى اسخنت قوله ذاهبا حال من فاعل يجول قوله
وكان ما ذكره المصنف اى من جعله الاولين من تشبيه المفرد
بالمركب صح يحتمل ان المراد بالاولين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلى اما الاول فلانه صح بالتمثيل به لتشبيه المفرد

بالمركب واما الثاني فلا مضى كلامه انه كذلك لمشابهته الاول
والى ذلك يشير قوله فان الفرق الى اخره وان مخالفة السكاكي
للمصنف في ذلك اقتضائية لانه لما صرح بالمخالفة في تشبيه
الشاة الجبلي لزم مخالفته في تشبيه الشفق اذ لا فرق بينهما كما يشير
الى ذلك قوله فان الفرق الى اخره واما ارادته الاولين في الامثلة
التي سردها الشارح صاحب المفتاح ففيه انه ليس في كلام المصنف
ما يخالفه فيها فليتامل فقوله لزم مخالفته الى اخره بل يلزم مخالفته
في كل ما يعده المصنف من تشبيه المفرد بالمركب اذ لا فرق بين
الجميع وبين هذا المثال الذي صرح بالمخالفة فيه بتصحيحهم بعد
من تشبيه المفرد بالمفرد وحينئذ مخالفته في قسم تشبيه المفرد بالمركب
ورفعه راسا وعلى هذا يظهر اثبات المخالفة بينه وبين المصنف وترجيح
الشارح لما صنعه المصنف بقوله انه اقرب فتامل قوله وكان
ما ذكره المصنف اقرب اي الى الصواب قوله فان الفرق الى اخره
المتبادر منه انه تعليل للاقربية ففيه اشارة الى ان المخالفة بين المصنف
والسكاكي في هذين التشبيهين متحررة قوله ضعيف حاصله انه لما صرح
المصنف في تشبيه الشاة بالجبلي بانه من تشبيه المفرد بالمركب وصرح
في تشبيه الشفق بانه من ذلك الحق الشارح تشبيه الشاة الجبلي
بما ذكر بتشبيه الشفق بما ذكر اذ لا فرق بينهما فيلزم ان يكون الحكم
بينهما واحدا فيكونان من تشبيه المفرد بالمركب ص اوفق بل صرح بذلك

في الايضاح قوله اي كقول ابي تمام مثال لا شاهد لان ابا تمام
من المولدين ج قول المتن يا صاحبي تقصيا نظريكما اي تتبعا واقصي نظريكما
فاقصي مما يظهر لي متسع فيه وانما المفعول الحقيقي محذوف وهو
وجوه الارض بدليل قوله بوجوه الارض المذكور وقوله كيف
تصور اي يتمثل ويتشكل وتريا الثاني بدل من الاول مفصل من
مجمل ابن جلال قول المتن نظريكما النظر هنا بمعنى الابصار
وليس جزءا من المضاف اليه وقوله واجهة الى النظر فيه اشارة
الى ان صيغة تفعل للتكلف وقوله يقال اي في اللغة وقوله
اقصاه اي غايته وقوله في الاساس اساس البلاغة للزمخشري
وقوله تريا مجزوم في جواب الامر وهو تقصيا وقوله كيف
تصور اي اي تتصور تصور اي هي اي الوجوه ج قوله حسنة انظر
هذا السعد قوله فتصور مطاوع صور وقوله تريا عطف بيان
لتريا وجوه الى اخره او بدل منه وقوله لم يستره غيم بيان لخاصة
وصف النهار بكونه مشمسا لان الشمس لازم للنهار ولا فائدة في وصفه
بذلك فافاد انه مقيد مراد به المعنى المذكور ج قول المتن زهر
بفتح الهاء اسر امى قول المتن الربا جمع ربوة وهي ارض مرتفعة
وقوله حضرا بمعنى ازهار فلذا انث الضمير لان المراد به الجنس وقوله
اي ذلك النهار مركب وقوله مقمر مفرد وقوله شبه النهار اي
بقوله فكانما وقوله فنقصت اي الازهار وقوله باخضرارها
اي بسبب وقوله من ضوء الشمس اي شيئا من ضوء الشمس وقوله
بضوء اي الضوء وقوله بضرب اي عمل لذلك ثناء الشاعر ولو

كان جزءا من المضاف لكان الجاري على الاكثر اما الافراد او الجمع وقوله
بالليل متعلق بتشبيه قوله شبه النهار المشمس الحاضر اورد عليه
ان الشمس تزداد انارة وضيا عند غلبة الظلام وكذا سائر الكواكب
توصف بفرط الانارة عند شدة ظلام الليل كقولهم مصباح
الدجى فالوجه ان يقال مراده ان انوار ازهار الربا بسبب شدة
خضرتها وميلها الى السواد صارت اشد انارة ولمعانا وبانارتها
انتقص ضوء الشمس اذ الصباح لا نور له مع ضوء الشمس كذا
قيل وفيه قوله ولا يخلو هذا اى التعبير بان المشبه به مفرد وقوله
عن تسامح لان فيه شائبة تركيب قوله بالمشبهات اولا ثم بالمشبه
به لعل اعتبار الاولية والترتيب جرى على ما هو الاصل والغالب
فليراجع قوله كذلك اى على طريق العطف او غيره قول المتن
كان قلوب الطير رأيت ببعض الهوامش ما نصه والمراد من قلوب
الطير هو الشيء الذي يحل فيه ما اكله الطير ويقال له بالتركي قورصق
انتهى فليتامل قول المتن كان قلوب الطير القلوب هو المشبه ولما
قسمه الى قسمين كان متعددا فلذا عد من المشبه المتعدد لا من
الواحد قول المتن كان قلوب الطير الحاضر اقول مما يدل على
تعدد المشبه وانه ليس من المشبه المفرد المقيد ان المشبه به
من قبيل المشبه به المتعدد لا من قبيل المركب كما بينه الشارح ولا
من قبيل المفرد المقيد وهو ظاهر فيلزم كون المشبه من قبيل المتعدد
اذ لا جائز ان يكون من قبيل المركب لما بينه الشارح ولا من قبيل المفرد
المقيد بقيدين لانه ان اريد تشبيهه باعتبار مجموع القيدين او

كل

كل منهما بكل واحد من المشبه بهما لم يصح وهو ظاهر او باعتبار احد
القيدين بواحد والاخر بالاخر فهذا انما يناسب لو اريد بالمشبه
مفهوم القلوب وانما المراد به القلوب الواقعة عنده وكرها المنقسمة
الى النوعين فلا معنى لاعتبارها واحدا وتشبيهه على التوابع وبهذا
يندفع ما في العروس قول المتن رطبا ويابسا حال من قلوب
الطير والعامل معنى التشبيه فيرد ان الحال يجب مطابقة ذيه
فيجب رطبة فاشار الى دفعه بقوله بعضها لكن يلزم حذف
الفاعل وبقاء رافعه ولا يجوزه الاكثرون فالاولى ضمار رطبا
وقسما يابسا اقول واما توجيه ابن جلال الذي ذكر بان المضاف
اكتسب التذكير من المضاف اليه فيرد ان شرط ذلك مع قلته صحة
الاستغنا بالمضاف اليه عن المضاف وهو مفقود هنا قوله بعضها
لعل هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب والا يلزم حذف الفاعل واذا
اريد تقدير الاعراب فيقدر موصوف لقوله رطبا ويابسا اى قسما
فيكون الضمير في رطبا ويابسا عائدا اليه قوله بعضها فيه اشارة
الى ان ذات الرطب غير ذات اليابس وقوله ويابسا اى بالمشبه
به على طريق العطف وقوله لدى اى عند وقوله وكرها اى بيتها
وقوله والحشف اى بالمشبه به على طريق العطف ايضا وقوله هو
اى الحشف من حيث هو بالياكان او لا وقوله شبه الى اخره تامل
حيث لم يجعل المشبه قلوب وانما جعل قوله رطبا لان المعنى على هذا
فالمشبه منصب عليه على قوله رطبا لا على قوله قلوب قوله
الطري يحتمل التفسير والزيادة ثم كانه ماخوذ من المشبه بالعناب

قوله العشق منازل علیه الباقی قوله یعتد بها ای عند البلغا وقوله
انه ای البیت صح ج قوله ولذا قال الشیخ فی اسرار البلاغة انه قال
السیرامی ای البیت وقوله واختصار اللفظ قال السیرامی بحذف حرف
التشبیه من احد التشبیهین لو وقع التفصیل وقوله وحسن الترتیب
قال السیرامی بذکر المشبهات فی طرف المشبه بها علی ترتیبها فی طرف
وقوله فی عین التشبیه ای لا فائدة للجمع فی نفس التشبیه وان کان له
فائدة فی اللفظ والترتیب کما تقدم انتهی ورایت ببعض الهوامش
جعل ضمیر انه للتشبیه الملفوف وفیه نظر لانه قد تکون للجمع
فائدة فی بعض افراده فتامل قوله لان للجمع بین المشبهین والمشبه
بهما وقوله فی عین التشبیه ای ذاته وقوله وهو ای المفروق وقوله
ان یوتی بمشبه الی اخره فیکون نفس الاتیان بمشبه الخ تشبیها
لان للمفروق نوعا من التشبیه فیکون منه ج قوله ثم اخر واخر
ای مثلا والتقدیر وهکذا بدلیل المثال قوله ای کقول المرقش
الرقش التزیین والتحسین ویقال انه سمی بهذا البیت ف قوله
المرقش الاکبر ولهم مرقش اصغر قوله المتن النشر ای شعرهن
کالمسک فی الرائحة کذا ببعض الهوامش فلیراجع قوله ای الطیب
مشبه وقوله والرائحة کانه تفسیر قوله المتن مسک مشبه
به ای کالمسک ای کرائحة مسک وقوله والوجوه مشبه اخر
وقوله دنانیر مشبه به اخر وقوله واطراف مشبه ثالث
ج قوله المتن عنم مشبه به ثالث قال السیرامی هو بفتح النون
قوله لین ای اغصانه وقوله یعنی ای المصنف وقوله

کاللیالی

کاللیالی الخ بالمشبه به واحد مع تعدد المشبه وهو صدغ
الحبیب وحالی ج قوله المتن کلاهما کاللیالی قال فی شرح الایضاح
السواد من حالة متخیل کما مر تحقیقه انتهی وفیه اشارة الی
ان وجه الشبه السواد قوله وثغره هو مقدم الاسنان
وقوله فی صفا هو وجه الشبه قوله وثغره فی صفا الی اخره
قد یفهم منه ان وجه الشبه قوله فی صفا وقد یشکل
فی المعطوف اذ مجرد وصف الادمع بالصفا لیس له کبیر
معنی فی المقام مع ان من المناسب فی تشبیه الثغر باللآلی
اعتبار کیفیتها وقدرها المخصوص فی وجه الشبه ویحتمل
ان قوله فی صفا لم یذکر علی انه وجه الشبه او علی انه بمجرده
وجه الشبه ثم رایت قول المتن الاتی واما مفصل وهو ما ذکر
وجهه کقوله الی اخره وهو صریح فی ان وجه الشبه فی صفا
قوله وادمعی کاللآلی هو المشبه به المتحد وقوله کاللآلی ای
فی الشکل فقط فوجه الشبه مختلف ص وقوله وان تعدد طرفه
ای المشبه وقوله یعنی ای بالثانی وقوله دون الاول الذی
هو المشبه ج قوله المتن ند یما خیریات ای منادما الی الصباح
قوله المتن اغید اسم بات فی الصحاح مراة غیدا ناعمة ورجل
اغید وسنان مائل الراس من النعاس وهو مخالف تفسیر
الشارح وقوله مجدول مکان الوشاح شی ینسج من ادم ویرصع
بالجواهر وتعلق فیما بین العاتقین والکشح صحاح قوله المتن
مکان الوشاح اراد بمکان الوشاح الصدر وقیل الخاصرة ف قول

المص كانما يبسم وكانما تدل على التشبيه فلا استعارة فقد مر
كانما يبسم كاشفا عن ثغر كلولو بخلاف قول الحريرى وقيل يفتر
مسند الى الثغر المذكور فى البيت السابق فلا استعارة فيه اى
قول المص يبسم اى يكشف ويضحك قول المص كانما يبسم الى اخره
فالنفى عروس الافراح وقد اورد على الاستشهاد بهذا البيت ان
هذا ليس فيه تشبيه بل استعارة واجيب عنه بانه مثل قولك
لقيت منه اسدا وهو تشبيه فكذلك هذا والتقدير كانما يبسم
عن اسنان كائنة كلولو وفيه نظر لان هذا التجريد والمصنف يرى
انه لا يسمى تشبيها بل الجواب ان كان صيغة تشبيه سوا دخلت على
ما ام لا كما سبق عند الكلام على اداة التشبيه محققة كانما يبسم
حال مبتسمه عن اللولو فهو كقولك هذه مثل المتبسم عن اللولو
ويلزم من ذلك ان تكون الاسنان كاللولو بقى على المصنف اعتراض
وهو ان المشبه به ههنا ليس جمعا بل هو واحد لانه مشبه باحد
هذه الامور لا بكلها لان او تشترك فى اللفظ لا فى المعنى الا ان
يقال او فيه بمعنى الواو او يقال ان او للتنويع انتهى واجاب ابن
جماعة عن هذا الاعتراض بالثانى بما حاصله ان او يفيد التعدد
على سبيل البدلية وهو كاف هنا واقول هذا مما يستحسن من
المصنف حيث اشار بهذا التمثيل الى ان المراد بالمتعدد ما يشمل
مثل هذا لئلا يتوهم خلاف ذلك فما هو من المحاسن كيف يعترض
عليه فيه قوله هو حب الغمام اى مطر قول المص او اقاح
اصله اقاحى تخفيف قول المص او اقاح بتامل وجه التشبيه

باعتبار هذا قوله جمع الحوان نبت طيب الريح حواليه ورق
ابيض ووسطه اصفر صحاح قوله شبه ثغره المدلول عليه
بقوله كانما يبسم فى الصحاح والثغر ما تقدم من الاسنان قوله
بثغر عن لولو ذكر المشبه به وحذف من المشبه قوله وعن حبب
جبب الما النفاخات التى تعلوه خ قوله شبه اى الثغر قوله شبه
متعلق بقوله فى قول الحريرى ج قوله وفى كون هذين البيتين لعل
المراد ببيت البحترى الثانى وبيت الحريرى بدليل قوله الا ان لفظ
كانما فى بيت البحترى قوله لفظا ولا تقديرا اى بحسب الظاهر
المتبادر الخالى عن التكلف فلا ينافى امكانه بالتكلف قوله لفظا
ولا تقديرا اى فالتشبيه تقتضى ان يكون المشبه مذكورا لفظا او تقديرا
وقوله يدل على انه تشبيه لا استعارة والفرق بينهما ان الاستعارة
تستعمل فيها اللفظ المستعار فى المستعار له مجازا واما فى التشبيه
فاللفظ مستعمل فى حقيقته ج قوله وستسمع فى هذا احتمال ان المراد
فى الفرق بين التشبيه والاستعارة قوله انتهى اى جاننى وقوله
بروح الجنان اى نعيمها ج قوله كبرود الشباب من قبيل لجين الماء شبه
الشباب بالبرد فى قوة الدفع للمضرة اى قوله ورجع القيان
اى ترديد نغماتهن اى قوله انتهى الى اخره فيه تشبيهات ثمانية
وقوله وباعتبار وجهه اى التشبيه وقوله عطفا اى معطوف وقوله
الاول اى القسم الاول فالتمثيل وغير التمثيل نوعان من نوعى
التشبيه وقوله الى الاول اى القسم الاول ج قول المص اما تمثيل
ذهب الجمهور الى انه هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا

سواء كان حسيا او عقليا او اعتباريا وهميا وقد تقدم امثلته مفصلة
وذكرها الشيخ هنا على الاجمال والشيخ الى انه يشترط فيه ان لا يكون
الوجه المركب حسيا والسكاكي الى انه يشترط فيه ان لا يكون حسيا
ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي والجمهوري
الى ان كل تشبيه تمثيل من غير فرق فالسكاكي خالف الجميع في شرطه
وتفرد به ولكل ان يصطلح على ما شاء كذا في السيرامي وبه تعلم
مخالفة مذهب الشيخ لمذهب صاحب المفتاح وغيره من المذاهب
المذكورة ويؤخذ من قوله والسكاكي الى انه يشترط فيه ان لا
يكون حسيا ولا عقليا الى آخره ان المراد بقول المصنف غير الحقيقي
الاعتباري الوهمي فيخرج الحسي والعقلي ثم قال السيرامي وهل يشترط
التركيب في طرفيه فعند العلامة الحلوائي لا وتبعه الشارح فمثل
بما هو مفرد الطرفين كتشبيه الثريا بالعنقود وقيل يشترط مستدلا
بان المتبادر من النزاع وجه الشبه من متعدد هو طرفاه لا اجزاؤه
ولذا رد المصنف على السكاكي في ادراج التمثيل تحت الاستعارة بان
التمثيل يستلزم التركيب وهو اعم من الاضافي فكيف يندرج تحت
الاستعارة وهي قسم من اقسام المجاز المفرد وايضا صرح السكاكي
بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين فلا يصح تفسير
الشارح عبارة المصنف بخلاف ما يتبادر منها مع كونه منافيا لما
صرح به في الرد الى آخر ما اطال به فراجعه واراد بقوله وقيل
يشترط السيد فانه صرح بذلك في حاشيته واستدل بما ذكره في
حاشية شيخ الاسلام حفيد الشارح اشارة الى رد استدلاله بالتبادر

المذكور

المذكور قوله والتشبيه في بيت بشار كان مثار النقع الى آخره وقوله
وتشبيه الكلب اي المقتضي الى آخره قول المحشي بكونه غير حسي والمراد بغير
الحقيقي الاعتباري وقوله خص اي التشبيه المذكور قول المحشي كما
في تشبيه الى آخره لا يقال هذا التمثيل يدل على جواز افراد الطرفين
عند السكاكي والمصنف فهذا مؤيد الشارح ويرد ما قاله السيد
لانا نقول يجوز ان يكون الغرض تمثيل مجرد الاعتباري مع قطع
النظر عن كونه تمثيلا اولا قوله فان وجه الشبه اي في هذا
التشبيه وقوله والتعب تفسير وقوله فهو اي وجه الشبه في هذا
التشبيه الى آخره قوله وليس بحسي وان في غروس الافراح لانه ليس له
مقدر في ذلك الموصوف لانه ليس فيه بالحقيقة الا عدم النفع بل
هو امر تصوري منتزع من امور متعددة انتهى قوله وليس بحسي
اي موجود في الخارج صح اقول قول الشارح بل هو عائد الى التوهم
يدل على انه اراد بكونه ليس بحسي مقابل الاعتباري لا غير الموجود
في الخارج قوله بنفسه اي ملتبسا بنفسه السكاكي وقوله اخص
منه اي التمثيل الى آخره قوله التشبيه المنتزع اي من حيث وجهه وقوله
واذا لم يكن التشبيه لعل المراد من حيث وجهه قوله انه يسمى التشبيه
كان المراد انه يسمى العقلي المركب قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد
اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف محققا حسا قوله وان
يقال الاسم اي اسم المشبه به وقوله لكذا هو المشبه قوله يقال
ضربا النقود بيانا لاستعمال مادة الضرب لا لخصوص التشبيه فلا
يقال فيه دلالة على انه لا يشترط في التمثيل تركيب الطرفين قوله

او يكون وصفا وان كان منتزعا منه وقوله حقيقيا حسيا او عقليا
وقوله وهو انه اى التشبيه قول المتن اما مجمل الى اخره قال فى عروس
الافراح وفيه نظر لان التشبيه حينئذ ليس مجملا وانما المجمل وجهه
لكنه لا مانع من تسمية التشبيه ايضا مجملا لانه لخفاء وجهه لا يتضح دلالته
على المقصود منه انتهى واقول فى وروده هذا النظر ابتداء المحتاج الى
الجواب مع قولهم حتى هو ايضا ان هذا التقسيم للتشبيه باعتبار
وجهه ما لا يخفى وقال ابن جماعة فى نظره نظر لان الاجمال فى الشىء
اعم من ان يكون نشوؤه من الشىء نفسه او من ذاتياته ومقوماته
او من اجزائه المحسوسة المرئية خارجا او من عرضياته المفارقة
او اللازمة اذ كل قسم من ذلك كاف فى جر الجهالة اليه فكيف لحسن
النظر حينئذ خصوصا واللقب كما صرح به غير واحد من رضى الدين
ونجم الدين سعيد وغيرهما يصح لادنى ملاءمة ومناسبة انتهى بتمامه
قول المتن اما مجمل يحتمل ان وجه المناسبة فى هذه التسمية ان فيه اجمالا
فى اللفظ قوله او غير اى الوجه اشارة الى ان الهاء فى منه يجوز عودها
الى المجمل الذى هو التشبيه والى ما الواقعة على الوجه قول المتن كالاسد
اى فى الشجاعة وقوله الا الخاصة اى الخواص قول المتن كقول بعضهم
كالحلقة الى اخره وجه الشبه بينهما هو التناسب الذى يمتنع التفاوت
معه الا انه فى المشبه فى الشرف والفضل وفى المشبه به فى الصورة قول
المتن هم كالحلقة المفرغة الى اخره يحتمل ان المراد بالمفرغة الى اخره يحتمل
ان المراد بالمفرغة المصبوبة اصلاح المذاب فى قالب لان ما هو كذلك من
شانه ان لا يتفاوت اجزاؤه ولا يكون فيه انفراج فيكون جميع اجزائها

متساوية

متساوية متناسبة لكن رايت ببعض الهوامش تفسير المفرغة
بالمدورة وفيه نظر فليراجع ثم رايت فى عبارة الصحاح وهى وحلقة
مفرغة مصمتة بمصمتة الجوانب وعليه يحمل عبارة الشارح الاتية
وفى عروس الافراح وانما قيد بالحلقة المفرغة لان المضروبة يعلم
طرفاها بالابتداء والانتهاء انتهى اقول ولانها يتفاوت فلا تتناسب
اجزاؤها قول المتن لا يدرى اين طرفاها قال فى عروس الافراح
ويرد عليه ان الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه انها
سالبة مهملة لا تستلزم وجود موضوعها ثم قال وينظر بعد
ذلك فى ان لفظ طرفاه فى هذا المثال جمع فيه بين الحقيقة والمجاز
اولا انتهى قال ابن جماعة قلت ليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز
وذلك لان قوله لا يدرى طرفاها متعلق المشبه به على ما هو
عليه من مدلوله الحقيقى فلم يستعمل اللفظ الا فى حقيقته ووجه
التشبيه بعد تعلقه به انتزع منه على الوجه الاشتراكى بان يكون مستعملا
فى المشبه به اتم وهو به اعرف وذلك لا يوجب كون اللفظ
فى حقيقته ومجازه وذلك امر واضح ومن ادعى خلافه فعليه البيان
انتهى وقوله مصمتة تفسير قوله فان موضع الانفراج هذا
يشعر بان المراد بالمصمتة ما لا انفراج فيه لكن قال العنبرى قوله
مصمتة الجوانب المصمت الذى لا جوف له انتهى قوله الكملة جمع
الكامل وقوله الكامل نعت لربيع وقوله الوهاب نعت لعمارة
وقوله الحفاظ مضاف اليه وقوله الفوارس مضاف اليه وقوله
اولاد خبر بعد خبر وقوله ثكلتهم اى فقدتهم قوله اما كذا

واما كذا اى ما لم يذكر فيه وصف الى اخره وقوله وصف احد الطرفين
اى لم يذكر فيه واحد منهما وقوله الذى يكون فيه اى الا الوصف
مطلقا قوله يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه ولا يخرج بذلك عن
مناسبة التسمية فى الجملة بالمجمل اذ لا يلزم من ذلك الاشعار ان ما اشعر
به وجه الشبه لاحتمال انه شى اخر قوله فان وصف الحلقة بكونها
مفرغة قال العنبرى الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر
بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل فى ذلك
للمفرغة بل هى قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس
المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فيقدر
انتهى وقد يقال ان قوله المفرغة دل على معنى قوله لا يدرى اين
طرفاها على ما يفهم من قول الشارح بخلاف ما لو لم تكن مصمتة فان
موضع الانفراغ الى اخره فتامل قوله فانك مشبه وقوله
شمس مشبه به وقوله والملوك مشبه الى اخره وقوله كواكب
مشبه به وهو موصوف للضرورة وقوله اذا طلعت اى الشمس
والجملة نعت لكواكب صرح قول المتن ومنه اى ومن المجمل وقوله
اى وصف المشبه مشعر بوجه الشبه قوله فى الحسن ابن سهل
صهر المامون اى ان المامون كان محمدا وجاعله وقوله تستصبح العيس
فى التاء للملابسة اى ملتبسة بى وقوله والليل اى والسير فى الليل
وقوله عند ظرف لتصبح وقوله فتى هو الحسن المذكور وقوله
صدفت عنه من هنا الى قوله كالغيث من اوصاف المشبه ومن
قوله كالغيث ان جئته الى اخره اوصاف المشبه به وقوله ولم

تصدف اى تعرض وقوله وعاوده اى بعد ما صدفت عنه
عاوده ظنى اى رجاى وقوله فلم يخب اى الحسن وقوله رنقه اى
اصله رونقه من الروق وقوله يقال اى لغة وقوله ورونق
كل شى افضله فيكون رونق الشباب افضله وقوله لج فى الطلب اى
وطلبك حتى يأتيك اى الموضع الذى انت فيه وقوله اعرضت يعنى
صدفت عنه وقوله او لم تعرض هو معنى قوله عاوده ظنى
وقوله بانه يصيبك معنى قوله وافاك وقوله وهذان
الوصفان اى الخاصان كون عطايا الممدوح فائضة اعرضت عنه
او لا وكون الغيث يصيبك جئته او ترحلت عنه وقوله يشعران
بوجه التشبيه اى الذى هو معنى يشترك بينهما وقوله ومنها اى
من المجمل وهذا اقتباس المصنف قوله كقولك فلان كثر ابادية
الى اخره يظهر انه لا مانع من كون كثر ابادية الى اخره يظهر انه لا مانع
من كون كثر ابادية خبرا عن فلان وقوله كالغيث حال من ضميره او
خبر اخر والابيات فى ذلك قوله ما ذكر فيه وصف المشبه بناء على ان
المراد الوصف معنى لا النعت والخبر وصف فى المعنى وبهذا
يندفع ما اطال به العنبرى فانظره وقوله طلبت اى بحثت قول
المتن وهو ما ذكر وجهه اى اعم من اذ يذكر بنفسه او بملزومه
قوله وهذا على قسمين الى اخره وهذا نظير ما تقدم انه يذكر وصف
الطرفين او احدهما المشعر بوجه التشبيه الا ان ما هنا فيما اذا
ذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف
ما هنالك قول المتن كقوله هذا التمثيل صريح فى ان قوله فى

هو وجه الشبه قوله وهذا اى المفصل كاين على قسمين وقوله
ان يكون المذكور اى وجه الشبه وقوله حقيقة حال مقدمة على
صاحبها وهو وجه الشبه ص ج قوله والثانى ان يكون اى وجه
الشبه لازما له اى للمذكور وهذا هو الموافق لقوله الاتى اى
بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه الى اخره واما جعل
ضمير يكون للمذكور وله لوجه الشبه كما هو سياتى من تقرير
شيخنا فلا يطابق ذلك واما قوله احدهما ان يكون المذكور
الى اخره فيجوز فيه رفع المذكور على انه اسم يكون ونصب وجه
الشبه على انه خبرها ويجوز العكس وعلى كل فقوله حقيقة متعلق
بوجه الشبه هامل قوله والثانى ان يكون اى المذكور ص
وقوله لازما له اى لوجه الشبه فهو انما كان وجه الشبه
حينئذ مجازا ص وقوله واشار اليه اى الامر اللازم وقوله
بذكرها اى وصف وقوله مكانه ظرف لذكر اى بذكر فى مكان
وجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه فالمسامحة وقعت فى ذكر المستتبع
لوجه الشبه فى مكان وجه الشبه وقوله للكلام اى فى شانه وقوله
وهذا التسامح اى المذكور فى قول المصنف وقد يتسامح بذكر الى اخره
وقوله لا يكون اى لا يوجد وقوله الا حيث يكون اى فى كلام يكون
ج قوله لا يكون الا حيث الى اخره قال الغنيمى ولعل السر فى اختصاص
التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه
بامور موجودة مستتبعة قوله فى وصف وهو الجامع وقوله اعتبارى
اى يتحقق فى الذهن دون الخارج كالازالة فانها امر اعتبارى وقوله

وازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس لان الضيا ملزوم لازالة الحجاب
ج قوله اعتبارى اى تخيلى كما بينه الغنيمى واما تفسيره بما يتحقق
فى الذهن دون الخارج فهذا يشمل الحقيقى مع انه غير مراد قوله
حيث ظرف للترك وقوله لا يكون الا عقليا لان لا يكون فى الحسى
الذى هو الجزئى اى وانما يكون فى امر كلى والكليات امور عقلية
اعتبارية لا وجود لها فى الخارج وقوله من تسامحهم اى ناشئ من
التسامح وهو خبر يكون وقوله هذا صفة تسامحهم وقوله يعنى
اى السكاكى وقوله ناشئ الى اخره هو محل اعتراض الشارح الاتى
فى كلامه فى هذا المبحث فمن عند الشارح للتبعيض لا لابتداء الغاية
كما يفهمه كلامه الاتى صح اى وعند الشارح العلامة لابتداء الغاية
قوله ويتفرع عليه فعلم ان هذا التسامح اصل لذلك التسامح
وقوله هو الحلاوة والضيا فى الشمس ج قوله وهو امر حسى فيه
بحث لجواز ان يريدوا الحلاوة الكلية لا الجزئية فى قال فى عروس
الافراح بقى هنا اسئلة الاول ان قولهم ان الحلاوة ليست وجه
الشبه فيه نظر فان الحلاوة وان لم تكن موجودة فى الحقيقة
فى الكلام فهى موجودة بالتخيل فهو من الجامع الخيالى كما تقدم فى السنى
والابتلاع الثانى انه اى فرق بين هذا وبين قولهم لا يدرى اين
طرفاها فانه ذكر فيه ما يستلزم وصف المشبه اذ يلزم منه الاستوا
المذكور هو وجه الشبه فيهما فلاى شى جعل ذلك مجملا وهذا
مفصلا الثالث ان الحلاوة تستلزم الميل اليها وهو وصف
خاص بها فهو مستلزم وصف المشبه به لا الوجه نفسه وهو

مطلق الميل كما ان طرفي الحلقة انما يستلزم استواها لا استوا
المشبه انتهى واقول جواب الثاني والثالث في غاية الظهور اما
الثاني فكان الحلاوة ذكرت هنا بعبارة الوجه وفي محله بخلاف
قولهم لا يدري ان طرفاها واما الثالث فلان الحلاوة يستلزم
مطلق الميل ايضا لانه جزء الميل اليها وكذا مثال الحلقة
واما جواب الاول فهو انهم لم يمنعوا اعتبار الوجود بالتخييل
ولعلهم عدلوا عنه لعدم الحاجة اليه **قوله** حملهم ذلك وهو
جعلهم وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة وقوله كذا ذكره
اي قوله يعني ان ذلك الى آخره **قوله** وفساده بين ان جعلهم
الى آخره في بعض الهوامش ما نصه اقول ليس في كلام العلامة
اختصاص كما ترى وانما هو على قدر الحاجة هاهنا من غير
تعميم انتهى **قوله** وفساده بين حاصله انهم تسامحوا انما جعلوا
وجه الشبه حقيقة لا بطريق الاستتباع كالحمرة في المثال المذكور
فان وجه الشبه نفسها وان اخذت كلية لا غيرها بخلاف الحلاوة
فانها ليست وجه الشبه لا جزئيتها ولا كليتها بل غيرها ووجه
التسامح ان وجه الشبه حقيقة هو الحمرة الكلية وقد جعلوه
الحمرة الجزئية فهذا التسامح اولى حيث كان في نفس وجه
الشبه بان يكون حاملا على التسامح في تقسيم وجه الشبه الى
الحسي والعقلي من التسامح في الحلاوة حيث لم يكن في نفس
وجه الشبه فكيف يجعل غير الاولى حاملا وانما قال ويشبه
لاحتمال انهم ما شبهوا لهذه النكتة وهي التسامح المبني على اللزوم

بل بنوا ذلك على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان وجه الشبه هو
الحمرة المحسوسة مثلا من غير تفرقة بين جزئها المحسوس وكليها
المعقول كذا في السيرامي وهو صريح في ان قول الشارح على التحقيق
راجع لوجه الشبه الاثري قوله فيما جعلوه وجه الشبه حقيقة
لا بطريق الاستتباع كالحمرة في المثال المذكور فلا يرد ما كتب عن
شيخنا من انه متعلق بقوله لا يزيد **قوله** في هذا اي في قولهم
للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة وقوله على التحقيق متعلق
بقوله لا يزيد صح **قوله** على التحقيق راجع لقوله وجه الشبه
كما يصرح به كلام السيرامي **قوله** فكيف يتعجب وقوله وترك
التحقيق تفسير وقوله هو هذا اي الحامل وقوله هذا اي
مسئلة الحلاوة وقوله دون ذلك اي مسئلة الورد وقوله
وذلك لان وجه اي ان تسامحهم انما هو من قبيل التسامح الى آخره
وقوله لان وجه الشبه اي الحقيقي الى آخره **قوله** لان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد الى آخره وهاهنا بحث وهو ان السكاكي
جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا
والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة
فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور الا ان يقال
المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك
اذ المحقق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون
لقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون الى آخره فائدة
معتدا بها لان وجه الشبه حينئذ اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله

هذا التسامح لا يكون الى اخره ان تسامحهم مطرد فى القطع لا يكون
الا فى ذلك فى عرف قوله لان وجه الشبه حينئذ اعتبارى
اى ابدا اذ هو ابدا كلى وهو غير موجود فى الخارج وقوله لا يكون
الا فى ذلك كان المراد ان هذا التسامح مقطوع به للقطع بان
المذكور غير وجه الشبه لا بنفسه ولا بما تضمنه بخلاف ذلك
فانه ليس غير وجه الشبه قطعا فلنتامل قوله وبهذا الاعتبار
وهو كون وجه الشبه الحقيقى لا يرها الجزئية المحسوسة وقوله
وهو اى المصنف ج قوله انه اى التشبيه قوله المتن اما قريب مبتذل
ان جعل قوله مبتذل تفسير القوله قريب وجعل قوله الا ان فى
تفسير البعيد كان هذا التقسيم حاصرا والا اشكل انه حينئذ لا يكون
حاصرا ثم رايت عبارة الايضاح صريحة فى التفسير فانه عبر بقوله
والقريب المبتذل وهو ما ينتقل فيه الى اخره وبقوله والبعيد
الغريب وهو ما لا ينتقل فيه الى اخره قوله المتن مبتذل متداول
حتى للغاية قوله المتن مبتذل يمتهنه كل احد ويستعمله وقوله
فيه اى التشبيه ج قوله اى فى ظاهر الراى اى فى التامل قبل
الامعان فيه قوله من بدا الامر اى مشتغا وقوله وان جعلته
اى بادى الراى وقوله من بدا اى مشتغا فيه وقوله فمعناه
فى اول الراى اى معنى فى بادى الراى اى فى المرئى البادى والراى
بمعنى المرئى ص ج قوله فى اول الراى اى التامل قوله المتن جمليا
باسكان الميم وقوله لا تفصيل فيه تفسير اى لا تعيين فيه بل هو
محتمل الاشيا وقوله فان الجملة اى المجمل وقوله من المفصل اى

المفصل

المفصل فالجمل والتفصيل مصدر ان المراد منهما اسم المفعول ج
قوله الامرى الى اخره استدلال على ان المجمل سبق الى النفس اى
الى ادراك النفس لها من المفصل وقوله او جسم اى مطلق وقوله
او حيوان هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب فى الاجمال
وقوله حساس اى مدرك بالحواس واحترز به عن الجمادات وقوله
ناطق اى مدرك للكليات وقوله لان المفصل علة لقوله فان
الجملة اسبق الى النفس الى اخره وقوله يشتمل على المجمل الذى هو
الجسم فى المثال وقوله وشى اخر كالحساس فى هذا المثال وقوله
ولهذا كان الى اخره اى ولاجل ان الجملة اسبق الى النفس الى اخره
وقوله اعرف اى اسبق الى المعرفة وقوله من الخاص اى الاخص
وكذلك المراد بالعام هو الاعم وقوله ووجب تقديمه اى العام
بمعنى الاعم ج قوله ووجب اى استحسن كذا بهامش قوله الكاملة
اى التامة وقوله وكذلك ادراك الحواس اى كادراك النفس
بالبصيرة ادراكها بالحواس الظاهرة ج قوله وكذا الادراك
الحواس لما ذكر اولا ان مجمل المعقول اسبق فى الادراك من
مفصله ذكر هنا ان مجمل المحسوس اسبق ايضا من مفصله
ليفيد ان المجمل مطلقا اسبق وان قول المصنف اسبق الى
النفس شامل للقسمين ولا ينافيه قوله هنا ادراك الحواس
لان النفس تدركه بواسطتها فلذا اضاف هنا الادراك الى
الحواس قوله ولذلك قيل النظر الاول اى الروية فى اول الامر
دفعة وقوله وفلان لم يمعن اى لم يزد وقوله ولم يتعمه

اى بد فقد قوله من تفاصيل الاصوات راجع الى حاسة السمع وهكذا
على ما بينا سبب وقوله مع غلبة حال من قليل اى حال كون قلة
التفصيل مع غلبة وقوله لقرب المناسبة علة الحضور غالبا
عند حضور المشبه وقوله ان الشى هو المشبه به هنا وقوله
ما يناسبه اى المشبه وقوله حضور احتراز اى اسهل من جهة
الحضور وقوله منه اى من ذلك الشى الذى هو المشبه به وقوله
كتشبيه اى التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه
الشبه قليل التفصيل مع غلبة الى اخره كتشبيه الجرم وقوله
فان وجه الشبه وهو المقدار او الشكل وقوله لكن الكون الذى
هو المشبه به وقوله او مطلقا اى سواء حضر المشبه او لا قول
المص لكثرة احضره هنا فى بيان سبب الحضور مطلقا على التكرار
وقضية ما سيأتى من عدة من اسباب تدور حضور المشبه به
مطلقا كونه وهميا او مركبا خياليا او عقليا ان يعتبر مع التكرر
هنا ان لا يكون واحدا من هذه الثلاثة فليتامل قوله على الحس
اى القوة الحاسة وقوله اذ لا يخفى اى على احد وقوله اى كتشبيه
الشمس لان التمثيل له هو التشبيه فلهذا قدر قوله كتشبيه الخ
وقوله فى الاستدارة هو وجه الشبه وقوله والاستنارة
يرجع الى الكيف والاستدارة يرجع الى الشكل الخ قوله لكن
المراة غالب الحضور اى شى غالب قوله مطلقا اى عند حضور
المشبه وعند غيره وقوله التفصيل اى فى معظمه وقوله
بسبب قرب المناسبة فى الاول وقوله او التكرر على الحس

فى

فى التشبيه الثانى وقوله لظهوره اى وجه الشبه وقوله يعارض
اى كل منهما وقوله واما بعيد يقابل قوله قريب وقوله غريب
يقابل قوله مبتذل وقوله عطف اى معطوف وقوله وهو اى
البعيد الغريب وقوله بخلافه اى معرفة بخلافه اى معرفة
بما يخالف ما تقدم فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم من
المقام وقوله وعدم الظهور اى فى وجه الشبه الخ قول المص
اما الكثرة التفصيل ظاهر ولو مع الغلبة قول المص اما الكثرة
التفصيل فى اجزاء وجه الشبه وقوله وقد عرفت ما فيه اى
المعية السابقة وقوله من التفصيل الى بين كثرته وقوله
وكذا اى لاجل ان هذا التشبيه لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه
به الا بعد الى اخره صح قوله ولذا جعل شيخنا صاحب المفتاح اليه
ما ترى مما تقدم عنه ورايت فى بعض النسخ علامة جعله كثرة
التفصيل ويجوز جعله ما فيه من كثرة التفصيل وقوله ولذا
لا يقع اى وجه الشبه قوله الدائمة انما قيد به ليمضى زمان
يتمكن فيه من التامل والتمهل اى التانى سر اى قول المص او ندرة
عطف على كثرة الخ قول المص حضور المشبه به ظاهر ولو مع قلة
التفصيل قول المص اما عند حضور المشبه اى فقط وقوله لبعد
المناسبة بين المشبه والمشبه به وقوله لكونه وهميا هو الذى
يدركه الانسان بوهمه باحدى الحواس الظاهرة الخ قول المص
لكونه وهميا الى اخره قال فى عروس الافراح وكان ينبغى ان يكتفى بذكر
العقلى عن الوهمى كما صنع حين قسم الوجه الى عقلى وحسى ولم

بذكر الوهمي لادخاله في العقلي انتهى قال ابن جماعة قلت في هذا شي
وذلك لان البسط والقبض من مقامات الكلام ولا يلزم من كونه
قبض هناك وهلم من اقسام الكلام ان يقبض هنا لانه وان
كثر الاقسام لا يخرجه عما ذكر هناك من الانقسام لما علم من كلامه
هناك ويكون ذكر الاقسام هنا لكثرة الحاجة الى التمرين لصعوبة
المسلك انتهى قلت لو اجمل هنا لم نعلم ان خصوص كل من العقلي
والوهمي له مدخل في الندرة لاحتمال ان المراد بالعقلي [illegible]
خصوص احد قسميه فلذا احتاج هنا الى التفصيل والله اعلم قول
المص لكونه وهميا الى اخره ان قلت لم قيد العقلي والخيالي بالتركيب
دون الوهمي قلت لان الخيال هو المجتمع من الصور المحفوظة في الخيال
فلو لم يعتبر التركيب كان المراد تلك الصور بدون التركيب وهي لا يندر
حضورها ولان العقليات لا يلزم ان يندر حضورها الا بتدبر كما
واما الوهمي فليس امرا حسيا ولا عقليا بل هو محض الاعتبار فيندر
حضوره وان لم يركب فتامل قول المص خياليا هو ما يدرك هو
او مادته باحدى الحواس الظاهرة كما تقدم صح فقوله هو او
مادته هذا انما هو معنى الحسي لا الخيالي قول المص خياليا هو كما
تقدم المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها ما يدرك
بالحس قول المص او عقليا في شرح ابن جلال قوله او عقليا عطف
على قوله خياليا وتوهم دون عطفه على مركبا فلا يكون التركيب شرطا
فيه فلو انه قال او مركبا اما خياليا او عقليا لكان [illegible]
انتهى قول المص او لقلة تكرره من اسباب ندرة حضور المشبه به

في الذهن

في الذهن لقلة تكرره في الحس وقوله على الحس اي على القوة الحاسة
وقوله كمقوله كندرة حضور المشبه به في التشبيه الواقع في قوله
والشمس كالمراة الى اخره وقوله لكونه المشترك اي بين الطرفين اي
المشترك ضد لان الطرفين يشتركان فيه وقوله فلا بد اي فبسبب
ان وجه الشبه فرع الطرفين وقوله ان ينظر اي يتامل وقوله
واحد ليس في الواحد كثرة كما تقتضيه افعل التفضيل وقوله شي
واحد نعت لاكثر اي ينظر في اكثر من وصف واحد سواء كان ذلك
الاكثر اثنين فما اكثر هي المعبر عنها باكثر من وصف وقوله وجودها
اي كل منها وقوله او عدمها كذلك ج قوله او عدمها هذا القسم
يقابل الاعرف قوله وعدم البعض فالنظر فيها تحته ثلاثة انواع
اعتبار وجودها جميعا الى اخره وقوله كل من ذلك اي من الاعتبارات
الثلاث وقوله في امر اي موصوف وقوله فلذا اي لاجل التقسيم الذي
ذكرناه وقوله او اكثر اي من شي واحد وقوله اي التفصيل اي
في كلام البلغا وقوله على وجوه الحاصلة من ضرب الثلاثة التي هي
اقسام الاعتبار في الاربعة التي هي احوال الموصوف الواحد والاثنين
والثلاثة والاكثر من ذلك اي اربعة فاكثر فالوجوه اثني عشر ج
قول المص على وجوه كثيرة ان اريد بتلك الوجوه وجوه الاعتبار
المذكورة بقوله ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود
البعض وعدم البعض اشكل وصفها بالكثرة اذ هي اقل الجمع
التعبير عنها بالجمع لا حاجة لوصفها بالكثرة وان اريد بها وجوه الاعتبار
مع ملاحظة الموصوف من كونه واحدا او اكثر كما ذكره بقوله في امر

واحد الى الحاجز فان تلك الوجوه باعتبار الموصوف تزيد على الثلاثة
فكان ينبغى التعرض للموصوف فى التفصيل فيقول ان تاخذ بعضا
وتدع بعضا فى امر واحد او اشياء الى الحاجز وهكذا فليتامل قوله المحشى
اعرفها لم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل انه الاول ولذا
بدا به فليراجع قوله المحشى اعرفها لم يتعرض لغير الاعرف ومنه
اعتبار نفى الجمع راجع قوله المحشى اعرفها لم يتعرض لغير الاعرف
المتناهى ما اخذ بعضا الى الحاجز فى شرح ابن جلال وليس لنا الا كلام بعض
وهذان النوعان هما الذى بقى وهو ليس با عرف اقسامه واقول هما نفيه
نفى اعتبار نفى الجمع وكيف هذا الكلام مع قول الشيخ والاوفق
لانضبط للتامل قوله اعرفها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا
وان تعتبر الجمع قال فى عروس الافراح وفيه نظر لان اعتبار جميع
الاوصاف لا يمكن فينبغى ان يقال جملة منها او يقال جميع الاوصاف
التى يجتمع بينها تركيب فى المعنى مثاله تشبيه الثريا بعنقود ملاحية
فانه اعتبر فيها سبعة اشياء كما تقدم ثم اجاب عن ايراد على المصنف
نقله حاصله انه ذكر اولا وجوها ولم يذكر الاقسام ولا يتصور قسم
ثالث لانه اما ان يراد ترك بعض الاوصاف او لا يراد فهو اعتبار
الجميع بقوله وجوابه ان بين ارادة طرح البعض وارادة الجميع واسطة
وهو ارادة البعض مع قطع النظر عن البعض فلا يكون يقصد تركه
ولا يقصد اثباته وهو اقل تفصيلا من القسمين فلذلك كان اعرف منه
انتهى وفيه تصريح بان هذا القسم من غير الاعرف لكنه مشكل
فى نفسه كما علم مما كتبناه لانه حيث لم يرد جميع الاوصاف الثابتة

فى نفس الامر كما بينه العنبرى بل جملة من الاوصاف اعتبرت فاى
جملة اعتبرت بدون تعرض لما عداها باثبات او نفى دخلت فى قوله
وان تعتبر الجميع واى جملة اعتبر ثبوت بعضها ونفى بعضها دخلت
فى قوله ان تاخذ بعضا وتدع بعضا فليتامل ثم رايت
فى عروس الافراح ما كتبته فى الحاشية السابقة فراجعه قوله
وعدم بعضها اى تعتبر عدم بعضها وهو معنى قوله وتدع قوله
وعدم بعضها دفع لتوهم ان تدع بمعنى مجرد عدم الاعتبار فبين
ان المراد اعتبار العدم قوله المحشى كما فى قوله اى كاخذ البعض وترك
البعض اللذين فى قوله الى الحاجز وقوله سنانه مشبه وقوله
لهب الذى يظهر ان المشبه به هو لهب لا سنا كما يوخذ من كلام
الشيخ الاتى قريبا فانه صرح فيه بانه اى اللهب هو المشبه به قوله
المحشى سنا مقصور وهو ضوء البرق والنار سراج قوله المحشى
وان تعتبر الجميع اى وجود الجميع وقوله واعلم ان قولنا اى معنى قولنا
قوله التفصيل منصوب على انه بدل من قوله قولنا بدل
الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان
يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبر والجملة هى البيان لقولنا
لان قوله معناه ان معك وصفين الى الحاجز لا يلائمه وهذا ظاهر
الحاجز قوله عبارة جامعة مختصر جامع وقوله معناه اى
ذلك القول قوله وتفصيل يمكن ان يكون تفسير اللفظ وقوله
وتفصيل اى تمييز قوله فى الجملة اى لا فى كل محل محل قوله والجملة
اشارة الى انه قد لا يحتاج للنظر فى اكثر من شى واحد ولا من جهة

واحدة قوله ان ينظر في اكثر من شيء واحد يمكن ان يريد بالنظر في الاكثر
من الشيء الواحد ما يشمل اعتبار جميعه او اعتبار بعضه ونفي بعضه
وقوله الى اكثر من جهة واحدة يمكن ان يريد ايضا بالنظر في اكثر
من جهة واحدة اعتبار جميع تلك الجهات او اعتبار بعضها
ونفي بعضها وقد يشعر بالتعميم الذي علمناه تفصيل ذلك
بقوله ثم انه يقع الى آخره قوله ثم انه يقع اي التفصيل الذي
هو عبارة جامعة ومعناه ما ذكر وقوله يقع اي عند البلغا
وقوله من المشبه وهو امر واحد موصوف وقوله في امور
اي اوصاف وقوله الثريا امر وقوله بالعنقود امر آخر وقوله
الانجم في جانب المشبه وقوله والشكل استدارتها وقوله
واللون البياض والاشراق وقوله في القرب اي قرب بعضها
من بعض من انها ليست متلاصقة ملاصقا شديدا ولا
متباعدة وقوله الثالث اي الوجه الثالث ج قوله الثالث
ان تنظر الى خاصة في الجنس الى آخره هذا من الاعرف كما يصرح
به قوله الآتي واعلم ان هذه القسمة الى آخره وهو انسد على
المصنف لانه اقتصر على ان الاعرف اخذ البعض وترك البعض
واخذ الجميع فهذا من اسرار سوق الشارح كلام الشيخ ومنها
ما فيه من التفصيل الذي لا يفيده كلام المصنف كما يعرف
بالتامل فيهما وفي عروس الافراح ما ذكره المصنف مخالف لكلام
الشيخ عبد القاهر فانه عد الاعرف اكثر من ذلك اسمى قوله الى
خاصة الجنس اي لخاصة الجنس التي في عين الديك وقوله كما

في عين الديك اي تشبيه عين الديك ج قوله كما في عين الديك
في تشبيه السقط بعين الديك المار قريبا قوله فانك لا تقصد
فيه اي في عين الديك اي في تشبيهه وقوله بل الى ما اي خاصته
ج قوله بل الى ما ليس في كل حمرة اي بل الى حمرة خاصة سراجي
قوله واعلم ان هذه القسمة من قوله ان يأخذ بعضا الى آخره
وقوله على الاغلب اي مبنية على الاغلب اي ليس مطلق التفصيل
بل المقيد بكونه اغلب واعرف وقوله والافراد فانقه اي
نكته وقوله وكلما كان مصدرية بمعنى الكون بتقدير وقت
اي وكل وقت من اوقات كون التركيب خياليا ج قوله خياليا
كان لا يقال بنفي الحسي لان المقسم التركيب لا المركب والظاهر
انه لا يكون حسيا قوله المتى كان كتشبيه اي المركب من امور اكثر
وقوله تفاصيله اي اقسامه واجزائه ج قوله كقوله تعالى انما
مثل الحيوة الدنيا الى آخره اي كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا
كما انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس
والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها
انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا
كان لم تغن بالامس فانها عشر جمل ان وصلت وهي وان دخل
بعضها في بعض حتى صارت كلها كانها جملة واحدة بمعنى ان مثل
الحياة الدنيا كمثل مضمون هذه الحكاية من زوال خضرة النبات
فجاة وذهابه حطاما بعد ما غض اي بلا لا وانقفر ومن من
الارض يخضر به حتى طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجوائح

فان ذلك لا يمنع من ان يشبه البرها واحدة واحدة ثم ان الشبه
منتزع من المجموع من غير ان يمكن فصل بعضها عن بعض حتى
لو حذف منها جملة اخل ذلك بالمغزى اى المقصود من التشبيه
قوله فانها عشر جمل متداخلة قال فى عروس الافراح وكان
المصنف اراد بالعشر انزلناه ١ فاختلط ٢ مما ياكل ٣ حتى اذا ٤
اخذت ٥ وازينت ٦ وظن اهلها ٧ انهم قادرون ٨ اتاها ٩
فجعلناها ١٠ كان لم تغن وفيه نظر لانه اذا اعتبر صورة الجملة
جعل انهم قادرون عليها جملة مع كونها فى حكم المفرد فليعد كان
لم تغن جملة ولم يغن وحده حادية عشر الا ان يفرق بان
ظن اهلها جملة وحدها بخلاف كان لم تغن بالامس فان الجملة
الصغرى فيه جزء من الكبرى واذا اعتبرنا ان الوقف على فاختلط
كما جوزه الزمخشرى كانت ثنتى عشرة انتهى قول المص والبليغ
اى المناسب لحالهم عند مخاطبتهم فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام
لمقتضى الحال وجاز ان مقتضى الحال المبتذل لسوء فهم السامع
حقيقة قوله للاسماع بان لم ينتشر دخوله فى الاسماع قوله
ولا منسوجة عليه بان لا يكون متروكا بالكلية ج قوله ولا منسوجة
قال السيرامى قوله ولا منسوجة اى ناسجة كقوله تعالى حجابا مستورا
الآية اى ساترا وهو كناية عن الترك والهجران وقال الغزى انه
على حذف مضاف اى بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة
انتهى قوله ولا منسوجة اى متوسط بين الابتذال اى السادل
وبين بيت العنكبوت اى فى غاية الضعف كذا بهامش فلساملحه

قوله

97

قوله ولا منسوجة اى كناية عن اول حدوثه وقلته كذا بهامش فلساهل
فيه قول المص ولان نيل الشئ اى ادراكه وقوله الذ لان اللذة
عند الحكما نيل الملائم ج قول المص بعد طلبه قال فى عروس الافراح
وكلما كثرت الاوصاف التى يقع بها التركيب كثر الطلب ولذلك فالنيل
الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب انتهى قول المص بعد
طلبه اى وكل من كثير التفصيل ونادر الحضور يحتاج الى الطلب
قول المص الذ قال الحفيد فيه انه ذكر فى اول بحث المسند من
المطول ان حصول نعمة غير مترقبة الذ ويمكن دفعه بما
ذكرنا فى حاشية المطول انتهى قوله وموقعه من النفس الطف
مكان وقوعه من النفس الطف وقوله ونعنى بعدم الظهور
اى بعدم ظهور وجه الشبه ج قوله ونعنى بعدم الظهور جواب
عما يقال ان كلام المصنف ههنا ينا قض ما ذكره فى المقدمة من
ان عدم ظهور المعنى سبب للتعقيد المخل بالفصاحة والبلاغة
سيرامى قوله ونعنى بعدم الظهور هذا مرتبط بقوله واما
بعيد غريب وهو كالاخذ لعدم الظهور اى الخفا وجعله فى بادى
الراى ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة
المعتبر فى البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب
ف قوله ما يكون اى وجه شبه غير ظاهر يكون الى اخره وقوله
سببا اى سبب عدم ظهور وقوله عن بنا ثان اى معنى ثان وقوله
والخفا جواب عن سوال مقدر وهو ظاهر وقوله هو الخفا
اى وليس هذا الخفا المذكور هنا من ذلك وقوله من المعنى

المذكور كالبيت المذكور في اول الكتاب وهو قوله ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا الى اخره وقوله عما اى شئ وقوله يجعله اى
التشبيه القريب المبتذل وقوله وتخرجه عن الابتذال اى الغرابة
ج قول المتن لم يلق الخبر يريد ان هذا الوجه اعظم من الشمس في الاشراق
والضيا فلو كان لها حيا لم تتبصر بجعله اعظم اشراقا يستلزم
اشتراكهما في اصل الاشراق فثبت التشبيه ضمنا لا صريحا وليس التشبيه
بالمعنى المشهور ان المذكور في البيت ملزوم التشبيه وهو نفي
الحيا المستلزم لكون الوجه اعظم اشراقا وان كان بمعنى المعارضة
وهي تدل على المماثلة كان قوله لم يلق مبنيا عن التشبيه فيكون
مصرحا بخلاف الاول اذ ليس فيه لفظ ينبي عن التشبيه سرا اى
قول المتن لم يلق هذا الوجه شمس الى اخره قال في عروس الافراح
ولك ان تقول اين التشبيه هنا ولا اداة تشبيه ظاهرة ولا
مقدرة فهو ضمني وان اراد التشبيه المعنوي فليس الكلام فيه
وحاصل ما قاله ان الشمس لا فضله ان تشبه هذا الوجه فهو
تشبيه منفي المشبه فيه هو الشمس والمشبه هو الوجه وتشبيه
الشمس بالوجه الحسن ليس مبتذلا لانما المبتذل عكسه وهذا
يحتمل الى ان يكون كقولنا هذا الوجه احسن من الشمس وقد تقدم
الكلام في انه تشبيه اولا انتهى قال ابن جماعة قلت هذا السوال
مردود ثم وجه رده بما ذكره الشارح بقوله ولم يلق ان كان
الى اخره فليتامل قوله فان تشبيه الوجه الى اخره لان الغرض من صح
البيت التشبيه على الوجه البليغ لكن ابرزه في وجه غير التشبيه

وقوله فان التشبيه الوجه الذي تضمنه البيت المذكور وقوله قرب
لظهور وجه شبهه وقوله مبتذل لكثرة العروض للاسماع وقوله
لكن حديث الحيا وهو ان الشمس لقيته بوجه ليس فيه حيا اى حديث
نفي الحيا عن وجه الشمس وقوله قد اخرجه اى التشبيه المذكور ج قوله
لكن حديث الحيا قد اخرجه عن الابتذال لانه ليس من شانه قوله
لاشتماله اى حديث الحيا وقوله على زيادة دقة لتضمنه معنى دقيقا
خفيا ج قوله على زيادة دقة يحتمل ان اضافته بيانية قوله ولم
يلق اى وقول الشاعر ولم وقوله فالتشبيه اى المقصود وقوله
مكني اى عنه وقوله غير مصرح اى به لانه ليس ثم ما وضع للتشبيه
بل معناه الوضعي ادراك حاسة البصر اى ابصار الشمس بوجه
لا حيا فيه فيلزمه التشبيه بالشمس فهو مكني عنه وقوله وعلى ضمنه
لان المقابلة اى لفظه يدل على التشبيه بنفسه لان التشبيه اما
ان يدل عليه بادوات مخصوصة كالكاف او بفعل موضوع للتشبيه
كهذا الفعل و كعلمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وحسبت زيدا
اسدا ان بعد لكن قد تقدم اعتراض الشارح على المصنف في تمثيله
بالفعلين فراجعه واعتراضه لا ياتي هنا لان المعارضة والمقابلة
يدلان على المشابهة وقوله فهو اى النفي وقوله للتشبيه اي انه كان
المراد بالسحاب الجنس وقوله للتشبيه هذا المخرج عن الابتذال
وقوله فقاسته اى ناسبت بذاك وقوله عما فيه اى من القطرات
ج قول المتن وقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا قال في عروس
الافراح وحاصل هذا البيت نفي التشبيه بالنسبة الى مجموع الاوجه

فان نصفه الاول فی المعنی جواب لو کانه قال لو لم تکن الثاقبات
اخول لکانت عزمانه کالثاقبات وجواب لو ممتنع فکانه قال
لیست عزمانه کالثاقبات وفیه نظر لان المبتذل اثبات
تشبیه الآرا بالشهب اما نفی شبهها للشهب مبالغة فیها فلیس
مبتذلا ثم المعنی علی ان المراد لیست الثاقبات کالآرا فهو عکس
المبتذل ولا یخفی ان مثل هذا المماثلة من کل وجه لانه لو لم
یقصد المماثلة من کل وجه یناسب المدح لکانت عزمانه
کالنجوم وان کان للنجوم اقول لاشتراکهما فی غیر ذلک من الاوجه
ونصرحت الاشارة لهذا عند الکلام علی الاداة انتهی قول
المحشی ثواقبا حال من المضاف الیه کان المثل بمعنی المماثل
وقوله لو امعا بالصرف محاکاة لکلام المصنف وهو
ثواقبا المصروف فی البیت للضرورة قوله فان تشبیه
العزم ای الرای وقوله بالنجم ان الحلبی فی التعقوب انتهی
قوله لکن الشرط المذکور عبارة عروس الافراح الا ان تشبیها
بشرط ان لا یکون لها اقول بغریب انتهی قوله اخرجه ای من
الابتذال وقوله وسمی هذا التشبیه ای الاخرج قول المحشی
المشروط قال فی العروس وفیه نظر والظاهر ان الغرابة
فی هذا من ان المقصود فیه التشبیه بالنجوم من کل وجه ممکن
انتهی قول المحشی المشروط ای المقید بشرط قوله والمشبه به
کما فی هذا البیت وقوله او عدمی کما فی البیت وقوله بدل علیه
ای الشرط المذکور وقوله ومنه ای من التشبیه المشروط قوله

فذلك

فذلك ای سما وقوله اشار الی تقسیمه ای التشبیه وقوله اما
هو ای التشبیه وقوله وهو ای الموکد ما ای تشبیه حذف فیه
وقوله ما اضعف ای تشبیه وقوله اضعف ای فیه قول المحشی
وقد جری ای وقع قول المحشی ذهب الاصیل قال السیرامی ما نصه
قوله ذهب الاصیل شبه الاصیل بالذهب فی الصفرة والماء
بالفضة فی البیاض ای الصفا ولم یصرح باداة التشبیه فبقی
الاصیل ذهب والماء لجین ثم اضیف المشبه به الی المشبه مبالغة
فی التشبیه لان الاضافة بیانیة فقد جعل نفسه فعمه مبالغة
بحذف اداة التشبیه وللاضافة فلذا فصله عما قبله انتهی وقد
صرح بان قوله ذهب الاصیل من باب لجین الماء فمعناه الاصیل
الذی کالذهب وقد یشکل من وجهین احدهما انه یصیر حینئذ
معنی الکلام وقد جری الاصیل الذی هو الوقت علی الماء الذی
کالفضة ولا یخفی ما فیه فانه لا معنی ولا لطف لقولنا جری
الوقت علی الماء الا ان یجعل التقدیر جری لون الاصیل وهو
الصفرة علی الماء والثانی انه مخالف لقول الشارح فذهب الاصیل
صفرته فانه صریح فی انه لیس من باب لجین الماء وانه لیس من
باب التشبیه البلیغ بل من باب الاستعارة ویکفی فی توجیه
الفصل فی قوله ومنه ان هذا لیس علی طریق التشبیه
الموکد المتبادر فتساهل وکلام السید الآتی علی قوله فعلی
هذا الی آخره یدل علی ان ذهب الاصیل من قبیل الاستعارة
قول المحشی علی لجین الماء قال فی شرح الایضاح واللجین بضم اللام

على صيغة المصغر انتهى **قوله المتن** على لجين الما قال في عروس الافراح واللجين بضم اللام الفضة وقول الخطيبي ان اللجين في البيت بفتح اللام وهو الورق المتناثر عند الخبط ليس بصحيح انتهى **قوله** متناسبا اى في الصغر **قوله** وشعاع الشمس فيه رايت ببعض الهوامش جعل هذه الواو حالية **قوله** وشعاع الشمس فيه عقب هذا في بعض النسخ فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الما **قوله** فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الما هكذا يوجد في بعض النسخ وانما قال قريب من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينته لها س **قوله** فعلى هذا ذهب الاصيل الى اخره قال السيرامي قوله فعلى هذا ذهب الاصيل الى اخره قال السيرامي قوله فعلى هذا ذهب الاصيل الى اخره حاصله ان المشبه بالذهب جعله شعاع الشمس لا الاصيل وان كان المراد بتشبيهه ايضا تشبيه شعاع الشمس الواقع فيه فعلى هذا يكون ذهب الاصيل استعارة لا تشبيها فيكون قريبا من لجين الما لا منه لانه يشبهه بكون المشبه مذكورا فيه وقرينة الاستعارة هي الاضافة الى الاصيل وعلى النسخة المشهورة المشبه هو الاصيل فذهب الاصيل ولجين الما نوع واحد وهو التشبيه انتهى وليتامل فيما المراد بالنسخة المشهورة فانه ليس هنا الا هذه الزيادة اعني قوله فعلى هذا الخ واسقاطها فكانه اراد بالنسخة المشهورة ما سقط منها قيد

ان مجرد اسقاطه لا يقتضي انه من باب التشبيه ولا سيما والمعنى وكلام الشارح لا يساعده كما بيناه في الحاشية المتقدمة الان نريد انه مع اسقاطه يمكن الحمل على التشبيه بالتاويل الذى بيناه هناك لكن يشكل عليه كلام الشارح وقوله فذهب الاصيل صفرته فليتامل وليحرر **قوله** لياليه اى ليالي الربيع سيرامي **قوله** لياليه اسحار كانه بصف الربيع ج **قوله** وفيه هواجر الهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر سيرامي وقول الفنري الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وقوله كما خضلت اى ابتلت **قوله** كما خضلت قال السيرامي وخضل النبات اذا ابتل ونعم واصال فاعل خضلت وكما خضلت متعلق بلياليه اى لياليه طيبة كالاسحار كما ان اصاله طيبة كالنبات الخضل وشبه غروب الشمس بالنعاس في الضعف والشمس تنعس حال من اصاله والمقصود بيان حسن اوقات هذا الربيع انتهى فقوله وشبه غروب الشمس الى اخره قال الفنري ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير انتهى وقوله والمقصود بيان الى اخره قال الفنري والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة انتهى **قوله** والشمس تنعس قال في الصحاح ونعس بالفتح ينعس نعاسا الى اخره فنص على فتح عين الماضي وقاعدة فعل المفتوح العين الحلقي العين او اللام انه لا خلاف في ان حق عين مضارعه الفتح ما لم يكن مضاعفا او مشتهرا بالكسر او الضم فيحفظ ذلك ولا يعدى به السماع وما لم يشتهر باحد الامرين فقياسه الفتح وربما جامع الفتح

عنه وبذلك يعلم ان قياس بئس وجهه هو الفتح فليراجع هل
ورد فيه خلاف ذلك ثم بلغني ان بعضهم صرح بانه من باب فعل يفعل
فجعل المضارع مضموما فليراجع قوله هكذا الى اخره لان فيه معنى لطيفا
ويشتمل على صنعة التنظير اعني الجمع بين الذهب والفضة في قوله ان
ينقدا بالام لطيف سر امحي قوله لا لمجانسة الى بعض الاوهام اشارة
الى الخلخالي والزوزني في قوله فكل من هذين الوجهين اما الاول فلانه
لا معنى لتشبيه وجه الماء مطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر
مع فقدان تلك الصفة واما الثاني فلانه لا اختصاص للورق المصفر
ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعروق فلا حاجة لاضافة الذهب
الى الاصيل حينئذ اسمي ح قوله عطف على اما موكد الاوضح ان يقال
عطف على قوله باسقاط اما وقوله اي ماذكر اداته لان ماذكر
اداته مخالف لما لم يذكر فيه ج قوله المشعر الى اخره انظر اي اشعار
فيما اضيف المشبه به الى المشبه الا ان يقال مع ملاحظة كون
الاضافة بيانية تحصل ذلك الاشعار فليتامل قوله والتشبيه
باعتبار الغرض ينقسم للتشبيه غير ما سبق وقوله وهو اي المقبول
وقوله اولى اي الحال وقوله اي افادة الغرض بيان حال المشبه
ج قوله اي افادة الغرض بان يدل عليه على الوجه المقصود قوله المص
كان يكون مثال للوفا بالافادة المذكورة وقوله اعرف اي اشهر ج قوله
المص اعرف شيء بوجه الشبه لك ان تقول بيان الحال لا يتوقف على كون
المشبه به اعرف شيء بل يكفي كونه اعرف من المشبه قوله المص في بيان
الحال كما في تشبيه ثوب باخر في السواد فان الغرض منه بيان حال الثوب

الذي

الذي هو المشبه كما تقول هذا الثوب كالكحل في السواد والمشبه به
وهو الكحل اعرف شيء بالسواد مثلا وقوله في الحاق الناقص بالكامل
اي فيما اذا كان الغرض من التشبيه الحاق الناقص بالكامل وقوله
معروفة تفسير لقوله مسلم الحكم وقوله عند المخاطب اي لا عند كل
احد بل عند المخاطب فقط وقوله في بيان الامكان اي امكان المشبه
ج قوله اي ما يكون حاصلا بان كان وجه الشبه في المشبه به دون
المشبه سر امحي وقوله ما اي كلاما وقوله تحقق اي ثبت قوله
هذا الموضع اي بيان الحال والالحاق والامكان سر امحي خاتمة
قوله خاتمة قد جرى دأب المصنفين على ذكر الخاتمة بعد الفراغ من
فن من فنون المقاصد تتميما للكلام وتحسينا للمرام مشتملة على الابحاث
الماضية اجمالا لاشتمال الفاتحة على الابحاث الاتية اجمالا اسر امحي قوله
تحسب اي بقدر وقوله في المبالغة تنازع فيه قوله القوة والضعف
وقوله باعتبار اي كل من القوة والضعف في المبالغة تحصلان باعتبار
الى اخره ج قوله باعتبار ذكر اركانه كانه يحترز به عن مراتبه
بالنسبة الى الاقسام السابقة فانه متفاوت بحسبها من كون الوجه
مركبا او مفردا حسيا او عقليا وبالنسبة الى اختلاف اداته وغير
ذلك سبكي قوله باعتبار لا يقال يوخذ من كلام الشارح الاتي انه متعلق
بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لا بالقوة والضعف اذ لا يصح لانه
لا قوة مبالغة مع ذكر جميع الاركان فما كتب عن شخص من قوله اي
كل من القوة والضعف الى اخره المصنف لتعلق باعتبار بالقوة والضعف
فيه ما فيه لانه مخالف لكلام الشارح موافق لما صرح في المختصر بانه

توهم كما سياتي نقله عند قرب الا انا نقول فرق بينهما ظاهر لان الكلام الاتي
في قوة المبالغة ولا توجد في ذكر جميع الاركان وهنا في القوة والضعف
يوجد مع ذكر جميع الاركان فيصح التعلق بالقوة والضعف كما يصح التقسيم
كما يدل عليه ما تقدم عن البهاء السبكي والظاهر صحته بالاختلاف ايضا
فليتامل قوله اي اركانه اي التشبيه وقوله من اقسامه اي التشبيه وقوله
بهذا الاعتبار اعتبار القوة والضعف في المبالغة بسبب ذكر اركانه الخ
ج قوله لهذا الاعتبار اي ذكر اركانه كلها الى اخره قوله فان المشبه
به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من
تشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد
جاز حذف المشبه به ولم تنحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف
في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر
بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيه البلغاء ولم
يرد مثله منهم كذا في القزي فانظر على الجواب الاول اعني ان هذا ليس
بتشبيه هل يلزم مثله في نحو الاسد في جواب قول القائل اي شيء
يشبهه زيدا ويفرق ولعله لا مانع من التسوية قوله فان المشبه به
مذكور دائما وقوله وحينئذ اي حين اذ ذكر المشبه به قطعا ج قوله تصير
اي الحاصل ج اقول ان قرئ بالياء التحتية فالضمير للحاصل او بالفوقية فللاقسام
قوله تصير ثمانية اعلم ان البهاء السبكي في شرحه جعل الاقسام ثمانية عشر
فلنذكر ما زاد بعنوانه في عبارته قال الخامسة ان تحذف المشبه
به وهذا القسم لم يتعرضوا له توهما منهم انه متعذر وليس كذلك بل
مثاله قولك زيد مثل في الشجاعة اي مثل الاسد بقرينة تدل على

الارادة

ارادة الاسد والظاهر انه لا موقع لهذا انتهى ولا ياتي هنا الجواب السابق
عن شرح المفتاح بتمامه نعم يمكن ان ياتي هنا ما ذكره على التسليم فليتامل
ثم قال البهاء السابعة ان تحذف المشبه والمشبه به كقولك مثل في الشجاعة
اي زيد وهي كالخامسة ثم قال التاسعة ان تحذف الاداة والمشبه به
كقولك زيد في الشجاعة اي زيد كالاسد في الشجاعة في جواب من سال
عن مثل الاسد انتهى ويمكن ان يجري فيه الجواب السابق عن شرح المفتاح
فتامل ثم قال البهاء الحادية عشر ان تحذف المشبه به والوجه كقولك
زيد مثل وذلك لكون الجواب عن الاستفهام عن مماثل الاسد او عن
حكم زيد مع الاسد انتهى ثم قال البهاء الثالثة عشر ان تحذف ثلاثة وهي
المشبه والاداة والمشبه به كقولك في الشجاعة مريدا زيد كالاسد
في الشجاعة في جواب من قال في اي شيء يشبه زيد الاسد الرابعة عشر ان
تحذف المشبه والمشبه به والوجه كقولك مثل في جواب من قال
ما حكم زيد مع الاسد الخامسة عشر ان تحذف الاداة والمشبه به
والوجه كقولك زيد في جواب من يشبه الاسد انتهى ويمكن ان يجري
في هذا جواب شرح المفتاح المذكور ثم قال البهاء السادسة عشر ان
تحذف المشبه والمشبه به والوجه وتقتصر على الاداة كقولك مثل
في جواب ما شان زيد مع عمرو وكذلك كان لم تغن بالامس قال عبد اللطيف
البغدادي في قوانين البلاغة حذف المشبه وليس في الكلام مشبه به
اصلا وحقيقته ان الفعل المنفي المشبه به مسكوت عنه السابعة عشر
ان تحذف الجميع كالتشبيه المعلق على شرط فانه يحذف ما اكتفى بدليله في نحو
قوله غرماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تقديره

على مذهب البصريين لو لم يكن للثاقبات اقول الكاف عن ما ثم كالثاقبات وكذلك بحذف المشبه في نحو قولك زيد ابوه كالاسد وعمرو اى وعمرو ابوه كالاسد الثامن عشر ان يذكر المشبه ولازم المشبه به كالاستعارة بالكناية والتخييل في قوله واذا المنية انشبت اظفارها اظفارها على راى المصنف ولكن هذا لا يرد عليه فانه اكثر وانه لا يذكر في هذا الباب بل يفرده بالذكر عند ذكر الاستعارة اذا تقرر ذلك فاعلم ان المصنف وغيره لم يذكروا من مراتب المشبه الا ثمانية وحصروه فيه لعدم اعتبارهم حذف المشبه به والصواب ما ذكرناه انتهى قوله ثم اختلاف مراتب التشبيه من حيث هو وقوله قد يكون اى اختلاف المراتب وقوله باعتبار اختلاف اى بالقوة والضعف وقوله المشبه به قوة وضعفا وقوله او اختلاف اى قوة وضعفا وقوله اوكان زيد الاسد هذا اقوى مما قبله لان فيه حمل الاسد على زيد ولو كان على وجه الظن وما قبله وان كان فيه القطع بالمماثلة لكن فرق بين الحمل المقتضي جعله عين الاسد وبين المماثلة اى التشبيه او يقال ان الاول اقوى لان المبالغة فيه معنى الظن صرح قوله اوكان زيد الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف الا ان كان ظن الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بان في لفظ كان افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم فيه قوله بانه ان ذكر اى بسبب وفي بعض النسخ فانه وقوله الجميع اى الاربعة قوله ان ذكر الجميع قال السيرامي قوله ان ذكر الجميع محل فيه نظر لانه لا يساوي مثل قوله كالاسد في الشجاعة وهو من ادنى المراتب اقول المبتدأ مذكور بتقدير انتهى قوله وهذا هو المقصود

اى

اى اختلاف المراتب باعتبار ذكر الجميع او بعضها وقوله هو المقصود اى لنا وللمصنف وقوله في هذا المقام اى الكلام وقوله فلذا اى لاجل ان هذا هو المقصود قوله فقوله باعتبار الجامع قال في المختصر وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان انتهى فقوله انه متعلق بالاختلاف احتراز عن هذا المتوهم لا منع بتقدير اخر صحيح لجعله حالا من المراتب وبذلك يندفع ما اورده الفنري فراجعه قوله متعلق بالاختلاف دفع لما توهم انه متعلق بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان او بعضها سيرامي قوله او بعضها بيانا لمثل هذا قوله لان اعلا المراتب هو الكلام المسوق وقوله انما يكون اى يوجد وقوله كانه اى الشان وقوله اذا اعتبر اى يكون اذا اعتبر وقوله يكون زيد اسد المحذوف منه الاداة والوجه وقوله او مع حذف المشبه اى حذف وجهه واداته لا فقط بل مع الجامع وقوله في مقام الاخبار عن زيد كما اذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلا واحترز به عن خلافه فانه يكون استعارة وقوله على ان ثم اى بناء اى تفسيرنا المذكور مبني على ان الجامع وقوله في الرتبة اى لا في الزمن وقوله اى وجهه تفسير لاحد وفي بعض النسخ بالواو فيكون تفسيرا للضمير قوله المتن ولا قوة لغيره اى لغير المذكور كذا في غير نسخة وفي بعض النسخ لغيرها اى لغير المذكورة قوله اى لغير المذكور كذا في غير نسخة لغيرها المفرد وبتذكير المذكور قوله وهما الضمير يرجع الى الغير لكن باعتبار المعنى قوله فالمرتبتان

الاولسان اي ما حذف وجه الشبه والاداة فقط وما حذف كلاهما
والمشبه ايضا قوله والاخريان متساويتان اي ماذكرنا جميع
الاركان وماذكرنا ما عدا المشبه قوله اما بعموم وذلك لحذف
وجه الشبه قوله بعموم وجه الشبه اي لحذف اداة التشبيه وعمومه
سرا اي قوله من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون
عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها
ف قوله او باجرا المشبه به على المشبه وذلك لحذف اداة التشبيه
قوله بانه اي ملتبسا الاجرا بانه هو وقوله فما اشتمل اي
فالتشبيه الذي اشتمل وقوله عليهما على عموم وجه من حيث الظاهر
واجرا المشبه الى اخره وقوله كالاوليين اي كالمرتبتين الاوليين
او كالصورتين الاوليين المشتملتين بهما وقوله وما خلا عنهما اي عن كل
من الشيئين وقوله كالاخريين كالمرتبتين الاخريين ج قوله بقي
هاهنا اي في الخاتمة وقوله بحث اي لم يذكره المصنف سرا اي
قوله وهو اي البحث وقوله لقيني اسد يرمي استعارة مصرح بها
هي مجاز مستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وقوله يرمي قرينة وقوله
في الاخبار كان قيل لك ما حال زيد فتقول اسد وقوله وتحقيق
ذلك اي الفرق المذكور وقوله انه اي الشان وقوله لفظ كالاسد
وقوله قرينة مثل يرمي وفي الحمام وقوله بمعناه اي اللفظ ذو العرض
ج قوله بمعناه اي بمعنى لفظه بتاويل المذكور سرا اي قوله اي رجلا
تفسير لاسد وهو يستعمل في الشجاع فهو مجاز وقوله او مقدرا كالاسد
في الاخبار عن زيد وقوله او في حكم الخبر عن المشبه وقوله فالاصح فعلم

ان

ان فيه خلافا وقوله لاثبات معناه اي الحقيقي وقوله لما اي للشي الذي
اجري هذا اللفظ عليه اي للمشبه الذي اجري المشبه به عليه ج قوله
لما اجري عليه اي لما اجري المشبه به عليه سرا اي قوله او نفيه اي
معناه وقوله عنه اي عن ما اجري عليه وقوله وهو اي معنى الاسد
وقوله على الحقيقة اي على ان يكون الاثبات حقيقة وقوله فيجعل
اي المعنى المثبت وقوله لاثبات شبه من الاسد اي لا لاثبات معنى
الاسد حقيقة ج قوله بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان الى اخره
في بعض الحواشي بازا هذا ما نصه اعلم ان فيه وجها اخر في كون
التشبيه مكنونا في الضمير وهو انه اذا لم يكن المشبه مذكورا جاز
ان يتوهم السامع في ظاهر الحال ان المراد باسم المشبه به ما هو موضوع
له فلا يعلم قصد التشبيه الا بعد التامل بخلاف الحالة الثانية فانه
يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكورا او مقدرا اسهل من التامل فيه
فانه لا يظهر كونه وجها اخر بل هو توجيه لكون التشبيه مكنونا
وكونه لا يعرف الا بعد نظر وتامل قوله لاثبات الفعل وهو
اللقي في المثال وقوله فلا يكون اي الكلام وقوله لاثبات التشبيه
بل لاثبات الفعل الواقع على الاسد وقوله استعارة كالاول الذي
هو استعارة باتفاق وقوله لاجرائه على المشبه بحسب الظاهر
لانه محمول عليه وقوله مع حذف كلمة التشبيه لو قال مع عدم ذكر
كلمة الى اخره لكان اوضح لان ما قاله يوهم ان الاداة كانت موجودة
ثم حذفت ج قوله لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه اجراؤه
عليه اعم من ان يكون باستعماله فيه او بحمله عليه واثبات معناه

له فساوى الاستعارة المتفق عليها وما اختاره هذا الذاهب ايضا
وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا
باثبات معناه له س قوله راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس
اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن دعوى
انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر
المشبه تحقيقا او تقديرا او نية اولم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة
على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور
استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون
اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا وتقديرا ونية وفسر التشبيه
بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر
الاداة جعله تشبيها ف قوله هذا اي هذا الخلاف المذكور وقوله
او في حكم الخبر كخبر الناسخ ح قوله وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين
كما دل عليه سياق الكلام وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين
لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم
المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منها
انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه
استعارة بالاتفاق ف قوله بالاتفاق والذي قبله يسمى بذلك مع
الاختلاف وقوله لا باستعماله فيه اي اطلاقه عليه وقوله على
اختلاف المذهبين اي في الاستعارة ج قوله على اختلاف متعلق

باستعماله

باستعماله واثبات اي التي على اختلاف المذهبين سواء قوله وهذا
الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح
سماه تشبيها ومن قيده لا ف قوله ثم قال الشيخ الى اخره كان حاصله
انه على مذهب هذا البعض لا ينبغي اطلاق ان هذا القسم استعارة
بل الذي ينبغي التفصيل الذي بينه وقضية ذلك انه على المذهب
الاول الذي عليه جميع المحققين يكون جميع ذلك من التشبيه سواء
حسن دخول الاداة او لا ويحتمل ان هذا على المذهب الاول
فيكون حاصل المذهب الاول فيكون حاصل المذهب ان الاولى كون
القسم الثاني تشبيها الا اذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب او كان في الصفات او الصلاة
ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب ولعل هذا اقرب اذ من البعيد كون
هذا التفصيل الطويل من الشيخ تفريعا على قول غير ملتحز قوله
فان ابيت هذا تفريع في الايجاب لكن قوله ابيت في معنى النفي فصح
التفريع ج قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي
تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره فيتنافيان
وانما نفى الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير ف
قوله وذلك اي حسن دخولها عليه ج قوله معرفة غير موصوفة
بما لا يلائم المشبه به كما بينه الفنري قوله للابعد كتغيير من
التنكير الى المعرفة وقوله كان اطلاق جواب ان وقوله لغموض اي

لاشكال وقوله وذلك اى عدم حسن الدخول الا بتغيير الى آخره قوله
بان يكون نكرة موصوفة وكذا غير الموصوفة بما ذكر كما بينه الفنرى قوله
وذلك بان يكون نكرة الى آخره قال الفنرى والفارق بين المعرفة
والنكرة حيث يحسن التقدير فى الاولى دون الثانية ان المقصود
من الكلام المبالغة فى التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعنى
الاسد فى زيد اسد كما سبق فى تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس
ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة
المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل فى وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ
وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغى ان لا يقصد به مجرد صدقه على
الموضوع والا لضاع التعريف ظاهر الحصول المقصود بالتنكير ايضا
كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث تعريف المسند وليس المراد هنا
الاتحاد كما فى قولنا زيد العالم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى
التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر
فالظاهر من دعوى حمل الاسد عليه انه فرد من افراده مندرج
تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة انتهى والحاصل
ان فى التشبيه بالجنس مبالغة بخلاف التشبيه بالفرد لا مبالغة
وانما المبالغة فى الحكم بانه من افراد المشبه به وتقدير الاداة
ينافى هذا الحكم فلم يحسن ما مله قوله يسكن الارض صفة
لا يلائم المشبه به الذى هو البدر وقوله لا تغيب صفة ايضا
لا يلائم المشبه به التى هو الشمس قوله نحو فلان بدر يسكن
الارض الى آخره فان قوله يسكن الارض صفة لا يلائم البدر لان

البدر

البدر لا يسكن فى الارض وكذا قوله لا تغيب وصف لا يلائم
الشمس لان الملائم لها فى الغيبة والغروب لا عدم الغيبة وعدم
الغروب قوله تأتلق اى تتألق اى تلمع قوله والفراق هذه
الجملة الاسمية معطوفة على الفعلية اعنى جملة تأتلق لا حالية قوله
والصد وداى الاعراض قوله فانه لا يحسن اذ ليس للبدر يسكن
الارض مثلا قوله فانه لا يحسن الى آخره وانما حسن دخول
ادوات التشبيه اذا كان المشبه به معرفة ولم يحسن اذا كان
نكرة لان المقصود من التشبيه قياس المشبه على المشبه به فاذا
كان المشبه به معرفة يكون قياس المجهول على المعلوم وهو جائز
واذا كان نكرة يكون قياس المجهول على المجهول كذا ببعض الحواشى
وهو شامل للنكرة الغير الموصوفة بما ذكر وهو موافق لما بينه
الفنرى والمعرفة الموصوفة بما ذكر وهو مخالف لما بينه قوله
فانه لا يحسن الى آخره وانما لم ينف الجواز لجواز ان لا يكون المشبه
به موجودا وانما لم يعتبر ذلك لانه خلاف الظاهر من غرض وقوع
خلاف ما اذا وجدت اداة التشبيه لفظا فيضطر لا عتباره قوله
وقد يكون الى آخره انظر هل هو فى حيز التفصيل بناء على مذهب
البعض فيكون مذهب المحققين فى جميع ما يأتى انه من باب
التشبيه دون الاستعارة وان كان المعنى التشبيهى غير مقصود
كما يدل عليه التوجيه او ليس فى حيز التفصيل المذكور فهو بناء على
المذهب الحق فيكون كالمخصص له ولعل الاقرب الثانى كما تقدم
قريبا وقوله فى الصفات خبر يكون وقوله ما يحل اسم يكون قوله

في هذا القبيل الذي يقع فيه اسم المشبه به خبرا عن المشبه موصوفا
بصفة لا يلائم المشبه به او موصولا بصلة كذلك اه قوله ما يحيل
اي يمنع منعا قويا فلا ينافي ما فهم من قوله فيقرب بناء على انه
استحالة التقدير على استحالة اطلاق التشبيه وقرب ما ذكر على
عدم استحالة ذلك الاطلاق ولو سلم فالاستحالة بالنظر لاعتبار
البلغاء والقرب بالنظر للاصطلاح قوله فيقرب اي بسبب
الاحالة يقرب وقوله فيقرب اي من المشبه به وقوله اسد
خبر لمبتدا محذوف اي هو وقوله دم مبتدا وقوله خضابه
خبر والهزبر الاسد القوي وقوله موت اي هو ح قوله فرنص
الموت الفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة
عند الفزع ف قوله المعنى كالاسد اي في التشبيه الاول وقوله
وكالموت في الثاني وقوله لان تشبيهه بجنس السبع حيث قال السعد
ح قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الى اخره هذا باعتبار
الاعم الاغلب والا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين في المشبه
ايضا فالتناقض ف قوله وموضع رحلي منه اسود مظلم لكونه
لم يحسن اليه وعم الناس بالعطا وهذه صفة لا تلائم المشبه
به بل المشبه لان البدر يضيء في نواحي الارض كلها ح قوله الى
التشبيه الساذج اي الذي لا استعارة فيه ف قوله الى التشبيه
الساذج اي الذي يكون في ضمن الاستعارة قوله موصوفا بما
ليس فيه وهو تنوير الشرق والغرب مع اسوداد موضع
الرجل منه بان النعم المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع

وذلك

وذلك ان قول الى اخره ف قوله مما ليس فيه اي كون رحله
اسود مظلما قوله فظهر انه اي البحتري وقوله ان شبه اي
بحر دح قوله من الممدوح بيانية حال من البدر مقدمة او
تجريدية فالمعنى اراد لها المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف
ف قوله التي لم تعرف للبدر فهو تجريد لا تشبيه وقوله
فحوا اي التجريد وقوله انه اي الشان وقوله واحدا على زاد
بمعنى ازداد وقوله لاثبات التشبيه بينهما الممدوح والبدر ح قوله
فهو كقولك زيد رجلا اي زيد متصف بالصفات اللائقة بالرجولية
وقوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد قوله
كيت وكيت مثل يقري الضيف وقوله في البناء اي المذكور وهو
قوله ويبدو ايضا الى اخره لاثبات التشبيه لتعين التشبيه على ذلك
التقدير وقوله فالكلام اي المشتمل على هذا الاسم وقوله قد
استقر في النفوس وقوله وثبت اي عند العقل اي بالادعاء
وقوله وانما العقلا اي انما قصد المتكلم وغرضه وقوله في اثبات
الصفة الغريبة لا التشبيه ح قوله وكما يمتنع كانه جواب عما
يقال لم لا يجوز ان يعد غير الكاف من ادوات التشبيه ف قوله
في هذا اي اسم المشبه الذي تبين انه خارج عن الاصل الى اخره
وقوله يمتنع دخول كان اي كما يمتنع دخول الكاف وقوله ان
يكون الخبر في كان وقوله والمفعول الثاني في حسبت ح قوله
ثابتا في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت
الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد

الحقيقي فقط فايضا كان وحسب ذلك الثبوت ثم الظاهر الا ان يقال
دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء
كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ف **قوله** ثابتا اى
في الخارج **قوله** متعلقا بالاسم في كان وقوله والمفعول الاول
في حسبت وقوله كان زيد الاسد اذا كان المسند به معرفة
وقوله او خلاف الظاهر يكون كونه متعلقا بالاسم حسبت هو ما
وفيما قبله مشكوكا كما صرح **قوله** او خلاف الظاهر قال الفنري وجه
ما ذكره من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر
في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف دعوى التشبيه
لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في صورة الاستعارة
ولذا احسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد والشجاع
ليس فيه مخالفة الظاهر غايته ان تلك المشابهة مما يشك
فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه
فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة
التشبيه فيها كما صرح به الفاضل في ذلك البحث **قوله** والنكرة فيما
نحن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة
التي كلامنا فيها ليست بثابتة في نفس الامر فدخول كان وحسبت
عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه
به كالمقيس عليه ف **قوله** غير ثابتة اى موجودة في الخارج **قوله**
والنكرة فيما نحن فيه للبحث المذكور وقوله فدخول كان وحسبت
في الخارج لان دخولهما يقتضي ثبوتها وقوله كالقياس على المجهول

وذلك

108

وذلك لا يصح وقوله وايضا هذا الفن النوع المذكور من التشبيه
بوجه **قوله** وايضا هذا الفن اى هذا النوع من الامثلة **قوله**
انك تدعي حدوث اى صدور ووقوع **قوله** حدوث شيء الذي
هو الفرد الممدوح وقوله الا انه اى الشيء الحادث من الجنس
المذكور وقوله لم يتوهم جوازها اى امكانها **قوله** فلم
يكن لتقدير التشبيه لان الاداة تقتضي عدم الحدوث من
ذلك الجنس فلا يفيد الاختصاص بصفة عجيبة **قوله** لتعذر
التشبيه فيه اى في هذا الفن وقوله مثلا قولنا مثال الصفة
العجيبة وقوله فلا معنى لتقدير التشبيه اى اداته وقوله
هذا محصول كلامه كانه تصرف فيه بالزيادة والنقصان ج
قوله ومذهب صاحب المفتاح كان هذا مقابل لما تقرر من
كلام الشيخ من انه مع ذكر المشبه لفظا او تقديرا فقد تحقق
الاستعارة **قوله** لا استعارة ولا تجريد ج **الحقيقة والمجاز**
قوله اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اى حمل المجاز على الحقيقة
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الشقين
وقوله وهو اى بحث الحقيقة والمجاز وقوله من مقاصد علم
البيان علم البيان فن براسه يتضمن مبادى كالتعريفات ومقاصد
كالتشبيه والحقيقة والمجاز وقوله لكن قد جرت بالبحث عن
المجاز ج **قوله** لكن قد جرت العادة الى اخره اى بحث الحقيقة
ليس من المقصود في هذا الفن لان هذا الفن علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الى اخره والخفاء والاختلا

فلا ولكن ذكرت اي الحقيقة لمقابلة وان لم يكن من المقصود
الاصلي والمجاز يختلف في ذلك مثلا قولك زيد اسد اقوى من
قولك زيد كالاسد وقولك رايت اسدا يرمي ابلغ منهما وهي
مجازات كلها والاخير استعارة وهي قسم من المجاز فقوله وقولك
رايت الى الخ فيه نظر قوله لما بينهما من شبه الى الخ وانما يكون
ما بينهما من نفس تقابل العدم والملكة لو كان مفهوم المجاز
عدم استعمال اللفظ فيما وضع له قوله تقابل العدم والملكة
والاعدام انما تعرف بالقياس الى ملكاتها قوله فيما وضع له
منشا المشابهة المذكورة وقوله في غير ما وضع له هو محل
المقتضي لمشابهة تقابل العدم والملكة ولانهما اي الحقيقة
والمجاز مفهومات وجوديات وقوله ولهذا قدم تعريف
الحقيقة لكونهما شبه الملكة الخ قوله ولهذا قدم تعريف الحقيقة
الى الخ قال السيد ما نصه قوله ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز الى اخره الوجه الاول بالنظر الى مفهومي الحقيقة
والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتيهما اسمي والمفهوم منه عطف
ولان المجاز على هذا فيكون ايضا علة لتقديم تعريف الحقيقة
لكن لا يخفى صعوبة ذلك مع قول الشارح فالتعرض للاصل
مناسب فانه يدل على ان الكلام في توجيه اصل الذكر
لا التقديم الا ان يقال مراده فالتعرض له اولا مناسب قوله
كما هو المذهب الصحيح كالرحمن فانه لم يستعمل في الحقيقة اصلا
ج قوله في الجملة اشارة الى ان المجاز قد يكون له حقيقة فانه

لايستلزم

لا يستلزم الحقيقة قوله في الجملة يتامل وجه الاحتياج اليه
فان الدلالة التي هي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر من لوازم الوضع فهي دائمة الثبوت للفظ الموضوع فما
معنى التقييد بفي الجملة اللهم الا ان يريد بالدال المستعمل كما
قال في المختصر اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال
فيما وضع له اي في الجملة اي غالبا او بحسب الصحة فليتامل قوله
في الجملة اي سواء استعمل او لم يستعمل قول المتن وقد يقيدان
باللغويين بان يقال الحقيقة والمجاز اللغويين وهما الكلمتان
المستعملتان الى اخره وقوله العقليين هما اسناد الفعل الى من
هو له واسناده الى غير من هو له وقوله اللذين هما في الاسناد
اي الحقيقة في الاسناد والمجاز مثل انبت الله البقل وانبت
الربيع البقل ج قوله لئلا يتوهم فيه اشارة الى انه مع المقيد
يتناول الشرعي والعرفي بحسب الاصطلاح قوله فالمقيد
بالعقلي الى اخره مع انهما داخلان ها هنا ايضا ولا يرد عند
ترك التقييد انه حينئذ شامل للعقلي ايضا مع انه ليس
من الفن لان قرينة السياق وكون الكلام في هذا الفن الذي
ليس منه العقلي ينصرف عن العقلي قوله في الاصل اي في اللغة
وزنه وزن فعيل ومعناه فاعل كسميع بمعنى سامع ج قوله
في الاصل فعيل الى اخره اي في الاصل وصف مؤنث اذا اجري
على مؤنث وانما اقتصر على المذكر لانه الاصل قوله من حق
الشيء من قولهم حق الشيء اي يشتق منه وقوله من حققت الشيء

متعد باح قوله من حقيقة بالتخفيف كذا نقل من المصنف قوله نقل الى
الكلمة اى من الاصل الذى هو بمعنى فاعل او مفعول والفرق بين المعنى
الاصلى اى اللغوى وبين الاصطلاحى انه فى اللغة اسم لشئ ما ثابت
وفى الاصطلاح اسم للكلمة الثابتة وقوله او المثبتة نشر مرتب ح
قوله فى مكانها الاصلى اى معناها الاصلى قوله فى مكانها الاصلى
اى المستعملة فى معناها الاصلى الذى وضعت له وفيه اشارة الى
ان لها مكانا اخر غير الاصلى وقوله والتا فيها اى فى لفظ حقيقة
وقوله الى الاسمية اى ان التا لمراعاة المطابقة بين الاسم والمسمى ح
قوله وعند صاحب المفتاح فيكون اسقل عنه الى الاسمية من الوصف
المونث بالتا لان المنقول اليه مونث اى الكلمة او اللفظ قوله اما
على الاول اى فعيلا بمعنى فاعل وقوله نحو رجل ظريف وامراة
ظريفة فان المثالان للجاريين على موصوف وقوله فلانه اى صاحب
المفتاح ح قوله غير مجراة على موصوفها حتى يكون مونثه بالتا
قوله اذا اجرى على موصوفه ليس على اطلاقه اذ المعتبر وجود قرينة
فارقة حتى لو قيل رايت قتيلا من النساء صح وان لم يلحقه تا وانما ارتكب
السكاكى هذا التقدير البعيد نظرا الى ان الاصل فى التا هو التانيث
مصرى قوله اذا اجرى على موصوفه اى ولم يقع النقل من مجرى
على موصوف وقوله مما تقدم هو ان النقل من الوصفية الى الاسمية
ح قوله المتن المخاطب اى المتكلم قوله اذ لا معنى له وايضا الحرفان
بمعنى واحد لا يتعلقان بشئ واحد قوله كما انه ليس بمجاز لعدم
العلاقة بين الكتاب والفرس وقوله فى الرجل الشجاع اى المستعمل

فى الرجل

فى الرجل الشجاع ح قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة الخ
يفهم منه انه لولا ذلك القيد لدخل الاستعارة وفيه بحث لان
ما وضع له بالتاويل المفهوم العام اى امر يشمل المشبه والمشبه به
كما سيجى كالشجاع مثلا والمستعمل فيه الاستعارة هو المشبه بخصوصه
لا الامر العام كما سيجى ايضا فلو عم الوضع لكان خارجا من التعريف
اذ لم يستعمل فيما وضع له اصلا فتامل ف وذلك ان نقول استعمال
العام فى الخاص استعمال فى الموضوع له كما سيجى فلم لا يجوز ان يكون
ذلك من هذا القبيل لانه يستعمل فى الخاص بخصوصه وبعينه
يكون مجازا فتامل قوله وان كانت موضوعة بالتاويل اى بادعا
دخول هذا الفرد فى جنس المشبه به وقوله عند الاطلاق ح
اى والمصنف قد اطلق الوضع ح قوله واحترز بقوله فى اصطلاح
التخاطب عن المجاز الخاص فقد يجوز ان يكون لفظ موضوعا لمعنيين
فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى احدهما لا باعتبار الوضع بل من
جهة العلاقة بالمعنى الاخر فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية
واللغو حينئذ قيد اصطلاح التخاطب كما لا يخفى ح اقول فيه
بحث وهو انا لا نسلم الالغا فان المخاطب بعرف الشرع اذا استعمل
الصلاة بمعنى الدعا من حيث انه موضوع له فى اللغة يصدق عليه
انه كلمة مستعملة فى الموضوع له من حيث هو كذلك فيلزم ان يكون
حقيقة وهو وهم بل الظاهر من كلامهم انه مجاز فتامل فلا بد من قيد
فى اصطلاح التخاطب مع الحيثية فتامل ذلك ع س فقوله بل الظاهر
من كلامهم انه مجاز اقول فيه نظر اذ لا بد من العلاقة فان وجدت

بالمعتبر مناسبة للمعنى الشرعي فلم يستعمل في الدعاء من حيث انه
موضوع له والا لم يتم الاستعمال على وجه يصح فليتامل وتوجيه
اخر المراد بالمخاطب بعرف الشرع رعاية اوضاع ذلك العرف
في استعمال الالفاظ كما قاله الفنري في فصل عرف السكاكي الحقيقة
اللغوي وحينئذ فالمستعمل الصلاة في الدعاء ان كان بناء على رعاية
اوضاع الشرع في استعمال الالفاظ فهو لم يستعمل في الدعاء من حيث
انه موضوع له بل العلاقة وان كان بناء على رعاية اوضاع اللغة
فهو مستعمل له من حيث انه موضوع للدعاء فيكون حقيقة ولا حاجة
الى قيد اصطلاح التخاطب فليتامل قوله كالصلاة اي ككلمة الصلاة
وقوله اذا استعملها المخاطب اي المتكلم وقوله في الدعا متعلق باستعملها
وقوله اعني اللغة اي بالاصطلاح الاخر وقوله فان قلت الخ سؤال
وارد على قول المصنف الكلمة بالافراد مع انه سياتي له تقسيم الى
المفرد والمركب وقوله كان الواجب اي على المصنف وقوله
ليتناول اي اللفظ المستعمل وقوله قلت لو سلم اي نمنع اولا اطلاق
الحقيقة على المجموع المركب فلو سلمنا الى اخره ج قوله قلت لو سلم اي
نمنع اولا اطلاق الحقيقة على المجموع فيكون من خواص المفرد وان
قلنا ان المركبات موضوعة بالوضع النوعي الذي يشبه الوضع الشخصي
كما بينه في التلويح قوله في هذا الفن اي البيان لكونه علما يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح كايراد شجاعة زيد
تارة بقوله زيد كالاسد واخرى بقولنا زيد اسد الى غير ذلك اي
والحقيقة لا يتاتى فيها الاختلاف المذكور فهي غير مقصودة في هذا

الفن

الفن وقوله اعني اي بالاصل وقوله والوضع لما جرى في التعريف
ذكر الوضع شرع في تعريف الوضع ايضا لان معرفة المركب بمعرفة
اجزائه وقوله وضع اللفظ قد حصل به مساواة الحد للمحدود
اذ لولاه لكان الحد غير جامع لان الوضع يشمل وضع اللفظ وغيره
وقوله لا بقرينة تنضم اليه وهو ما احترز عنه بقوله بنفسه
ج قوله يخرج المجاز يحتمل ان يكون المراد يخرج نفس المجاز عن ان
يكون وصفا اذ الفصل الاحترازي ما يشمل الجنس من الاغيار فتامل
ثم اقول الاولى ان يقال يخرج المجاز عن تعريف الحقيقة لانه لم
يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما عين للدلالة بنفسه فافهم
ع س قوله عن ان يكون موضوعا بالنسبة اصلاح لمحل لان المناسب
ان يقول يخرج تعيين المجاز اي لانه بقرينة فاسناد الخروج الى
المجاز فيه تجوز والعلاقة هي كونه موضوعا بالنسبة الى الاخر
وقوله بالنسبة الى معناه المجازي اما بالنسبة الى معناه الحقيقي لم
يخرج ج قوله انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي قيد
بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك
بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في جاء في زيد على الفاعلية بواسطة
جاء في ف قوله سلمنا ذلك اي ان الحرف لا يدل على معناه بنفسه وقوله
ان يكون العلم بالمعين الذي هو بالوضع وقوله كافيا في الفهم فيه
مناقشة فلينظر حاشية السيد وقوله كافيا في الفهم والحرف كذلك
فيفهم وقوله دون المشترك اي متجاوز لخروج المشترك ان لم
يخرج المشترك وقوله وهو ما وضع اي لفظ لان المراد به المشترك

اللفظي وهو المراد حيث اطلق وقوله وذلك اي عدم خروج المشترك
من التعريف وقوله بنفسه اي بمجرد الوضع صادق عليه وقوله
وعدم مبتدا وقوله لا ينافي ذلك خبر وقوله على التعيين حال من
احداي مشتملا ذلك على التعيين ص ج اقول وكون كون على المصاحبة
اي حال كون الاحد مصاحبا للتعيين اي تعيينه قوله كتعارض
الاشتراك ببيانه وقوله لا ينافي اي تعيينه للدلالة الى آخره
وقوله كالقرء مثلا اي بعد تحقق الاشتراك وقوله ان لا
يتجاوز الطهر اي لا يدل على ما عداها بل يقتصر عليها وقوله غير
مجموع فيكون احدهما لا بعينه وقوله يتميز اي بقوله غير الى
وقوله فهذا اي واحد من المعنيين غير معين منهوم ه اي مدلوله
وقوله ما دام متلبسا باتي تحتزنه وقوله الى الوضعين بسبب
الاشتراك وقوله لانه المتبادر اي الواحد من المعنيين غير معين
ج قوله اما اذا خصصته اي المشترك وقوله فانه اي اللفظ
المشترك الذي خصصته المقرون بقولنا بمعنى الطهر اولا
بمعنى الى آخره وقوله يتنصب بسبب هذه القرينة وقوله
دليلا اي دالا وقوله والقرينة هي قوله بمعنى او لا بمعنى الحيض
وقوله لدفع مزاحمة الغير اي والدلالة للفظ لا للقرينة وقوله
لا لان تكون الدلالة بواسطة حتى تكون مجازا وقوله وضع
آخر ضمنا اي لازما وان لم يصرح به الواضع وقوله وهو
اي الواضع الضمني وقوله للدلالة اي بنفسه وقوله على هذا
اي الطهر وقوله على ذلك اي الحيض وقوله وعلى هذا اي اذا

فرعنا على هذا التحقيق وقوله لا يتوجه اعتراض المصنف اي على
السكاكي ج قوله بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي الى آخره وجه اندفاع
ذلك ما مر ان المتبادر الى الفهم من امارات الحقيقة قوله على انه
اي لفظ المشترك وقوله يدل عليه اي على ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما ج قوله وبان قوله القرء وجه اندفاع
ذلك ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة ف قوله
قرينة لفظية فيكون مجازا لانه دال بالقرينة لا بنفسه كما زعم
حتى يكون حقيقة وقوله الذي هو مسماها الملزوم وقوله فالمجاز
ايضا كذلك اي موضوع بالنسبة الى المعنى الحقيقي اي فينبغي ان لا
يخرج المجاز ايضا لانه مثل الكناية في ذلك وقد خرج المجاز مع ذلك
فلتخرج الكناية ايضا وقوله لان اسدا شروع في اثبات ان المجاز
كذلك وقوله الذي هو معنى الكناية اي المقصود من الكناية ويكون
ان يكون قوله الذي وصفا للمسمى ص وقوله لظهور ان دلالته
اي الكناية وقوله بل بواسطة قرينة اي لكون المقام مقام مدح
في مثل قولك هو كثير الرماد وطويل النجاد وقوله لا يقال اي
في رد كلامنا المذكور ج قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل الاستعمال
آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له في خصوص المحل كقوله الرحمن على العرش استوى وقوله
والسموات مطويات بيمينه وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر فلينظر فيها ف قوله او من غير قرينة لفظية

اى فيدخل الكناية لكون قرينتها معنوية لا لفظية كما انها غير مانعة
عن ارادة الموضوع **قوله** الاول يستلزم هو معنى قوله بنفسه اى
من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له **قوله** الاول يستلزم
الدور قد اشرنا فيما سبق انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور **قوله**
حيث اخذ الموضوع اى الموضوع المتوقف على الوضع فى تعريف
الوضع الذى يتوقف عليه هو اى الموضوع فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف
عليه وهو دور وقوله والثانى هو قوله من غير قرينة لفظية وقوله
انحصار قرينة المجاز فى اللفظى مع انها تكون معنوية ايضا كقوله
تعالى الله يستهزئ بهم لان القرينة هى استحالة معنى الاستهزاء الحقيقى
عليه جل وعلا وهى اى الاستحالة قرينة معنوية وقوله فى اللفظى
مع انها لا تنحصر فى ذلك **قوله** يستلزم انحصار قرينة المجاز
فى اللفظى وقرينة الكناية فى غير اللفظى وقوله داخلا فى الحقيقة
اى ومعلوم انه ليس كذلك **قوله** فان حمل معنى كلامه انه خرج عن
تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج
التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى هو
فى الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورده هاهنا انه لم لا
يجوز ان يكون المعنى يخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية
كذا فى العنترى وقد يقال ما ذكره هنا لازم لما هناك لانه يلزم من
خروج التعيين الذى فى الكناية عن الوضع خروجها عن الحقيقة
ومن دخوله دخولها فلا يكون ما هنا الا صحيح والتصريح عما علم مما

هناك

113

هناك فلا جعل حاصل هذا السؤال لما لزم مما تقدم خروج الكناية
عن الحقيقة فيبطل النسخة المشار اليها بتى فى هذا السؤال انه يجوز
تخريج هذه النسخة على مذهب السكاكى من ان الكناية حقيقة فبين
الشارح بطلان ذلك بقوله فليتامل **قوله** معنى كلامه اى المصنف بتقدير
ان يكون الثابت فى النسخ قوله دون الكناية وقوله فانها ايضا حقيقة
وتصدق عليها حد الحقيقة فيكون فردا من افراد الحقيقة فيجب ان
تكون داخلة فى حدها وقوله الحقيقة فى المفرد كلفظ الكريم
وقوله والكناية كقولك كثير الرماد وقوله ويفترقان فى التصريح
اى بالمقصود وقوله وعدمه اى عدم التصريح فى الكناية بالحقيقة
حيث يصرح بها اى بالحقيقة فى المفرد ولم يصرح بها فى الكناية
وقوله قلنا هذا اى الذى قاله السكاكى من انهما مشتركان الخ الخ
قوله لان الكناية لم يستعمل ظاهره مناقض لما اسلفه فى تعريف
المسند اليه باعلميته من ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع
له وقد ذكر فى التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان
فى الكناية مذهبين وان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليهما والى
ميل المصنف الى المذهب المذكور هاهنا ولذا لم يلتفت الشارح
فى توجيه ما وقع هاهنا فى اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه
عكس تصحيحه احد ابذلك **قول المتن** والقول الدال بذلك هو
الصيمرى وقوله لذاته اى اللفظ من غير افتقار الى الوضع الذى
هو التعيين بل اللفظ بطبعه يدل على المعنى وقوله ظاهره
فاسد وسياتى تاويله فيصح بالتاويل الخ **قوله** ما وقع لبعض

مشاهير الائمة هو الفاضل العلامة صدر الشريعة قوله وهو انه
نظر الى لفظ الايضاح الى آخره كان المصنف نسب الحد المذكور هنا
وهو قوله تعيين اللفظ الى ان قال بنفسه الى السكاكي واعترض عليه
بقوله بنفسه اي فيكون قوله بنفسه فاسدا كما فسد قوله لذاته
وانتصر هذا البعض للسكاكي ورد على المصنف بانه فرق بين قوله
بنفسه وبين قول ذلك لذاته على ما نبه هذا البعض من المصنف
مع ان المصنف بريء من ذلك وقوله فقال دافعا للاعتراض عن
السكاكي ح قوله ان مراد السكاكي بالدلالة اي بدلالة الكلمة انه
عبر بها ولذا انث الضمير في قوله بنفسها قوله ان تكون العلم بالوضع
الى آخره فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسه في تعريف
الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان تكون العلم بالوضع كافيا لزم
الدور والاولى ان يقال المراد ان تكون العلم بالتعيين كافيا قوله
ان دلالة الالفاظ اي من ان وقوله ذاتية لا يتوقف على العلم
بالوضع وقوله يحمله على معنى هو ان المراد بالنفس بالذات وقوله
واقول اي لهذا البعض ح قوله ان المصنف ايضا فسر الوضع الى
اي فكيف يتاتى اعتراضه على السكاكي في تعبيره بنفسه مع تعبيره
هو به ايضا قوله وابطله اي فلا يتاتى ان ينسب المصنف الى
موافقته على هذا القول قوله ثم تاوله بما سيجي وقوله فما ابق
لهذا الحال التي ذكرنا عن هذا البعض وقوله معول في تقرير
كلام المصنف على المعنى المراد له وقوله هذا ابتدا البحث بعد
تمام تعريف الوضع وقوله يعني الى آخره اي في تحرير فساد

القول بان دلالة اللفظ ذاتية وقوله الى ان المخصص للدلالة
على معنى معين وقوله والنظار اي من الاقوال المختلفة فيها ح
قوله لعلها يحتمل انه من باب قعدت جلوسا قوله او يخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتدا تعليم الوضع ومجرد سماع
لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ
لا يفهم معناه فلا بد ان يضم الله خلق العلم الضروري وكذا
الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شي من الوجوه الاولى
على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه
طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم
على معنى يجوز ان تكون بالطبع صرح به في فصول البدايع قوله
وذهب بعضهم هو عباد وقوله الى ان المخصص اي لدلالة اللفظ على
هذا المعنى دون غيره من المعاني وقوله يعني اي البعض وقوله
ان بين اللفظ اي ذات اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه ح قوله
يعني الى آخره كيف ينسب اليه انه يعني ذلك مع احتماله التاويل
الاتي الا ان يراد يعني بمقتضى الظاهر قوله والعق الجمهور اخبر
بالجمهور عن السكاكي فانه لم يحكم بفساده واوله كما سياتي قوله والعق
الجمهور عبر بذلك لان بعضهم حمله على معنى صحيح بالتاويل والجمهور
حملوه على ظاهره فحكموا عليه بالفساد وقوله لو كانت لذاتها اي
ذات اللفظ وطبيعته وقوله لدلالته على اللافظ اي على وجود
اللافظ وحياته ح قوله كدلالته على اللافظ فانها لذاتها قوله

لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم لان الدلالة ذاتية وما
بالذات لا يتخلف ولا يختلف **قوله** لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل احد الى اخره قال الفنري الظاهر ان كلا
منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة
الالفاظ كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها
العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص
النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان تتعدد
اللغات حينئذ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا
ممنوع لجواز ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان
اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اسهل ويمكن ان يجاب بان المجموع
وجه واحد وان خالف ظاهر العبارة **قوله** ولوجب ان يفهم كل
احد الى اخره ان جعل من تتمة ما قبله وان كان خلاف الظاهر
اندفع الاعتراض الذي في الفنري كما اشار اليه **قوله** ان يفهم كل
احد اي فاهم وقوله لامتناع انفكاك الدليل الذي هو اللفظ
هنا المراد دلالة الدليل على المدلول وقوله عن المدلول المعنى
هنا وقوله كما ان كل احد استشهد بما هو دليل عقلي باتفاق وقوله
لامتنع اي على المتكلم وقوله جعل اللفظ الدال على المعنى وقوله
بواسطة القرينة اضافة بيانية وقوله بحيث بمكان وهو مفعول
ثان للجعل ص ج **قوله** ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي فيه بحث لان الدلالة الناشئة

من

من ذات اللفظ عند العاقل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه
مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك ما لو
انتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم والمراد فلا نسلم
امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة
على المعنى المجازي لا عدم دلالته عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية
دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته تامل
ف **قوله** ولامتنع نقله من معناه الذي وضع له اولا وقوله الا المعنى
الثاني فيه اشعار بان النقل فيه هجر الاول وقوله كما في الاعلام
كالمنقول الواقع في الاعلام المنقول وقوله من المنقولات بيان للغير
وقوله الشرعية كالصلاة والصوم وقوله والعرفية كالدابة
في العرف العام وقوله لما ذكرنا ان ما بالذات لا يزول بالغير وقوله
كالناهل للعطشان اي موضوعا اي حال كونه موضوعا لهما والناهل
بين العطش والري فالتنافي بين المعنيين لا بين الذات والذات مع ان
اللفظ موضوع للذات لا للمعنى لكن لما كان موضوعا للذات المتصف
بذلك صح نسبة التنافي الى الذاتين لان الغرض من الذات في مثل هذا
هي الصفة العامة بالذات ح **قوله** لاستلزامه ان يكون المفهوم من
قولنا هو ما هل وجوز اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع
اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما
مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة

٢

من ذات اللفظ عند العاقل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا
للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضع
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هاهنا فهو
الجواب هناك فتدبر قوله انضمامه اى الذات المعبر عنها هو
وقوله وهذا اولى اى التقرير الذى قررناه فى معنى الامتناع وقوله
التقصير مفعول يناسب وقوله التقصير هما المعبر عنهما قبله
بالمتنافيين وقوله لانه ممنوع لانه يمكن ان يقال انهما متناسبان
فى وصف مشترك بينهما وهو التضاد والتناقض وهو كاف
فى ذلك ص وقوله وقد تاوله اولم فاول واول بمعنى واحد
وليس الاول مطاوعا للثانى وقوله وقال عطف على تاوله وقوله
انه اى هذا القول وقوله تنبيه اى من قائله وقوله على ما عليه
اى على المذهب الذى وقوله من ان بيان لما وقوله بحروف اى الهجائية
البسيطة وقوله فى تقسيم اى ذا المقام ممهد لقول القائل دلالة
اللفظ لذاته وقوله بها لا بغيرها وقوله كالجهر الجامع كون
اللفظ اذا حرك تنحبس معه النفس عن الجرى والهمس بخلافه
ومثلوا للاول بقق وللثانى بحثك والشدة كون الحرف ينحبس معه
النفس عند اسكانه فلا يجرى الصوت بل ينحبس والرخاوة بخلافه
ومثلوا للاول باجد وللثانى بالطش وقوله اذا اخذ اى شرع وقوله
فى تعيين اى فى وضع لفظ وقوله مركب منها اى من تلك الخواص
اى من تلك الحروف المختصة بتلك الخواص وقوله لا يهمل خبر
يكون ج قوله لا يهمل التناسب فضلا عن الحكمة لا يخفى عليك ان الاعتبار

التناسب

التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب الخواص والتركيبات يتاتى فى بعض
الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر
انه متعذر فما ظنك باعتباره فى جميع اللغات ف قوله قضاء
علة للا يهمل اى اداء وقوله لكسر الشئ اى كقضم القضم بالقاف لكسر الشئ
الواضح وقوله وان الهيئات اى ومن ان الهيئات وقوله وان
لهيئات تركيب الحروف ايضا المراد لهيئات الحروف المركبة
لا لهيئات التركيب ج قوله وكذا باب فعل بضم العين الدال على
لزوم احدى الشفتين للاخرى عند النطق به قوله والمجاز
فى الاصل اى فى اللغة وفيه اشعار بانه فى اصطلاحهم منقول
من اللغة وقوله مفعل مصدر ميمى ص وقوله من جاز اى ماخوذ
من المجرد ج قوله مفعل يريد انه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى
جائز قوله اذا تعداه فتفسير النحويين مررت بزيد بجاوزت
زيدا فيه بحث لان المرور يلاحظ فيه اللصوق بخلاف الجواز
فانه مطلق التعدى ص وقوله نقل الى الكلمة فى الاصطلاح
اى هو فى الاصل مفعل بمعنى الجواز ونقل فى الاصطلاح الى معنى
اسم الفاعل والى المفعول ج قوله نقل الى الكلمة الجائزة فهو
منقول الى معنى اسم الفاعل قوله او الكلمة المجوز بها فهو منقول
الى معنى اسم المفعول قوله على معنى انهم جازوا بها مكانها
المعنى الاصلى قوله كذا ذكره الشيخ اى مثل الذى ذكرناه
فى المجاز اى فى تقريره ج قوله وزعم المصنف ان الظاهر الراجح
اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولهذا قال فى الايضاح

وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
خلاف الاصل لانه مجاز ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم
انه الظاهر انه لا يلائم ما ذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات التقابل
فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة فى مكانها
الاصلى لزم فى مقابلها ان تكون التسمية بالمجاز باعتبار مجاوزتها
وكان هو لفظ الزعم اشارة الى هذا ف قوله سلكه اى لا معنى تعداه
وقوله واعتبار من كلام الشارح لا من كلام المصنف واعتبار
مبتدا خبره يغاير ح قوله واعتبار المناسب بين تسمية شيء
الخ قال الفنارى كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم
مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور
معناها ووجه الدفع ظاهر اسمى فكان حاصل السوال ان
اطلاق المجاز حينئذ من باب اطلاق الوصف مسمى اطراده
وان صح اطلاقه على اللفظ باعتبار المعنى الحقيقى لوجود المعنى
الوصفى مع ان ذلك الاطلاق لا يصح ولهذا الحاصل يشعر
قول الشارح ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى وعلى
هذا فهو دفع اعتراض على ما قاله المصنف وهو ظاهر واما
ما ياتى عن قريب على قوله وفى الوصف لصحة اطلاقه الى اخره وعلى
قوله فلا يصح فى لعبارة الخ مما يقتضى انه جواب اعتراض من
جهة المصنف على الشيخ فمشكل فتامل قوله فى تسمية اراد
بالتسمية اطلاق الاسم عليه ف قوله فى تسمية شى زيد مثلا
وقوله بشى ضارب مثلا وقوله كتسمية مثال للاول وقوله

كتسمية

117

كتسمية انسان كزيد وقوله باحمر اسم وقوله ووصفه مثال
للثانى وقوله فان اعتبار علة المغايرة وقوله وبيان انه اى
الاسم وقوله اولى بذلك اى بالتسمية وقوله وفى الوصف
وهذا المعنى لم يقصده الشيخ عبد القاهر فلا اعتراض عليه ح
قوله دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه
اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من
العبارة وهذا الظاهر من مساق الكلام ف قوله ويصح لتسميته
بذلك اى حقيقة وقوله فباعتبار المعنيين كونها من حق اذا
ثبت فى الحقيقة ومن جاز اذا تعدى وقوله فى الحقيقة فى الكلمة
المسماة بالحقيقة وقوله فلا يصح اى للمصنف وقوله ولا يصح
الى اعتبار مناسب التسمية التى قصدها الشيخ وقوله وحقيقته
اى ماهيته وقوله كل منهما اى كل واحد من المجاز المفرد والمركب
وقوله يخالف اى يغاير وقوله فلا يمكن اى فبسبب تخالف الحقيقتين
ح قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد اى بحيث يحصل معرفة
حقيقة كل منها بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف
الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة ف قوله فى تعريف
واحد اى بحيث يتميز كل منهما والا فجمعهما فى تعريف واحد مطلقا
ممكن تامل فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد بل تقسيم او لا على حدة
ثم يعرف وقوله اما المفرد اى المجاز المفرد وقوله المستعملة خرج به
الكلمة قبل الاستعمال فلا تكون مجازا كما لا تكون حقيقة ايضا وقوله
فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت لا بقوله المستعملة اى الكلمة المستعملة

في غير المعنى الذي وضعت له في اصطلاح التخاطب وقوله مع قرينة حال من
الضمير في المستعملة اي كائنة اي الكلمة المستعملة مع قرينة وقوله
على وجه يصح متعلق بقوله المستعملة وقوله اي ارادة تفسير لمرجع
الضمير في ارادته وقوله فاحترز بالمستعملة وهو القيد الاول
في التعريف وقوله قبل الاستعمال وان وضعت وقوله كما انه ليس
حقيقة لان الاستعمال قيد فيهما اي الحقيقة والمجاز وقوله مرتجلا
كان اي لفظ الحقيقة وقوله او منقولا شمل المنقول الى العرف
العام كالدابة والخاص شرعيا كان كالصلاة او غير شرعي كالجوهر
نقل من المدرك الى ما يقوم بنفسه في عرف المتكلمين قوله
وبقوله في غير ما وضعت له الى اخره التقسيم المشهور ان اللفظ
اذا تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينها نقل فمشترك وان تخلل
فان لم يكن لمناسبة فمرتجل والا فان هجر الاول فمنقول وان لم
يهجر فحقيقة في الاول مجاز في الثاني كذا في التلويح وفيه انه ان اريد
بتخلل النقل انه وضع لمعنى ثم لاخر فالمشترك قد يكون كذلك كما
صرح به في شرح المفتاح وان اريد ان يكون الواضع متعددا واحد
الواضعين يعتبر ما فكر ذلك فما معنى تخلل النقل الذي لم يوجد
في المشترك ثم تامل يظهر الجواب ع اقول يمكن ان يراد بتخلل النقل
ما معه ملاحظة النقل عن شيء الى اخر فيلاحظ منقول عنه ومنقول
اليه فليتامل قوله مرتجلا كان او منقولا فيه بحث اذ المرتجل والمنقول
يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضع له كما انه يصدق
عليه انه مستعملة فيما وضع له فالصواب اخراجه من قيد اصطلاح

المخاطب

118

التخاطب ثم ويمكن التفصي عنه بان المراد ان لا يستعمل فيما لا يكون
موضوعا له ونفي المطلق يقتضي نفي الافراد فالمعنى ما ليست الكلمة
موضوعة له اصلا فخرج المنقول والمرتجل وبعد التفسير باصطلاح
التخاطب بقيا خارجين فلذا لم ينسب اليه يدل على ذلك ما ذكره
من ان قوله في اصطلاح ليدخل المجاز وخروجه عند عدمه ليس
الا باعتبار ما ذكرنا وقوله بعد ذلك فاللفظ المستعمل في غير
ما وضع له الى اخره اراد به ما ليس بموضوع له في الجملة ولولا ما ذكرنا
في الاول لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه
مع قرينة صارفة عن الاخر ثم وكلامه في المختصر يحتاج الى زيادة
تكلف فاعرفه تم قوله فالصواب الى اخره فيه انه ايضا يصدق
ان كلا مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لان المعنى
المستعمل فيه غير المعنى الاخر الذي هو من موضوع اصطلاح
التخاطب وجوابه حمل ما وضع له على العموم وهذا ما افاد
صاحب هذه الحاشية بقوله وعكس الى اخره وقوله فالمعنى
ما ليست الكلمة الى اخره قول المصنف في غير ما وضعت له اي
في غير كل معنى وضعت له لان في غير معنى النفي فالنكرة بعدها
للعموم او تحمل ما على الموصولة التي من الفاظ العموم فيخرج المشترك
اذا استعمل في احد معنييه مع قرينة صارفة عن الاخر اذ لم
يستعمل في غير كل معنى وضع له وكذا المنقول اذا استعمل
في المنقول عنه او المنقول اليه لذلك تامل قوله وهو مفعول لقوله
وضعت قال العنبري ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث

الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع
في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي
او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك
كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك
ام لا اي قوله ليدخل فيه المجاز خبر لقوله قوله وقوله وهو متعلق
بقوله وضعت جملة معترضة بين المبتدا وخبره وقوله وكذا اي
يدخل وقوله اذا استعمله اي لفظ الصلاة وقوله فلا بد من العلاقة
اذ الوجه الذي يصح هو العلاقة وقوله فلا بد اي فبسبب قولنا
على وجه يصح لا بد من العلاقة المصححة ثم لما كان المفهوم من ظاهر العبارة
انه لا بد من العلاقة في كل مجاز بالشخص دفع ذلك بقوله المعتبر
نوعها ح قول المحشي فلا بد من العلاقة تفريع على قوله في التعريف على
وجه يصح ولعل المعنى فعلم انه لا بد من العلاقة فيظهر تغاير المفرع
والمفرع عليه تامل وقوله من العلاقة بالفتح قوله لان هذا الخ
تعليل للاستلزام المستفاد من الفاء والمشار اليه بهذا اما قوله فلا
بد الخ واما قوله العلاقة والاوضح اسقاط على ويقال معنى قوله
وجه يصح وقوله من تعريفنا المجاز لعدم صدق الحد عليه وقوله
كما تقول تمثيل للغلط اي كالغلط في قولك الفرس لان الغلط
انما هو في لفظ الفرس لا في قوله خذ هذا وقوله ايضا اي كما
خرج الغلط وقوله عدم ارادته اي ما وضعت له وقوله في غير
ما وضعت له على وجه يصح اي داخلة على قوله على وجه يصح وقوله
قد يكون مجازا بان دلت قرينة على عدم ارادة ما وضع له اللفظ

وقوله

وقوله وقد يكون كناية اي اللفظ بان لم تدل قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فليس بمجاز لعدم القرينة المانعة من ارادة ما وضع
له ولا حقيقة لكونه لم يستعمل فيما وضع له وقوله وقد يكون غلطا
بان اطلق اللفظ على ما لم يوضع له ولا مناسبة بينه وبين الموضوع
له وقوله وقد يكون مرتجلا هذا ليس مقابلا لما قبله بل المقابلة
بينه وبين ما بعده ح قوله وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا من
اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع
جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح
به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعلها هنا من اقسام
المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى
بالاعتبار كذا في الفناري وحاصله انه انما عد المرتجل الذي هو
من اقسام الحقيقة لا المجاز من المستعمل في غير ما وضع له باعتبار
استعماله فيما وضع له ثانيا لانه حينئذ مستعمل في غير ما وضع له
باعتبار ما وضع له اولا ولا يخفى انه اذا كان من اقسام الحقيقة
صح ان يكون المقابلة بينه وبين ما قبله من المجاز والكناية والغلط
فالمنقول عن شيخنا المحشي قوله وقد يكون مرتجلا فيه نظر ولعل المحشي
انما سكت عن التنبيه على كون المنقول من اقسام الحقيقة وعلى صحة
عده من المستعمل في غير ما وضع له اي بالوضع الاول لظهور ذلك
فليتامل قوله منه خبر مقدم لقوله ما غلب ح قوله منه ما غلب
في معنى مجازي ينبغي ان لا يكون المراد ان المنقول بعد تحقق كونه منقولا

غلب في معنى مجازي بل المراد ان الحقيقة اللغوية غلب استعمالها
في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فصار بسبب
غلبتها في ذلك المعنى منقولا الى ذلك المعنى كما يدل على ذلك
بقية عبارته ولا ينافي ذلك تعبيره بالمنقول لانه عنوان يكفي
في صدقه في بعض الازمنة ثم ان تعبيره بالغلبة قد يشعر بانه
لا وضع في المنقول بل غاية مجرد الغلبة لكن قوله الاتي فهي موضوعة
له ابتدا يقتضي خلاف ذلك فيمكن تاويل الاول على ان الغلبة علامة
على الوضع فليتامل **قوله** في معنى مجازي اي ليس فردا للموضوع له
الاول بقرينة المقابلة الاتية **قوله** للموضوع له الاول كلفظ الجوهر
في اصطلاح المتكلمين حيث نقلوه من الدرة النفيسة الى الجرم بعينه
وقوله كانه اي لفظ الصلاة وقوله كلفظ الدابة من اضافة
الاعم الى الاخص اي كلفظ هو الدابة وقوله اذا اطلقت اي
الدابة اي الكلمة وقوله باعتبار اي بملاحظة وقوله مجرد اي
عن خصوص الفرسية وقوله انه اي الفرس وقوله لكون اي
الدابة وقوله خصوصية الفرسية بيانية وقوله يكون مجازا
بالنظر الى اللغة وقوله هذا اي كونه مجازا وقوله فهي اي
الدابة وقوله موضوعة له اي للفرس اي في العرف اي
موضوعة لخصوصية الفرس في العرف ومراعاة المناسبة
ليست مصححة للاطلاق بل المصحح هو الوضع بل المراعاة مرجحة
لاطلاق كلمة الدابة عليه دون غيره من الاشخاص **قوله** انما
هي لمجرد المناسبة لا لصحة الاطلاق **قوله** بخلاف الحقيقة والمجاز

اراد

120

اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل
في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة
من وجه مجاز من اخر **قوله** بخلاف الحقيقة اي اللغوية كالدابة
فيما يدب **قوله** فان رعاية المعنى كمعنى الدبيب فالحاصل ان
اللفظ اذا وضع في اللغة لمعنى ثم نقل لاخر فالمعنى المعتبر في الوضع
اللغوي معتبر بالنسبة للوضع اللغوي لصحة الاطلاق فيصح اطلاق
ذلك اللفظ على كل ما يوجد فيه ذلك المعنى وبالنسبة للنقل للترجيح
والمناسبة فلا يصح اطلاق اللفظ على غير المنقول اليه **قوله**
بخلاف المجاز في مثل قولك رايت اسدا يرمي وقوله انما هو اي
الاعتبار وقوله على كل ما اي شي وقوله ذلك المعنى اي الحقيقي
وقوله حتى يصح فالمصحح لاطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع
اشتماله على لازم الاسد وهو الشجاعة وقوله على كل دعا لان
الشارع لم يضعها لكل دعا وقوله اي العرف الخاص وقوله كالنحوي
كلفظ الفعل فانه في اللغة اسم للحدث ونقله النحوي الى كلمة دلت
على معنى في نفسها مقترنة بزمان معين وقوله والصرفي كالسالم
فانه لغة ما سلم من العلة والمرض ونحوه ونقله الصرفي الى
كلمة سلمت حروفها الاصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف
وكالجوهر والعرض وقوله ان كان واضع اللغة كالصلاة المطلق
الدعا وقوله وان كان الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة **قوله**
وبالجملة تنسب الى الواضع بالنسبة الى موضوعها لانهم ينسبونه الى
الموضوع لا الى الواضع حيث يقولون مثلا شرعية ولم يقولوا

شارعية لكن كان المنسوب الى الموضوع منسوب الى الواضع وقوله
وكان اللفظ اى المسمى مجازا وقوله ان كان هو اى ذلك الاصطلاح
الذى وقع فيه التخاطب وقوله كاسد لما فرغ من التعريف بالتقسيم
شرع فى التمثيل اى التعريف على وجه التمثيل اذ التعريف كما يكون بالحد
والرسم يكون ايضا بالتقسيم والتمثيل ج قوله اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتغاوت بحسب عرف
وعرف حتى لو استعمل النحوى او الشرع يكون الامر على ما هو الامر عند
استعمال اللغوى بنا على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو
لهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن
ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ فيه وكون الخطاب
باعتباره وان لم يحصى بعد فتامل ف قول المتن وفعل اللفظ
والحدث اعترض عليه بان الذى يجى للحدث هو الفعل بالفتح
لا غير والفعل بالكسر كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وصرح
به الجوهرى ايضا قلت هذا انما يرد عليه لو كان المراد بالحدث
مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتامل ف قول المتن
وفعل اللفظ اى حقيقة وقوله والحدث اى مجازا وقوله حقيقة
فى الاول دون الاربع ج قوله فما ذكر بلفظ النكرة كان المراد لفظ
النكرة هنا وبالنكرة فى قوله الاتى بعد كل نكرة صورة النكرة
والا فالمراد من لفظ اسد وصلاة وفعل ودابة الفاظ وهى
اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة ف
قول المتن ان كانت العلاقة والمجاز بانواعه لابد فيه من العلاقة

لكن

لكن قد تكون العلاقة مشابهة وغير مشابهة وقوله المصححة
لاطلاق اللفظ المجازى على المعنى المجازى عبر بالمصححة دون المرجحة
اشارة الى انه لا يجب اطرادها اى كلما وجدت صح اطلاق اللفظ
على ما وجدت فيه كالشجاعة فانها مصححة لاطلاق لفظ الاسد على
الرجل الشجاع فيصح اطلاق لفظ الاسد على كل من اتصف بالشجاعة
بخلاف لفظ القارورة فانه مرجح لاطلاقه على الزجاج لكونه
مقرا للمائعات ولا يجب اطراده فى اطلاقه على الحجر لان العلاقة
هنا مرجحة لا مصححة وقوله والا فاستعارة اى وان لا فهو اى
المجاز استعارة وقوله على هذا اى التقسيم وقوله فيما اى معنى
وقوله شبه بمعناه الاصلى المقصود منه ان مسمى الاستعارة على
هذا هو نفس اللفظ وقوله وكثيرا اى وحينا كثيرا او اطلاقا
كثيرا وقوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة لان الزيادة للتكثير
وقوله على فعل المتكلم كما تطلق على اللفظ كما هو الاكثر وقوله
اعنى اى يقول على فعل المتكلم ج قول المتن على استعمال اسم
المشبه به فمعنى الاستعارة هنا هو الاستعمال وهو اطلاق
اللفظ وارادة المعنى وقوله وحينئذ يكون معنى المصدر الذى
هو الاستعمال لا بمعنى اسم المفعول الذى هو اللفظ المستعمل وقوله
فيصح بسبب كونه بمعنى الحاصل وقوله فيهما اى فبسبب كونه بمعنى
المصدر هنا الى الحاصل لان المصدر هو مبدأ الاشتقاق بخلاف
اسم المفعول وقوله وهو ما كان وهذا الحد ماخوذ من تقسيم
المصنف وقوله ما اى مجاز وقوله فى اللغة اى مستعمل فى اللغة

فالجار متعلق بالقدر المذكور وقوله في النعمة اي الاحسان
وقوله وهي اي كلمة اليد وقوله موضوعة للجارحة اي الكاسبة
ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم وقوله لكن من شان النعمة شروع
في بيان العلاقة وقوله ان تصدر الصادر هي النعمة والمصدر
الجارحة لانها منشؤها وقوله منها اي من الجارحة وقوله
بها اي بالجارحة لانها كالجار متعلق متصل لا بالمصدر قوله
بها اي بالنعمة قوله بمنزلة العلة الفاعلية لها اي النعمة وقوله
وايضا اي وتعود ايضا الى بيان العلاقة بينهما غير العلاقة
المتقدمة وقوله فهي اي الجارحة وقوله بمنزلة العلة الصورية
التي بها الشيء بالفعل وقوله لها اي للنعمة قوله وايضا بها تظهر
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها اي فالجارحة بمنزلة العلة
الصورية للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير
منه ولا يبعد ان تجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة
الظاهرة فيها قوله ومع هذا اي الذي قررناه من كون الجارحة
علة فاعلية او صورية فلا بد الى اخره اي لا يكفي ما تقدم في العلاقة
بل لا بد من الاشارة الى المنعم وقوله كلاهما الشعث لانه ليس فيه
اشارة الى المنعم فلم يكن قرينة على ان المراد باليد النعمة قوله بخلاف
الشعث ظاهر ولو مع قرينة قوله لان اكثر شروع في بيان العلاقة
بين اليد والقدرة وقوله لان اكثر انما قال اكثر ما يظهر اشارة الى
ان القدرة تظهر كثيرا في غير اليد ايضا كالرجل واللسان لكن
ذلك قليل بالنسبة الى ظهورها في اليد وقوله ما يظهر مصدرية

وقوله

وقوله سلطان اسم مصدر بمعنى التسلط قوله لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة في اليد فيكون بمنزلة علة صورية للقدرة على قياس
ما ذكر في النعمة والاظهر ان تجعل اليد بمنزلة المادة القابلة والقدرة
بمنزلة صورة لها حالة فيها [illegible] قوله في اليد اي حاصل في اليد
وقوله بها اي باليد وقوله يكون اي يوجد وقوله الافعال اي
اكثرها لتوافق قوله اكثر ما وقوله من البطش بيان للافعال
وقوله والاخذ اي الانتزاع وقوله وغير ذلك اي من الافعال
وقوله تتكافا اي تتماثل وقوله ويسعى عطف على تتكافا وقوله
ويسعى بذمتهم اي بعهدهم وميثاقهم فاذا اجار واحد حربيا
وجب تنفيذه عليهم وقوله وهم يد بمعنى كيد واحدة وقوله
على من سواهم اي على الكفار قوله ادناهم اي احقرهم وقيل
الادنى العبد والمراة قوله فهو من باب التشبيه اي البليغ لحذف
الاداة وقوله اي هم اي المؤمنون وقوله في وجوب اي ثبوت نتائج قوله
فهو من باب التشبيه وجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل
ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر
الطرفين قوله من ان اليد هاهنا اي في هذا الحديث قوله فهو
مبني على ما نقلناه عنه هذا يدل على ان ما نقلته عنه مبني على قوله
لا على قول غيره كما تقدم التردد في ذلك قوله من ان المشبه به وهو
هنا اليد قوله اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم لعل وجه
عدم حسن ذلك ان التكرار اي يد موصوفة بصفة لا تلائم المشبه
به وهي على من سواهم اذ الكون على من سواهم لا يلائم اليد كما قال

هنالك عن الشيخ وذلك اى عدم حسن الدخول بان تكون اى اسم
المشبه به نكرة موصوفة بما يلائم المشبه به الى آخره قوله اى
ذا المزود والى آخره قال السيد قال فى الصحاح المزادة الراوية قال
ابو عبيدة لا تكون الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما لتتسع وكذلك
السطيحة وجمع المزادة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يجعل
فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال ايضا
الراوية البعير او البغل او الحمار الذى يستقى عليه والعامة تسمى
المزادة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر
ان تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة ظرف الماء الذى
يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله
يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود مجازا انما يسمى بالراوية
حامل المزادة ويطلق عليها مجازا انتهى وقوله غير صحيح اشار شيخ
الاسلام حفيد الشارح فى حاشية المختصر الى توجيه كلام الشارح
فقال اعلم ان الراوية اسم لحامل الماء دون الطعام والمزود ظرف الطعام
مطلقا والظاهر ان لا يفسر المزادة هاهنا بالمزود لعدم المناسبة
بينه وبين الراوية لكن صاحب المهذب والاساس والعلامة وغيرهم
فسروها به فالوجه الصحيح ان المزادة فى الاصل ظرف للطعام وصالح
لظرفية الماء ايضا لكن اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء
دون الطعام تامل انتهى قوله اى ذا المزود المزود ظرف الطعام
والمزادة ظرف الماء فكان ينبغى ان تقول هو ظرف الماء وقوله
ليقاس عليها اى على الانواع اى على افرادها الا ان القياس على

الافراد

الافراد وقوله وذلك لان العلاقة اى بين المجازى واللغوى وقوله
بحث اى صناعة وقوله مما اعتبرت اى من المعانى التى اعتبرت
وقوله ولا يشترط اى عند اهل الفن وقوله فى كل جزئى اى
فى كل علاقة جزئية من جزئيات العلاقة او فى كل جزئى من
جزئيات المجاز وقوله من الجزئيات بل من الكليات وقوله ولم
يسمعوا اى ائمة الادب وقوله على ان تسمع اى من العرب وقوله
احادها اى العلاقة او الانواع وقوله وجزئياتها تفسير وقوله
يجب ان يثبت اى على التجوز وقوله ان يثبت اى عنه وقوله
ان يسمع اطلاق الغيث الذى هو السبب على النبات الذى هو
المسبب وقوله على النبات الذى هو الجزئى وقوله وهذا
اى ان الواجب ان يثبت اى العرب يطلقون الخاص وقوله
معنى قولهم اى ائمة اهل الفن وقوله بالوضع النوعى لا الشخصى
وقوله يرتفع ما ذكره اى منها اى العلاقة وقوله الى خمسة
وعشرين اى نوعا قوله غير ما سبق اولا الى آخره فالسببية
الاتية فى كلامه يراد بها غير الصورة بقضية قوله غير ما سبق
مع ان هذه الصورة كما تقرر قوله المعنى تسمية الشئ فيه كتسمية المعنى
ذو التسمية وهو اللفظ وقوله تسمية اشارة الى ان التسمية عكس
مجاز الكل فيها مجاز فهى مشتملة عليه وقوله عند ظرف التسمية وقوله
اطلاقه اى لفظ الجزء وقوله على ذلك الشئ اى الكل وقوله وذلك
لان العين الجارحة بيان لوجه تسميته بهذا الجزء دون بقية اجزاء
الشخص المرتقب وقوله من ان تكون له اى للجزء المطلق على الكل

وقوله وان كان كل منها من اليد والاصبع وقوله نعني اي بالعكس
وقوله في الانامل اي المستعملة في الانامل ج قول المتن في الانامل
وهي رؤس الاصابع قوله كانه اي الجاعل وقوله رعينا
الغيث قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي في الغيث وقوله
لانه اي الكلام المورد ج قول المتن مايؤول اي يرجع قول المتن
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر الظاهر انتقال
اعصر عنبا كما ذكر في بعض كتب اصول الفقه وجعل من تسمية
الشيء باسم غايته وعلى ما في الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خمرا
اي عصيرا يؤول الى الخمر قوله اي عصيرا ان اراد به المعصور
وهو العنب فقوله يؤول اي يؤول الحاصل بعصره وهو
المائع قوله او تسمية الشيء باسم حاله تقدم ما فيه من المسامحة
في نظائره وقوله اي باسم ما يحل فيه فسر الحال بالشيء الذي يحل
وفسر الضمير بالشيء الذي هو المحل وقوله او تسمية الشيء باسم
آلته هو الذكر في المثال وقوله لسان صدق اي الذكر وقوله
ولما كان في الاخرين حيث قال في الاخرين اي ذكرا حسنا وفي
الذي قبله اي في الجنة وقوله الاخرين من المعنيين المجازيين
الاخرين ج قوله صرح به يتأمل مرجع الضمير في به ويحتمل انه
نوع خفا على حذف مضاف اي صرح بمحله وهو قوله اي في الجنة
في الاول وقوله اي ذكرا حسنا في الثاني وفي بعض الحواشي بان
قوله صرح به اي بقوله اي في الجنة وبقوله اي ذكرا حسنا
انتهى فليتأمل قوله هذا الفن اي البيان مبني مصدر ميمي

وقوله الانتقال اي كائن على ذلك اي انتقال ذهن السامع
من المعنى الحقيقي الذي هو الملزوم الى الاخر وقوله وبعض
انواع العلاقة التي ذكرها هنا وقوله لا انتفاء اللزوم اي فجاء
التناقض بين ما ذكره في المقدمة وبين ما ذكره هاهنا وقوله
فكيف ذلك اي فكيف الجمع بين ما هنا وبين ما تقدم وقوله يعتبر
في جميعها اللزوم اي لزوم المعنى المجازي للمعنى الحقيقي وقول السائل
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم وان اراد به
اللزوم بوجه فممنوع وان اراد به ما هو اخص من ذلك فليس
ذلك مما يبتني عليه المجاز هنا بل اللزوم بوجه ما هو المعتبر وقوله
في جميعها اي انواع العلاقة وقوله اما في الاستعارة اي اما اعتبار
اللزوم بوجه وقوله لان علة الظهور ج قوله اما في الاستعارة
اعتبار كذلك قوله لان وجه الشبه اي الذي العلاقة فيه
هي المشابهة فيه قوله انما هو اخص اي اشهر وقوله فينتقل
الذهن من السامع عند اطلاق اللفظ وقوله اليه الى وجه
الشبه ثم منه الى المجازي اي بواسطة القرينة وقوله لا محالة
لا تحول عن ذلك ج قوله فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع الزيد
او عمرو على الخصوص قال السيد اعني به ان لفظ الاسد يستعار
لمفهوم الشجاع مطلقا اعم من ان يصدق على ذات الحيوان المفترس
او غيره كما يدل عليه قوله اولا انما يستعار للشجاع وثانيا ولا
شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة
بين المعنى الحقيقي والمجازي في صفة بل يكون المعنى المجازي حينئذ

عارضا للمعنى الحقيقي وعنه ولا تشبيه هناك اصلا ولا يكون
استعارة بل مجازا مرسلا وانما يعنى به ان لفظ الاسد مستعار
للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى
مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من
المعروض الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلى غالبا
والثانى انتقال من المفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث
هو معروض له وليس كالانتقال الاول فى الظهور والكلية بل
يحتاج الى معونة المقام والقرينة انتهى قوله انما يستعار للشجاع
وهو لزوم الاسد وقوله الى الشجاع فى حاشية السيد هنا مناقشة
فليراجع وقوله واما فى غيره فظاهر اى واما اعتبار اللزوم بوجه
ما فى غيره اى غير الاستعارة فذكره باعتبار انه نعت مجاز
وقوله باسراد كلام ذكره هذا كلام العضد وقوله بعض المتاخرين
هو صاحب التنقيح ج قوله مما يتصف بالفعل الى اخره اعترض
بان الحصول بالفعل لا يلزم فى المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفى
توهم الحصول كعصرت خمرا فانه اذا لم يحصل حقيقة الخمر
اصلا وكذا لا يجب الحصول فى نفس الامر فى الزمان السابق فى المجاز
باعتبار ما كان بل يكفى اعتقاد الحصول واجيب بان المراد من
قوله اما ان يكون ذلك الغير الى اخره ان ذلك الاطلاق على ملاحظة
اتصافه فى سابق او لاحق فلا اشكال انظر الحاشية الكبرى
الاتية قوله مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع الى اخره حقيقة
على ما ذكره فى التلويح اى المعتبر فى المجاز باعتبار ما كان حصوله

الحقيقي

الحقيقي للمسمى المجازى فى الزمان السابق على حال اعتبار الحكم اى
زمان وقوع النسبة وفى المجاز باعتبار ما يؤول حصوله فى اللاحق
ويمتنع حصوله فى زمان الحكم والا لكان المسمى من افراد الموضوع
له فيكون حقيقة وكذا فى جميع الازمان ولا محذور فى حصوله
له زمان ايقاع النسبة والتكلم للقطع بان خلت قبلا وعصرت
خمرا مجاز مع انه فى زمن الاخبار خل وخمر بخلاف لا تشرب
العصير اذا صار خمرا فانه حقيقة لكونه خمرا عند المصنف واورد
عليه السيد ان قولك عصرت هذا الخمر فى الماضى مشيرا الى خمر
حقيقية مع انه ليس خمرا فى زمان العصر وقولك ما شربت هذا
الخل مشيرا الى عصير مجاز باعتبار المآل وان كان خلا حال
الشرب فما اعتبر فى المجاز باعتبار الصيرورة حال النسبة لا الحكم
فقد سهى بل الواجب الرجوع الى وضع الكلام وطريقته فتارة
يعتبر زمان النسبة كما ذكره وتارة زمان اثباتها كما مر وعكس
الجواب بانه اذا كان فى الكلام حكمان فالمعتبر ما كان اللفظ
من متعلقاته فان قولك اكرم الرجل الذى خلف طفلا حقيقة
مع انه حال الاكرام ليس بطفل صرح به فى التلويح وحينئذ
ان لفظ هذا المتضمن معنى اشير دال على حكم اخر ولفظ الخل
وان كان صفة لهذا معمولا للفعل المذكور الا انه متعلق معنى
باشير وفى المثال الاول يحصل المعنى الحقيقي فى زمان الاشارة
فيكون حقيقة وفى الثانى غير حاصل فيه فيكون مجازا فلما مل ترك
فى كلام البعض الحاث اخر الاول ان حصول الحقيقي فى زمان

الحكم بل في جميع الازمان لا يوجب كونه حقيقة لجواز ان لا يكون
الاطلاق من جهة كونه فرد الموضوع له كاطلاق الدابة على الفرس
مجازا الثاني ان الحصول بالفعل لا يلزم في المجاز باعتبار ما يؤول
بل يكفي توهم الحصول كعصرت خمرا فان يقضي اذ لم يحصل حقيقة
الخمر اصلا وكذا لا يجب الحصول في نفس الامر في الزمان السابق
في المجاز باعتبار ما كان بل يكفي اعتقاد الحصول وقد يجاب عنه
بان المراد من قوله اما ان يكون ذلك الغير الى آخره ان ذلك
الاطلاق بملاحظة اتصافه في سابق او لاحق فلا اشكال
وقد يدفع الثاني بان المراد ان الحصول بالفعل لازم ولكن
اعم من ان يكون بالنسبة الى هذا الفرد الذي تعلق به الحكم او
غيره ومعنى الخمر به يحصل العصير في الجملة لكن كلام ذلك
البعض في التوضيح صريح في اشتراط حصوله له تحقيقا قوله
للخمر التي اربعة اى صبت في الارض قوله واذا كان ذلك الغير
بيان لتحقق العلاقة والاستعمال فيما ذكر من الانواع وقوله وان
لم يتصف به شروع في انواع اخر من العلاقة قوله واذا كان
ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من
المعنى الحقيقي اليه في الجملة اقول لا شك ان هذا الانتقال
يحتاج ايضا الى معونة المقامات والقرائن كما في الاستعارة وسائر
الاقسام فالجواب الحقيقي ما اشار اليه بقوله وبالجملة اذا
كان بين الشيئين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على
غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى

الحقيقي

الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام والقرينة وهذا هو المراد
من اللزوم هاهنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه
الا تفاصيل العلاقات المؤدية الى اللزوم المعتبر في المجاز اسمي
قوله بالجملة اى اعم من ان يكون في الماضي او المستقبل بالفعل
او بالقوة ج قوله في الجملة اى في بعض الاوقات كاطلاق البصير
على الاعمى فان الذهن قد ينتقل في بعض الاوقات باعتبار
المقابلة سيد امجد قوله وان لم يتصف اى ذلك الغير وقوله
به اى بالمعنى الحقيقي وقوله ذهنا اى في الذهن لا في الخارج
وقوله ولا يشترط فليس اللزوم هنا كاللزوم المعتبر من دلالة
الالتزام في علم المنطق وقوله واللزوم المراد هاهنا الذي
هو انتقال الذهن من الحقيقي الى المجازي في الجملة وقوله
اما ذهني محض اى لا في الخارج بل بينهما فيه تعاند وقوله
كاطلاق البصير من اطلاق اسم احد الضدين على الآخر وقوله
او منضم قسيم لقوله محض ج قوله كالقرآن للبعض اى
اذا فسر القرآن بالكلام المنزل للاعجاز سورة منه فانه حينئذ
يكون اسما للكل واطلاقه على البعض مجاز قوله او سببه
احدهما كالنبات والغيث وقوله او مجاورا لهما كالراوية
وقوله ولهذا الاجل ان جميع ذلك يشتمل على اللزوم وقوله
فان الانسان لا يوجد بدونها فالرقبة والرأس اصل يفتقر
اليه الانسان ويتبعه في الوجود فلذلك لا يوجد بدونها فالمراد
باللزوم هنا اى في فن البيان هو الاستتباع فالمستلزم هو

المستتبع واللازم هو التابع ج قوله واما اطلاق دفع لما يقال
قد اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزامه له ولذا لم يصح اطلاق
اليد على الانسان فكيف يصح اطلاق العين على الربيئة فاجاب
بانه من جهة ان الانسان يوصف بكونه رقيبا لا يوجد بدون
العين كاطلاق اللسان على الترجمان فتم قوله وهذا المعنى اى
انه رقيب وموته وبالجملة هذا هو التحقيق في الجواب ج قوله
وهذا معنى اللزوم الى اخره اعترض عليه بان فهم الجزء مقدم
على فهم الكل فلم يكن الانتقال من الكل الى الجزء بل العكس
فلا يكون الكل ملزوما لهذا المعنى فكيف يصح اطلاق الكل
على الجزء مع ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم اجاب
الشارح في التلويح بان ليس معنى الانتقال من الملزوم تاخر
تصور اللازم البتة بل كونه بحيث تحصل عند حصوله
في الذهن في الجملة وهو متحقق دائما في الجزء واقول الاولى
ان يجاب ان فهم الجزء من حيث انه ممتاز عن غيره مراد بلفظ
الكل موخر عن فهم الكل اجمالا وانما المقدم فهمه اجمالا والمعنى المجازى
الجزء من حيث انه ممتاز فيصل الذهن من الموضوع له اى
الكل مجملا لا باعتبار تفاصيل اجزائه الى الجزء الممتاز المراد
باللفظ نعم تصور الجزء لهذا الاعتبار ليس لازما عقليا
لفهم الكل وقد عرفت انه ليس بمراد في المقام فتم قوله وهي
ما كان اى مجاز يكون علاقته وقوله اى قصدا اى لا يكفي في كون
الاستعارة استعارة مجرد وجود المشابهة بل لا بد من قصد

اطلاقه على ذلك بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي ج قوله فاذا اطلق
نحو المشفر الى اخره مثل اطلاق نحو المشفر في شفة الانسان من
استعمال المقيد في مقيد اخر لا في المطلق واجيب بان الاطلاق
المذكور ليس من جهة انه مشفر الانسان بخصوصه كما يقال
لزيد رجل وانسان وحيوان لا لكون هذه الالفاظ مستعملة
في غير معانيها المطلقة ثم اورد عليه ان المعنى المطلق والمقيد
معنيان متغايران بالذات لا بالاعتبار ومقصود الشارح تغايرهما
بالاعتبار كما يدل عليه كلامه ويمكن ان يقال مراد الشارح
ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك
الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل
فلا باس حينئذ بتعددهما ثم اى فالشيء الواحد شفة الانسان
في المثال وله اعتباران احدهما خصوص كونه شفة انسان
والاخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز
المرسل بالاعتبار الثاني قوله فهو استعارة اى لفظ مشفرا
والاطلاق المذكور وقوله اطلاق المقيد اى اسم المصدر وقوله
كاطلاق المرسن هو لغة مكان الرسن من الدابة وقوله على
الانف اى مطلقا سواء كان موضع رسن ولا ج قوله كاطلاق
المرسن فهنا استعمل المرسن وهو موضوع لانف مخصوص
في مطلق الانف فهو من اطلاق المقيد على المطلق لهذا الاعتبار
قوله فاللفظ الواحد كالمشفر وقوله الى المعنى كشفة الانسان
وقوله يجوز ان يكون استعارة ان قصدت المشابهة وقوله وان

يكون مجازا مرسلا ان لم يقصد المشابهه وقوله قد تقرر اى
الغالب اطلاق الاستعاره وقد نقيد بما ذكر وقوله والمكنى
عنها فالاستعارات ثلاث وقوله يتحقق معناها لثبوته فى الخارج
ص وقوله معناها اى المجازى وقوله اى ما عنى بها اى معنى
عنى بها وقوله عنى بها وصف جرى على ما هو له وقوله
واستعملت جرى على غير ما هو له ولذلك ابرز الضمير فى الثانى
دون الاول ح قول المتن حسا او عقلا منصوبان على الظرفيه
المجازيه والعامل فيهما تحقق اى يتحقق معناها فى الحس او فى العقل
والمراد بالحس المحسوسات اذ المعنى الخارجى انما هو متحقق فى المحسوسات
لا فى الحس كالابصار وقوله بان يكون اى بسبب وقوله ذلك
المعنى اى المتحقق وقوله امرا اى شيئا وقوله معلوما اى لكل
احد وقوله ان ينص اى يعبر عنه بلفظ لا يحتمل غيره وقوله
ويشار تفسير لقوله ينص عليه اى يشار اليه باسم اشاره
لان اسم الاشاره نص فى المشار اليه وقوله حسيه اى يكون
المشار اليه مدركا باحدى الحواس الخمس وقوله او عقليه
اى يكون المشار اليه مدركا بالعقل وقوله فيقال عطف
مفصل على مجمل وهو اى المجمل ينص ويشار وقوله ان
اللفظ الذى هو الاستعاره وقوله للمبالغه علة جعل ح
قوله زهير بن ابى سلمى كلام القنرى يدل على انه هكذا
زهير بن سلمى بدون ابى فليراجع وقوله سلمى بضم السين ف
قول المتن لدى اسد اراد به الرجل الشجاع وهو متحقق حسا

لانه يشار اليه اشارة حسية وقوله شاكى السلاح صفة
مشبهة بمعنى تام السلاح اى تام سلاحه فالاضافه لفظيه
وقوله وكذا شائك السلاح اى ومثل شاكى السلاح فى المعنى
شائك الحاضر ج قوله وشاك السلاح بتامل وجه زيادة
هذا على ما فى المتن فان ما فيه بصورة هذا وكونه شاكى
بالياء لكنها حذفت للساكن لا دليل عليه فليحرر قوله بالقلب
اى القلب المكانى وحذف الياء ثم انه قد يتوهم من ظاهر
كلامه ان الاصل شاكى فنقل اللام الى موضع العين وقد يحذف
وفى شرح الكشاف ان الاصل شائك فقد تحذف العين فيقال
شاك وقد ينقل الى موضع اللام ويعل ويقال شاكى فهم
قوله بالقلب اى فقط فى شائك ومع الحذف فى شاك وقوله
اى قذف اشار به الى ان مقذف اسم مفعول مشتق من
قذف المضاعف الذى اصله قذف بالتخفيف وقوله اى
قذف تفسير لاصل الفعل وقوله كثير اشارة الى ان التضعيف
للتكثير فى الفعل وقيل قذف تفسير غير مشهور حيث عبر
بقيل وقوله له لبد هذا ترشيح للاستعارة بذكر ما يلائم
المستعار منه وقوله لبد الاسد التى هى واحدة اللبد
وقوله من شعره بيان لها وقوله والتقلم اى الصيغة وقوله
مبالغة العلم فقوله لم تقلم بالتضعيف ابلغ من لم تقلم
بالتخفيف لان كل ما افاد المبالغة فى الاثبات يفيدها
فى النفى ايضا فكما ان قلم ابلغ من قلم كذلك لم تقلم ابلغ

من لم تفعل نظيره ما قالوه في قوله تعالى وما ربك بظلام
للعبيد وقوله اي الدين تفسير للصراط وقوله الحق تفسير
للمستقيم وقوله وهو اي الدين الحق وقوله ملة الاسلام
من اضافة الاعم الى الاخص وقوله وهذا اي المعنى وهو
ملة الاسلام وقوله فاذاقها الضمير للقرية والمراد اهلها
ح قوله ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الى اخره قال السيد
ما نصه قيل عليه ان الحمل على التخييل ركيك جدا لا يناسب
بلاغة القران فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو
بصدده فلا بد ان يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار
واقرب منه ان يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه
الشبه الاحاطة والشمول والملابسة التامة والاولى ان
يجعل استعارة تحقيقية على احد الوجهين انتهى وقوله ركيك
جدا الى اخره قد وجهه بقوله فان الجوع الى اخره وهذا الكلام
يفيد ان المراد بالتخييل المذكور الاستعارة التخييلية وهي هنا
اثبات اللباس للجوع التابعة للاستعارة بالكناية وهي هنا
تشبيه الجوع بشخص ضار مجد في الاضرار وهذا اعني كون
المراد بالتخييل المذكور ما ذكر خلاف ما قد يفهم مما علق عن
شيخنا الاتي على قوله التخييل وقوله فلا بد ان يثبت الى اخره
اي والذي اثبته هنا من اللباس لا مدخل له في الاضرار
وقوله واقرب منه ان يحمل على التشبيه الى اخره يدل على
صحة التشبيه هنا وهذا مع سكوته على قول الشارح الاتي

فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط يدل على انه ليس مقصود الشارح
رد التشبيه في نفسه ثم يحتمل ان مقصوده رد حمل كلام صاحب الكشاف
عليه مع كونه ظاهرا في الاستعارة بالمعنى فتوهم كونه تشبيها
في كلام صاحب الكشاف غلط ويحتمل ان المقصود رد مجموع توهم
انه تشبيه لا استعارة والورود وحققه نفي كونه استعارة
بالمعنى فتوهم انه ليس استعارة غلط فليتامل قوله عند
اصحابنا من اهل هذا الفن وقوله على التخييل هو ان تكون
الاستعارة في المعنى المتخيل لا تحقق له لا في العقل ولا في الحس
وقوله وهو ان يستعار لفظ لباس وقوله من انتقاع بيان
لما يلبسه وقوله وتغيره تفسيري وقوله وفيه بحث حيث
قال عند اصحابنا وظاهره نسبة ذلك الى الاصحاب كلهم وتوجه
انه اراد كلهم قوله وعندي الى اخره وقوله وفيه بحث اي
في قوله الظاهر من اللباس عند اصحابنا الى اخره لان صاحب الكشاف
من اعظم الاصحاب وقد قال انها تحقيقية وقوله بانه اي اللباس
وقوله تحقيقية لا تخييلية وقوله ويحتمل اي يمكن وقوله ان
يكون فاعل وقوله ان يكون اي التحقيقية وقوله عقلية بان يكون
المعبر عنه بالاستعارة متحققا في العقل وقوله لانه علة
قوله مشعر وقوله من بعض الحوادث من الجوع والخوف وغير
ذلك ح قوله من بعض الحوادث من يحتمل ان يكون لابتداء الغاية
اي الناشئ اي الذي يحتني الى اخره من بعض الحوادث ويحتمل ان
يكون للتعليل اي من اجل بعض الحوادث وهو اقرب فيتعلق حينئذ

نفسي وقوله باللباس اي بما لوله كالثوب المراد بلفظ اللباس
وقوله والحادث الذي غشيه الى اخره من كلام الشارح لا من كلام
صاحب الكشاف لقوله لان كلام صاحب الكشاف مشعر فلو كان
اى الشيخ وقوله يحتمل ان يريد به اى الحادث الذي غشيه
وقوله الضرر اى الايلام وقوله فتكون اى الاستعارة على هذا
الاحتمال وقوله عقلية لان الضرر المذكور مدرك بالعقل
لا بالحس وقوله فتكون حسية لان ما ذكر من الانتقاع
والرثاثة مدرك بالحس وقوله وبالجملة ليس المشبه هو
الجوع كما توهمه بعضهم من كلام صاحب الكشاف وكانه يجعل من
في قوله من بعض الحوادث بيانية فيكون ما غشي نفس بعض
الحوادث وقوله فتوهم تفريع على ليس وقوله كونه تشبيها اى
صريحا لحذف الاداة وقوله كونه تشبيها ويكون من قبيل لجين
الما اى تشبيه الجوع باللباس وقال السيد انه اقرب قوله
غلط اقول يتامل مقصوده فان الظاهر ان كونه تشبيها صحيح
في نفسه يحتمل ان التغليط من حيث توهم التشبيه على كلام
صاحب الكشاف مع ظهوره في الاستعارة لا من حيث مجرد الحكم
بكونه تشبيها في نفسه ولهذا قال السيد انه اقرب من التخييل
ولم يتعرض لتغليط الشارح المذكور ويحتمل انه من حيث
قوله لا استعارة فالتغليط للمجموع فليتامل قوله قال المصنف
في الايضاح وقوله فالاستعارة ما اى مجاز وقوله بما وضع له
اى بالمعنى الذي وضع المجاز له وقوله فعلى هذا اى فاذا

فرعنا

فرعنا على هذا الحد وقوله اللفظ مفعول لا يتناول وقوله
وان تضمن تشبيه شيء به اى هذا اللفظ المستعمل فيما وضع له
لتشبيه شيء آخر وقوله كقولك زيد اسد فلا يكون لزيد استعارة
وقوله ورايت به اسدا هذا الاخير تجريد وقوله لانه
اذا كان علة لقوله لا يتناول وقوله على ان اى مع ان لنا شيئا
يغنينا عن التطويل المذكور وقوله بقرينة تقسيم المجاز هي
ترشد الى ان المراد بما مجاز وقوله الى الاستعارة وغيرها
فاذا وقعت مقسما للمجاز فهي واقعة على المجاز في كل قسم منه
وقوله وفيه نظر اى في قوله لا يتناول ما ذكر قوله وفيه
نظر هذا النظر ضعيف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور فليراجع
حاشية السيد من هذا الموضع صرح الجزم بضعف النظر لمجرد
ما في حاشية السيد فيه نظر فان اصحاب الحواشي اجابوا عما
في حاشية السيد فليراجع ونقل بعضهم كونه استعارة عن
المحققين من المتاخرين واطنب فيه جدا صاحب عروس
الافراح قوله فيكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له وقوله
واستعارة لان الشجاع مشبه بالاسد قوله واستعارة هل
المراد ان الاولى انه استعارة فيجوز التشبيه ايضا قوله
بقرينة متعلق بقوله بل مستعمل وقوله ولا دليل لهم اى
في قولهم انه مستعمل في حقيقته وقوله على ذلك اى على ان
اداة التشبيه هاهنا محذوفة قوله وتحقيق ذلك انا اذا
قلنا الى اخره فيه بحث لان المراد باللزوم هاهنا كما صرح به

مجرد انتقال في الجملة واما الدلالة فان اراد به وصفا فكذا على الشخص
الموصوف اي الرجل الشجاع وان اراد مع القرينة فلا نسلم عدم
الدلالة فالحق ان يفوض ذلك الى القرينة فان دلت على خصوصية
زيد يحمل عليه والا على العام وكانه لما اداه الى ذلك لزوم حمل
الشيء على نفسه في نحو زيد اسد وانت تعلم انه يجوز ان يجعل
اسد في المثال استعارة عن المقام وعن زيد مثلا اذا دلت
القرينة على ان المراد خصوص زيد ولا يكون مانع قوله لكن
يلزم الجمع في الاستعارة بين الطرفين فتامل قوله عن زيد
اي عن ذات معينة وقوله اذ لا ملازمة مع انه لا بد في العلاقة
كما مر قوله وانما نعني انه استعارة على ان البعد مستعار
معبرا به عن شخص على التعيين قوله لحذفنا المشبه نصرح
بان المشبه ليس هو زيد المذكور بل قولنا رجل شجاع فيندفع
ما يتوهم من انه ذكر المشبه لفظا في هذا المثال ولم يلزم انه
جمع بين الطرفين في الاستعارة قوله في معناه اي معنى المشبه
قوله ويدل على ما ذكرنا من ان اسدا استعمل في الشجاع لا في الحيوان
المخصوص وقوله اسد علي اي صائل او شجاع وقوله والطير اغربة
وليس المراد بالاغربة الطائر المشهور اذ لا معنى له هنا بل المراد
والطير باكية عليه وقوله عليه متعلق باغربة وهو في الاصل
اسم للطائر المعروف وهو جامد ولا يصلح لتعلق الجار به فاستعمله
الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به وقوله هم اي المؤمنون وقوله
هم يد الاصل هم كيد اي بمنزلة اليد في ان اجزاءها وافقه فيما

تزيد فاذا حرك اصبعا مثلا في عمل شيء تبعه الباقي من الاصابع
وهذه الايدي ايضا كذلك فاذا راى احدهم رايا فيه صلاح امر
الدين تبعه الباقي منهم قوله هم يد لعله يجعل معناه متفاهمين ومن
قوله ما يكون اي المشبه به وقوله بحيث لا يحسن لفوات الغرض
المقصود قوله كما نقلناه عن عبد القاهر المتبادر انه قول عبد القاهر
لانه فرعه على قول عنده خلافا لما احتملناه هناك فراجعه قوله
وكذا الكلام ومثل الكلام الذي قلناه في زيد اسد الكلام في الماضي
اي البحث الذي ذكرناه في زيد اسد ليس مختصا به بل شامل لنحو
لقيت الماضي اي الذي تدعيه في اسد من قولنا زيد اسد تدعيه
في اسدا من لقيت اسدا من ان الاسد مستعمل في الشجاع وقوله
واما اذا نزلت اي ما تقدم هو فيما اذا كان المشبه مذكورا لفظا او
تقديرا واما الماضي صرح قوله واما اذا نزلت المشبه بالكلية
الماضي هذا مقابل لما قبله فان كانت مقابلته له باعتبار تصوير
ما تقدم بما اذا ذكر المشبه لفظا او تقديرا اشكل بان ذكر المشبه
لا يلائم هذه الاستعارة وانما يلائمها تركه مطلقا كما يصرح به
تقريره للاشكال الاتي وكيف يجزم مع ذكر المشبه كما في زيد
اسد بالاستعارة ويتردد فيها فيما اذا ترك مطلقا لكن ذكر وجه
الشبه وكما ان ذكر وجه الشبه يقتضي التشبيه كذا ذكر المشبه
وكيف يجزم في زيد اسد بالاستعارة وفي نحو قوله تعالى صم بكم
بالتشبيه مع انه لا فرق بينهما الا بذكر المشبه في الاول لفظا وفي
الثاني تقديرا وهما سواء وان كانت باعتبار تصوير ما تقدم باعم

من ذكر المشبه لفظا او تقديرا ومن تركه مطلقا لكن مع عدم ذكر
وجه المشبه اشكل بجميع ما ذكر باعتبار قسم الذكر وان كان
باعتبار خصوص بما اذا ترك المشبه مطلقا لكن ترك وجه الشبه
ايضا اشكل بانه فرض الكلام في زيد اسد وحكم بانه استعارة
مع ذكر المشبه به لفظا الا ان يجاب بمنع انه ذكر فيه المشبه
اذ المشبه ليس زيدا بل الشخص الموصوف بالشجاعة كما يصرح به
قوله فلا نعني الى اخره مع قوله وانما نعني الى اخره لكن يشكل على
هذا جعل قوله تعالى صم بكم تشبيها فان قياس هذا الجواب كونه
استعارة لان الضمير المقدر فيه عبارة عن الذات كزيد في المثال
الا ان يجاب بمنع ذلك فان زيدا عبارة عن الذات المعينة وهي ليس
المشبه والضمير المذكور عبارة عن الذوات الموصوفين بالكفر
لانه راجع للذين كفروا وهي المشبه فالمشبه في المثال وهو رجل
شجاع متروك بالكلية لانه حذف واستعمل المشبه به في معناه
فكان استعارة والمشبه في الاية وهو الذوات المصوفون بالكفر
مذكور بالضمير المقدر فيكون تشبيها ولعل هذا هو المراد لكن
يشكل عليه قوله واما اذا ترك الى اخره لانه يدل على انه لم
يترك فيما قبله الا ان يجعل المقابلة بين هذا وما قبله في مجرد ذكر
وجه الشبه في هذا وتركه فيما قبله واما ترك المشبه فهو موجود
فيهما وهذا كله تكلف ويحتمل ان قوله واما اذا ترك الى اخره
مقابل لما قبله باعتبار ما ذكره المصنف وما اختاره الشارح جميعا
وهذا قريب جدا وهو الذي يظهر وفي كلام السيد ما يفهم كما بيننا .

عليه

عليه في هامشه فالحاصل ان نحو زيد اسد محل الخلاف بين المصنف
والشارح ونحو رايت اسدا في الشجاعة فيه هذا التردد الذي نقله
وبينه قوله بالكلية بكل وجه اي لفظا وتقديرا وقوله في الشجاعة
وجه الشبه وقوله ولاحت من بروج منازل القمر وقوله بعدا
اي في البعد وهو وجه الشبه وقوله بعدا تمتنع وهو وجه
الشبه وقوله اكتنان اي تستر لبعد البروج فلا يمكن الوصول
اليها فيرجع بمنزلة الاكتنان وقوله ففيه جوابا اماج قوله
ففيه اشكال اي اشكال يوجب التردد بين كونه تشبيها لذكر
وجه الشبه وبين الاستعارة لترك ذكر المشبه وقوله وذكر
وجه الشبه حيث قال في الشجاعة وبعدا وقوله اي رايت
رجلا على بعد ان يكون تشبيها وقوله فيهما اي بين ترك المشبه
لفظا وتقديرا وذكر وجه الشبه لان مقتضى الاول الاستعارة
ومقتضى الثاني التشبيه او المعنى فيهما اي بين الاستعارة والتشبيه
ص وقوله كذا ذكره نقل الاشكال المذكور وسببه ص وقوله
وان من الاحتمالين وقوله ان مثل هذا اي هذا ومثله اي
مثل هذا المذكور من البيت والمثال اي مثله في ترك ذكر
المشبه وذكر وجه الشبه وقوله من باب التشبيه لا من
باب الاستعارة وقوله جزء كلام بان يكون مسندا او مسندا
اليه وقوله كما في قوله تعالى صم والمحذوف وهو هم جزء كلام
ج قوله او يكون في الكلام اي التام الذي لا حذف فيه لانه قسم
لقوله جزء كلام ص وقوله ما يقتضي تقديره وان كان الكلام

تاما بدونه وقوله رايت اسدا شجاعة في بعض النسخ اسدا
في شجاعته وشجاعة تمييز فقوله شجاعة هو الذي اقتضى تقدير
المشبه لكونه وجه الشبه فالمعنى رايت رجلا شجاعا كالاسد
وقوله حتى يتبين لكم اي يتميز وقوله من الفجر بيان للخيط
الابيض اي حتى يتبين لكم الخيط الابيض الذي هو الفجر
والاصل حتى يتبين لكم الفجر الذي هو كالخيط الابيض وقال
الشيخ نفع الله به جعل قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض
يقتضي ان يكون استعارة لا تشبيها قوله لان بيان الخيط
الابيض الى اخره لك ان تقول اذا بين الخيط الابيض بالفجر
فالخيط الابيض مستعمل في معناه المجازي فيكون استعارة
لا تشبيها وحينئذ فاستدلاله بالبيان على التشبيه مشكل
فانظر هل يمكن ان يكون الكلام على التسمح وان المراد ان الفجر
بيان للمشبه بالخيط الابيض اي شيء كالخيط الابيض وهو الفجر
ويرتفع الاشكال فليتامل قوله مبين بسواد اخر الليل اي
فقد تضمن الكلام ما يقتضي تقدير الشبه فيمتنع الاستعارة
فيكون من باب التشبيه وقوله بسواد وهو المقدر قوله
وابعد من ذلك في دعوى التشبيه قوله وابعد من ذلك اي
من كون ما نزل فيه المشبه واتى بوجه التشبيه تشبيها
كون الاية من قبل التشبيه ووجه الابعدية ان المشبه
مقدر فيما مر بخلاف الاية فـ قوله من ان قوله تعالى
ضرب الله مثلا الى اخره ضرب الله مثلا للمشرك والموحد

رجلا

رجلا فيه شركا متشاكسون ورجلا سالما لرجل مثل المشرك
على ما يقتضيه مذهبه من ان يدعي كل واحد من معبوديه
عبوديته ويتنازعون فيه بعبد يتشارك فيه جمع يتجاذبونه
وشغارونه في مهماتهم المختلفة في تحيره وتوزع قلبه والموحد
بمن خلص لواحد ليس لغيره سبيل ورجل بدل من مثلا وفيه
صلة شركا والتشاكس والتشاخص الاختلاف بيضاوي
قوله متشاكسون شبه تعالى الرجل الذي يعبد والاصنام
بالرجل الذي فيه شركا متشاكسون اي متنازعون فيه والرجل
الذي يعبده وحده بالرجل السالم عن الشركا المذكورة قوله
وقوله تعالى وما يستوي البحران شبه الله تعالى المومن بالبحر
العذب السائغ شرابه وشبه الكافر بالبحر المالح الاجاج
قوله وما يستوي البحران الى اخره ضرب مثل للمومن والكافر
بيضاوي قوله ويمكن التفصي اي التخلص قوله بان الاستعارة
الى اخره كان حاصل هذا الجواب انه لا يشترط ان يكون المشبه
مذكورا او مقدرا بل يكفي ان يكون مراد في معنى الكلام وحينئذ
فلا يمتنع كونه تشبيها وقد امتنع هاهنا كونه استعارة لانتفا
علامتها فتعين كونه تشبيها وقد اشار الى ذلك السيد بقوله
فاذا انتفى هذه العلامة كما في الاية انتفى كونه استعارة
وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل او مقدرا في نظم
الكلام او لا يكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه
مرادا في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه على وجه لا يختل

نظامه انتهى قوله وعلامته ان يصح الى اخره في بعض النسخ وعلامته
ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه
قوله وقوع المعنى الحقيقي كذا في غير نسخة قوله ان يصح وقوع
المعنى الحقيقي اي المعنى الذي من حقه ان يعبر به اي المعنى
المراد وليس المراد المعنى الحقيقي للفظ كالحيوان المفترس ويشعر
بذلك قوله ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه قوله وهذا
اي ضرب الله مثلا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك انه لا يصح
وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني
اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من
حال شيء الى حال شيء اخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك
التقدير كما لا يخفى كذا في الفناري ويفهم منه ان الكلام الى هنا
جواب للاشكال بالتشبيه للاية الاولى والجواب بالنسبة للثانية
وكذا لا يصح الى اخره فتامل قوله واراد تفضيل البحر الاجاج
اي انه شبه الكافر بالبحر الاجاج ثم بين ان البحر الاجاج خير منه
كما شبه قلوبهم في الاية بالحجارة ثم بين ان الحجارة خير منها قوله
والكافر خلو عن المنفعة فلا يكون كالملح الاجاج فضلا عن العذب
قوله ولخفاء ذلك اي فهم التشبيه من الاية قوله من باب
الاستعارة في بعض النسخ من قبيل الاستعارة قوله المعنى كونها
موضوعة اي في اللغة وقوله للمشبه به كالاسد وقوله
لا للمشبه كالرجل الشجاع وقوله ولا اعم منهما كالشجاع من حيث
هو وقوله اختلفوا اي اهل البيان ح قوله ام عقلي لا بمعنى الاسناد

المخصوص

المخصوص المتقدم في الفن الاول بل بالمعنى الاتي قوله الى انه اي
الاستعارة ح قوله اعني الرجل الشجاع لانه لو كان موضوعا
لاحدهما كان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة
التشبيه فلا يكون استعارة وايضا لو كان موضوعا للشجاع
مطلقا كان وصفا لا اسم جنس قوله فيكون اطلاقه عليه
للمنفي لا للنفي فهو علة لكونها موضوعة لامر اعم وقوله على
كل منهما حقيقة لانه حينئذ متواطئ وقوله كاطلاق الحيوان
الذي هو اعم من المشبه والمشبه به وقوله عليهما اسد ورجل
فانه حقيقة لكونه موضوعا للاعم منهما وقوله وهذا اي
الذي ادعيناه من ان الاستعارة موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا لاعم منهما معلوم قطعا بالنقل ح قوله وهذا الكلام اي قوله
ولا لاعم منهما قوله اذا اطلق لفظ العام كانسان وقوله على الخاص
كزيد وقوله لا باعتبار خصوصه بان يطلق لفظ انسان على
زيد لا باعتبار تشخصه وتعينه بل باعتبار القدر الموجود
فيه الذي يعمه وغيره وقوله فهو اي لفظ العام الذي اطلق
وقوله الا فيما وضع له وهو الحيوان الناطق من حيث هو
ح قوله لكنه قد وقع اي بلا قصد قوله اكرمت زيدا واطعمته
وكسوته والثلاثة افعال مخصوصة وقوله نعم ما فعلت
وهذا اعم من اكرم الى اخره ح قوله لم يكن لفظ فعلت لان مفهوم
فعلت وان كان اعم من الاكرام والاطعام والكسوة ولكن
اطلق باعتبار عمومه لا باعتبار خصوصه فلا يكون مجازا قوله

فان هذا اى الحكم المذكور وقوله حتى يتوهمون اثبت النون كان حتى
ابتدائيه وقوله باعتبار بيان العلاقة فى زعمهم ح **قوله** دفع اعتراض وارد
على من يقول انه حقيقة بامل وقوله ايضا كتوهمهم **قوله**
ومنشاوه الى آخره فى هذا رد لاعتراضهم المذكور ايضا وجه
الرد انه اذا لم يرد من هذا العام الخاص من حيث خصوصية
حتى يقال لا دلالة للعام على الخاص وانما اريد منه العام الذى
فى ضمنه لكن وقع على الخاص وانما اريد منه العام الذى فى ضمنه
لكن وقع على الخاص باعتبار الخارج فلسامل **قوله** ومنشاوه ما ذكر
من التوهم والاعتراض ح **قوله** وبين ما يقع عليه اى بلا قصد
قوله باعتبار الخارج فان قصد اطلاقه عليه من حيث هو مشتمل
على القدر الذى يشترك فيه هو وغيره فهو حقيقة وان
كان الذى وقع فى الخارج خاص وان اطلق عليه من حيث خصوصه
فهو مجاز ح **قوله** اشارة الى حقيقة وهو ان قد يراد به المعنى
ونقوم قرينة تصرف الى البعضية **قوله** بمعنى ان التصرف الى آخره
وهو جعل الرجل الشجاع اسدا حقيقة وذلك انما وقع فى العقل
لا فى الامر اللغوى وهو لفظ اسد وحينئذ فما وجه تسمية اللفظ مجازا
مع انه قد تقرر ان ذلك تصرف عقلى كانه سمى اللفظ المجاز لكونه
ناشيا من امر عقلى فاطلق عليه ذلك لكونه اثرا من آثاره ح **قوله**
بمعنى ان التصرف اى وهو الادعا المذكور **قول الشارح** لانها اى
الاستعارة اى الكلمة المستعارة **قول الشارح** لما لم يطلق اى الاستعارة
وهى لفظ اسد على ما تقدم وقوله بان جعل اى ودخوله ليس

حقيقيا

حقيقيا بل بسبب ان جعل وقوله كاستعمال الاسد مثال لاستعمال
الاستعارة وخبر كان يذكر فى المتن وقوله المتن فيما وضعت له خبر
كان متعلق بمحذوف وهو استعمالا كما قدره الشارح ح **قول الشارح**
فيما وضعت له اى الاستعارة اى الكلمة المستعارة **قوله** لما كانت
استعارة لان حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار
له لا نقل مجرد اللفظ خلوا عن المعنى وقوله استعارة لوجود
نقل اللفظ المجرد فيها **قوله** لكان الاعلام المنقولة استعارة
ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة وقد اعتبر كون العلاقة
تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا
قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع له اصالة
فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معانى المجازات
كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح
فقوله تشبيها لعله محرف عن مشابهة فان المعروف ان علاقة
الاستعارة المشابهة وكانه احترز بهذا عن المجاز فانه وان لم
يكن ايضا فيه وضع الا ان علاقته ليس المشابهة وقوله والفرق
بالعلاقة كان المراد والفرق بكون العلاقة المشابهة **قوله** عاريا
عن معناه اى الاصلى **قوله** ولما صح ان يقال الى آخره فقد يخدش
هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا ادعى فى زيد اسد مع انه لم
يوجد فيه الادعا المذكور صريحا وانه تشبيه وليس باستعارة
وجوابه ان الادعا المذكور متحقق ايضا فى زيد اسد اذ ليس المعنى
على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد

ادعا فان قلت ذلك الادعا لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد
بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن جعل ايضا
جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة
يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد ولا يجري هذا
في الاستعارة قوله لان جعل اي لفظ جعل قوله كان
اي جعل وقوله ويفيد اثبات صفة هي الاسدية مثلا
وقوله لشي كزيد وقوله ثم اطلق اي بعد نقل اللفظ والمعنى
قوله كان الاسد اي لفظ الاسد قوله فلا يكون اي الاسم
المستعمل فيما وضع له وقوله يعني ان العقل احترز بذلك عن
المجاز في الاسناد قوله قامت تظللني في محل النصب على الحال
والتقدير قامت نفس هي اعز علي من نفسي تظلله وقوله ومن
عجب خبر مقدم وشمس مبتدا قوله ويروى الى اخره لعل المراد
ان ذلك يروى بدل الشطر بتمامه اعني قامت تظللني ومن
عجب قول المتن شمس محل الاستعارة وقوله تظللني صفة شمس
وقوله هو شعار اي الغلالة قوله قول المتن قد زر يجوز بناؤه
للمفعول ونائب الفاعل ازراره والضمير في ازراره للممدوح او
للغلالة بتاويل القميص وللفاعل وهو ضمير الممدوح والها
للممدوح او للغلالة بذلك التاويل قوله اي رد هذا التاويل
اشارة الى ان نائب الفاعل ضمير يعود الى الدليل وقوله لا يقتضي
اي لا يستلزم قوله اي كون الاستعارة اي الكلمة المستعارة
قوله للعلم الضروري اي لا يقتضي ما ذكر للعلم الى اخره وقوله هو

السبع المخصوص لا الرجل الشجاع وقوله وتحقيق ذلك اي الرد
وقوله في جنس المشبه به الظاهر ان الاضافة بيانية اي جنس
هو السبع اما لو ادخله في جنس السبع على الاضافة الحقيقية بان
دخل في الحيوان مثلا الذي هو جنس السبع فلا يبقى فيه مكابرة
اصلا فالاضافة بيانية وقوله به هو السبع وقوله على انه
اي المتكلم وقوله بجعل افراد الاسد الذي ادعى دخول
المشبه فيه وقوله احدهما اي القسم المتعارف وقوله
في مثل تلك الجثة اي مودعة تلك القوة والجراة في مثل
تلك وقوله في مثل تلك الجثة لا حاجة الى كلمة مثل وقوله
انما هو موضوع اي بحسب الخارج وان كان بحسب التاويل موضوعا
للقدر المشترك بينهما كما تقدم قريبا وقوله فاستعماله اي
لفظ الاسد بالنظر الى الخارج والواقع وقوله والقرينة
مانعة كقولك يرمي وقوله عن ارادة المعنى المتعارف فيكون
مجازا اذ هو مستعمل في غير ما وضع له مع قرينة مانعة الى اخره
وقوله مقتضاه اي التحقيق المذكور قوله فبهذا يندفع اي ببيان
القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف
يندفع الى اخره ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية
بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة
المعنى المتعارف فلا منافاة قوله بينا في نصب القرينة
ووجه دفع ذلك ان يقال انه لا يحتاج الى نصب القرينة اذا
كان ذلك الاستعمال بحسب التاويل المذكور لانه حقيقة حينئذ

وانما يحتاج الى القرينة اذا كان بحسب الخارج والواقع فانه حينئذ
مجاز والمجاز محتاج الى القرينة قوله واما التعجب في قوله ومن
عجب شمس الخ وقوله والنهي عنه في قوله لا تعجبوا الخ قوله
المص واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء
المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا
النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام
القائل فحينئذ لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة فللقائل ان يمنع ترتب التعجب
والنهي على مجرد الادعاء بل يحتاج الى امر زائد كما يفهم من تقرير
التعجب والنهي ولا ينافي ذلك ما يفهم من كلام القائل المذكور
لان الادعاء يتوصل به لذلك الامر الزائد فليتامل قوله فللبناء
على تناسي التشبيه اظهار النسيان كما يقال تجاهل اي اظهر
الجهل وقوله قضاء لحق المبالغة تحقيقا ان لا يكون المشبه
متميزا عن المشبه به بل يكون هو هو ومضاوه الا انه الخ
وقوله دلالة تفسير لقوله قضاء الخ قوله المص والاستعارة
اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب
فالمراد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا
اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله المص ونصب
القرينة كقوله يرمي من قوله رايت اسدا يرمي وقوله
على ارادة خلاف الظاهر اي بخلاف الكذب فانه ليس مبنيا

على

على التاويل ولا على نصب القرينة الخ قوله مبنية حال من
دعوى قوله ولا تاويل في الكذب لان المخبر بقوله زيد قائم
كاذبا لا يؤول ذلك بل يزعم انه واقع مع انه ليس كذلك وقوله
تفارق الدعوى وهي الكذب وقوله لبناء الدعوى اي لاجل
وقوله وتفارق الكذب فاوهم ان الدعوى الباطلة غير الكذب
وقوله على خلاف ما في الضمير فكان الكاذب عنده هو ما لا يوافق
الاعتقاد لا الواقع كما هو راي بعضهم وقوله على خلاف ما في
الضمير اي سواء كان في نفس الامر كذلك اولا وقوله خلاف ما عليه
الجمهور اي خلاف التفسير الذي عليه الجمهور حسبه بعد ذلك
قوله ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة الخ اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها
اذ حينئذ لا يتصور منه قصد التاويل فضلا عن القرينة المانعة
عن الظاهر وبالكذب ما لا يطابق الواقع مع العلم بعدم مطابقته
وان قصد التاويل اذ مقصوده ترويج ظاهر كلامه ولا يتفرع
منه قصد التاويل بل ينافيه نصب القرينة فلذلك اكتفى هنا بنفي
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن
التاويل فانه اذا تبرا عن التاويل فعن نصب القرينة اشد تبرا
فظهر وجه التخصيص في كل واحد سيد في شرح المفتاح في الفرق
زيادة ينبغي الوقوف عليها قوله واختاره السكاكي اي وخلاف
التفسير الذي اختاره السكاكي وهو ما مر في الرد وقوله ومع
هذا اي مع ان هذا خلاف ما عليه الجمهور خلاف ما اختاره الخ

وقوله والقرينة اى ولا وجه لتخصيص القرينة الى اخره وقوله
بل يحصل بكل منهما بالتاويل ونصب القرينة وقوله نعم فرق
اى بحسب الاعتبار فقط مع اتحادهما بالذات ح قوله والحق
هو كون الخبر مطابقا للواقع ينبغى ان يكون فسر الباء هو الانسب
بقوله بقياس الواقع اليه وقد رايت الفتح بالقلم فى نسخة قوله
بقياس الواقع ويقول كلام طابقه الواقع ح قوله فهما
متحدان بالذات الى اخره توضيح المقام وتحقيقه ان المطابقة
نسبة بين الشيئين فان نسب الواقع الى الخبر فالواقع مطابق
بالكسر والخبر مطابق والمطابقة القائمة بالخبر اى كونه
مطابقا له تسمى حقا بالمعنى المصدرى ويقال هذا خبر حق على
انه صفة مشبهة فان نسب الخبر الى الواقع فبالعكس والمطابقة
القائمة بالخبر اى كونه مطابقا صدق ويقال اعتقاد صدق
اى صادق فالصدق يقابله الكذب والحق بالمعنى المصدرى
البطلان والصادق يقابله الكذب والحق على انه صفة مشبهة
الباطل فالحق المفسر بكون الخبر كذا ليس مما يقابله
الباطل على ما هو المفهوم من كلام الشارح وانما هو الحق المفسر
بالخبر المطابق الا ان يقال ما ذكره ليس تفسير الحق والصدق
المقابلين للباطل والكاذب بل للمصدرين اذ يلزم منه العلم بما
ذكرا العلم بهما وفيه ما فيه ثم ان الاتحاد المذكور انما يصح فى الحق
المقابل للباطل والصدق بمعنى الصادق لا فى الحق والصدق
المصدريين كما يفهم من كلامه فتامل الا ان يقال ضمير فهما راجع

كذا

الى

الى الحق المقابل للباطل والصدق بمعنى الصادق او الى الباطل
والكاذب استخداما وفيه بعد ح قول المحشى ولا يكون علما المتبادر
وهو ظاهر التعليل الاتى ان المراد علم الشخص فقط ثم رايت الفنرى
قال لا خفا فى ان المراد علم غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق
العلم انتهى ثم قال واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو فى الشكل
والهيئة وقصدت المبالغة فى التشبيه وادعا انه عين عمرو بكمال
شبهه فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استعارة واطال فى ذلك
الى ان قال والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا
لذات ما له الشكل المخصوص ادعا وان كان موضوعا للذات
معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف
لا احتياج له لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة
هو المبالغة فى حال المشبه اعنى وجه الشبه حتى كانه يساوى
المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه
به داخلا فى جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان
كان شخصا انتهى قوله يقتضى اذخال المشبه فى جنس المعلوم
انك اذا قلت رايت اليوم حاتما مبنى على انه عين ذلك الشخص
المشهور على انه داخل فى جنس الجواد وايضا كل من اسم الجنس
وعلم الشخص ان وقع فيه تاويل الاستعارة صح والا فلا فلا فرق
بينهما فالتوجيه الصواب الذى يقبله كل ذى فطرة سليمة
هو ان يقال العدول عن التشبيه الى الاستعارة انما هو للمبالغة
فى المشبه بجعله من افراد المشبه به ان كان جنسا وبجعله عينه

ان كان تحقيقا لكن لما كان اشتهار المشبه به بوجه الشبه واجبا
وذلك في الاجناس كثير وفي الاشخاص قليل يدل عليه العلم
التزاما في بعض الصور جعل السكاكي والمصنف مدار الاستعارة
على الادخال في الجنس الا انه امر لازم ومن ذلك القليل اشتهار
حاتم بكسر التاء بالجود ومادر بكسر الدال بالبخل وسحبان على وزن
سكران بالفصاحة وباقل على وزن ضارب بالفهاهة اي العي [illegible]
قوله منها اي الاستعارة وقوله بجعل افراده اي المشبه به
وقوله ولا يمكن ذلك اي جعل الافراد فيه وقوله لمنافاته
اي العلم وقوله التشخص اي التعين وقوله يقتضي العموم المقابل
للتشخص وقوله وتناول الافراد مقابل منع الاشتراك ح
قوله الا اذا تضمن اسما متفرعا اي لا يكون الاستعارة وقتا
ما الا اذا الخ فالمستثنى هو قوله لا يكون علما لا قوله لمنافاته
صرح فقوله فالمستثنى الخ لا يخفى ما فيه قول المحشي نوع وصفية
فالوصفية جنس والذي يتضمنه العلم نوع منها وفي الحقيقة ان
الجنس هو الوصف لا الوصفية فالجود مثلا نوعان والشجاعة
من الوصف الذي هو الجنس وقوله بسبب اشتهاره اي انما تضمن
ذلك بسبب الاشتهار لا بسبب الوضع لانه لم يوضع الا لتشخص
معين لا تضمن فيه لشيء من ذلك لكن في تسمية ذلك تضمنا
تسامح وهو في الحقيقة اذا اشتهر بذلك لزم من ذكره حضور
غيره فاطلق التضمن على اللزوم وقوله اشتهاره اي العلم اي
مسماه لان المشتهر بالوصف هو المسمى لا اللفظ ففيه استخدام

وقوله

وقوله فانه اي حاتم اي لفظه وقوله يتضمن الاتصاف اي
اتصاف مسماه اي لفظ حاتم يتضمن اتصاف مسماه بالجود بسبب
اشتهار مسماه بالوصف لان لفظه بالنظر الى اصل وضعه
لا اشعار له بشيء من الوصف وانما وضع لمجرد الذات فمعنى
قوله المتضمن نوع تجوز فمعنى يتضمن اي دل على اتصاف مسماه
بالجود بطريق اللزوم ح قوله حينئذ اي حين اذ يكون العلم
متضمنا للاتصاف وقوله كحاتم اي كمسمى حاتم اي بذاته وقوله
ويتناول في حاتم اي في لفظ حاتم وقوله فيجعل اي حاتم عطف على
تناول من عطف المفصل على المجمل وقوله كانه موضوع للجواد
اي لمفهوم كلي وهو الجواد اعم من ان يكون هذا الكلي حاتما المعروف
من طي او غيره وقوله كانه موضوع للشجاع لمفهوم الشجاع من
حيث هو وقوله المعهود اي وهو الرجل المعهود من طي وقوله
لغير المتعارف وهو المشبه وقوله وهو اي غير المتعارف وهو
لكن استعماله اي لفظ حاتم وقوله يكون استعماله لا اي لذلك اللفظ
وقوله اي يخصصها لا ابا وبلا وقوله يكون اي حاتم وقوله نحو
رأيت اليوم وهو قرينة الاستعارة لان المراد به يوم لم يدركه
حاتم وقوله لانه مجاز ينبه على ان قول المصنف وقرينتها الخ
جزء من جزء الشرط كأن المصنف قال ولابد للاستعارة من قرينة
وقوله لابد لها خبر ثان لان وقوله اي امران اشارة الى انه اكثر
في مقابلة الوحدة وقوله يكون كل واحد احتراز عما اذا كان
هناك امور مجموعها قرينة فانها مما ليس فيه كثرة ح قول المحشي

فان تعالوا الى اضح والمعنى ان تكرهوا ولا تريدوا العدل
والانصاف ولا تفضون بالعهد بل تميلون الى الجور مجحن ايضا
راضون بذلك فاد رون على الدفع بالسيوف القواطع
كالشهب السواطع قوله المتن والايمان اى ما هو موجب
الايمان من السداد فى القول والعمل اى ان تكرهوا الحق اكرهناكم
عليه فان فى ايدينا سيوفا تحاربكم بها فهل يجوز ان يراد بالنيران
حقيقتها بان يكون تخويفا للمخالفين للحق بالاحراق واجيب
بان القائل لهذا الشعر من المتشرعين وليس فى الشرع تعذيب
بالنار كذا فى السيرامى وفيه تصريح بكسر همزة الايمان قوله المتن
والايمان الايمان جمع اليمين والمراد منه القسم فى الاول والجارحة
فى الثانى كناية عن ... والمراد من كراهة القسم كراهة الوفاء
بمقتضاه ولا يخفى انه يجوز كسر الهمزة من الايمان فى الاول ثم
رايت فى عروس الافراح ما هو كالصريح فيه قوله المتن فى ايماننا
جمع يمين ضد اليسار اى فى ايدينا اليمنى والاستعارة هى قوله
نيرانا وقوله اى سيوفا المشبه وقوله كشعل النيران المشبه
به ووجه الشبه اللمعان نبه عليه بقوله تلمع قوله فيتعلق
قوله الى اضح فانه تعلق بالعدل قرينة والتعلق بالايمان قرينة
اخرى فهاهنا قرينتان فاتضح التمثيل للاكثر قوله بكل من
العدل والايمان اى تعالوا تعلق بكل منهما تعلق المفعول بعامله
وقوله على ان المراد بالنيران السيوف انما كان ذلك قرينة على
ما ذكر لان مقتضى العادة الغالبة ان من يكره العدل والايمان

ان تعاقب بالسيوف والرماح لا بالنار ج قوله لدلالته فان قلت
لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق
قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كارة العدل
والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلمنافاة العرف وغلبة
الاستعمال فى السيوف قوله تكون الجميع قرينة اى من حيث اجتماعه
اى كون المجموع فاشار اليه بقوله لا كل واحد قوله وحينئذ
لا يخفى اشارة الى دفع اعتراض قوله اى قول البحترى يقال كمثا
كاثر اى قصار وقوله وصاعقة هى نار لها صوت مزعج يموت
من يسمعه او يكاد يموت ج قوله المتن وصاعقة ان قرئ بالجر
فباضمار رب والجواب تنكفى ولما عدى بالابصار ينقلب بمعنى
تعلب والصاعقة نار تخرج من السحاب مع صوت الرعد وهنا
هى النار التى تخرج من السيف عند ضربه على البيضة التى على الراس
مع الصوت والاقران جمع قرن بكسر القاف وهو الكفو والحرب
وانما استعمل جمع القلة لجمع الكثرة اشارة الى ان الاقران قليلون
بالنسبة الى الممدوح فان كانوا كثيرين فى ذواتهم سيرامى قوله
على اضمار رب لا بالواو كما هو قول فى المسئلة وقوله من نصله
اى كائنة من نصل سيفه وقوله وخبره قوله تنكفى سوا
رويناه بالجر او بالرفع لان مجرور رب مبتدا مجرور اللفظ مرفوع
المحل وقوله من انكاف فيكون ما ينكفى من كلام الشمر للمصنف وقوله
للتقدمة فصار معنى تنكفى بواسطة تقلبه وقوله تقلبه اى
النار وقوله على ارؤس الاقران جمع قرن بكسر القاف وقوله خمس

فاعل تنكفي وقوله سحائب جمع سحابة مؤنث والزاجر دلفظ الخمس عن
التاج قوله اى انامله انما قال انامله دون اصابعه اشارة الى
ان اصابة الصاعقة بسهولة من غير كلفة ففيه مبالغة في شجاعة
الممدوح شيخ الاسلام على المختصر قوله التى هي في الجود وجه الشبه
وقوله انامل الخمس هو المشبه وقوله وعموم العطا المشبه به
وقوله سحائب فيكون معناه كالسحائب وقوله على الكفاية بتفسير
للامرانيج قوله والمراد بادوس الاصابع جمع الكرة في حاشية
المختصر لحفيد ما نصه او رجمع القلة اشارة الى ان دوس انامله
قليل لكمال شجاعته انتهى قوله لما استعار اى الشاعر قوله
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل لعامل ان يقول
يكفي في الدلالة على الارادة المذكورة كون الصاعقة من نصله
قوله ينقسم باعتبار الطرفين اشارة الى ان الاستعارة ينقسم الى
اقسام باعتبارات وان هذا القسم باعتبار الطرفين وقوله
باعتبار الطرفين اى تارة وقوله وباعتبار الجامع اى بين الطرفين
وهو وجه الشبه وقوله وباعتبار الثلاثة الطرفين والجامع
وقوله وباعتبار اللفظ اى لفظ الاستعارة وقوله وباعتبار
آخر فهي خمس تقسيمات بخمس اعتبارات وقوله فهي اى فان اردت
تقسيمها باعتبار الطرفين فهي الى آخره وقوله يعني اى بالطرفين
وقوله المستعار منه المشبه به وقوله والمستعار له المشبه
وقوله قسمان اى منحصر لهذا الاعتبار في قسمين وقوله لان
اجتماعهما دليل الحصر في القسمين وقوله اى اجتماع الطرفين اى

بحسب

بحسب معنيهما وقوله في شيء اى ذات من الذوات وقوله نحو احييناه
هي الاستعارة لكن تبعية والمقصود بالاصالة المصدر وهو الاحيا
فالتشبيه في الآية وقع اولا وبالاصالة بين الاحيا والهداية
والسبب الجامع بينهما كون كل منهما جهة علم وادراك واشار الشارح
الى كون الاستعارة في احييناه تبعية فقوله استعار الاحيا
للهداية بذكر المصدرين وقوله فقصدناه الغرض هديناه
لا ضالا لانه من المثال الذى لا يمكن اجتماع الطرفين في شيء
ج قوله استعار الاحيا وجه الشبه هو الايصال للمطلوب
قوله في شيء هو الله تعالى سر امي قوله استعار الاحيا اى لفظه
وقوله جعل الشيء حيا للهداية لمعنى الهداية ومعنى الهداية
هو استعمله لفظ الاحيا وقوله للهداية متعلق باستعار
وقوله لا يمكن اى من المعاني التي الى آخره وقوله في شيء اى
الله تعالى وقوله وهذا اولى اى قولنا استعار الاحيا وهو
كذا للهداية وهو كذا بصيغة المصدر فيهما اولى الى آخره لان
النظر في مصدر الفعل المصرح به وهو احييناه قوله وهذا
اولى ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحيا لا الحياة
وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطا لاحتمال ان
يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحيا
المعترضة والمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر
المبني للمفعول وهو الاهتداء قوله وهذا اولى من قول
المصنف اى في الايضاح قوله واما استعارة بيان للنكته

في قول المصنف نحو احيينا ميتا اي من الحائر ولم نقل نحو او من
كان الحائر ح قوله اذ لا يمكن حال في عروس الافراح لان الضلال
هو الكفر الذي شرطه الحياة انتهى قوله بالضال لان الموت
انعدام الحياة والضلال سلوك طريق لا توصل الى المطلوب
ومعلوم ان اجتماع السلوك وانعدام الحياة ممتنع وقوله
فلهذا اي فلاجل هذا الاحتراز وقوله وليتم لامر الامرح قوله
فلهذا ولم نقل نحو او من كان ميتا قوله من الاتفاق بامكان
اجتماعهما قوله عطف على قوله اي قوله اما معطوف وقوله
اسم المعدوم بيانه او من اضافة الاعم الى الاخص وقوله
لعدم غنائه بيان لوجه الشبه لان الاستعارة مسبوقة
بتشبيه وقوله كما في المعدوم اي كالانتفاء الذي في المعدوم
محصل ان هذه الاستعارة طرفاها الموجود والمعدوم
وقوله وكذا اي مثل استعارة اسم الموجود للمعدوم الاستعارة
للمفقود وقوله الموجود اي اسمه وقوله وفقد نفسه كعدم
وقوله وكذلك اي مثل الاستعارتين وقوله فان الموت
المفهوم من الميت وقوله والحياة المفهومة من الحي وقوله
فان الموت والحياة وهما الطرفان وقوله ثم الضدان كالعلم
والجهل ولا شك انهما مقولان على افرادهما بالتشكيك لان
كلا يختلف بالقلة والكثرة وكذلك القدرة والعجز اي فهما
ضدان مقولان بالتشكيك لكن اختلافهما بالنوع والضعف
وقوله كان استعارة اسم الاسد للاضعف فظاهر انه

يستعار اسم احدهما للاخر وليس كذلك وسيأتي في كلام
الشارح بيان اختلال كلام المصنف لكن قول المصنف فكل
من كان اقل علما الى آخره يقرب مراده ويبينه وقوله
فكل من كان اقل بالنسبة الى الجهل وقوله واضعف
بالنسبة الى العجز ح قوله لكن الاقل الى آخره اي فاذا كان
الاقلان مثلا مشتركان في كون كل منهما اولى بان يستعار
له اسم الميت فصل هما في ذلك سواء او احدهما اولى بذلك
وان اشتركا في الاولوية الاولى فبين ذلك بقوله لكن الاقل
الى آخره وقوله لان الادراك اي العلم وقوله اقدم من
الفعل اي الاختياري وقوله في كونه خاصة اي في كون كل
منهما خاصة للحيوان مع اشتراكهما في الاختصاص به ح
قوله في كونه خاصة اي كون الفعل والمراد هو الفعل
الاسنادي اذ هو المختص به سرامي قوله اعني الحركات
الارادية بخلاف القسرية فانها لا تختص وقوله كان النقصان
منه اي الادراك المعبر عنه بالاقل علما ج قوله واشد اختصاصا
به اي بالحيوان قوله وتقريبا الى ضدها وهو الموت الذي
تقدم في الاستعارة النافع لغيره وقوله فكل من كان اي
شخص ميت اي وكان الكثر الى آخره اي كان اكثر اثارا ح قوله وكذا
في جانب الاشد كانه مقابل قوله فكل من كان اقل علما الى آخره
فقد استعير هنالك اسم الميت للحي الاقل علما او الاضعف وهنا
اسم الحي للاكثر علما او الاشرف قوله او اشرف اي علما كذا بعض

الهوامش برمته في السيرامي وقوله هذا كلامه اي بحروفه
قوله ولا يخلو عن اختلال اجيب بان مراد المصنف الضدان
ان كانا قابلين للشدة والضعف في الامر الذي بسببه الاستعارة
وهو المقصود الذي ذكره الشارح وعلم هذا من سياق كلام
المصنف فتكون عبارته وافية وانما قيد الضدين بقابلية
الشدة والضعف احترازا عن مثل الحياة والموت سيرامي
قوله ولم يستعر اسم احدهما للاخر اي كما هو ظاهر كلامه
وقوله بل المقصود اي بل المعنى المقصود للمصنف وقوله احد
الضدين على فرد من افراد الضد الاخر قوله اسم احد
الضدين كاطلاق اسم الميت على الحي قوله باعتبار معنى قابل
كالجهل والعجز لان كلا معنى قابل للشدة والضعف وقوله
والعبارة غير وافية بذلك لعدم المقصود ويمكن ان يحمل على
ذلك بان يراد باسم الاسد اسم الاشد الذي هو غيرهما الا الاضعف
الذي هو احدهما كما يشعر بذلك قوله فكل من كان اكمل
الاخر مثلا اسم الاشد هو الميت وقد استعير للاضعف
الذي هو الحي الجاهل او للحي العاجز ولا يخفى ما فيه قوله
وتسمى عنادية قيل الوفاقية والعنادية تتاتيان في التشبيه ايضا
فلم لم يذكرا هناك واجيب بان المقصود هو المبالغة ولا
يخفى ان جعل احد المتعاندين من جنس الاخر متحدا به اشد
مبالغة وغرابة من تشبيه احدهما بالاخر سيرامي قوله
لتعاند الطرفين اي لتنافيهما وقوله اي من العنادية اي

الاستعارة المسماة بالعنادية وقوله التهكمية اي الغرض منها
التهكم اي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية الغرض منها
ايراد القبيح بصورة مليحة اي بصورة شيء حسن يستلذ السامع
بذلك وقوله والتمليحية بتقديم الميم على اللام احترازا عن التلميح
وقوله وهما اي لفظ وقوله استعمل في ضده الضمير يرجع
اليها الواقعة على اللفظ على حذف مضاف اي في ضد معناه
الحقيقي لا المجازي كما اشار الى ذلك الشارح بقوله في ضد
معناها وقوله اي الاستعارة تفسير لما الموصولة وقوله
او تقضيه لما مر بيان لغرض استعمال ما ذكر فيما ذكر وقوله
لما مر من تتمة حد العنادية اذ لو لم يقيد الاستعمال بقوله
لما مر دخل في الحد ما ليس من افراد المحدود ومن المجازيات
المستعملة في ضد معناها الحقيقي ايضا وقوله بواسطة
اي بسبب التنزيل المذكور وقوله استعيرت البشارة التي هي
مصدر بشر اي اسمه وفيه اشارة الى انها استعارة تبعية لان
الاستعارة في الفعل تابع للاستعارة في المصدر سح قوله استعير
البشارة الخ ان اريد بالبشارة لفظ البشارة لم يصح وصفها
بقوله التي هي الخ او معناها لم يصح الحكم باستعارتها اذ
المستعار اللفظ والجواب ان المراد معناها والمضاف محذوف
اي استعير اسم البشارة الذي هو لفظ البشارة فيما قوله
بما يظهر سرور المخبر به اي الشخص الذي اخبر بما يظهر والبشارة
والانذار لا يجتمعان من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن سيرامي

قوله للانذار المضاد للبشارة فيكون المثال من باب تنزيل التضاد منزلة التناسب لا من تنزيل التناقض لان البشارة والانذار امران وجوديان الى اخره بخلاف المتناقضان لانهما عدميان وقوله الذى هو ضده اى البشارة وقوله بادخاله اى الانذار الذى هو المشبه فى جنس البشارة المشبه بها وقوله على سبيل التهكم بيان للغرض المقصود من الاية لانه ليس المراد من الايه التمليح بل التهكم والاستهزاء بالمشركين ج قوله على سبيل التهكم ينفى صحة التمثيل به للتمليح ايضا قوله والظرافة تفسير وقوله والاستهزاء اشارة الى ان هذا المثال يصح ان يكون من باب التمليح ومن باب الاستهزاء وقوله ما قصد الى اخره لم يقل ما يشترك الطرفان فيه بل قيده بقوله قصد اشارة الى انه لا يكفى مجرد اشتمال الطرفين على الجامع من غير قصد المشبه له بل لا بد ان يقصده ويجعله وجه تشبيه وقوله خير الناس اى اكثرهم ثوابا عند الله وقوله بعنان فرسه بالباء لملاصقته بتضمن يمسك معنى ياخذ ص ولا حاجة اليه لان كلا من الفعلين يتعدى بنفسه ويستعمل مع الباء وقوله كلما سمع هيعة اى صيحة ولا استعارة فيها وانما الاستعارة فى طار وقوله فى عنمة بدل اشتمال من شعفة او حال من الضمير المستكن فى شعفة وقوله الهيعة الصيحة كشان العرب اذا هجمهم العدو يصيحون طالبين حضور قومهم للاغاثة ج قوله اذا جبن لكان المناسبة حينئذ ان من شان الجبان ان يصيح خوفا قوله واستعد للجهاد اخذ من قوله كلما سمع هيعة

الج قوله او رجل وهى للتقسيم قوله اعتزل الناس اخذ من قوله فى شعفة الى اخره ج قوله فى غنيمة دليل اخذ من التصغير لجعله للتقليل قوله استعار الطيران فيه اشارة الى ان الاستعارة تبعية من المصدر الى الفعل ج قوله استعار الطيران للعدو الصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به اول الحديث فقد اول الشارح عبر بالعدو موافقة للمصنف قوله والجامع اى بين الطيران والعدو وقوله الا انه اى قطع المسافة وقوله عنه اى فى رايت اسدا وقوله فى صفة هى الشجاعة وقوله فى جنس اى نوعين وقوله بخلاف الطيران اى الحقيقى وقوله والعدو اى الحقيقى وقوله فانهما جنس اى نوع واحد وقوله وهو المرور اى بسرعة وقوله بالسرعة اى بزيادة السرعة وقوله بالسرعة اى واختلافهما بالشدة والضعف لا يوجب اختلافهما فى النوع اى العقلى الاصلاى فى الحقيقة فهما متحدان بالحقيقة وقوله وحقيقة اى السرعة وقوله وذلك اى المذكور وهو قلة ج قوله وذلك اى الاختلاف بالسرعة سر اى قوله ثم قال اى الشيخ عبد القاهر ج قوله خصوص وصف كزيادة الغلظ فى الرسن وزيادة السرعة فى الطيران سر اى قوله ليس فى الانف اى المستعار له قوله ان خصوص الوصف اى الاشدية فى السرعة قوله مرعى اى ملحوظ وقوله فى استعارته لانهم لا يستعيرون شيا لشى حتى ينزلون المستعار له منزلة المستعار منه وادعا انه فرد

من افراد هج قوله بخلاف خصوص الوصف اى كونه موضع رسن
قوله في المرسن فانه لم يراع في الانف حتى يكون استعارة وانما
روعي في الانف كونه مطلق انف فكان اطلاق المرسن عليه من
اطلاق اسم المقيد على المطلق فكان مجازا مرسلا وكان وجه
عدم مراعاة خصوص الوصف هنا ان انف الانسان ليس محلا
للرسن ولم يقيد وضع رسن عليه فليتامل قوله والحاصل
اى من هذا الفرق وقوله ان التشبيه اى وجه التشبيه
وقوله ههنا اى في طار وقوله بخلافه ثم في مرسن فانه
لم يراع وجه الشبه في المستعار له هج قوله ان التشبيه يجوز
بقا التشبيه على ظاهره بدون تاويله بوجه الشبه فيما يظهر
فليتامل قوله اذا لوحظ فيه اى في الانسان وقوله عد
استعارة لاجل الملاحظة المذكورة وهي جعل المشبه فرد امن
افراد المشبه به ادعا وقوله وقال اى الشيخ هج قوله ان لا
اطلق اى لان ذلك تشبيه لا استعارة قوله اسم الاستعارة
اى حيث قلت الفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن الى اخره هج قوله على وضع المرسن لانه ليس استعارة
قوله مخالفة السلف اى في العبارة وقوله فانهم عدوها اى
تلك الاستعارة وقوله فاعتددت بكلامهم حيث عبرت في العبارة
وقوله ونبهت على ذلك الذي قدمته من انه كان الواجب
الى اخره هج قوله في الجملة اى حيث اعتبرته في مجرد العبارة
دون المعنى قوله بان سميته اى المذكور من وضع المرسن موضع

الانف

الانف ونحو ذلك قوله غير مفيدة لان فائدة الاستعارة هي
دخول المشبه في افراد المشبه به ادعا وهنا ليس كذلك فلا فائدة
فليس باستعارة وقوله وبين الاستعارة اى في الحقيقة وقوله
انك تنقل فيه فيما نحن فيه وقوله كالمرسن فانه نقل من انف
الى انف ولا شك انهما متجانسان في كونهما انفين وان كانت المجانسة
غير ملحوظة وقوله من واد واحد اى فاطلق عليه اسم الاستعارة
لذلك وقوله نحو اليد حقيقة وقوله والنعمة مجازا وقوله فلا
تطلق الاستعارة عليه اى على اليد وقوله فان قلت وارد على
قول المصنف لانه اى الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين نحو كلما
سمع الى اخره هج قوله يجب ان يكون اقوى اى منه في المستعار له
قوله لتكون الاستعارة فيه اشارة الى الفرق بين الاستعارة
حيث وجب فيها ان يكون الجامع اقوى والتشبيه حيث لم يجب فيه
ذلك على الاطلاق لان الغرض من الاستعارة ليس الا المبالغة ولا
تحصل الا حينئذ بخلاف التشبيه فان له اغراضا لا تتوقف على ذلك
كبيان الحال والامكان قوله وقد تقرر الى اخره هذا هو المشهور
عند القدما لكن الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض المحققين
الاختلاف بالشدة والضعف في الذاتيات انما حققته قوله
في غير هذا الفن كالمنطق والحكمة قوله لا تختلف بالشدة والضعف
في الافراد التي تصدق عليها وقوله داخلا في مفهوم الطرفين مع
وجود الاختلاف وقوله في الماهية الحقيقية يعني قد يطلقون
الماهية على المفهوم تجوزا والامتناع المذكور انما هو في الماهية

الحقيقية لا في المجازية وقوله الحقيقية اي لا المفهوم ح قوله
في الماهية الحقيقية اي لا في المفهوم الذي ليس ماهية حقيقية
قوله والمحل وهو الاسود وقوله مع اختلافه اي السواد
الذي هو الجزء وقوله بالشدة والضعف في الافراد المقول
عليه وقوله ووجه الشبه الذي سميناه جامعا وقوله في مفهوم
الطرفين كالعدو والطيران وقوله حقيقية كالانسان وقوله
وقد يكون اي المفهوم كالشجاع وقوله قابل للشدة كما في الشجاعة
في الاسد وقوله والضعف كالشجاعة في الرجل الشجاع وقوله
وفي كون الحاضر بعد ما اجاب عن السوال الوارد على القاعدة
التي استنبطها القوم وسلم صحة القاعدة وهي قولهم ان الجامع
يجب ان يكون اقوى واشد لتفيد الاستعارة شرع في الاعتراض
على المثال ح قوله وفي كون استعارة الحاضر اجيب بان الطيران
عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا
يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة ف
قوله من هذا القبيل وهو الاستعارة التي جامعها داخل
في طرفيها اي في مفهومهما وقوله بل هو لازمة فيكون خارجة
وقوله كالجراة فانها ليست جزءا من مفهومه بل لازمة له
في الاكثر وقوله والاولى عبر بالاولى اشعارا بان المناقشة
في الامثلة ليست من داب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القاعدة عدة
على تقدير صحتها لكن الاولى ان يكون صحيحا وقوله والابعاد تفسير
وقوله وقطعا مع حيث استعير القطع للتفريق والابعاد

بعضهم عن بعض وقوله وهي اي ازالة الاجتماع وقوله
اشد اي منها في التفريق وقوله وكذا استعارة الخياطة
كما تقول خط لي درعا ح قوله حلق الدرع بفتح الحاء جمع
حلقة بالتسكين الى اخره ف قوله في الاول اي الخياطة قوله
عطف على قوله اي قوله اما غير داخل عطف على قوله اما
داخل وقوله من الاستعارة بيان لما فيما واقعة على الاستعارة
المتقدمة وقوله للوجه المتهلل اي المضيء فالجامع بين
الشمس والوجه هو الاشراق والاضاءة وهو غير داخل
في مفهوم الشمس والرجل الشجاع وقوله على ان الاسد اي
لفظ اسد ح قوله موضوع للشجاعة اي للشجاع ف قوله
لكن في تلك الهيئة المخصوصة اي الصورة المخصوصة وهو
الهيكل المخصوص وهو هيكل الحيوان المفترس اي لكن
الاسد موضوع للشجاعة لا مطلقا بل في تلك الى اخره فلا
يكون حقيقة في الرجل الشجاع لكونه ليس على تلك الهيئة
المخصوصة بالحيوان المفترس ح قوله لا للشجاعة اي الشجاع
قوله ومعلوم هذا من الشايع ح قوله لا الرجل وحده لما عرف
انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه ف قوله فالجامع هاهنا
في استعارة الاسد للرجل الشجاع وقوله وعلى هذا الذي ذكرناه
في استعارة الاسد للرجل الشجاع قياس غيره من استعارة الوجه
المتهلل فراغ منه ما ذكر وقوله وتسامح في قوله موضوع
للشجاعة الى اخره وقوله بان الاسد موضوع لذلك كان في عبارة

الشيخ قلبا وقوله والشجاعة وصف له خارج عنه وقوله فهو
الرجل الموصوف فكونه موصوفا بالشجاعة خارج عن المستعار
له لا داخل فيه كما يتوهم من ظاهر عبارة الشيخ ج قوله
لا المجموع المركب منها اعترض عليه بان القول بكون المستعار له
هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم
في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل
اللفظ فيه وهاهنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد
المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى
الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل
من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه
الفاضل المحشي فيما سبق قوله على انه اي لو تنزلنا الى تصحيح
كلام هذا السائل من انه لا فرق بين المقيد والمجموع وقوله
في مفهوم الطرفين لان النفي دخوله في مفهومهما فاذا كان
داخلا في مفهوم احدهما دون الاخر صدق عليه انه غير
داخل في مفهومهما فصح التمثيل به على كل حال وقوله وايضا
اي ونرجع رجوعا الى تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع ولاجل
هذا المعنى قال الشارح تقسيم اخر حيث اخذ من قول المصنف
وايضا لان الايض هو الرجوع والرجوع هو العود الى ما تقدم
والذي تقدم هو تقسيم الاستعارة وقوله للاستعارة فالمقسم
هي الاستعارة لكن باعتبار الجامع وقوله وهو اي القسم الاخر
وقوله انها اي الاستعارة ج قول المتن اما عامية منسوبة الى

العامة

147

العامة وهم طائفة في مقابلة الخاصة اعامة الناس اي
وهو اي الاستعارة عامية بمعنى ان ادراكهم مقصور عليها
لانها مقصورة عليهم ومختصة بهم بخلاف الخاصة التي بعدها
فانها مختصة بهم دون العامة وقوله وهي اي الاستعارة
العامية وقوله المبتذلة المبتذلة ماخوذة من ابتذله وهي
المهنة وكان الاستعارة لما بلغت الى حد يستعملها العامة
صارت ممتهنة مبتذلة وقوله وخاصية منسوبة الى الخاصة
وقوله وهي الاستعارة الخاصة وقوله وهي الغريبة
في مقابلة المبتذلة وقوله الغريبة اي غريبة بالنسبة
الى العامة وان كانت ليست غريبة بالنسبة الى الخاصة
وقوله ذهنا اي عقلا وقوله ارتفعوا عن طبقة العامة
فقرر ان العامة والخاصة طائفتان متقابلتان تقابل
العدم والملكة ج قول المتن والغرابة التي وصفت لهما
الاستعارة اي والغرابة وان كانت وصفا للاستعارة لكن قد
تكون الغرابة باعتبار التشبيه الذي هو اللازم للاستعارة
وقوله قد تكون اي في نفس الامر وقوله في نفس المشبه
اي التشبيه نفسه لا وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح
بان يكون تشبيها وقوله كما في قوله كالغرابة التي تكون
في نفس المشبه وقوله اذا انزل عنه اي ذلك الفرس وقوله
وقف جواب اذا وقوله قربوسه اي الفرس على حذف مضاف
اي قربوس سرج فرسه ج قول المتن قربوسه القربوس بفتح

الرا والحفف الاخفاشعرف قوله وفي الصحاح الحاضر ظاهره
ان هذا حقيقته وان اطلاقه على المقدم تجوز قوله القربوس
السرج اى مجازا من تسمية الكل باسم الجزء لان القربوس
هو مقدم السرج ص وقوله بعنانه متعلق باجتبى وقوله
علك جواب اذا وقوله فما ازور مصدر به اى فى زيارة
حبايى وقوله اهماله مفعول ثان لعودته اى اهماله من
حارس وقوله وكذاك اى وانا مخاطر فى اهماله وكذاك
كل مخاطر ح قوله وكذاك كل مخاطر يحتمل ان معناه ومثلى
فى الاهمال كل مخاطر فى امر مهم والكاف من كذاك يحتمل الكسر
على ارادة خطاب نفسه اى ومثلك يا نفس فى هذا الاهمال
كل مخاطر ويحتمل الفتح لا على اعتبار النفس اى ومثلك ايها
المخاطب فى هذا الاهمال على ان المراد بالمخاطب هو نفسه
فتامل ولتراجع ما قررو فى طحابك قلب فى الحسان طروب
السابق فى اوايل الكتاب وفى السيرامى قوله وكذاك كل
مخاطر على صيغة اسم المفعول بتقدير منه لان خاطر لازم اى
كل امر مخاطر منه كهذا الفرس الصعب الذى جعلته هنا
كل امر صعب انتهى قوله شبه هيبة وقوع العنان الخ لا يخفى
ان الكلام فى الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقد مر ان كلا من
طرفى التشبيه ان كان هيئة كانا مركبين وحينئذ يجب ان يكون
المستعار ايضا مركبا فيكون استعارة تمثيلية لا ما فيه الكلام
مع ان المثال ايضا ليس كذلك فالاولى ان يقول شبه ايقاع

العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب لكن لما لم يكن
المشابهة من الفعلين لا باعتبارها بل المصدر قال شبه
هيئة الحاضر ولم يرد ان الاستعارة مركبة ثم قوله ليس
كذلك كان المراد ليس المستعار فيه مركبا بل هو مفرد فانه
لفظ الفعل فى واذا احتبى تامل وقوله لكن لما لم يكن يعلم
من هذا ما فى كلام شيخنا الاتى من قوله فاستعار هيئة
الاحتبا وقوله وحينئذ الحاضر تامل قوله وحينئذ
يجب ان يكون المستعار ايضا مركبا فانه لا يلزم من كون
الطرفين هيئتين كون لفظها مركبا كما تقدم فى نحو كمثل
الحمار يحمل اسفارا قوله من قربوس السرج ينبغى ان يجوز
كون من بيانا للموقع لان القربوس موقع للعنان وكونها
تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس قوله
ممتدا الى من العنان وقوله فاستعار عقب قوله شبه الخ
بالف اشارة الى ان الاستعارة لان لا بد ان يسبقها التشبيه ويكون
متسببة عنه وقوله فاستعار الاحتبا اى هذا اللفظ وقوله
فاستعار الاحتبا اى الاولى فاستعار هيئة الاحتبا ليطابق
ما قبله ص ح الهيئة لا استعارة ينبغى ان يقول لفظ الهيئة
ثم علم ما فيه من الحاشية التى عندنا تامل قوله لوقوع العنان
المناسب ان يقول لهيئة وقوع العنان الحاضر وقوله فجاءت
الاستعارة اى اللفظ المستعار وهو لفظ الاحتبا وقوله
لغرابة الشبه لان المشبه يحتاج الى التفصيل وقوله لغرابة

التشبيه اى والغرابة على التحقيق فى التشبيه وفى الاستعارة
بطريق التشبيه وقوله هل يجوز اى عكس وقوله ان تعال
اى فى تقرير التشبيه المذكور والاستعارة المذكورة وقوله
انه اى الشاعر الخ قوله فان قلت هل يجوز الى اخره الفرق بين
التشبيهين بان المشبه بالقربوس فى الاول هو الركبة وفى
الثانى هو الظهر والمراد باحتباء القربوس باظهار اشتماله
به عند القائه فيه سرا اى قوله ممتدا ذكر ممتدا لتاويل
الحبوة بالثوب ونحوه وقوله والركبتان اى من المحتبى
وقوله قلت اى نعم يمكن ما ذكرت ولكن ما ذكرناه احسن
لان الى اخره وقوله منتصفا منين حال من الركبتين وقوله
اشبه بالقربوس اى من الظهر لان مشابهة الاعلى للاعلى
اولى وانسب وقوله بتصرف اى بسبب وقوله فى العامية
بعد ان كانت مبتذلة وقوله ولما قضينا اى ادينا وقوله
من منى بمعنى فى ص وقوله كل حاجة اى من المناسك
وقوله ومسح بالتضعيف للكثرة فى الفعل وقوله بالاركان
اركان البيت اشارة الى طواف الوداع وقوله ولم ينظر اى
ينتظر من النظر بمعنى الانتظار وقوله الغادى الذى يسير
اول النهار وقوله الذى مفعول ينظر وقوله هو رائح
الذى يسير اخره وقوله اخذنا اى شرعنا وقوله باعناق
اى ملتبسة باعناق وقوله جمع الدهما المانث كانه للوابع
والا فيصح كونه جمعا لادهم المذكور ايضا وقوله وهو اى

المهرية

149

المهرية الخ قوله فيه دقاق الحصى اى صح مسيلا لا دقاق فيه
قوله دقاق الحصى بضم الدال وهو الدقيق ضد الغليظ
ويجوز كسرها على انه جمع دقيق سرا اى قوله اى لما فرغنا
هو معنى قضينا وقوله عن اداء مناسك الحج تفسير لقوله
كل حاجة وكانه انما قيد بمنى حيث قال من منى لان المناسك
على الوجه المطلوب فى فعلها يكون اخرها ما يفعل فى منى بحيث
لا يتاخر عنها الا طواف الوداع فليتامل قوله واخذت
المطايا فى سرعة المضى ماخوذ من قوله سالت وقوله
استعارة سيلان السيول اى جريانه وقوله الواقعة اى
تلك السيول وقوله لسير الابل وهذه استعارة عامية
واخرجها الشاعر عنها متصرفه حيث اسند السيلان الى
نفس الاباطح فافاد فائدة تخلو عنها الاستعارة العامية
حيث افاد ان الابل امتلات بالوادى كان الاباطح سالت
بالمطى لامتلائها فيها وقوله المشتملة اى تلك السرعة وقوله
على لين وسلاسة اشارة الى العلاقة بين السيلان الحقيقى والمجازى
وقوله والتشبيه فيها اى تشبيه سير الابل الموصوف بما ذكر
وقوله قد تصرف اى هذا الشاعر وقوله فيه اى فى هذا
التشبيه وقوله بما اى بتصرف وقوله دون المطى بان يقول
سالت المطى لان هذا القدر استعارة عامية لاغرابة فيها الخ
قوله او اعناقها كانه اشارة الى انه فى الاستعارة العامية
يمكن الاسناد الى المطى والى اعناقها لوجود الشبه فى كل منها

قوله حتى افاد معنى لى فقوله علة لاسناد الفعل الى الاباطح وقوله
كما فى قوله اى كالاسناد الذى فى قوله وقوله واشتعل الراس
شيبا حيث لم يقل واشتعل شيب الراس لانه لو قيل
اشتعل شيب الراس باسناد الاشتعال الى الشيب لكان
استعارة عامية فصارت غريبة باسناده الى الراس وقوله
يظهران اى البطو والسرعة وقوله فى الهوادى جمع هاد
وهو العنق فهو تفنن فى العبارة وزيادة توضيح وقوله
يستند اليها اى الى الاعناق والهوادى وقوله وقد يحصل
زيادة على المترجح قوله عدة استعارات المراد ظاهر
انها متعددة وانظر المستعار له فى هذه الاستعارات
ويحتمل انه اعتبر من الليل جزا استعار له الصلب كما شانه
واجزا استعار لها الارداف كما واضح وجزا استعار له
الصدر كما وله فليحرر قوله فقلت له اى لليل المستطيل
وقوله لما تمطى اصله تمطط ابدلت الاخيرة وقوله بصلبه
الباء للتعدية اى بظهره وقوله واردف اى اتبع وقوله
اعجازا جمع عجز وهو الردف وقوله وناء اى ثقل بصدره
كقوله تعالى لتنوء بالعصبة وقوله بكلكل الصدر
وقوله ثم بالغ اى فى طوله وقوله ثم اراد الى اخره اخذ
من قولنا وقوله فاستعار له كلكلا اى صدرا وقوله
والظاهر ان هذا اى المذكور من الصلب والاعجاز والكلكل
المناسب ان يقول من قبيل الاستعارة التخييلية لان هذه

الاشيا

الاشيا من خواص المشبه به فهى تخييلية من هذا ويمكنك
ان تقول المشار اليه لهذا هى الاستعارات التى فى ست امرى
القيس من قبيل الاستعارة بالكناية لا من قبيل الاستعارة
التخييلية تامل ج قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية الى اخره حيث شبه الليل بالانسان المتمطى
فى الطول واثبت لوازم المشبه به وهى الصلب والتمطى
والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى
ما فى شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية كذا
فى الفنرى وقوله وانما قال الظاهر اشارة الى ما فى شرح التبيان
الى اخره ينبغى ان يزاد والى ان هذا ليس من قبيل الاستعارة
المتعددة التصريحية الذى هو سياق المصنف كما يدل عليه
قوله الا بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة قوله بالكناية
لا التصريحية وقوله لشمال للريح المعروفة كما سيجى قوله المتن
ستة اقسام الاول استعارة محسوس لمحسوس بوجه شبه
حسى والثانى استعارة محسوس لمحسوس بوجه شبه عقلى
والثالث استعارة محسوس لمحسوس بوجه شبه بعضه حسى
وبعضه عقلى والرابع استعارة معقول لمعقول بوجه
شبه عقلى والخامس استعارة معقول فى المشبه به ومحسوس
فى المشبه بوجه شبه عقلى والسادس بالعكس بوجه شبه
عقلى قوله اما حسيان حيث كان باحدى الحواس الخمس
الظاهرة وقوله فى الثلاثة الاخرة العقليات والمختلفات

وقوله لا يكون الا عقليا لانه يستحيل ان يتصور من العقلي جامعا
حسيا وقوله ينقسم اي باعتبار الجامع وقوله اما حسي او
عقلي لامكان ان يدرك من الحسي بالعقل وقوله فالجامع
اما حسي فتتم من الاقسام السالمة للقسم الاول قوله
التي سبكتها نار السامري جدا ومنسوب الى سامر وهو
اسم القبيلة قوله كان على شكل ولد البقرة يدل على انه
ليس من افراد ولد البقرة حقيقة لانه لم يتولد من البقرة
قوله وهذا اي تسمية ذلك الحيوان عجلا قوله وهذا
اي هذا الاستعارة وقوله وجماعة اي من الاستعارة التي
عدها السكاكي وقوله من هذا القسم الذي الجميع فيه حسي
وقوله والقرينة الاشتعال الذي هو استعارة تخييلية
وقوله لكن لما كان هذا اي المثال وقوله بشواظ النار هو
اللهب الذي لا دخان فيه قوله الاول تشبيه الشيب الخ
قيل ان اريد بالشيب الشعر الابيض فلا يصح قوله والثاني
الخ وان اريد بياض الشعر كان المشبه حينئذ عين وجه
الشبه وايضا لا معنى لتشبيهه بالشواظ قلت المراد الاول
والفساد يدفع بالتامل فتامل قوله والثاني الخ فيه بحث
لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكن
قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق
فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري
وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور

ف

ف قوله لتشبيه انتشار الشيب اعترض بان قوله اشتعل استعارة
تخييلية وهي عند المصنف حقيقة فلا يتحقق فيه التشبيه اقول
التشبيه الثاني مع قطع النظر عن الاول فلا يكون تخييلية سر اي
قوله مع تعذر تلافيه اي تداركه قوله عطف اي معطوف
وقوله يعني ان الاستعارة اي اللفظ المستعار منه وقوله
فيه عقلي مدرك به لا باحدى الحواس الظاهرة وقوله واية
خبر مقدم ولهم صفة اية وقوله الليل مبتدا موخر وقوله
نسلخ هو الذي فيه الاستعارة التبعية لانه يتبعية المصدر
فان الاستعارة الاصلية في المصدر وقوله منه اي عنه
اي عن مكان ظلمته كما يتضح مما سياتي وقوله كشط الجلد
اي لازالة وقوله كشف اي ازالته وقوله عن مكان
الليل اي مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون
في مكان ولاجل ذلك فسره الشارح بقوله وموضع الى اخره
وقوله وموضع الى اخره تفسير قوله وموضع القاء ظلمته
المناسب ظلمته حينئذ قوله الى وهما حسيان فان قلت الازالة
امر عقلي قلنا المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والانكشاف
والكشط والازالة بشرائن الهواء قوله الى وهما حسيان
اشتهر بان كشف الضوء ليس بحسي الا ان يقال الحسية مثله
نظرا الى ان الحاصل بالمصدر حسي حينئذ قوله الى والجامع
ما يعقل اي امر يدرك بالعقل وقوله من ترتب بيان لما
وقوله اي حصول تفسير للترتب وقوله دائما اي حصولا

دائما او غالبا وقوله دائما او غالبا فلا يسمى الحصول ترتبا الا اذا
كان كذلك ج قوله دائما او غالبا قال الفنري وهذا الترديد
لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص
المقام انتهى ورايت توجيه الترديد فى خصوص المقام بانه
قد ينكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يبصر
لا زقا به من غير ازالته عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور
اللحم انتهى فليتامل قوله كترتب ظهور اللحم هو الامر الحاصل
وقوله وترتب ظهور الظلمة كذلك وقوله وهذا اى هذا
الجامع الذى هو الترتب المفسر بالحصول المخصوص وقوله وبيان
ذلك اى اثبات ما ذكرنا من ان الاستعارة المذكورة فى المثال
المذكور ج قوله وبيان ذلك اى بيان المشبه من كشط الجلد
وكشف الضوء عن مكان الليل اى الظلمة قوله فقد سلخ النهار
اى ضوءه وقوله ظهور النهار من ظلمة الليل فيكون المستعار منه
ظهور اللحم من الجلد لا الكشط الذى ذكر فيما تقدم ج قوله ظهور
النهار لا كشف ضوء النهار قوله واعترض عليه اى على هذا
الواقع فى عبارة الشيخ وصاحب المفتاح وفى نسخة اسقاط لفظ
عليه والمعنى عليها واعترض هذا الواقع قوله من ظلمة
الليل الذى ادعياه اى الشيخان وقوله واجيب عن هذا
الاعتراض وقوله اى ظهور تفسير للقلب ج قوله بحمل عبارتهما
على القلب السكاكى لا تشترك النكتة فى القلب بل تقبله مطلقا
ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها فى هذا القلب

بنآ

بنآ على لزومها لقبوله عند المصنف قم وبان المراد بظهور الحاصل
منه بحيث اذ تميز الضوء عن الظلمة لا يتصور عند عدمه ولا
يمكن اجتماعهما فى محل متميز لتضادهما فان كان المراد تميزه عنها
بسبب عدمها حين وجوده فالاشكال بحاله وان كان المراد
تميزه عنها حال وجوده فى محل اخر اى تحت الارض فهل من
قبيل نقل الاعتراض من محل الى اخر وايضا المفهوم من الاية
حدوث التميز مكان التميز المذكور دائما مع ظهور ان ليس المراد
هذا قم وقوله فبحث الحاضر لا ابقاء المراد بالتميز الازالة
بان يزال ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل لانا نقول هذا هو
الجواب الثالث الاتى فى قوله وبان الظهور هنا بمعنى الزوال
الحاضر قوله تميزه عن ظلمة الليل اى عن مكانها بان يزال ضوء
النهار عن مكانها فهو بمعنى ما قاله المصنف وفيه نظر قوله
وبان الظهور هاهنا الحاضر قبل المسلوخ لا يزول اجيب بالمنع
بل اذا ازالت الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد واقام عن
مقام من فلا يرد ان ظهر بمعنى زال اذا استعمل عن قم قوله
تميزه عن ظلمة الليل ولا ينافى ذلك بان يكون الظلمة هى
المستورة لان بعد الظهور يتميز كل منهما عن الاخر على صرح
وقوله كما فى قول الحماسى اى كالظهور الذى وقول قال الامام
شارح الحماسة وقوله اى زايل اى ليس المراد به الوضوح بل
المراد به الزوال وقوله وعيرها اى المحبوبة وقوله انى احبها
اى بانى احبها وقوله وتلك اى الشكاة التى تشكوها وهو انى

احبك وقوله ظاهر اى زائل ح **قوله** شكاه بفتح الشين المعجمة
بمعنى الشكاية ف **قوله** وقد يكون بمعنى الاخراج اى الاظهار وقوله
فاستعمال الفاء شروع فى ازالة الاشكال وقوله فانما يصح اى
استعمال الفاء وقوله وهذا الذى يعد فى العادة من الخيار وقوله
عدم اعتبار المهلة اى لكون الزمان بخلافه اى طويلا وقوله
وقد يكون بالعكس بان يقصر الزمان والعادة تقتضى طوله وقوله
وكونه اى دخول الظلام وقوله الانى اضعاف ذلك الزمان
لعظم هذا الضوء فانه يعم الافاق والاقطار فمثل هذا
فى العادة ان لا يضمحل فى مثل هذا الزمان القصير وقوله
ثم لا يخفى بعد ان تكلم على الفاء التى للتعقيب شرع فى اذا التى بعدها
وقوله انما يصح اى فى الاية وقوله بمعنى الاخراج كما ذهب اليه
الشيخ والسكاكى المعنى والله اعلم انا اخرجنا النهار من ظلمة الليل
ففاجاهم ظلمة الليل فيحصل التغاير بين المفاجى الذى هو دخول
الظلام وبين المفاجا الذى هو الاخراج واما اذا جعل بمعنى النزع
فلا يحصل التغاير بينهما او هما متلازمان وقوله اخرج النهار من
الليل عند الصباح ح **قوله** بخلاف ما اذا جعل الماضى عبارة
المختصر ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
الهوا ففاجاه الظلام لم يستقم او لم يحسن كما اذا قيل كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار انتهى **قوله** بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع الماضى
قيل فيه بحث اذ الظلمة والضوء ليس من عدم كل منهما وجود
الاخر ملازمة عقلية كما بين الكسر والانكسار اذ هما متحدان بالذات

فلم يستقم التشبيه ويصح اذ المفاجاة فى مفاجاة الظلام اجيب
بانه تشبيه وان لم يكن كنسبة الكسر الى الانكسار فى وجود العلاقة
لكنه كذلك فى انه ليس موقعا لاذ المفاجاة فى متعارف العرف فمن
كان وجه ذلك ترتب الظلام عادة على عدم الضوء وعدم
الانفكاك بينهما عادة او ما ذكره الفنرى عن شرح المفتاح
للسيد من ان المفاجاة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل
دفعة بلا ترقب انتهى ولا شك ان حصول الظلام عند عدم الضوء
مترقب اى ترتبه دائما **قوله** بمعنى النزع اى نزع الضوء وقوله
ففاجاه الانكسار لان الكسر والانكسار متحدان بالذات وانما تختلفان
بالاعتبار فيسمى انكسارا باعتبار المفعول وكسرا باعتبار الفاعل ص
ونسبه للعضد ح **قوله** كنسبة الانكسار كان وجه الشبه كون احد
الامرين مع الاخر وعدم انفكاكه عنه فى الجملة اعم من ان يكون
عدم الانفكاك عقليا كما فى الكسر والانكسار او عاديا كما فى عدم
الضوء مع دخول الظلام تامل **قوله** بحيث يصير الذى يكون
انه وقوله الى نوع اقتدار اى نوع عظيم من القدرة وقوله
لا عقب زوال ضوء النهار فانه عقبه او لازمه الذى لا ينفك عنه
وقوله رايت شمسا والاستعارة فى هذا اللفظ وقوله ولان
الاستعارة علة لقوله تتنوع مقدمة عليه وقوله مبناها على
التشبيه اذ لا يكون استعارة الا معتبرا فيها التشبيه ح **قوله**
تتنوع الى خمسة انواع المتبادر منه ان التشبيه خمسة فقط لكنه
الى اخره **قوله** لكنه ذكر الى اخره فيكون لم يعد هذا القسم من

التشبيه في باب الاستعارة لم يعتبر هذا القسم السادس لما تقدم
وفي باب التشبيه اعتبره فقد اعتبره تارة ولم تعتبره اخرى بالنظر
لما تقدم وعدم النظر اليه تامل قوله انكانا اى المستعار والمستعار
له وقوله وان لم يكن الطرفان حسيين مدركين باحدى الحواس
وقوله من مرقدنا هذا هو الاستعارة وقوله والجمع عقلى اى
الطرفان والجامع عقلى ح قول المص عدم ظهور الفعل اى من قاما
به قول المص عدم ظهور الفعل قد يشكل بان النائم يصدر منه
افعال الا ان يقال المراد بالظهور الوجود بل الكثرة والوضوح او
المراد الافعال الاختيارية او المعتدة فليتامل قوله وجعل
الاستعارة تبعية بناء على ان المرقد في الاية اسم مكان وتعت
الاستعارة فيه تبعا لما في المصدر قوله فالاستعارة اى في الفعل
وفي المشتق وقوله بمعنى المصدر اى الميمى ح قوله ويحتمل ان تكون
المرقد الى اخره وعلى ما تقدم هو اسم مكان قوله تفسير للكلام
لا تفسير لما بنى عليه الكلام كما هو على التغيير الاول قوله
وتحقيقا اى تحقيقا لمعناه وقوله واشهر اى منه في المستعار منه
ح قوله وهاهنا بحث الى اخره ذكر في التلويح ما يناقض هذا
فقال معترضا على من زعم ان الاستعارة لا تجرى الا في طرف
لامتناع كون كل من الطرفين اقوى وفوات المبالغة عند التساوى
قد تكون الاستعارة مبنية على التشابه كاستعارة الصبح لغرة
الفرس وبالعكس وتحصل المبالغة باطلاق اسم احد المتشابهين
على الاخر وجعله هو وكون المشبه به اقوى في وجه الشبه انما

يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما تقرر في علم البيان ثم قوله
فقيل الجامع البعث اى فبسبب عدم الصلاحية عدل عن ذلك
وقيل الى اخره قوله لكونه مما لا شبهة فيه لا لاحد هذا الدليل
لا يثبت الفوق فليتامل قوله وقرينة الاستعارة في قوله
مرقدنا وقوله كلام الموتى لا كون الكلام كلام الموتى مع الحق
فان ذلك قرينة لما عند من يجعل الجامع الجامع البعث ح
قوله مع قوله هذا الى اخره لو قيل وقوله هذا كان اولى
اذ ليس للموت بعث اخر غير البعث الموعود يوم القيامة سر اى
قوله وممن جعل الجامع كالمصنف وقوله ان القرينة على الاستعارة
لا اختصاص له حتى يصح كونه قرينة ح قوله لان البعث لا اختصاص
له الى اخره فيه بحث لان الذى لا يختص انما هو البعث اللغوى واما
العرفي فلا خفا في اختصاصه سر اى قول المص هو المستعار منه
لا المستعار له وقوله فان المستعار منه اى اصالة ح قول المص
وهو حسى لعل المراد انه حسى باعتبار الحاصل بالمصدر او ان
المراد بالكسر الحاصل بالمصدر قول المص التبليغ اى الايصال
وهو عقلى وان كان سببه حسيا وهو التلاوة سر اى قول المص
والجامع اى بين كسر الزجاجة وبين التبليغ اى الابانة وقوله والمعنى
اى المراد والمقصود من الاية وقوله ابين الامر فيه اشارة الى ان
ما في عما تؤمر مصدرية ح قوله حتى لزمتهم ضربة لازب اى لازم
ولاحق قوله فالمستعار منه ضرب القبة اى على الاول وقوله او
ضرب الطين اى على الثانى وقوله والاستعارة تبعية لانه وقع

فى الفعل فى فاصدع واضربت وقوله تصريحية لانها ذكر فيها اسم المشبه
به ولم يقتصر على ذكر المشبه وقوله وتكون القرينة اى قرينة
التشبيه بالقبة او الظن وهى اثبات شى من خواص المشبه به
للمشبه وقوله اسناد الضرب الذى هو من خواص القبة او
الظن وقوله المعدى بعلى اليها اى النملة التى هى المشبه وقوله
فتكون استعارة بالكناية لان القرينة دلت على التشبيه اى فلولم
يشبه لما اثبت له شى يختص بالمشبه به وقوله والحسى هو المستعار
منه واما اختلاف الطرفين فمشترك بينهما وقوله انا لما طغى
الما وهى حسى فيه بحث لان الكثرة عقلية لكونها نسبة وان حمل
الامر على العرف والمراد عرفا هو الما الكثير فكذا التبليغ سراى
قوله المتن وهى حسى لانه مما يدرك بالبصر وقوله والمستعار
منه التكبر لان الطغيان فى الاصل موضوع للتكبر اى اظهار الكبر
او طلب ان يكون كبيرا وكل منهما امر عقلى وقوله والجامع الاستعلا
اى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتباره فى الما تجاوزى فان قلت
ان السين والاستعلا ليست للطلب بل للتاكيد الجواب ان الجامع
حينئذ حسى لا عقلى لان العلو مشاهد ص وقوله والاستعارة
المراد به معناه المصدرى بدليل ما بعده وقوله قسمان لا ثالث
لها وقوله لانه بيان لدعوى الحصر وقوله ان كان اسم جنس اى
اسما للماهية المخصوصة وقوله وهو اى اسم الجنس عند علما العربية
وقوله الصالح اى القابلة وقوله لان تصدق على كثيرين ولم
يقل مختلفين بالحقائق اشارة الى ان الجنس عندهم غيره عند اهل

الميزان ج قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف كلفظ اسد
فانه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من اوصافه بل وضع
للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذا جراءة
حتى لو وجد اسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد بخلاف نحو ضارب
وقائم من الاوصاف غير اسم الجنس فانها انما وضعت باعتبار
الاوصاف وقوله كاسد اى كهذا اللفظ وقوله الاول اى
اسد وقوله اسم عين شى يقوم بنفسه وقوله والثانى اى
قتل وقوله معنى ما لا يقوم بنفسه وقوله وكذا اى مثل
اسد ج قوله وكذا ما يكون متاولا باسم جنس الواضح عبارة
المختصر ان كان اسم جنس حقيقة او تاويلا كما فى الاعلام المشتهرة
بنوع وصفية قال شيخ الاسلام وانما الحقت تلك الاعلام باسما
الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات انتهى ومثله فى الفنارى وقد
يقتضى انه ليس المراد بتاول العلم باسم الجنس انه يؤول بمفهوم
كلى بان يجعل حاتم بمعنى جواد ويؤيد ذلك انه لو اريد بحاتم معنى
الجواد كان المشبه من افراده فلا استعارة وقد يجاب بان المنافى
للاستعارة كون المشبه من افراد المشبه به حقيقة لا تاويلا
ويدل على التاويل لكن حكما كلام الشارح فى شرح قول المصنف السابق
الا اذا تضمن نوع وصفية كحاتم فراجعه ثم رايت السرامى هنا قال
انه انما الحق باسما الاجناس دون الصفات لان المعنى الذى اشتهر
به خارج عن مفهومه وانما لم يجعل اسم جنس حقيقة لان مفهومه
بتضمنه الوصف لم يصر كليا بل هو باق على جزئيته اسمى باختصار

قوله وكذا ما يكون متناولا باسم جنس كالعلم الى اخره قال الفنري لاشبهة
في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس
مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا
تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهار ذاته
المتشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار
الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها
بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها
داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذا كانت الاعلام ملحقة باسماء
الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات
صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه
وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال
والحروف لا تصلح للموصوفية وكذا المشتقات اسمى والمفهوم منه
ان الاستعارة في الاعلام المذكورة لا تتوقف على تاويلها وجعلها
بمعنى مفهوم كلي فقول الشارح وكذا ما يكون متناولا ليس المراد
ان العلم عند استعارته يجعل بمعنى مفهوم كلي وكان وجه ذكره
التاويل ظهور الحاقها حينئذ باسم الجنس واندراج المشبه تحت اسم
المشبه به بالتاويل كما هو شان الاستعارة لكن كلام الشارح
في استعارة العلم يدل على التاويل حيث قال قوله في نحو رايت اليوم
حاتما فان حاتما علم لكنه اول باسم جنس وهو الجواد فهو داخل
في الحصر لا خارج عنه فقوله وكذا الى اخره جواب عن سؤال يقال
انكون ذلك خارج عن القسم الاول وداخل في الثاني فاجاب بانه

داخل في الاول لكن بالتاويل صرح اقول قول الشيخ وهو الجواد
قد يشكل بانه حينئذ بمعنى الوصف والوصف معتبر فيه الا
ان يراد انه بمعنى الجواد بمعنى الذات التي لها الجود على ان الجود
غير معتبر في مفهومه كما في قولنا الاسد موضوع للحيوان المفترس
بمعنى الذات التي لها الافتراس في الواقع فليتامل قوله اي وان لم
يكن اللفظ المستعار اسم جنس اي لا حقيقة ولا تاويلا قوله وما
يشتق منه اي الفعل بناء على ان الوصف مشتق من الفعل والفعل
من المصدر قوله والحرف كقوله في جذوع النخل قوله لان
الاستعارة تعتمد التشبيه اي تبتني عليه لانه لم يكن استعارة
الا بعد التشبيه قوله او بكونه مشاركا انما ذكر لفظة او
اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود في
قوله اي الامور المعتبرة هذا التفسير ذكره العلامة في شرح
المفتاح فتبعه الشارح هنا توطئة للرد عليه على ما اشار
اليه بقوله بعد تسليم صحته في قوله الثابتة يظهر ان قوله
ثابتة تفسير للمتقررة قوله الثابتة اي في الخارج عرضا او جوهرا
وقوله بواسطة دخول الزمان في الافعال وقوله او عروضه
في الصفات وقوله ودون الحرف لانه يدل على معنى في غيره
فليس له معنى في نفسه فضلا عن ان يكون متقررا ثابتا قوله
ودون الحروف لان الحروف لا تقع موصوفا قوله واما الموصوف
جواب قد وصف المشتقات فان باسلا وصف شجاع الخ قوله
لمجد وفا اي لا الاوصاف المذكورة من شجاع وجواد وعالم قوله

كذا ذكره التوم كان المشار اليه قوله وانما كانت تبعية لان
الاستعارة الى هنا وقوله وههنا هنا اى فيما ذكره قوله لعدم
تسليم صحته اشار بهذا الى عدم الصحة لان كلا من الحركة والزمان
مع انه ليس من الامور المتقررة يقع موصوفا ثم قوله غير
متناول اى لا يثبت ان الاستعارة فيها تبعية قوله نحو مقام
واسع المراد بالنعت الذى سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف
المعنوى لا النعت النحوى وانما اورد النعت النحوى هنا وفى قوله
واما الموصوف فى نحو شجاع باسل الحاضر لتضمنه المعنوى ف
قوله ولا يقع اوصافا الى اخره يحتمل ان الغرض منه تاكيد
الاعتراض فان انحصار هذه الامور فى صلاحية الموصوفية
التى مدار الاستعارة الاصلية ابلغ فى الاعتراض لها ويحتمل
ان الغرض منه زيادة الفائدة قوله فيجب ان يكون الى اخره
فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعنى الاصلية
والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان توجد
الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله
كان المعنى على تشبيه ضرب لا على تشبيه الموضع الذى فيه ضرب
شديد بالمقتل قوله فالاولى ان يقال اى فى تعليل كونها تبعية
وقوله فاذا كان المستعار صفة كاسم الفاعل وقوله او اسم مكان
كالمفلج قوله ينبغى ان يعتبر التشبيه الى اخره هذا انما يدل على
اولوية اعتبار التشبيه فى المصادر لا على الوجوب لكن المناسبة
فى باب البلاغة موجبة قوله لوجب ان يذكر اللفظ الدال نحو مكان

فيه الرقاد قوله اى الفعل فى مثل نطقت الحال بمعنى دلت وقوله وما
يشتق منه مثل الحال ناطقة بكذا اى دالة بكذا وقوله المعنى المصدرى
فالتشبيه فى نطقت وناطقة بين النطق والدلالة اللذين هما معنى
مصدريهما لا بين معنى الفعلى ولا بين معنى الوصفى وقوله معنى
الحرف الذى هو جزئى من ذلك المعنى الكلى وقوله المراد اى لاهل
الفن وقوله ما يعبر اى امور وقوله ابتداء الغاية هو المتعلق
الذى عبر به عن معنى من عند تفسير معناها قوله والالما
كانت اى تلك الحروف قوله والا لما كانت حروفا فيه ضعف اذ
من الجائز ان يكون معنى واحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع
لفظ له غير مستقل بالنظر الى اخر وذلك لشرطية الواضع فى دلالته
بذكر متعلق له وقد نبه الشارح قدس سره على هذا الكلام بردّه السيد
فراجع حاشيته قوله وانما هى اى الامور المعبر بها وقوله كالمجرور
وهو نعمة وقوله ثم يدخل اى الدلالة التى هى المشبه وقوله فى جنس
النطق الذى هو المشبه به وقوله بالتاويل المذكور وهو ادعاء
انها فرد من افراده وقوله المذكور من قبل هذا المبحث واما فى هذا
المبحث لم يتقدم له ذكر وقوله فيستعار له اى للمشبه وهى الدلالة
وفى بعض النسخ لها وقوله ثم يشتق منه اى بعد استعارة لفظ
النطق للدلالة وقوله ثم يشتق منه الفعل هو نطق وقوله
والصفة وهو ناطقة وقوله اطلاق النطق عليها اى الدلالة
وقوله ان اللفظ الواحد كالمشعر وقوله من ذلك المعنى اى
المجازى وقوله والمعنى الحقيقى لذلك اللفظ قوله فى مطلق

الشفه فيه اشارة الى انه على هذا قد استعمل المشفر فى شفة
الانسان من حيث كونها مطلق الشفة لا من حيث خصوص كونها
شفة انسان فاندفع ما قيل لا نسلم ان استعمال المشفر فى شفة
الانسان من استعمال المقيد فى المطلق قوله فكذا اى يصح ان
يكون قوله ويقدر التشبيه فى لام التعليل اى فى استعارة
لام التعليل للعاقبة قوله فى لام ليس متعلقا بيقدر لان
التشبيه ليس فى اللام بل فى متعلقها كما علم مما تقدم صح فقوله
ليس متعلقا بيقدر هذا ممنوع وما استدل به لا يدل على عدم
التعلق بالتشبيه بل يصح تعلقه بيقدر بعد تقدير المضاف
الذى ذكره اى فى استعارة لام التعليل فتامل قوله بعلته
متعلق بالتشبيه وقوله كالمحبة مثال للعلة الغائية المشبه بها
العداوة والحزن وقوله فى الترتب هذا هو وجه الشبه بينهما
وقوله ثم استعمل بعد هذا التشبيه المذكور لان الاستعارة مبنية
على التشبيه ح قوله ما كان حقه هو اللام قوله فيكون الاستعارة
اى بعد ان استعيرت العلة الغائية للعداوة والحزن صح اى
فاطلق على العداوة والحزن لفظ العلة الغائية على سبيل
الاستعارة كما اطلق على الدالة لفظ النطق قوله فتكون
الاستعارة فيها اى فى اللام بغير خطه قوله فى المجرور هو بناء
على ما سمى به المصنف من ان متعلق الحرف هو المجرور كما تقدم
بيانه قوله هذا الذى ذكره المصنف من تقدير التشبيه للعداوة
والحزن بالمحبة والتبنى وقوله وارد على طريق المجاز اى طريق معنى

المجاز

المجاز لان الذى يتصف بالمجاز هو اللفظ لا المعنى وقد قال
معنى التعليل فالمعنى على طريق المجاز الذى نعبر عنه بالمجاز وقوله
ولكن المحبة اى ولكن داعيتهم الى المحبة او التبنى ح قوله لان المشبه
يجب ان يكون متروكا لكن المشبه اعنى العداوة والحزن مذكور متروك
على هذا التقدير قوله يجب ان يكون متروكا لا يقال وجوب ترك
المشبه انما هو فى التحقيقية والمجرور استعارة بالكناية واستعارة
الحرف من معناه الى ما شبه به تابعة لجريان التشبيه فى مدخوله
لانا نقول المكنية لا توجد بدون التخييلية عند المصنف فلا يجوز
جعل الحرف تخييلية بل هى مستعملة فى معناها واستعارة تخييلية
وان سلم فليس المراد بالتبعية فى الاصطلاح ما كان تابعا للاستعارة
بل ما لا يجرى التشبيه والاستعارة فى معناه بالاصالة لعدم الاستقلال
او لان المقصود تشبيه جزء معناه ثم ان جريان التشبيه والاستعارة
فى الحروف انما هى تبعية جريانهما فى متعلق معناها بالمعنى الذى
ذكره السكاكى لا بالمعنى الذى ذكره المصنف فلا وجه لما ذكره
ثم قوله متروكا اى متروك الذكر وقوله غاية ما فى الباب اى باب
الاستعارة فى مذهبه وقوله لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ بل
فى متعلقه وقوله نعم استدراك على قوله وهو غير مستقيم وقوله
هذا اى الذى اخذه من الكشاف وقوله على ان يكون اى التشبيه
لان التشبيه المضمر فى النفس هو الاستعارة بالكناية عند المصنف
وقوله بالعلة الغائية هى المحبة والتبنى وقوله وهو اى الذى
يختص الى اخره وقوله فلا يكون اى هذه الاستعارة وهى الاستعارة

بالكناية ج قوله من الاستعارة التبعية الى كلام المصنف هنا
قوله وكذا يصح اى هذا قوله محقق الاستعارة على الوجه المطابق
للصواب وان لم يوافق كلام المصنف فليس المقصود توجيه كلامه
قوله في ذلك اى في اللام الاستح قوله انه شبه ترتب العداوه
الحاصل هذا هو المشبه وقد ترك وكان حاصل هذا انه شبه ترتب
العداوة والحزن بترتب العلة الغائية بجامع الحصول بعد طلب
النفع ثم يدخل الترتب الاول في جنس الترتب الثاني بالتأويل
فيستعار له لفظه فيطلق عليه انه ترتب العلة الغائية فهذه
استعارة اصلية ثم يستعار له بطريق التبعية لذلك اللام الموضوع
للثاني كما شبهت الدلالة بالنطق فاستعير لها النطق ثم استعير
لفظ نطق او ناطق تبعا فليتامل قوله بترتب علة الغائية
هي المحبة والتبني قوله ثم استعملا في المشبه الذي هو ترتب
العداوة ج قوله وبتبعيتها في اللام وقد وجد الشرط وهو كون
المشبه متروكا على هذا لانه ترتب العداوة ولم يوت بلفظه
الموضوع له قوله فصار حكم اللام الى ما يشبه العلية زاد في المختصر
عقب هذا وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور
على ما ذكره المصنف سهوا انتهى اى تطلق العلية والغرضية ومعنى
اللام العلية والغرضية الجزئية المخصوصة كما علم من التعريف السابق
قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية كان الظاهر ان يقول لترتب
ما يشبه العلية لانها استعيرت لترتب العداوة والحزن المشبهين
للعلة الغائية فانظر تاويل عبارته وقد يدفع ذلك لان ما يشبه

العلة هو ترتب العداوة والحزن كما ان العلة هي ترتب العلة
الغائية فليتامل قوله والحاصل اى حاصل الكلام في هذا المقام
قوله والحاصل اى حاصل الكلام الذى اخذه المصنف من صاحب
الكشاف قوله وهو اختيار السكاكي اى تقدير التشبيه في قوله
مكنية اختيار الحاضر وقوله كالعلية اى المطلقة لا المخصوصة
الجزئية قوله كالعلية بالنسبة الى متعلق معنى لام العلة وقوله
والظرفية بالنسبة الى متعلق معنى في قوله ومدار قرينتها
اى دوران القرينة على الفاعل فهو مصدر ميمي ويطلق المدار
ايضا على الشيء الذي يدور عليه كذا وكذا وليس المراد به هنا
ذلك بدليل قوله على الفاعل اى الدوران كائن على الفاعل فلو
كان المدار بالمعنى الثاني لكان كذا وكذا عينه لا شيئا كائنا عليه
ج قوله المتن ومدار قرينتها قد علم مما سبق ان الكثير هنا من المجاز
لابد لها من قرينة والمقصود هنا تفصيل ما هو التمم من
قرينتها لانضباطه قوله المتن نطقت الحال بكذا الى آخره فان
قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند
اليه وتقدم عد ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك
لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه
كذلك وان صلحت للمجاز العقلي ايضا فليتامل قوله نطقت اى
دلت قوله فان النطق الحقيقي وهو التكلم قوله فقتل اى
ترك قوله واحيى اى انتج قوله المتن فقتل اى ازال قوله
المتن فقتل البخل واحيا السماحا اعلم ان قتل ليس على معناه الاصلي

بل بمعنى ازالت وكذا احيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى اثبت
فيكون استعارة تبعية وكذا تقريهم ليس على معناه الاصلى
الذى هو الضيافة بل بمعنى نضربهم فيكون استعارة تبعية قوله
مناصله سر وقوله عشية اى عشية الزمان الذى يجرى الخ
وقوله تقريهم استعار القرى الحقيقى وهو تقديم الطعام
للضيوف عند قدومهم للقرى المجازى وهى اللهذميات اى الطعنات
المنسوبة الى اللهذم بناء على ان اليا للنسبة وقوله لهذميات
اى طعنات بالرماح ج قوله المعنى تقريهم استئناف متعلق بلم
يلق والقرى تقريب الطعام الى الضيف شبه تقريب الاسنة
بتقريب الاطعمة الشهية الى الضيف على سبيل التهكم اى قوله
والنسبة للمبالغة اشارة الى انها فى الاصل للنسبة لكنها استعمل
فى غير النسبة ج قوله واقرى اعلم ان اقرى فى الاصل بمعنى اضيف
لكنه هاهنا بمعنى اسمع والمسامع مفعول اول قوله اما نطقت
اى ان نطقت فما مزيدة وقوله بيانا مفعول ثان لاقرى اى الكلام
الفصيح وقوله بقود الحرون الشموسا اى لاينقادون لاحد
قوله بقود الحرون الفرس الذى يقف فى اثنا الجرى والشموس
الذى يستصعب الركوب عليه ف قوله بكل من المسامع جمع
مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن ف قوله دليل على انه
استعارة والجامع ايصال الشئ الى الباطن قوله فان ذكر
العذاب المجرور بالبا وقوله على ان بشر استعارة اى مجاز
مستعمل فى غير ما وضع له وقوله اعنى الفاعل كالحرب فى ابست

الاخى وقوله والمفعول اعناق فى ابست بعده وقوله والمجرور
السيوف فى البيت بعده وقوله قرى حرف مصدر مضاف الى
فاعله وقوله اعناق مفعول قرى وقوله بالسيوف متعلق بقرى
وقوله طعنات خبر قرى ج قوله او الى الجميع بمعنى على ف قوله
نحو قرى حرف رايت فى بعض النسخ ضبط قرى بالقلم بفتح القاف
والرا على انه فعل ماض وحرف بضمه على انه فاعل وكتب بازا قرى
تفسير له ما نصه ضرب وبازا اعناق مفعول اول وطعنات
مفعول ثانى فلستامل قوله واما تمثيل السكاكى فى ذلك اى
فى الاستعارة التى قرينتها راجعة الى الفاعل والمفعول والمجرور
وقوله مزهرة اى ذات زهر ج قوله الحزن الحزن بلاد
العرب وهى فى الاصل ما غلظ من الارض ف قوله ايقاظا
مفعول ثان لتقرى ومفعوله الاول هو قوله رياض وقوله
اذ ظرف لتقرى اى تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة
ايقاظا وقت سرى النوم وفى الاجفان ص وقوله متعلق بسرى
لا بتقرى اى فى المثال لا يطابق الممثل له فى الاجفان قرينة لكن
لقوله سرى لا لتقرى وقوله من انه اى المجرور وقوله لان
السرى فى الحقيقة السير بالليل الخ اى باعتبار الممثل له
وان كان كونه قرينة لسرى مسلما لكن ليس بغرض ذكر
مجرور يكون قرينة على استعارة ما بل الغرض ان يكون قرينة
على استعارة واحدة مع قرينتين اخريين وقوله ان يكون الجميع
الفاعل والمفعول والمجرور ج قوله وانما قال مدار قرينتها كان

مدلول هذه العبارة ان الاصل في قرينته او الغالب او نحو ذلك
ما ذكره فلهذا قال ذلك بخلاف ما لو قال وقرينته كذا لان مدلول
الاختصار فتامل في بعض الحواشي بازاء قوله وانما قال وحدها
قرينته الى اخر ما نصه ولم يقل مدار قرينته كذا بغير على انتهى
وفيه ايضا وانما لم يقل مدار قرينته الفاعل والمفعول والمجرور
لان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر وههنا ليس كذلك
لجواز ان يكون القرينة غير ذلك انتهى وقد ينظر فيه بان مجرد
كون الخبر ظرفا لا يمنع الحصر وقد صرح الشارح فيما تقدم بان
نحو الكرم في العرب يفيد الحصر فتامل فالاوجه ما ذكرته
في الحاشية الاولى ثم رايت السيرامي صرح به وعبارته وانما قال
مدار قرينتها اي ذكر الدال مشعر بان المدلول هو المجموع
ففيه اشعار بوجود غيره انتهى قوله وانما قال مدار قرينتها
على كذا اي ولم يقل وقرينتها كذا وكذا لئلا يتوهم حصر المبتدا
في الخبر قوله كقرائن الاحوال وقرائن الاحوال هي الاحوال
التي يشاهدها المخاطب عند التكلم صح قوله واما القرينة
في الحروف فغير منضبطة اي فلذا لم يتعرض لها لا يقال
هذه ايضا غير منضبطة بدليل قوله لجواز ان تكون القرينة
غير ذلك لانا نقول المعتبرة منها منضبط بخلاف قرينة الحروف
فتامل قوله فغير منضبطة لانتشارها هذا لا ينحصر في عدد
معين قول المحشي باعتبار اخر الذي يظهر انه يجوز كون هذه
الباء للسببية وللآلة وللمعية وان احد الاولين اولى لانه يفيد

ان

ان منشا الانقسام ملاحظة هذا الاعتبار بخلاف الثالث فتامل
قوله او المستعار منه اي المشبه به وقوله الاول اي القسم
الاول وهي التي لم تقترن بشيء يلائم المستعار له ولا بشيء يلائم
المستعار منه وقوله مطلقة تسمى في الاصطلاح بذلك ح قول
المحشي تفريع وهو ذكر حكم شيء على المستعار له او المستعار منه
سيرامي قوله مما يلائم لعله بيان لصفة ايضا قول المحشي
المعنوية اي المعنى القائم بغيره سواء كان صفة نحوية
اولا وقوله والثاني وهو ما قرن بما يلائم المستعار له فهي
تجريدية ح قول المحشي والشارح والثاني مجردة قال العصام
في شرح رسالة الاستعارات لتجريدها عن بعض المبالغة
في الاستعارة لانه صار بذكر المشبه ابعد من دعوى
الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه تنشأ المبالغة انتهى
قول المحشي غمر الردا الغمر على وزن الجمر بمعنى الشيء الكثير
وقوله لانه يصون اشارة الى وجه الشبه ح قوله يلائم
العطاء لانه بكثرة استعماله فيه صار كانه حقيقة فيه كالاذاقة
في الشدائد والبلايا انتهى سيرامي قوله تجريد للاستعارة
لان قرن الاستعارة بما يلائم المستعار له يسمى تجريدا وقوله
والقرينة على ارادة العطاء بالرداء وقوله اعني اي سياق
الكلام وقوله اي شارحها دفع لما يقال كيف يمكن مقارنة
التبسم للضحك لان التبسم قبل الضحك ح قوله اي شارعا
انما قيده به لان التبسم قسم الضحك فلا يجامعه اذ التبسم

ما ليس معه صوت والضحك ما معه صوت يسمعه صاحبه لا جيرانه
والقهقهة ما معها صوت يسمعه جيرانه ايضا سراجي قوله يقال
علق الرهن وفي الحديث لا يغلق الرهن وقوله رقاب امواله
اي اموال الممدوح وقوله في ايدي السائلين بحيث لا يقدر
على افتكاكها من يد السائل وقوله وعليه قوله تعالى ورد
على التجريد قوله تعالى الى اخره لا على الترشيح وقوله حيث لم
يقل فكساها فلو قال فكساها بدل فاذاقها لكان ترشيحا
وقوله لان الترشيح جواب عن سوال لانه سياتي ان الترشيح
ابلغ من التجريد وما سبب العدول عن الترشيح الى التجريد هنا
فاجاب بما ذكره ج ومن ذلك يستفاد انه قد يعرض ما يرجح
التجريد قوله يستلزم لان الذوق مسبوق بملابسة المذوق
قوله من غير عكس اي ليس الادراك باللمس يستلزم الادراك
بالذوق وان وجد معه في بعض الافراد كما في اللمس بجرم
اللسان قوله اشعار بشدة الاصابة حيث ادركت بالحاسة
وقوله بخلاف الكسوة ليس فيها اشعار بشدة الاصابة لانها
ليس فيها الادراك بالقوة الواحدة وقوله وانما لم يقل
جواب عن سوال ايضا وتقريره انه لو عبر بطعم لحصل الاشعار
بشدة الاصابة ويكون مع ذلك ترشيحا فيكون ابلغ ج
اقول قول شيخنا ويكون مع ذلك ترشيحا لا يقال فيه نظر
لان الاستعارة في هذا في لفظ الطعم لانه المستعار فكيف
يكون ترشيحا والترشيح شيء اخر غير الاستعارة تقترن بها لانا

نقول لم يرد ان الترشيح على هذا في الطعم بل في الاذاقة لانها
تلائم الطعم الذي هو المستعار منه قوله وانما لم يقل طعم
الجوع اي بدل قوله لباس الجوع بان يقول فاذاقها الله طعم
الجوع قوله لانه اي لفظ الطعم وقوله عم اثرهما اي الصفرة
والرثاثة وهما المستعار له لان الاستعارة فيهما لا في الجوع
والخوف فانهما على حالهما ج قوله الملابس كذا ضبط بالقلم
كما نرى عن شيخنا اللقاني بضم الميم وكسر الباء ورايت في بعض
النسخ ضبطه بالقلم بفتح الميم اي جمع ملبوس وهو الظاهر
ثم رايت السراجي صرح به فقال عموم الملابس بفتح الميم جمع
ملبس وهو اللباس انتهى قوله فان قيل سوال الحسن لان
الملائمة بين الاذاقة وبين اصفرار اللون ورثاثة البدن
لا تظهر كل الظهور وقوله عند الجوع اي والخوف ج قوله
من الضر جمع ضر كذا ببعض الهوامش للبحيري وقيد ايضا
ما نصه دون الضر بالفتح لانه مصدر انتهى م لسامل وقوله
وانتقاع اللون اي تغيره قوله والاذاقة لا تناسب ذلك
اي فلا تكون تجريدا اذ التجريد هو قرن الاستعارة بما يلائم
المستعار له ج قوله قلنا المراد الى اخره حاصل الجواب ان
الاذاقة مستعار للاصابة والاصابة ملائم كما اشار اليه
بقوله اشعار بشدة الاصابة كذا بهامش قوله بالاذاقة
اصابتها وكون المراد ذلك لا ينافي ما سبق في توجيه ترجيح
التجريد هنا على الترشيح من ان الادراك بالذوق يستلزم الادراك

باللمس لان الاصابة تتناول كلا من الادراك بالذوق والادراك
باللمس تامل **قوله** اصابتها اى تلك القرية اى اهلها وقوله
الحادث هو انتقاع اللون الحاصل الذى عبر عنه باللباس
وقوله والاذاقة التى هى قرينة الاستعارة فى الاية **قوله**
والاذاقة جرت عندهم الى اخره جواب عن ما يقال ايضا بان يقال
لان قرن الاستعارة بما يلائم المستعار له لانه ان يكون بلفظ دال
المعنى على المعنى المراد هنا ليس الامر كذلك فاجاب بان ما هنا
وان لم يكن ظاهرا بحسب اللغة لكن شاع استعماله للاذاقة من
معنى الشدائد صح هذه الحاشية فيه تحريف وفى محصل
معناها نظر ويحتمل ان يكون السوال الذى هذا الكلام
جوابه ان الاصابة تلائم المستعار منه الذى هو اللباس لانه
يوصف بالاصابة فكيف عدت تجريدا فاجاب بانها شاعت
فى اصابة البلايا فلا تشمل اصابة اللباس فلتتامل **قوله** مجرى
الحقيقة اى العرفية وقوله فى البلايا اى فى اصابة البلايا
فلو عبر بذلك اى بقوله فى اصابة البلايا لكان اوضح وقوله
واذاقة العذاب تتعدى الى الماس بالمس وقوله والذى
يلوح الى اخره اشارة الى ان المقدرات فى كون الاستعارة
تجريدية انما ارتكبه لتصحيح كلام المصنف حيث قال اى المصنف
ان الاستعارة فى الاية ما ذكر واما الذى يلوح من كلام القوم
غير ما قال فاستمع لما قوله لتصحيح كلام المصنف لعل المراد
كلام المصنف فى غير المتن والا فلا شئ فيه هنا **قوله** والذى

يلوح

163

يلوح من كلام القوم فى هذه الاية ان فى لباس الجوع استعارتين
الى اخره المستعار له والمشبه فى الاستعارتين هو ما غشى الانسان
المعبر عنه بلفظ اللباس مجازا فلفظ اللباس بالنسبة للاستعارة
التصريحية لفظ المشبه به المستعار للمشبه وبالنسبة للاستعارة
بالكناية لفظ المشبه لانه عبر به مجازا فلا يرد ان الواجب
فى الاستعارة بالكناية ذكر المشبه مع انه لم يذكر وذلك
لان ذكره اعم من ان يذكر بلفظه الموضوع او باللفظ المتجوز
به عنه وعبارة رسالة الاستعارات لا شبهة فى ان المشبه
فى صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه
به كما فى صورة الاستعارة المصرحة وانما الكلام فى وجوب
ذكره بلفظه اى الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز ان
يشبه شئ بامرين ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من لوازم
الاخر فقد اجتمع المصرحة والمكنية مثاله قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع
والخوف من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له
اسمه ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فيكون استعارة
مصرحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثانى وتكون
الاذاقة تخييلا انتهى وفى شرح عصام زيادة فائدة وقول الشارح
من بعض الحوادث يجوز ان يكون بيانا لما غشى فهو بمعنى قول
الرسالة من اثر الضرر وانظر هل يجوز ان يكون صلة الخوف
قوله استعارتين لا واحدة كما جرى عليه المصنف وقوله وهو

انه اى اسجل وعلا وقوله باللباس متعلق بشبه وقوله لاشتماله
على اللابس اى بدن اللابس وقوله لاشتماله على اللابس الى
هنا تمت اركان التشبيه وقوله ثم استعار اى بعد التشبيه وقوله
اللباس اى لفظ اللباس الذى هو موضوع للمشبه به ح قوله
ما يدرك بالبصر اى من الانتقالات الحاصلة عقيب الضر والالم
قوله بما يدرك من طعم المر والبشع اى المدلول عليه بقوله
لباس الجوع فيكون المذكور هو اسم المشبه وهو لباس الجوع
فيكون استعارة بالكناية وهو ان تذكر المشبه وتترك المشبه
به كذا لامش قوله حتى اوقع اى الجأ قوله فعلى هذا
الى اخره هذا على مذهب المصنف حيث زعم ان قرينة الاستعارة
بالكناية يجب ان تكون تخييلية وهى اثبات لازم من لوازم
المشبه به للمشبه مجازا واما على مذهب السكاكى من ان قرينتها
تجوز ان تكون تحقيقية كما فى قوله ينقضون عهد الله فيجوز
ان تكون الاذاقة قرينة الاستعارة بالكناية وتجريدا ايضا
بان يراد منها الاصابة وهو بهذا المعنى كثير شايع فى الشدايد
فيكون استعارة تحقيقية قرينة للاستعارة بالكناية وتجريدا
ثم قوله بمنزلة الاظفار الدال على الاستعارة المكنية والحاصل
ان فى الاية استعارتين تصريحية فى قوله لباس الجوع
ومكنية فلا تجريد كما قال المصنف وقوله فلا تكون ترشيحا
ولا تجريدا قوله المحشى فلا تكون ترشيحا لانه مختص بالاستعارة
التصريحية كالتجريد فاثبات خاصة المشبه به للمشبه تخييل

والصواب

والصواب ان ما زاد فى المكنية على قرينتها وهى اثبات لازم واحد
يعد ترشيحا لها وانما اعتبرنا الزيادة لان اعتبار الترشيح والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستعارة بتحقق قرينتها فلا تعد قرينة التصريحية
تجريدا كالحمام وعندى فى رايت اسدا فى الحمام وعندى اسد ولا
قرينة المكنية ترشيحا كانشاب الاظفار فى قوله
واذا المنية انشبت اظفارها بل الاستعارة مطلقة فيهما وما
يجزى منه قرينة فلا تكون ترشيحا سيرامى قوله المحشى فلا تكون
ترشيحا فيه الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام
على ان ذاقت تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه تجريد
للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التى ذكرها وانما
المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للمستعار منه فى هذه
الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون
ترشيحا لان فيه قرينة الاستعارة بالكناية لا تسمى ترشيحا
لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من
تتمتها قوله والثالث اى القسم الثالث من اقسام الاستعارة
وقوله اشتروا هو الذى فيه الاستعارة فهى استعارة تصريحية
تبعية وقوله فانه استعار الاشترا الى اخره المستعار منه
الشرا والمستعار له الاستبدال وقوله والاختيار يفسر
للاستبدال وقوله ثم فرع عليها ماخوذ من التفاتى قوله
فما وقوله ثم فرع عليها اشارة الى ان الاستعارة هنا انما قرنت
بالتفريع لا بوصف يلائم المستعار منه قوله حاورت القوم

الحاضر بالحاء المهملة اى كملت فيكون قرينة الاستعارة ولو جعلت
القرينة حالية كان حاورت تجريدا كما انه اخر متلاطم الامواج
ترشيح وفى قوله كان حاورت يفيد ان التجريد انما يعتبر بعد
القرينة قوله حاورت الحاضر حاورت بالجيم المعجمة والراء المهملة
او هما مهملتان من المحاورة بمعنى المناظرة وهذا اظهر فى المعنى
ان اريد بالبحر العالم والاول اظهر ان اريد به الجواد سيرامى
قول المتن وقد يجتمعان اى فى استعارة واحدة فالضمير فى يجتمعان
لا يعود على المجردة والمرشحة بل على التجريد والترشيح لان قوله
لدى اسد ليس فيه الا استعارة واحدة لكن فيه الامران
اى التجريد والترشيح ج قول المتن تقذف لعله يلائم المشبه
ايضا فلعل الاشارة بقوله هذا الغرض فليحرر او يقال ملائمته
للمشبه به اتم فليحرر قوله هذا ترشيح الحاضر كذا فى المختصر
ايضا وان حصد شيخ الاسلام قوله هذا ترشيح بالنسبة الى
قوله لبد دون مقذف لانه لا يختص بالمستعار منه على
ما سبق معناه فى اول الاستعارة ودون اظفاره لم تقلم
الا ان يراد انه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والا فقد
يوجد فى بعض افراد الانسان ايضا ذلك وينبغى ان يعلم
ان لم تقلم للمبالغة فى النفى لا لنفى المبالغة ونظير ذلك قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد انتهى قول المتن والترشيح ابلغ
فى رسالة الوضع والاطلاق ابلغ من التجريد وفى شرحها
للعصام وجمع التجريد والترشيح فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما

بتعارضهما

بتعارضهما انتهى قوله والتجريد اى المفرد وقوله لاشتماله اى
الترشيح وحده وقوله مبالغة فى التشبيه اى وهذا القدر
موجود فيه بدون الترشيح ج قوله لان فى الاستعارة مبالغة
فى التشبيه بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به قوله تحقيق
لذلك اى للمبالغة الحاصلة بدون الترشيح وقوله وادعاء ان
المستعار له الحاضر او نقول ان معنى التناسى ان يظهر المتكلم
للمخاطب انه تناسى التشبيه وذهب الى انه فرد من المستعار
منه ص ج قوله الذى يستعار له علو المكان اى اللفظ الدال
عليه قول المتن ما يبنى على علو المستعار منه وقوله ويذكر اباه
والبيت المذكور يمدح به والد المرثى لا المرثى فكانه مات
فى حياة والده وقوله استعار الصعود اى اصالة ويصعد
تبعا وقوله والارتقا كالتفسير لعلو القدر وقوله فى مدارج
جمع مدرج وهو ما يصعد به الى العلو كالسلم وقوله ثم بنى
عليه اى على الصعود وقوله ثم بنى عليه ما الحاضر بيان المبنى اى
ولا يتوهم ان المبنى فى البيت ما بعد يصعد ويقول ان ظن
المجهول هو المبنى ج قوله ما يبنى وهو ظن المجهول المذكور
قوله الى السما وهو قوله بان له حاجة فى السماء وقوله الى السماء
وهو ظن المجهول ما ذكر قوله لما كان لهذا الكلام لقوله حتى
يظن الجاهل وقوله وجه لانه لا ارتباط بين قوله حتى
يظن وبين علو القدر وقوله ومن عجب شمس حيث جعل شمسا
عين تناسى التشبيه وانكاره وقوله غلالته هى القميص الذى

لى الحسد وقوله لما كان للتعجب في الاول وقوله او النهي في الثاني
وقوله على عكس اى مبني على عكس الحاضر وقوله اثبات وصف
للمستعار له وهو التظلل من الشمس لانه ليس من شان الشمس
ان تظلل من الشمس وقوله اثبات خاصة للمستعار له وقوله
من خواص المستعار منه وهو بلا الغلالة في البيت المذكور
وقوله وتحقيق عطف تفسير وقوله لهذا الكلام وهو قوله
مبناها على تناسي التشبيه وقوله وذلك اى وسبب التفسير
الاصل والفرع بما ذكرنا وقوله من جهة ان الغرض يعود
اليه اى غالبا جا قوله لانه لا معنى للبنا الحاضر لان التشبيه
يقتضي ذكر المشبه به والمشبه بخلاف الاستعارة قوله لانه
لا معنى للبنا الحاضر لان ما يقتضي الذكر لا يجتمع مع ما يقتضي
الحذف قوله مع الاعتراف بالتشبيه لانها مبنية على تناسي التشبيه
قوله واذا كان نوامع التشبيه والاعتراف بالاصل اذ لو كان المراد
بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان نوامع التشبيه
والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته ف قوله كما في قوله اى
مر وقوله مسكنها بنا على المفرع ج قول المتن هي الشمس لهذا
حصل الاعتراف بالاصل لانه مرجعه قوله هي الشمس مسكنها
في السما الى الحاضر فان قلت الاستشهاد على ما ذكر لهذا البيت
لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة
قلت قوله فعز الفواد عزا جميلا يدل على ان الضمير راجع
للجنس وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب

المشكوكة

المشكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السما
جلي لكل احد ف قوله في شرح الديباجة فاما ان يقدر مصدر
محذوف واما ان يتوسع في الظروف تقدمها على المصدر العامل
فيها وقوله فمع جحده اى فالبنا على الفرع مع جحد الاصل اولى
ج قول المتن فمع جحده قال حضرة الشارح شيخ الاسلام في حاشية
المختصر فان قيل معنى البنا على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر
في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار
الاصل اى المشبه قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ
المقيد بالخاصة مع ادعا ان الاصل اى المشبه عين المشبه
به فلا يرد عليه انه ينافي ما سبق من انه مبني على علو القدر
ما بني على علو المكان انتهى قوله وجعل الكلام خلوا اى خاليا
قوله هذا هو المجاز المفرد اى هذا الذي تقدم هو المجاز المفرد
بقسميه المرسل والاستعارة والان نشتغل الى المجاز المركب
وقوله او بالمعنى الذي تفسير للاصلي ج قوله بالمطابقة احترز
ما شبه بالمعنى الذي يدل عليه اللفظ بالتضمن فلينظر قوله
بالمطابقة قضيته ان الدلالة على المعنى المجازي ليست مطابقة
لكن في شرحه للشمسية خلافه قول المتن تشبيه التمثيل مصدر
مبين لنوع العامل وقوله وهو اى تشبيه التمثيل وقوله ما
اى تشبيه وقوله واحترز بهذا اى بهذا القيد وهو قوله
تشبيه التمثيل وقوله عن الاستعارة في المفرد كرايت اسدا
يرمي لانه وان كان يصدق عليه انه شبه بمعناه الاصل لكنه

ليس تشبيه التمثيل قوله الدال بالمطابقة خرج التضمن فانقطع
قوله المتن وتؤخر اخرى قال الشارح في الرجل اخرى كما وقع
في المفتاح قيل المراد من الرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة
الى قدام وخطوة الى خلف ورد بانه لا يخفى على ذي انصاف ان
التقديم والتاخير واقعان على شيء واحد حالة التردد وانما يكون
المتعلق واحدا لو حملت الرجل على حقيقتها لان الرجل المقدمة
هي الرجل المؤخرة بخلاف الخطوة فانها متعددة واما قول
السكاكي فيوجه بان الرجل الواحدة نزلت منزلة الرجلين لما
كان الفعل المتعلق بها ثانيا ضد الفعل المتعلق بها اولا الى
اخر ما اطال به انتهى قوله فاعتمد فاعتبر كذا في الهامش قوله
فاعتمد على ايتها اي سلم خلافيتي او لم تسلم كذا في هامش قوله
فاعتمد على ايتهما كان مقصوده لا ابالي بك قوله على ايتهما اي
الرجلين ح قوله وتارة لا تريد فيؤخر اخرى قال حفيد الشارح
في حاشية المختصر المراد بالرجل هنا الخطوة يعني يخطو خطوة الى
قدام وخطوة الى خلف لكن القدام بالنظر الى موضعه الاول
والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك
حال التردد فافهم انتهى فقوله عند الخطوة الاولى اي لا بالنسبة
الى موضعه الاول لانه لا يتاخر عنه بل عما وصل اليه
بالاولى قوله ووجهه مبتدا وقوله منتزع خبره قوله لان
وجهه الى اخره انظر مناسبة التعليل وهو تعليل بالاصطلاح
قوله لانه قد ذكر علة لكونه على سبيل الاستعارة وقوله

ويمتاز اي المجاز المركب وقوله عن المشبه الذي هو التمثيل ح
قوله عن التشبيه اي المجرد عن الاستعارة كان يشبه هيئة
باخرى لا على وجه الاستعارة بان يذكر الطرفان بانه تعالى
له ينبغي ان يكون مرجع هماله المشبه في قوله عن المشبه
قوله وها هنا الى اخره البحث مع المصنف حيث اقتصر في المجاز
المركب على التمثيل على سبيل الاستعارة ولم يقسمه الى اقسام
كما فعل في المجاز المفرد وقوله كما يكون استعارة وهو الذي
تعرض له المصنف وقوله فقد يكون غير استعارة الذي
ترك المصنف التعرض له وقوله ويحقق ذلك اي انه قد
يكون غير استعارة ح قوله فقد يكون غير استعارة اي مجازا
مرسلا قوله بحسب التشخص متعلق بقوله وضع وكذا قوله بحسب
النوع متعلق بقوله وضع يدل على ذلك تعبيره في المختصر بقوله
لانه كما ان المفردات موضوعة بحسب التشخص فالمركبات موضوعة
بحسب النوع انتهى ويحتمل ان يتعلق بمعانيها في الموضعين وعليه
ما كتب عن شيخنا صر الاخي بازاء قوله بحسب النوع من قوله اي
المتحزن بحسب النوع انتهى فليتامل قوله بحسب النوع اي المتحزن
بالنوع وقوله في غير ما وضع له في التحزن والتحسر مثلا وقوله
وان يكون ذلك اي الاستعمال في غير ما وضع له وقوله كقوله
هواي مهوي وقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد تمامه
جنيب وجثماني بمكة موثق وقوله والغرض منه اي والمعنى
المستعمل فيه والمراد منه ح قوله والغرض منه اظهار التحزن

العلاقة هنا استعمال ما وضع للازم في الملزوم لان اظهار التحزن
ملزوم للاخبار غالبا سيرامى قوله اى استعمال المجاز المركب اى كل
اخر ما ذكر فيه وقوله كذلك متعلق بقوله استعماله اى مبنى
استعماله على هذا الوجه وهو سبيل الاستعارة فقوله كذلك المشار
اليه هو سبيل الاستعارة وقوله على نحو معنى الكاف في كذلك
ج قوله المص كذلك لقائل ان يقول لا حاجة الى ذكر هذا القيد
لانه داخل في المجاز المركب لانه معتبر في معناه كما افاده تعريفه
السابق حيث قال فيه المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لان
استعماله فيما شبه بمعناه الاصلي استعمال له على سبيل الاستعارة
وحينئذ فقوله فشا استعماله يفيد انه فشا استعماله على سبيل
الاستعارة فيكون ذكر هذا القيد مستدركا الا ان يجاب
بان ذكر هذا القيد تنصيص على ان الفشو على هذا الوجه
اذ لو اسقطه صدق الكلام بفشو استعمال اللفظ في الجملة
وان لم يكن على هذا الوجه فليتامل قوله لا على سبيل التشبيه
عطف على قوله على سبيل الاستعارة وقضيته ذلك ان التقرير
لا استعماله اى المجاز المركب على سبيل التشبيه وحينئذ يشكل من
وجهين الاول ان المركب المستعمل على سبيل التشبيه حقيقة لا مجاز
لان حاصله انه شبه شئ بمعناه الاصلي فهو مستعمل في معناه
الاصلي والثاني ان قوله ولا في معناه الاصلي لا يقابل حينئذ قوله
لا على سبيل التشبيه لان المستعمل على سبيل التشبيه مستعمل
في معناه الاصلي كما تقرر الا ان يجاب عن الثاني بان المراد ولا

في معناه

168

في معناه الاصلي بدون تشبيه ليتحقق المقابلة وقد يجاب عنهما
لهذا مع المسامحة في العطف المقتضي لكون هذين المنفيين من
المجاز مع انه ليس كذلك وقد يجاب عن الاول بانه قد يكون لفظ
المشبه به مجازا مركبا بان يشبه احدى الهيئتين بالاخرى مع
التعبير عن المشبه بها بلفظ مركب غير موضوع لها فليتامل قوله
لا على سبيل التشبيه المحذوف الاداة وقوله ولا في معناه الذي
هو المعنى الحقيقي وقوله سمى مثلا فتسميته مثلا مشروط بفشو
الاستعمال واما تسميته تمثيلا فليس بمشروط بالفشو بل يكفي
فيه ان يكون المجاز المركب على سبيل الاستعارة فقط فشا استعماله
على ذلك اولا فقوله بل ان يكون المجاز المركب الى اخره ان قلت
من اين يستفاد اعتبار هذا الكون في تسميته مثلا قلت من
اعتباره في معناه كما علم من تعريفه قوله ولهذا لا يغير المثل في
الى مضربه اى لا تراعى صفاته المذكورة فيعتبر بما يدل عليها
قوله الى مضربه اى المشبه المستعمل فيه اى الى معنى مضربه
وقوله بل انما ينظر الى مورد المثل الذي هو المشبه به وقوله
ضيعت قبل ذلك اى قبل الطلب وقوله واما ما يقع جواب
سؤال وقوله فليس بمثل الى اخره فالمثل يشترط فيه مراعاة
حال المورد في الامور المذكورة قوله ولكون المثل الى اخره
اى كما يطلق لفظ المثل على ما هو المشهور لما مر كذلك يطلق على
سبيل الاستعارة على هذه المذكورات قوله استعير لفظة هل
المراد الاستعارة المصطلح كان شبه الحال بالمثل في الغرابة

فاطلق عليه لفظه قوله للحال او الصفة او القصه ينبغي
تحرير معاني هذه الثلاثة والنسبة بينها قوله للحال اي الهيئة
المنتزعة الحاضر ما تقدم وقوله كقوله تعالى الى اخره هذه
الامثلة لنشر مرتب على الثلاثة المذكورة وقوله اي فيما قصصنا
اشارة الى تقدير في الاية فصل في تحقيق معنى الاستعارة
قوله فصل انما فصله مما قبله وهي الاستعارة التحقيقية لانها
اي الاستعارة التحقيقية التي ذكرت قبل من افراد المجاز فادرجها
المصنف في بحث المجاز بخلاف هاتين الاستعارتين فانهما ليستا
من المجاز في شيء فناسب ان يفصلا من بحث المجاز لان نفس التشبيه
في الاستعارة بالكناية واثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه
في التخييلية هو الاستعارة عند المصنف ولاشك انهما ليسا
من المجاز في شيء لان المجاز لفظ استعمل الى اخره فهذا الذي قلناه
صر وقوله قد يضمر الى اخره اي الى اخر القوم وقوله في نفس اي
تميز وقوله ما يفهم من كلام القدماء وعليه الزمخشري وقوله
ولما كانت اي الاستعارتان قوله اوردهما فصلا في ذيل اي
اخر قوله التي تطلق هي اي الاستعارة قوله اذ ذكر المشبه
به واجب البتة اي فكيف جعله المصنف هنا من غير المصرح به
تشبيه مع المشبه وقوله وان اقسامه الحاصلة من ذكر
البعض وترك البعض قوله لا تخرج عن ثمانية فبهذا
الاعتبار يكون تسعة كذا في هامش قوله انما هو في التشبيه
المصطلح الذي ينصرف الذهن انه كلما ذكر لفظ التشبيه

قوله المص بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به ظاهر
الكلام انه لا بد في قرينة الاستعارة المكنية من كونها اثبات
امر مذكور فلا تكون قرينتها مقالية ويوجه بانها لما كانت
الاستعارة مخفية وجب كون القرينة امرا ظاهر الدلالة
عليها فليراجع قوله يجري عليه اسم ذلك الامر اي يطلق عليه
ويستعمل فيه قوله المص او مكنيا عنها عطف على بالكناية
قوله ولانه لم يصرح به لان اسم المشبه به لم يذكر فيه
وقوله لم يصرح به اي بالتشبيه قوله لمجرد تسمية خالية
عن المناسبة قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه يشبه
الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به قوله وبه يكون اي بالامر المختص وقوله كماله اي المشبه
به قوله وبه يكون كماله كما في المثال الاول الاتي وقوله او
قوامه كما في المثال الثاني الاتي قوله ثم ذلك الامر المختص
بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين الى اخره اقول هذا
مع قوله قبله وبه يكون كماله او قوامه اي يغني احدهما
عن الاخر خصوصا هذا فما وجه الجمع بينهما فليتامل قوله
ما لا يكمل وجه الشبه كالاغتيال وقوله في المشبه به
كالسبع وقوله بدونه كالاظفار وقوله قوام وجه
الشبه كالدلالة وقوله في المشبه به كالانسان الناطق
كما في نطقت الحال قوله والثاني ما به يكون قوام وجه
الشبه ان اراد بكونه قوامه توقفه عليه فلا نسلم ذلك

في مثاله الاخر لان الدلالة في الانسان لا يتوقف على اللسان والنطق لحصولها باشارته وكتابته وغير ذلك من افعاله وان اريد بذلك توقف كماله عليه رجع للضرب الاول اللهم الا ان يختار الاول ويخص الدلالة بالقول كما يدل عليه قول المصنف بانسان يتكلم فانه يفيد ان المشبه به الانسان المعتمد بالتكلم فالمراد الدلالة المذكورة قوله والتميمة الخرزة الحاجز كانت العرب تضعها على دوسلح قوله اني لريب الدهر لا اتضعضع التضعضع الخضوع والريب شدايد الزمان وقال الفنري التضعضع الحركة والاضطرا قوله ولا رقة لمرحوم لعل معناه مستحق الرحمة قوله ولا يُبقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته ف قوله كحققا علة لاثبت وقوله استعارة بالكناية عند المصنف وقوله استعارة تخييلية عنده ايضا وقوله واشار الى الثاني اي الاستعارة التخييلية التي لها قوام وجه الشبه في المشبه وقوله وكما في قول الاخر الشاعر الاخر المغاير للاول وقوله ولئن نطقت بشكر برك مفصحا كان هذا الشاعر يمدح هذا الرجل بين الناس اما خوفا منه او موافقة للناس مع ان لسان حاله انطق بالشكاية لما حصل له من قبله من الضرر او عدم الاحسان اليه وقوله شبه الحال اي حاله وقوله في الدلالة لان الدلالة على المقصود مشترك بين الحال المشبه وبين الانسان المتكلم المشبه به وقوله وهذا هو الاستعارة بالكناية لانه لم يصرح من اركان التشبيه

سوى

سوى المشبه وهي الحال وقوله اي في الانسان اي المشبه به وقوله وهذا اي الاثبات المفهوم من فاثبت وقوله فعلى ماذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية والتخييلية وقوله وليس في الكلام اي في قوله واذا المنية وقوله وانما المجاز اي الذي اشتمل عليه هذا الكلام الخالي عن المجاز اللغوي الذي هو كلمة مستعملة في غير ما الى اخره وقوله وهذا عقلي اي مجاز عقلي لا لغوي وقوله كاثبات الانبات لانه ليس للربيع بل لله تعالى فهو عقلي وقوله والاستعارة بالكناية على ماذكره المصنف وقوله وهما فعلان لان التشبيه والاثبات فعلان له وقوله ومتلازمان كل منهما لازم للاخر وقوله يجب ان تكون قرينة المكنية فهي ملزومة وهي الثاني لازمة فثبت التلازم بينهما فالعبارة صحيحة وقوله وهي يجب كانه قال لا تكون المكنية الا مع قرينة الا التخييلية قوله فماذا يقول المصنف حاصله ان الاظفار في هذا الكلام استعارة تخييلية وليس في المنية استعارة مكنية اتفاقا لان التصريح بالتشبيه ينافي الاستعارة فقد وجد التخييلية بدون المكنية والمصنف لا يقول به وهو قول الجمهور وان كان السكاكي يقول بانفكاك كل منهما عن الاخر مثال التخييلية بدون المكنية لا تشفي ما الملام واما وجود المكنية بدون التخييلية فلا يقول به المصنف واما الجمهور فعلى جوازه وذكر السكاكي انه لا يجوز عند الجمهور كنقض العهد اعترض بانه قد لا تكون قرينة المكنية مستعملة في صورة وهمية بل في امر محقق

كاثبات الرسغ فوجد بدون التخييلية واجيب بان التخييلية
عند الجمهور اثبات لازم المشبه به للمشبه ولو كان امرا
محققا لا المستعمل في صورة وهمية والمكنية لا تنفك عن
التخييلية بهذا المعنى عندهم وان كانت تنفك عنها بالمعنى
الذي اعتبره السكاكي فيصح قول الجمهور وفيه نظر لما تقدم
من ان قرينة المكنية قد لا تكون معها تخييل بمعنى اثبات لازم
المشبه به فيستعار له فلا تخييل بالمعنيين والمكنية متحققة
فظهر تحقق المكنية بدون التخييلية بالمعنيين جميعا عندهم
فلا يصح نسبة السكاكي ذلك القول اليهم سيرامي قوله في مثل
قولنا اي فان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية
فلا يصح الحكم بانهما متلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام
يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر
عن البلغاء قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام خلاف ما اذا
قال انه ليس من كلام الفصحاء بغير خطه قوله انه ترشيح للتشبيه
حاصله ان الاظفار ليست استعارة تخييلية بل هي ترشيح للتشبيه
المصرح به كما ان الطول ترشيح للمجاز المرسل في الحديث وليس
باستعارة تخييلية سيرامي قوله انه ترشيح الخ افاد ان
الترشيح يجري في التشبيه والمجاز المرسل ولا يختص بالاستعارة
قوله مرشحا للمجاز لكنه مجاز مرسل والمذكور قبل استعارة
والترشيح يجري فيهما صح قوله والمذكور قبل استعارة ان اراد
بالمذكور قولنا اظفار المنية الخ ففيه نظر لانه ذكر فيه

الطرفان

الطرفان فكيف يكون استعارة فليتأمل قوله من تفسير الاستعارة
بالكناية انما خص ذلك بالاستعارة بالكناية دون التخييلية لان
للمصنف سلفا في التخييلية وقوله ولا هو مبني على مناسبة
لغوية لانه يقتضي ان يكون هنا مستعار ومستعار منه والتشبيه
المضمر في النفس ليس مستعارا من شيء وقوله منه اي المصنف وقوله
مما تفسيرها الصحيح بان يكون موافقا لكلام السلف مع مناسبة
لغوية وقوله الصحيح اشارة الى ان ما فعله المصنف ليس بصحيح
وقوله قلت معناها اي تفسيرها الخ قوله هو ان لا يصرح بذكر
الخ لا يخفى ان الاستعارة بمعنى المستعار على مذهب السلف
هو لفظ المشبه به المستعار للمشبه منه فالاستعارة بالمعنى
المصدري هي اطلاق لفظ المشبه به على المشبه فتفسيرها
بان لا يصرح على التسامح ثم افادت هذه الحاشية ان الاستعارة
بالكناية عند السلف لا بالمعنى المصدري هو اللفظ المستعار
وهو صريح قول السيد في حاشيته على حواشي الكشاف للشارح
فهم من كلام العلامة ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه
به المذكور كناية كالسبع مثلا انتهى اي المذكور بطريق الكناية
عنه والدلالة بذكر لوازمه لا بطريق التصريح به فالاستعارة
في انشبت المنية اظفارها لفظ السبع المستعار للمنية المذكور
بذكر لازمه من الاظفار وهو صريح قول الشارح لكنه لم يصرح
بذكر المستعار اعني السبع الخ قوله بذكر المستعار كلفظ
السبع في انشبت المنية وقوله ولازمه كالاظفار ونحوه

الدال عليه اي بطريق اللزوم وقوله في قولنا رأيت اسدا
في المصرح بها وقوله كما هو شان الكناية لان شانه [illegible]
اللازم الى الملزوم ج **قوله** كما هو شان الكناية اي مثل لفظ
الاظفار كناية حقيقة عن السبع بمعنى ان ذكره يدل على
اثبات السبع للمنية في استعارته لها لانه لفظ مستعمل فيما
وضع له لكن لا لذاته بل لينتقل منه الى المقصود كطول
النجاد مرادا مح **قوله** ولهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
لهذا المعنى الذي قلنا انه الصحيح المذكور في كلام السلف
ج **قوله** شاع استعمال النقض بالشين المعجمة اي ظهر او بالسين
المهملة والغين المعجمة اي جاز كذا بهامش **قوله** لما فيه اي العهد
وقوله ولطائفها تفسير ج **قوله** اذ يسكتوا ابدا من هذا
مح **قوله** المستعار كالحبل وقوله من روادفه النقض
في الاية وقوله على مكانه اي وجوده ج **قوله** على مكانه اي
كونه وتحققه في الكلام اعلم انه مرادفه مح **قوله** نحو شجاع
يفترس لانهم رمزوا بقولهم يفترس الى ان السبع مستعار
للشجاع وقوله صح كما اي المتروك نصر بحمج **قوله** لكا قد
استفدنا منه اي حيث قال استعمال النقض في ابطال العهد
وانه صرح في ان ينقضون الذي هو القرينة مستعمل في معنى
الابطال الذي هو معنى محقق عقلا **قوله** لا يجب ان يكون
الى اخره فلا تلازم بين التخييلية والاستعارة بالكناية **قوله**
كاستعارة النقض اي والقرينة هنا المفعول وهو العهد **قوله**

كاستعارة

كاستعارة النقض لابطال العهد فان قلت لو كان النقض مثلا
مستعملا في ابطال العهد لم يكن شي من روادف المستعار المسكوت
اعني الحبل مذكورا فلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شي من
روادفه فوجب ان يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة
بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روادف
المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها له على سبيل
التخييل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية قلت لما
صرح باستعمال النقض في ابطال العهد علم انه اراد بذكر الروادف
ما هو اعم من ان يراد به معناه الاصلي الذي هو المرادف الحقيقي
او يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته فان النقض
من روادف الحبل اما اذا اريد به معناه الحقيقي فظاهر واما
اذا اريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي
وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل ايضا فالمرادف على الاول
مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظا حقيقة
ومعنى ادعاء كلاهما يصلحان قرينة للاستعارة المكنية س **قوله**
كاستعارة النقض والافتراس وقوله استعارة اسم ان وقوله
بمعنى انه اثبت لهذا صار قريبا من كلام المصنف وقوله وهذا
قريب الذي دل عليه كلامه وهو قوله بمعنى انه اثبت ج **قوله**
وهذا قريب مما ذكره المصنف الى اخره والفرق ان التخييلية على
ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنة للاستعارة بالكناية
بل يجوز ان يكون مقارنة للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف

في قوله وذلك انه قال استدلال على ما قاله من ان الشيخ لم يشعر
كلامه بذلك بل دل على الى اخره وقوله احدهما ان ينقل الاسم فيه
جعل النقل استعارة وهو عندهم نفس اللفظ المستعار وقوله
ان ينقل الاسم كالاسد وقوله عن مسماه اي الحقيقي كالحيوان المفترس
وقوله الى من تحقق اي في نفس الامر سواء كان في الخارج كالرجل
الشجاع او في العقل كدين الاسلام في قوله تعالى اهدنا الصراط
وقوله ويشار اليه اشارة حسية او عقلية وقوله ان يؤخذ
اي ينقل وقوله عن حقيقته كالاظفار المحسوسة ح قوله
ويوضع اي يستعمل استعمالا قوله يشار اليه لعدم تحققه حسا
او عقلا وقوله فيقال منصوب على انه جواب لا اصح اي الحصل
تبين فتقول وقوله في هذه الحاشية منصوب فيظهر ايضا انه
يجوز رفعه عطفا على يشا وتفسيراله قوله وغداة ريح الواو
بمعنى رب المستعار للكثير ومفعول كشفت محذوف اي ازلت
ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران
في قوله وغداة ريح مجرور لفظا برب المقدرة او بواو رب منصوب
المحل بكشف لانه ظرفه وقدم عليه لان رب لها الصدر ومعنى كشفه
للغداة الموصوفة بما ذكر انه كشف الضيق الواقع فيها بان جعلها
مائدة تدفع البرد والجوع وقوله اذا اصبحت اي الغداة ح قوله
وقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة
او ريح وقد يروى بفتح القاف في قوله اذا اصبحت ظرف لكشف
في قوله اصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف

الله

اليه او الضمير المستتر فيها العائد الى القرة او الغداة والجملة
اعني بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير
المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح
ريح مقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد كذا في الغنري وقوله
والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها وينبغي ان يكون العائد مقدرا
اي بيد الشمال زمامها فيها ان كان الها في زمامها للشمال فان
كان للقرة او الغداة فلا حاجة الى التقدير بل ينبغي ان يتعين
كون الها المذكور للقرة او الغداة وان يمتنع كونها للشمال
الا على التكلف بان يكون اشارة الى قوة تسلطها لتمكنها من نفسها
واستقلالها بان يكون زمامها بيدها اي زمام نفسها بيد نفسها
قوله ولهذا لا يصح اي لاجل انه لم يشر الى ذلك المذكور ح
قوله اذا اصبحت تبني مكان قوله بيد الشمال قوله اذا اصبحت
تبني مثل اليد الى اخره اي فيكون هناك معنى يعبر عنه باليد
ويقال انه المراد لها وقد شبه لها قوله بعد ان تعتبر الطريقة
اي العبارة سيرامي قوله اذا اصبحت بالشمال فهذا تركيب اخر وقوله
ولها اي للشمال ح قوله في قوة تاثيرها هذا ماخوذ من كون الزمام
بيد الشمال قوله في تصريف قال السيرامي بالنصب على انه مفعول
المالك انتهى قوله فيتحد الشبه اي وجه الشبه وهو التاثير والحاصل
انه شبه الشمال بانسان متصرف بيده في التاثير واثبت له من
خواصه اليد ولما كان وجه الشبه حاصلا من الشمال دون اليد
لان المشبه بها الشمال وذي اليد المثبت له حكمه وهو التاثير

لابن اليد وشي اخر يشبهه لعدمه في الشمال علم ان اليد ليست
معقولة اي لشي محقق بل هي باقية على حقيقتها مستعملة في غير
محلها باثباتها له سرامي **قوله** لايلقاك من المستعار اي الذي
هو اليد كذا يظهر **قوله** لايلقاك من المستعار نفسه الذي يظهر
ان المراد بالمستعار اليد لانه الذي حكم بالاستعارة فيه فيما
سبق بقوله جعل للشمال يدا الى اخره ومما يضاف اليه المالك
لان المستعار الذي هو اليد مضاف اليه ومما يدل بانه المراد
قوله لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحيا لان ذا اليد
هو المالك وقد جعل المشابهة له حيث قال مثل ذي اليد
فهو الذي يلقاك الشبه منه بحكم قوله بل مما مضاف اليه
واما في بعض الحواشي من تفسير المستعار بالمالك وما اضيف
اليه باليد ففيه نظر ظاهر اذ كيف يقال لايلقاك الشبه
من المستعار بمعنى المالك مع قوله شبه المالك واذ كيف
يقال انه المستعار مع انه لم تقع الاستعارة في المثال المتكلم
عليه الا في اليد **قوله** بل مما يضاف اليه وهو الشمال كما يشعر
به كلام السرامي المذكور **قوله** بل مما مضاف اليه اي بل يقال
مما يضاف اليه المستعار الذي هو اليد والذي مضاف اليه
ذلك المستعار هو المالك كذا يظهر **قوله** ذا شي اي ذا يد
وقوله حكم من يكون له ذلك الشي وهو المالك **قوله** لم ينقل
عن شي وهو معناه الحقيقي **قوله** اذ ليس المعنى المراد اي
ليس هناك شي محقق حسا او عقلا استعير له اليد **قوله** اي

سلا مجازا شبه العشق بالسكر في ازالة العقل والايقاع في الحيرة
وزواله بزوال السكر وهو الصحو سرامي **قوله** من الصحو الافاقة
من السكر **قوله المتن** عن سلمى اي عن عشقها حتى **قوله المتن** واقصر
باطله اي ميله الى الهوى **قوله** ولا حاجة الى ما في فيه بحث
لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط
بكون فاعله اذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي
كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت
بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فحينئذ القدرة يكفي
للحمل على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق
الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازي وهو
مطلق الامتناع وعبارة السرامي في الجواب الا ان يجعل
امتنع مجازا عن زال والاصل عدمه هذا ما ظهر لي والله اعلم
انتهى **قوله المتن** وعري افراس الصبا ورواحله كان المراد ازيل
عنها سروجها ورحالها مما يتوقف عليه الركوب عادة للاعراض
عن السير المحتاج اليها فيه او ذلك كناية عن اهمالها والاعراض
عنها لانتفاء الاحتياج اليها **قوله المتن** افراس الصبى اي الصبوة
بمعنى الميل لا بمعنى الشبوبية وقوله هذا اي قوله وعري الخ
وقوله والتخييلية في اثبات الافراس والرواحل وقوله اورده
اي المصنف المثال الثالث وقوله منبها على ان من التخييلية الخ
فيه ان التخييلية عند المصنف هو اثبات ما ذكر لا اللفظ المثبت
والمحتمل للاستعارتين هو اللفظ لا الاثبات ففي كلامه تجوز فالمعنى

از من الفاظ التخييلية لفظا يحتمل الى اخره قوله ينبغي الاستعارة
اى على اصل المصنف يشير اليه قوله ينبغي الاستعارة بالكناية على
راى المصنف لانه يرى ان الاستعارة بالكناية يستلزم التخييلية
فاذا كانت مخصوصة انتفت الكنائية اى عند المصنف قوله
المتن من المحبة اشارة الى ان الصبى فى البيت معناه الميل والمحبة
لا معناه الشباب وقوله فبطلت هو معنى قوله وعرى الخ
وقوله وكذا الضمير فى معاودته اى راجع الى ما قوله المتن
فشبه الصبى اى الصبى الذى تركه حتى يستقيم اعتبار ترك الالات
فى المشبه به محى قوله المتن من جهات المسير هى التى يسير السائر
اليها ولاجلها قوله المتن اى من تلك الجهة الوطر بان المقى الحج
والتجارة وقوله ووجه الشبه اى بين الجهة وبين الصبا وقوله
المار به اى بكل واحد منهما وقوله وركوب المسالك الصعبة
فيه اى فى كل واحد منهما وقوله غير مبال حال من فاعل ركوب
المحذوف اى وركوب كل منهما المسالك الى اخره قوله مهلكة
موضع هلاك قوله ولا يحترز عن معركه اى خصومة كذا
بهامش قوله التى بها اى بالاقواس والرواحل وقوله قوام جهة
اى قوام المسير الى الجهة قوله المتن والقوة قوة اتباع الهوى
قوله ويحتمل الى اخره جعل المصنف الصبى على هذا معنى اخر اى
كونه صبيا ويجوز حمله فى كل من وجهى الاستعارة على معنى واحد
حصند قوله المتن قل ما تتاخذ اى تتعاضد وتتناصر قوله المتن
قل ما تتاخذ اى تجتمع حصند قوله وعنوان اى اول وقوله

مثل

مثل المال بيان الاسباب وقوله والمنال ما يطلب وينال
وقوله والاعوان معاونات وقوله فى بحث الحقيقة والمجاز اى
اللغويين قوله مخالفا لما ذكره المصنف فى عدة مواضع فان
قلت لم ذكر المصنف كلام السكاكى فى جميع تلك المباحث وهلا
اقتصر من ذلك على ما فيه المخالفة قلت ليتبين جميع ما ذكره
السكاكى ويتميز ما فيه الموافقة وما فيه المخالفة ولو اقتصر
الثانى لتوهم المخالفة فى المتروك ايضا بل ربما توهم اذ فى المتروك
ما يبين المراد من المذكور ويدفع الاعتراض عنه او عن بعضه
وكان ذكر الجميع ابين واحسن فليتامل قوله والى ما فيها اى
الكلام الذى ذكره فيها وقوله وما عليها اى وما ورد عليها من
الاعتراض وقوله موضع لذلك اى للاشارة الى ما ذكره
فصل عرف السكاكى الى اخره قوله فيما اى معنى وقوله
وضعت اى الكلمة وقوله له اى لذلك المعنى ولم يقيده بقوله
فى اصطلاح التخاطب وسياتى فيه كلام المصنف قوله المتن على
اصح القولين فيه نظر لان الاصح عند السكاكى انها عقلى نظرا الى
الظاهر وهو تعليق قوله على اصح القولين بقوله بعد ولئن
سلم ان الاصح انها مجاز لغوى كما صرح به السكاكى فى المفتاح فلا
نسلم انه لا يصح الاحتراز على القول الاخر لان كونها حقيقة لغوية
بسبب التاويل والتعريف للحقيقة اللغوية التى يكون بلا تاويل كى
قوله وهو اى التصرف المذكور وقوله الذى يجب ان تقصده
السكاكى اى ينبغى ان يحمل كلامه على ذلك لان مثل السكاكى لا يخفى

عليه مثل ذلك وان كانت عبارته قاصرة عن ذلك ص ح قوله
هذا هو المعنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى ولذا حمل عليه
المصنف قوله تعدد اى تعقد وقوله فيما وضعت له هو محل الاشكال
وقوله موضوعا مفعول ثان له عوى وقوله اللفظ مفعوله الاول
اضيف اليه وقوله على ضرب من التاويل لا على التحقيق ح قوله
والظاهر اى من العبارة قوله وليس بصحيح اى هذا الظاهر وهو
من ان الاختلاف بين الاصح وغيره وقوله فيما وضعت له اى
فى الجملة قوله فيما وضعت له فى الجملة اى بتاويل مجى قوله ولو
اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين فان منهم اثبات قول
بالوضع بالتحقيق والظاهر انه غير مراد فقوله ليس اصح القولين
صادق بانتفاء القول بذلك قوله فهو ليس ولو اريد الوضع
بالتحقيق بان كان المعنى مستعملة فيما وضعت له تحقيقا فليس باصح
القولين لانها مجاز لا حقيقة فلو كان الوضع تحقيقا لكانت
حقيقة وقوله فهو ليس اصح القولين بل هو القول المرجوح وقوله
من غير تاويل بل كان يبقى د اخلاج قوله ولو كان اى الوضع بالتحقيق
اصح القولين فى الاستعارة لما احتيج بقيد من غير تاويل لانه بغير
تاويل حقيقة مجى قوله ليحترز به كما اشار اليه المصنف قوله مضطربا
فى بعض النسخ قلقا اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل
بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله
ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق
وبين المعطوف عليه وهو نعتد والمعطوف وهو ولا نسميها

اى نعتقد

حقيقة قوله فى غير ما هى موضوعة له اى فى معنى مغاير للمعنى
الذى هو موضوعة له وقوله بالتحقيق متعلق بقوله موضوعة
وقوله استعمالا فى الغير اى ذلك الغير المتقدم وهو غير ما هى
موضوعة له وقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها من الشرع واللغة
والعرف العام وقوله عن ارادة معناها اى الحقيقى فعندهم المجوز
استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ح قوله فى ذلك المعنى اى معناها
الكائن فى ذلك النوع الذى هو نوع حقيقتها قوله غيرها اى من غير
المعنى وهو بيان للغير قوله المذكور فى التعريف مجى قوله ولما
كان هذا القيد هو قولنا غيرها بالنسبة الى نوع الى آخره ح قوله
وادل هو لازم الاوضحية قول المتن بقيد التحقيق اى بالقيد الذى
هو التحقيق فهو من اضافة الاعم الى الاخص وقوله التى هى مجاز لغوى
اشار به الى انه انما وجب مراعاتها لكونها من افراد المجاز لا المجاز
علاقته المشابهة وقوله لكن عبارته فى هذا المقام قلقة اى فى مقام
بيان فائدة تقييد التعريف بقوله بالتحقيق وقوله عما اذا اتفق
كون الكلمة الخارج كالغائط استعملها اللغوى فى الفضلات التى هى
حقيقة شرعية مع انها عند اللغوى مجاز فى الفضلات ح قوله
لفظ الدابة فى الحمار مجازا هذا بناء على ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص
بالفرس والبغل قوله فكيف يصح الاحتراز عنه لان المقصود
دخوله ح قوله فلا بد هاهنا من حذف مضاف اى احترازا
عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج
ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد لان مثل لفظ الغائط

اذا استعمل اللغوى فى مقتضى المشبه ولا يكون مستعملا فى غير
ما وضع له بالتحقيق فى الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه
بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل فى حد الحقيقة ايضا لكن
يخرج باعتبار الحيثية كذا فى العنترى ولا يخفى انه انما يتوجه
على السكاكى لا على الشارح لانه انما اول عبارته ليصح دعواه الاحتراز
وان استغنى مع انه يمكن الدفع عن السكاكى بانه لا مانع من تعدد
ما يخرج المحترز عنه الذى هو ههنا الخروج تاكيدا فليتامل قوله
وما اشتق منه كالموضوع والفعل الذى وقع فى التعريف حيث
قال فى غير ما وضعت له مشتق من الوضع وقوله ولا شك ان
دلالة الاسد الذى هو استعارة ح قوله مبنى على تجوز وتسامح
لان ما يذكر للاحتراز يكون كتتميم الحد لا لزيادة الايضاح الا ان
يريد بالاحتراز باكرم مجازا مرسلا الا انه لازمه سيرامى قوله
لتعين الدلالة لا الدلالة نفسها وقوله الدلالة اى المدلول وقوله
فلا بينا فى الوضع اى نصب القرينة ح قوله ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند
الاطلاق الوضع الادعائى والقرينة المذكورة قرينة الدلالة
بلا شبهة اذ لو لم توجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف
ف قوله او ما يؤدى معناه زاد الشارح هذا دفعا لما يقال
على المصنف ان السكاكى لم يصرح بقوله فى اصطلاح التخاطب
فى تعريف المجاز ما يؤدى معناه وان لم يصرح به وقوله فكذا
لا بد منه اى من القيد وقوله وان لم يكن ما اى معنى وضع له

ح قوله ولا تاويل فى هذا الوضع لان حاصل التاويل فى الوضع ان
يجعل غير الموضوع بواسطة التصرف العقلى كما فى الاستعارة والوضع
فى صورة النقض متحقق بدون هذا التصرف مح قوله لما عرفت
من معنى التاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى الجنس وقوله مخل به
اى مبطل له وقوله ولا يخفى الى آخره هذا من الشارح ح قوله ولا
يخفى عليك اعتراض على قول المصنف فى الايضاح او نحوه اى او نحو
اصطلاح التخاطب مح قوله لهذه العبارة اى المخصوصة ج قوله
اسنها لانه هذا على طريقة اعتبار هذا القيد فى المجاز قوله
او الى نوع مجازها اى فى تعريف الحقيقة ولو ذكر هذا القيد لاندفع
النقض لانه مستعمل فى غير ما وضع له بالنظر الى نوع مجازه وهو
المجاز اللغوى لان المستعمل لغوى مجاز لغوى وحينئذ يلزم الدور
لان معرفة الحقيقة موقوفة على معرفة المجاز حيث ذكر فى تعريفها
هذا القيد والحقيقة ماخوذة فى التعريف السابق للمجاز مح قوله
لزم الدور اراد به توقف الشى على نفسه سواء كان بواسطة
ام لا ف قوله اما على الاول اى اما لزوم الدور على زيادة الاول
وقوله فظاهر لاخذ الحقيقة فى تعريفها وقوله ماخوذة فى تعريف
المجاز المتوقف على الحقيقة فيتوقف الحقيقة على نفسها بالواسطة
اى فاذا زيد فى تعريف الحقيقة قولنا بالنسبة الى نوع مجازها
لزم الدور لان المجاز الماخوذ فى تعريف الحقيقة متوقف على الحقيقة
لاخذها فى تعريفه فيلزم من ذلك توقف الحقيقة على نفسها
لتوقف المجاز الذى يتوقف هى عليه لاحتياج فى تعريفها وهو دوريح

قوله ماخوذة في تعريف المجاز حيث قال فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها
قوله فكلام لا ينبغي لانه اطلاق في مقام التقييد فلا يصح خصوصا
في مقام التعريف المقتضي للايضاح مح قوله فكلام لا ينبغي ان
يلتفت اليه لما فيه من الخفاء قوله وكذا ما يقال الخ اي هو
كلام لا ينبغي ان يلتفت اليه ايضا قوله اغنى عن هذا القيد
لان المراد وضع التخاطب مح قوله المعهود هو الوضع اي
المعهود وضع الاستعمال مطلقا مح قوله بذلك الوضع وهذا
يعم الوضع الذي وقع فيه التخاطب وغيره وقوله ولو سلم ذلك
اي ان الوضع المعهود هو الوضع الذي وقع فيه التخاطب وقوله
فلا يتم اي الحد وقوله فيما هي اي الكلمة ح قوله بالوضع الذي
فيه وقع فيه التخاطب ليكون هذا الوضع ح هو المعهود قوله
سوى هذا اي سوى انه لا دلالة عليه ح قوله سوى هذا
الذي قلناه في حالتي التسليم وعدمه من انه لا دلالة على ما ذكر
ومن الاحتياج الى التقييد المذكور قوله بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله
اي من حيث انه جواد فالمعنى هاهنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له كذا
في بعض النسخ وفي بعضها ما نصه بل الجواب ان الامور التي تختلف
باختلاف الاضافات ابدا في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث
هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن
اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف في جميع المنطقيين من تعريفا

الكليات

178

الكليات والمتقدم من تعريف الدلالات الثلاث ومعلوم ان
الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا بحسب
وضعين كما مر فالمعنى هاهنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر
عن امر اخر لا يقال ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا
المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جوادا
انتهى ح قوله في النسخة الاولى ان تعليق الحكم والمراد به هنا
الاستعمال وقوله بالوصف والمراد به هنا الوضع وقوله
اي من حيث انه جواد اي الجواد من حيث الى اخره قوله في النسخة
الاولى اي من حيث انه جواد اي اذا كان السؤال من حيث انه
جواد ص وقوله ان الحقيقة اي اللغوية المحدودة وقوله
فيما اي معنى وقوله من حيث انها متعلق بمستعملة فالحيثية
قيد في الاستعمال ح قوله في النسخة الاولى من حيث الخ فنقول
ان اريد وضع التخاطب فلا وجه الى اعتبار الحيثية وان اريد
مطلقه فالنقض على حاله اقول نختار الثاني والاستعمال في صورة
النقض لم يلاحظ فيه وضع فلا نقض وقد تقدم بيانه مح
قوله في النسخة الثانية لانسياق الذهن اليه من العلم الى اخره
فلا اعتذار بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد
بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه
واما قوله الى اخرها اطال معه به فليراجع قوله اذا استعملها
الشارع في الدعا اي مجازا وقوله بل من حيث اي بل استعملها

من حيث الى اخره وقوله لا بانقول اولا الاصل اى الراجح فلا يعاد
ينبغي تركه بل يقال ينبغي ذكره لكونه الاصل وقوله وما ذكرنا
اى والجواب الذى ذكرنا وقوله انما هو اعتذار اى لا مرجح ولا
موجب حتى يقال ينبغي وقوله وثانيا انه اى القيد المذكور وقوله
اضمار المعنى اى معنى الحد وقوله انه اى المجاز وقوله من حيث
انه اى من اجل وقوله ليس من حيث اى من اجل وقوله بنوع
علاقة من علاقات المجاز كالسببية والكلية والجزئية وقوله
فلم يجز اى الذى قلناه من ان الحذف يصير معنى المجاز كذا
وقوله واعترض اى تعريف السكاكي للمجاز وقوله بان تعريفه
للمجاز اى بما ذكره وقوله يدخل فيه الغلط مع انه ليس من
المجاز لعدم العلاقة وقوله مع قرينة اى ولا نسلم دخوله
فى حد المجاز لخروجه بذلك وقوله وهذا غلط اى الجواب
عن الغلط غلط قوله وهذا غلط اجيب بان وجود القرينة
فى صورة جزئية لا تستلزم وجودها فى جميع الصور فيخرج الغلط
بقيد القرينة ولئن سلم وجودها فى الجميع فالقيد نصبها قصدا
ولا قصد للغالط فيخرج ورد بانه ليس المراد به ما يكون سهوا
من اللسان بل ما يكون خطا فى اللغة صادرا عن قصد اقول
الغلط اذا كان بهذا المعنى فالثابت قصد الاستعمال لا قصد
نصب القرينة بدلا اذ فى اعتقاده انه استعمل اللفظ فيما
وضع له فيخرج الغلط بقيد القرينة كذا فى السراجى اقول
قوله لا قصد القرينة الى اخره ممنوع اذ يمكن انه يتعمد المتكلم

اطلاق اللفظ على غير ما وضع له من غير علاقة مع اعتقاده انه
غير الموضوع له وقصده نصب القرينة لبيان الحال للمخاطب ونحوى
ان هذا ظاهر فليتامل قوله وهذا غلط لان اشارته الى
فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع
نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا نصب فى الغلط والنصب
فعل اختيارى مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط
الى ان ينصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس
على ان ثبوت قرينة فى مادة لا يستلزم ثبوتها فى جميع المواد
فالغلط الذى لا يوجد فيه قرينة داخل فى تعريف المجاز
وان لم يوجد جميع افراده تامل كذا فى الفنرى ولقائل ان يقول
لعل الشارح لا يسلم انه يشترط فى القرينة نصبها بل يكفى
وجودها واما عدم تعرضه لتعبير المجيب بالنصب فاما لانه
فهم انه لم يرد ظاهره واما الظهور عدم تسليمه ان اراد
ظاهره واما العلاوة المذكورة فجوابها ان الشارح لم يرد ان
كل غلط معه قرينة بل ان من الغلط ما يتحقق فيه القرينة
فلا بد من زيادة قيد لاخراجه فليتامل قوله الراجع الى
معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى
وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله
ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وهذا ان يكتسى اللفظ
بحركة اصل حذف كلمة لابد من معناها ولاجل ابقاء كلمة
مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله ليس كمثله شى

ف قوله الراجع الى معنى الكلمة المناسب لهذا الوصف وما
بعده كون المجاز بمعنى التجوز فليحرر قوله المتضمن للفاسد احترازا
عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان ف
قوله بانه ان تضمن بيان للمعنى المتضمن وقوله بان يذكر
فالاستعارة هي ذكر احد طرفي التشبيه الى اخره قوله المص
وعرف الاستعارة بان يذكر الى اخره تعريف الاستعارة
بذلك يشكل عليه كونها قسما من المجاز لانه عبارة عن اللفظ
المخصوص والذكر المذكور ليس قسما من اللفظ الا ان يكون هذا
التعريف للاستعارة بالمعنى المصدري والمراد بكونها قسما
اذا كانت بمعنى المستعار المفهوم من ذلك وهو لفظ احد
الطرفين المذكور مرادا به الاخر والا ان يكون المجاز هنا
بمعنى التجوز كما هو المناسب لقول الشارح الراجع الى معنى
الكلمة الى اخره فليتامل قول المص بان يذكر الى اخره هذا
تفسير الاستعارة بالمعنى المصدري كما نبه عليه الشارح
فيما سياتي وهذا يدل على ان المستعار في المكنية لفظ المشبه
كما نبه عليه السيد فيما يا تي قول المص بان يذكر احد
طرفي التشبيه وذلك لان احد المذكور هو اسم المشبه به
في المصرحة واسم المشبه في المكنية قول المص كان يذكر
احد طرفي التشبيه كلفظ اسد قوله اي الطرف المتروك
كالرجل الشجاع قوله اي الطرف المتروك وهو المشبه في المصرحة
والمشبه به في المكنية قوله وهو اسم جنسه اي لفظ اسد

وقوله وكما يقول الى اخره هذا مثال للمكنية والاول
للتصريحية وقوله اعني السبع اي بالمشبه به وقوله
كالشجاع اي في الاول وقوله والمنية اي في المثال الثاني
وقوله في انه متعلق بينبغي قوله في انه كذلك ينبغي
اي المنية ظهرت مع الاظفار ظهورا مثل ظهور نفس السبع معها
فان السبع ينبغي ان يوجد ذا اظفار فكذلك الحال من مستنبر ينبغي
محقوله او المتروك كما في المثال الثاني وقوله هذا كلامه اي
كلام السكاكي وقوله وهو دال الحيث قال ويسمى اسم المشبه به
مستعارا وقوله وكلامه اي في قوله بر بتشبيه قوله ويجي من
كلامه ما يبنا في جميع ذلك ويدل على ان المستعار لفظ المشبه
قوله ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط الى اشارة
الى انه لا خبط عنده لما سياتي من توفيقه بين كلمات السكاكي
قول المص ان يكون الى اخره قال في عروس الافراح وفي العبارة
توسع لان كون المذكور هو المشبه به ليس الاستعارة بل ذلك
الكون متعلق الاستعارة وكذلك قوله اي السابق ان يذكر
ليست الاستعارة الاصطلاحية ان يذكر بل المذكور انتهى
قال العلامة ابن جماعة قوله وكذلك ان يذكر الى اخره اقول
هذه المباحث ساقطة عن درجة الاعتبار وذلك لان
الاستعارة قطعا هو ما ذكره المصنف والذي ذكره
الشارح هو المستعار لا الاستعارة كما في الفرق بين المجاز
والتجوز فاعلم ذلك انتهى اقول الاستعارة تطلق على اللفظ

نفسه وعلى اطلاق اللفظ على المعنى ويجوز هنا ارادة الاول
قطعا بل قد تتعين ارادته لانه جعل الاستعارة قسما من المجاز
اللغوي الذي هو اللفظ فحمل ما اعترض به نظر ظاهر فليتامل
ثم رايت تاويل الشارح الاتي بارادة الاستعارة بالمعنى المصدري
قوله كما ذكرنا في بيت زهير صحا القلب عن سلمى الى اخره وقوله
اي بما يكون اي باستعارة وقوله المتروك اي المتروك ذكره
وقوله محققا اي موجودا وقوله على سبيل الاستعارة اي
لا التمثيل مطلقا كما توهمه كلام المصنف لان التمثيل هو الذي المشبه
وهو غير الاستعارة وقوله كما في قولك اي كالتمثيل على سبيل
الاستعارة وقوله المصرح بها لا المكني بها وقوله تحقيقية لا التخييلية
وقوله مع القطع اي مع القطع بالتحقيق لا مع الاحتمال وقوله
استعارة وصف اي استعارة لفظ مركب دال على وصف احدى
الحالتين لان المستعار هو اللفظ فلا بد من الاضمار وقوله وصف
اي هيئة ح قوله وصف الحالتين اراد بالوصف الاول اللفظ
الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف
بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال
استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى حينئذ
قوله ورد ذلك اي الحصر المذكور وقوله اي التمثيل اي المعدود
ح قوله لان تنافي اللوازم كالتركيب والافراد قوله يدل على
تنافي الملزومات كالتمثيل والاستعارة قوله والا لزم اجتماع
المتنافيين اللازمين ح قوله كما يقال الى اخره اراد ان قسم الشي

قد يكون اعم فهو كلام على تسليم المنقسم هو المجاز المفرد وقوله
ومما يدل بعينه ان المنقسم ليس هو المجاز المفرد فهو كلام
على الترقي ولو قال على ان المنقسم ليس هو المجاز في المفرد لكان
انسب فافهم تم التحقيق جواب ان يكون القسم بحسب انظاره
قد القسم حقيقة ولا منع من اعميته كما في تقسيم الحيوان الى الابيض
فان القسم حقيقة الحيوان الابيض فلا يضر تقسيم الابيض مطلقا
الى غير الحيوان فكذلك فيما نحن فيه فهو وان قسم المجاز المفرد
الى الاستعارة الا ان المراد الى المجاز المفرد الذي هو استعارة
والى مجاز غير استعارة ثم قسم هذا القسم الحقيقي اعني الاستعارة
اعني المركب ولا ينافي التحقيق ولا يلزم ان يكون القسم اعم فافهم
الى
ع س قوله ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة
من اقسام المجاز المفرد الى قوله فعلم انه ليس مورد القسمة
فيه بحث من وجهين الاول ان لمانع ان يمنع القطع المذكور
لان غاية ما لزم من دليله عليه ان مورد القسم اعم من المجاز
المفرد وكونه اعم لا ينافي كون الاستعارة من اقسامه باعتبار
كونها من اقسام فرده الذي هو المجاز المفرد فمع احتمال ذلك كيف
يثبت القطع بما ذكر فان قيل هذا انما يثبت احتمال كونها من
اقسام المجاز المفرد عنده في الواقع والمدعى انه لم يجعلها من
اقسامه وهذا لا ينافي القطع به ذلك الاحتمال بل انما ينافيه
احتمال انه جعلها من افراده وهذا لم يلزم مما ذكر قلت ان اريد
بالجعل المذكور اعتقاد انها من اقسامه فلا يخفى ان مجرد ذلك

الاحتمال مانع من قطعية الدلالة على عدم الجعل وان اريد
به مجرد التصريح بانها من اقسامه ولا يخفى ان القطع بعدم
الجعل لهذا المعنى لا مدخل له في دفع الاشكال لترتبه على
اعتقاد انها من اقسامه وان لم يصرح بذلك والثاني ان دعواه
قطعية الدلالة على عدم الجعل المذكور ينافي قوله الاتي مع
انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد
وكان السكاكي اختلف كلامه في الموضعين لكن جعله المقسم اعم
في احد الموضعين لكن جعله المقسم اعم في احد الموضعين لا ينفع
في دفع الاشكال مع تصريحه في الموضع الاخر بتخصيصه بالمجاز
المفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بانه اراد بالجعل التصريح ووجه
دفع الاشكال حينئذ ان كلامه لم يفد كونها من اقسام ذلك
المجاز ولم يثبت عنه اعتقاد بخلاف ذلك والاصل عدم
ذلك الاعتقاد فلا اشكال لانه لا يتوجه بمجرد ذلك الاحتمال
وعن الثاني بان المراد بمطلق الاستعارة في قوله لم يجعل مطلق
الاستعارة الاستعارة الشاملة للاستعارة التمثيلية فالمعنى
ان ما ذكر يدل قطعا على انه لم يجعل الاستعارة التي من افرادها
التمثيلية من اقسام المجاز في المفرد وهذا لا ينافيه تصريحه
بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد لجواز حمل
الاستعارة هنا على غير التمثيلية فليتامل فالحاصل انه حيث
جعل الاستعارة الشاملة للتمثيلية من اقسام المجاز لم يرد به
المجاز المفرد بل الشامل له وللمركب وحيث صرح بان المقسم المجاز

المفرد اراد بالاستعارة التي هي من اقسامه حقيقة غير الشاملة
للتمثيلية فليتامل **قوله** ومما يدل الى اخره مما يدل على ان هذا
على التنزل عما قبله وانه ليس دليلا عليه انه اعني ما قبله
اشارة الى ان قسم الشيء قد يكون اعم لان ذلك يستلزم جعل
المقسم المجاز المفرد والا لم يتصور دعوى ان القسم اعم
فليتامل **قوله** ومما يدل قطعا الى اخره وكان شبهة المصنف
انه لم يعرف الا المجاز المفرد ثم ذكر اقسام المجاز في فصول
لكن ما نقله عن السلف فجعل المصنف التقسيم لما عرفه **قوله**
ان المجاز الى اخره مقول القول وقوله راجع الى معنى الكلمة
في قولنا هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كاسد في رايت
اسدا امر بطابه الشجاع لان هذا المجاز امر يرجع الى المعنى وقوله
وراجع الى حكم الكلمة كالاعراب نحو جاء ربك لان حكم الرب الجر
بالاضافة ورفعه مجاز وليس راجعا الى المعنى لان الرب مستعمل
فيما وضع له وقوله خال عن الفائدة كان يكون لغرض لفظي
فقط **قوله** فعلم انه ليس مورد القسمة عبارة المختصر فيجب ان
يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب الى اخره
انتهى فان قلت كيف يسوغ ارادة الاعم مع التقييد بالراجع الى
معنى الكلمة قلت لجواز ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الراجع
الى معنى الكلمة او المراد الى نوع الكلمة او يراد بها المعنى المجازي
وهو مطلق اللفظ والحاصل ان في التقييد بالكلمة مسامحة قامت
القرينة على ارادة خصوصا وهذا ليس تعريفا حتى يضايق

منه ولا يشكل حمل الكلمة هنا على مطلق اللفظ اعتراض الشارح
السابق على الجواب الاول من تلك الوجوه لانه على حمل الكلمة
على مطلق في تعريف المجاز بلا قرينه وما هنا في حملها في التقسيم
مع قرينه قوله فعلم انه ليس مورد القسمة بل مورد
القسمة المجاز من حيث هو وقوله قد تطلق على ما يعم
المركب من اطلاق المقيد على المطلق لانه اطلق الكلمة
المقيد بكونها موضوعة لمعنى مفرد على مطلق اللفظ مجردا
عن هذا القيد كاطلاق المشفر الموضوع لشفة البعير على
مطلق الشفة كاطلاقه على شفة الانسان وقوله لان
استعمال الكلمة في اللفظ اي في مطلق اللفظ وقوله مجازا اي
تجوزا فالمجاز في كلامه مصدر بمعنى التجوز ليصح حمله على الاستعمال
وقوله هو المجاز في المفرد اي لا المجاز الذي يعم المفرد وغيره
فكلام هذا المجيب لا يطابق كلام السكاكي ح قوله سلمنا ذلك
اي الجواب اي صحته قوله الثاني اي من الاجوبة عن السكاكي
ردا على المصنف وقوله بل هو اي التمثيل وقوله والتشبيه
اي الذي بني عليه وقوله مثلهم كمثل الذي وهذا التشبيه
لا استعارة للتصريح بالاداة وبالطرفين وقوله ان مثل
هذا المشبه الذي وقع مفردا ح قوله وفيه نظر لانه لو
ثبت الى اخره سه ور اطنب السيد جدا في هذا المحل مما من
جملته تعرضا على بعض ما اطنب بتمهيد ما نصه وقد
تبين عما قررنا ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي

مركبان

مركبان معنى ولفظا وان تركب الطرفين في الاستعارة التمثيلية
واجب قطعا انتهى وبين في بعض الامثلة التي حملها الائمة
على الاستعارة التمثيلية مع افراد طرفيها لفظا ان هناك
الفاظا مقدرة مرادة مدلولا عليها بالمذكور واطال
في الرد على ما وقع للشارح في غير هذا الكتاب مما يخالف
ذلك وبين انه يكفي في تعدد اللفظ في كل من الطرفين
تعدده ولو بحسب الارادة وان لم يكن مقدرا في نظم
الكلام بل وان امتنع تقديره بان اختل نظم الكلام بتقديره
واوضح جميع ذلك بما لا مزيد عليه وان بالغ بما لا يليق بحق
الشارح ونعوذ بالله من شرور انفسنا والله اعلم قوله
حيث ادعى استلزامه اي التمثيل قوله ولا يصلح لتوجيه
كلام السكاكي لانه لا يحصر الاستعارة في المجاز المفرد ح قوله
والحاصل انه اي التمثيل قوله ان اضافة الكلمة الى شيء الخ
الظاهر انه اراد الاضافة المعنوية بدليل قوله الاتي المقدم
المضاف الى الرجل وبقوله واقترانها تفسير قوله وتقيدها
وقد يدل عليه عدم التعرض لذكر المقيد في تنزيل المثال
على هذا التقرير بقوله فالاستعارة الى اخره قوله او
تقيدها بمعمول فرجلا في المثال ص وقوله واقترانها مثل
وتؤخر اخرى حيث قرنها على طريقة العطف وقوله في غير
ما وضعت له وهو التردد وقوله ممن هو في غاية الحذاقة
هو الشارح العلامة وقوله مستعمل في معناه الاصلي الظاهر

انه ليس المراد منها معناها الاصلى ايضا وانما المراد من
ذلك الهيئة الحاصلة من جملة الكلام ولم يرد منه معانى
المفردات اصلا ص ٥٣ قوله الوجه ما قاله الشارح وهذا
الكلام لا وجه له قوله فسوخر اخرى اى نظر فى معنى تاخر
اخرى وقوله مسكة اى بقية وقوله لما اى لحفظ وقوله
لا تحقق لمعناه اى لا وجود لمعناه وقوله حسا اى فى الحس
وقوله بل هو صورة اى لشى خارجى وقوله وهمية بمعنى
تخترعها الوهم وقوله محضة اى صرفة وقوله كلفظ الاظفار
من اضافة الاعم الى الاخص قوله المتن فى الاغتيال اى
الاهلاك وقوله اخذ الوهم اى شرع وقوله لها متعلق
باختراع قوله ما يكون ينبغى عطف ما يكون على لوازم السبع
وجعل على المخصوص حالا منه اى من ما يكون والمراد الاشارة
الى انه ليس المراد مطلق اللوازم بل المخصوصة المتعلقة بوجه
الشبه كذا يظهر قوله المتن فاخترع عطف على اخذ وقوله
المحققة اى موجودة وقوله ثم اطلق اى بعد الاختراع وقوله
فيكون اى الاستعارة فى الاظفار وقوله تصريحية اى
لا استعارة بالكناية وقوله بصورة الاظفار المحققة
اى ويكون ذلك مجازا وكل مجاز لا بد له من قرينة والقرينة
هنا اضافتها الى الاخرى قوله والقرينة اضافتها الى المنية
كما انها هى قرينة الاستعارة المكنية التى فى المنية قوله
ولهذا مثل لها اى التخييلية بغير خطه قوله وقال المصنف

اى

اى فى الايضاح قوله اذ لا يوجد له مثال اى لوجود التخييلة
بدون الكناية قوله لا تسقنى ماء الملام تمامه فاننى صب قد
استعذبت ماء بكائى قوله وزعم المصنف اى فى الايضاح قوله
قد شبه الملام اى لاستماله اى لاستمال الملام على ما يكرهه
الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته
ومرارته قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه لان
اللوم قد يسكن حرارة العشق كما ان الماء يسكن غليل العطش
قوله من كثرة الاعتبارات الاعتبارات اى الامر المتخيل ثم
تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم وقيل المراد انه بحسب
المواد اى يجب فى كل مادة من اعتبار امر متخيل مناسب
والوجه الاول لانه يشمل ذلك مع زيادة ع س قوله
من كثرة الاعتبارات هى اخذ الوهم فى تصوير المنية بصورة
السبع الى اخره قوله وقد نقلا اى فى تفسير التعسف وقوله
ان التعسف فيه اى فى كلام السكاكى ح قوله توهمية اى
لانها مبنية على حكم الوهم كما يدل عليه قوله اخذ الوهم
فى تصويرها الى اخره قوله لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
سمى تخييلا مع انه من احكام الوهم فقول القائل لوجب
الى اخره باطل وقوله والفصل بين الصور اى الجزئية
وقوله ويخالف تفسيره اى السكاكى ح قوله وعند استعمال
الوهم متخيلة فصح التسمية بالتخييلية لحصولها بواسطة
استعمال الوهم النوع المذكور قوله يجعل الشى للشى اى

اثبات الشيء للشيء قوله وتكون اي الاستعارة عند السكاكي
نفس اللفظ لا اطلاقه وقوله انه اي الشان وقوله ان اليد
اي ابتداء قوله في ان اليداي من حيث اضافتها الى الشمال
بدليل قوله ثم انك لا تستطيع واراد باليد ثم اليد لامر نفسه
الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ عليه لا له لان كون اللفظ
استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله على انه اي
الشاعر وقوله شبه شيئا كالصورة الوهمية وقوله ان
يثبت للشمال موافق لتفسير المصنف مخالف للسكاكي وقوله
لا يقال اي في الانتصار للسكاكي ورد اعتراض المصنف وقوله
لان الاستعارة اي استعارة لفظ من معناه الوضعي واستعماله
في شيء مستعار له وقوله في شيء اي لفظ اي الحاصلة عنده وقوله
بما وضع اي بالمعنى وقوله المستعار بالتحقيق لا بالادعا
فان المستعار له عند السكاكي موضوع له اللفظ المستعار
لكن بالادعا لا بالتحقيق ح قوله ولا يتحقق هذا المعنى الذي
فسرت به الاستعارة قوله ولا يتحقق هذا اي التشبيه المذكور
قوله من غير توهم اي حالة كون الجعل من غير الى اخره وقوله
بمعناه اي المعنى المجعول وقوله لما سبق علة لقوله لا يتحقق
ح قوله لما سبق من تفسير الاستعارة اقول يتامل فيه
فانه ان كان علة لقوله ولا يتحقق الى اخره فهو مستغنى عنه
لان الاشارة في قوله هذا المعنى يغني عنه لانها راجعة
للتشبيه المذكور الذي هو مضمون التفسير وفي ذلك اشارة

الى

الى ان سبب عدم التحقق ان هذا المعنى الذي هو التشبيه
معتبر في معنى الاستعارة وهو غير ممكن هاهنا اي في مجرد
الجعل وان كان علة لقوله لان الاستعارة في شيء بعضي
الى قوله بالتحقيق فكان ينبغي تقديمه على قوله ولا يتحقق
الى اخره لانه علة لما قبله دونه كما هو ظاهر اللهم الا ان
يختار هذا الثاني ويجعل سبب التاخير القرب مما يرتبطه
به من قوله واخص هذا التفسير الى اخره فليتامل قوله
واخص التفسير المذكور جواب عن منع يرد على السائل وهو
ان يقال لا نسلم قولك ولا يتحقق هذا المعنى لمجرد الى اخره
لان الاستعارة قسمان قسم لا يتحقق لمجرد الجعل المذكور وهو
ما سبق وقوله يصير النزاع لفظيا اي واللازم باطل
لمخالفته ما اجمع عليه ص رح قوله يصير النزاع اي بين
السكاكي وغيره لفظيا اي فلا وجه للاعتراض عليه فيه
واما ما تقدم عن سمحاص من قوله واللازم باطل الخ
فيرد عليه انه مع كون النزاع لفظيا لا مخالفة للاجماع
محذوره فليتامل قوله لانا نقول الى اخره حاصل الجواب
اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله
المقتضي للتشبيه اي لتشبيه ما عني به لما وضع له بالتحقيق
وقوله انما هو اي المعنى المذكور وقوله والاستعارة بالتحقق محله
المذكورة في باب الكناية صرح بما مطلق لانها مع التحقيقية
مجاز وقوله وتحقيق معنى الاستعارة الى اخره اي حتى يظهر

هل النزاع لفظي او معنوي وقوله والنزاع مبتدا وقوله
في ان لفظ خبر وقوله ليكون مجازا لغويا واستعارة مصرحا
بها قوله لان في كل من الترشيح والتخييل اثبات بعض ما يخص
المشبه به للمشبه لا يقال هذا لا يأتي على قول السكاكي
في التخييل لان المثبت عنده للمشبه الصورة الوهمية لا ما يخص
المشبه به الذي هو الصورة الحقيقية ولا يوافق قوله
الآتي فكما اعتبر هنالك الى آخره لانه مع فرض اثبات ما يخص
المشبه به الذي هو الصورة الحقيقية كيف يمكن اعتبار
الصورة الوهمية لانا نقول المراد الاثبات بحسب الظاهر
اي فكما صرف عن الظاهر في التخييل يلزمه مثله في الترشيح
او بحسب اعتقاد غير السكاكي من اهل الفن اي في كل منهما
ذلك الاثبات في اعتقادنا فكما خالف في التخييل يلزمه
المخالفة في الترشيح فلساهل قوله فكما اثبت للمشبه التي هي
المشبه الى آخره للقائل ان يقول غاية ما لزم من هذا الكلام
انه يمكن ان يعتبر في مادة الترشيح ما اعتبر في التخييل ولا يلزم
من ذلك عدم الفرق بينهما فلعله يقول اذا ذكرنا ما يخص
المشبه به فيمكن ان يعتبر على وجهين احدهما ان يعتبر فيه
تشبيه وتخييل واستعارة فيكون استعارة تخييلية وثانيهما
ان لا يعتبر شيء من ذلك فيسمى ترشيحا ولا محذور في ذلك كما
ان قولنا رأيت اسدا يمكن ان يجعل مجازا مرسلا وان يجعل
استعارة ولا يلزم عدم الفرق بينهما فكذا فيما نحن فيه غاية

الامر

الامر انه يلزم انه لو اعتبر في مادة الترشيح ذلك لكان
استعارة تخييلية فينفك عن الاستعارة المكنية وهذا
لا محذور فيه عند السكاكي كما مر مع انه يمكن دفعه فليتأمل
ع س قوله ومما يدل استدلال على ما افاده قوله ثم هذا
الفرق الى آخره على وفق ما افاده اعتراض المصنف من انه
لا مجاز ولا استعارة في الترشيح بخلاف التخييل قوله ومما
يدل على ان الترشيح ليس من المجاز قال السيد قدس سره اعلم
ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما
في قرينة الاستعارة بالكناية فله ان يؤول عبارة الكشف بان
المراد او هو ترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحا في الجملة
استعارة ايضا وان كانت تابعة لاستعارة العهد للحبل
انتهى وفي رسالة الاستعارات لمولانا الحنفي ما نصه
الفريدة الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته
تابعا للاستعارة لا يقصد به الا التقوية ويجوز ان يكون
مستعارا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له انتهى
واوضح ذلك المولى العصام في شرحها وزاد انه يجوز ان يكون
مجازا مرسلا فراجعه قوله وهو ترشيح اي الاعتصام ترشيح
وقوله او هو ترشيح اي ولما قابل بين الاستعارة التي هي
المجاز وبين الترشيح علم انه ليس من المجاز وفيه منع للسيد
فلينظر كلامه قوله او هو ترشيح اذا اخذنا بظاهر هذا
من ان مقابلته مطلقا لما قبله وان الاعتصام استعارة

للوثوق بالعهد والا ترشيح فيه فما ذكره الكون اى الاعتصام على تقدير كونه استعارة كما ذكره ويحتمل ان يكون تجريدا لان الوثوق المذكور ملائم للمستعار له وهو الجعل وان عبر عنه بغير لفظه قوله بالفرق بين التخييلية اى ولا فارق بحسب ظن المصنف بغير خطه قوله وجوابه الى آخره قال الفنرى فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبنى على ان لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يعبر بلفظ المشبه نحو مخلب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى فتامل بهذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به فى التخييلية وان اقترنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يتيسر الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعا لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له كما ذهب اليه اسمى قوله مثلا حملناه على المجاز اى الامر الذى هو من خواص الى آخره قوله ردّ الترشيح لما قرن الى آخره هذا لا ياتى فى ترشيح المكنية قوله فالمشبه به الى آخره فيه كلام مبسوط للفنرى فراجعه

قوله

187

قوله تخالف اظفار المنية التى قرنت بالمنية وقوله فانها اى الاظفار المضافة للمنية الذى هو المشبه وقوله زائدا عليه بل جزء منه لانه قيد للمشبه به الى آخره قوله قلنا الى آخره عليه اعتراض للسيد فيه كلام للفنرى قوله والمجموع اى من المقيد والقيود وقوله هو الموصوف الذى هو المقيد وقوله والصفة التى هى القيد وقوله لا المجموع عطف على قوله الموصوف وقوله وايضا اى جواب آخر وقوله تامة بدونه والزيادة لهذا المعنى لا تنافى كونه جزءا من الاستعارة الى آخره قوله المحشى ان يكون قد يتبادر منه انه اراد ان الاستعارة بالكناية عند السكاكى هذا الكون لكن قوله الآتى ورد بان لفظ المشبه الى آخره يدل على انه اراد انها عند السكاكى نفس لفظ المشبه قوله المحشى هو المشبه اى لفظه لا كون اللفظ كما يفهمه ظاهر عبارة المصنف وقوله وانكار ان الكون اى المنية وقوله بقرينة لما كانت الارادة والادعاء امران قلبيان لا اطلاع عليهما افاد ان عليهما قرينة دالة وقوله التى هى خواص السبع وهى ملزومة واذا وجد وجد اللازم قطعا الى آخره قوله فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية الى آخره ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سيأتى من اعتراض المصنف على السكاكى حيث قال فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا البيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام الكشف وسند كره ولا البيان انه مذهب

للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سيذكره انفا سر قوله
لا لبيان الواقع الحاضر قال مولانا حنفي في رسالة الاستعارات
في العقد الثالث ما نصه الفريقة الاولى ذهب السلف اى
سوى صاحب الكشاف كما قاله العصام الى ان الامر الذى اثبت
للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي وانما
المجاز في الاثبات ويسمونه استعارة تخييلية ويحكمون بعدم
انفكاك المكني عنه عنها والثانية ذهب الخطيب الفريقة الثالثة
جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية لما يلائم المشبه
الى ان قال الفريقة الثالثة جوز السكاكي كونه مستعملا في امر
وهمي توهمه المتكلم تشبيها بمعناه الحقيقي ويسميه استعارة
تخييلية انتهى وفي شرحها للعصام فوائد ينبغي الوقوف
عليها وانظر قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكني عنه عنها
مع قول السيد لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل
الى اخره فكيف يكون باطلا عند القوم مع انه مذهب السلف
فليتامل قوله لا ينفك عن التخييلية اى لا توجد الاستعارة
بالكناية بدون التخييلية واما التخييلية فتوجد عنها بدون
الاستعارة بالكناية كما تقدم قوله لا تنفك عن التخييلية اذ
هي الدالة على ان لفظ المشبه مراد به المشبه به وقوله
الا على سبيل الاستعارة لا على سبيل الحقيقة وقوله ما ذكره
لو قال ما عناه لصح وكان اقرب ص رح قول المتن بان
لفظ المشبه الى اخره مع قوله والاستعارة ليست كذلك

المفهوم

المفهوم منه ان الاستعارة بالكناية عند السكاكي هي لفظ
المشبه وهو احد الموضعين في كلام السكاكي كما سيأتي في كلام
الشارح حيث قال الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية
الى اخره ويأتي ايضا تاويله قوله اى في الاستعارة اى لفظ
المشبه الذى ادعى انه استعارة الى اخره لكان احسن وقوله
هو الموت وان كان هو السبع ادعاء وقوله ليست كذلك
ليست مستعملة فيما وضع له اتفاقا وقوله بان تذكر اسد
اى لفظ اسد مثلا وقوله وتريد به الطرف الاخر الشجاع
مثلا لصدقه على اسد انه استعارة بخلاف المنية في الكناية
فانه لم يرد بلفظ المنية الطرف الاخر وهو السبع وقوله
وجعلها اى الاستعارة مطلقا وقوله في غير ما وضعت له
بالتحقيق فيصدق ذلك على الاسد مرادا به الشجاع ولا يصدق
على المنية الى اخره لان المنية لم تستعمل الا في الموت الذى
هي موضوعة له وقوله انما هي اى لا على ان المراد بالمنية
السبع وقوله والا فلا دخل بان لم يكن كانه جواب الى اخره
ج قوله فان قلت انه قد ذكر الى اخره كان المراد انه يوخذ
من هذا الذى ذكره انه مستعمل في غير ما وضع له بالتاويل
فيكون مجازا لا حقيقة تامل ثم رايت السيد ذكر ان المراد ذلك
قوله ما يحصل به التقصي الى اخره تقرير التقصي ان لفظ
المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب ان يكون استعماله
في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت

فانه بطريق المجاز واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه
حقيقة او مجازا اذا استعملا في معنى واحد س فاذا كان
احدهما وهو لفظ السبع مجازا في الموت فليكن الاخر وهو
لفظ المنية كذلك قوله التفصي اي التخلص قوله ولا
اعترافا نافية للجنس ص وقوله الحمل خبر لا ص ج قوله اعترافا
قال العنبري مفعول محذوف اي لا نجد اعترافا وقوله الحمل
مفعول ثان لقوله نجد انتهى قوله مرادفا للفظ السبع
فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح
معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فبينهما كحيوان وانسان
فكيف يجتمع اذن الترادف مع ارتكاب ذلك الا التاويل اللهم الا
ان يراد بالترادف التصادق ف قوله ثم يذهب على سبيل
التخييل اي الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق ف قوله سلمنا
جميع ذلك لكنه لا يقتضي حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب
ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا
وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له كما
انه لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة
المصرح بها س قوله من غير تاويل بل في غير ما وضع له
بالتاويل قوله ان كل احد يعرف اي بديهة وقوله
هو الموت اي فلزم ان لا يصح كونه استعارة وقوله
هو الموت لا السبع وقوله وهذا اللفظ اي ويعرف ان
هذا اللفظ الخاص وقوله على التحقيق لا على التاويل قصدي

عليه حد العرينة وقوله فلا يكون مجازا البتة فتم الاعتراض
على السكاكي وقوله وعلى هذا سيندفع اي اذا فرعنا على
هذا ما قررناه من المعترض اي من ان كل احد يعرف الخ
وقوله ما قيل اي الجواب الذي اجاب به عن اعتراض المصنف
على السكاكي وقوله ان لفظ المنية بيانية وقوله بعد
ما تصير به وقوله بل مجازا فيصح ان يكون استعارة
وقوله وكذا ما قيل اي سيندفع ايضا ما قيل اي الجواب
الذي قاله بعضهم عن اعتراض المصنف على السكاكي
وقوله ان المراد اي من ان وقوله وهذا اي الذي قررناه
من ان المراد به المشبه به لا يمكن انكاره اي والمصنف انكره
مع ذلك وقوله وذلك اي وجه اندفاع ذلك وقوله وهو
ظاهر فمراده خلافه فمراده خلاف الظاهر وقوله بل
الجواب اي الحق الذي سيندفع به اعتراض المصنف على
السكاكي وقوله من حيث انه محل المنع هو وقوله من حيث
انه الخاص وقوله انا استعملناه اي لفظ المنية وقوله
انه موضوع للسبع اي ادعاء وقوله مرادف له اي للفظ
السبع ففيه استخدام وقوله هذا غاية ما امكن اي الجواب
المذكور وقوله على ما فهموه اي الجمهور وقوله وفيه اي
الجواب ج قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رحمه
الله ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون المنية
حقيقة بناء على انتفاء الحيثية ولا يوجب كونه مجازا

اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم
وبهذا يتبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم
يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح
ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام
حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا
في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه
لكن لم يعرف كذا في العنبري وقوله فيما نعلمه على تقدير
تسليمه قال السيد فيه وانما قال على تقدير تسليم ما ذكر
اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظفار المنية مستعمل
فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعا كون
الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة
الموت مجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له انتهى
قوله والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع الى
تحصل منه مع ما ياتي من ارتضاء الشارح عن السكاكي
انها اللفظ المستعار وتاويله من كلامه ما يخالف ذلك
مع ما بيناه في اوائل فصل في تحقيق الاستعارة بالكناية
حذا قوله قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف
الحاصل ان الاستعارة بالكناية عند السلف والسكاكي
هو اللفظ المستعار الذي هو لفظ المشبه به كلفظ السبع
في نحو انشبت المنية اظفارها واما عند المصنف فهي
التشبيه المضمر في النفس كما تقدم في اول الفصل المذكور وهذا

كله

كله في معنى الاستعارة بمعنى لا بالمعنى المصدري قوله هو
لفظ الذي هو لفظ المشبه به ج قوله والسكاكي الى قوله
ارادة المعنى المصدري قال السيد لا يخفى عليك ان تفسير
الاستعارة بالمعنى المصدري بذكر المشبه وارادة المشبه
به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة
المصرحة بالمعنى المصدري بذكر المشبه به وارادة المشبه
يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال
المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به
على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعا فيفهم من
الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة
امثال هذه المعاني في التعريفات مما لا يلتفت اليه قطعا
انتهى قوله بذكر المشبه كالمنية وقوله وارادة المشبه
به كالسبع وقوله ارادة المعنى المصدري فليس المراد
بذلك اللفظ المستعار وقوله ارادة اللفظ فيوافق الحق
وقوله بان المنية استعارة بالكناية وظاهره ان لفظ
المنية هو الاستعارة فيؤول على حذف المضاف اي بان ذكر
المنية الحاصل وقوله والحال في قولهم نطقت الحال وقوله
بان الربيع بان ذكر الربيع ليندفع الاشكال وقوله بان
الربيع في قولك انبت الربيع وقوله فالوجه اي ليندفع
الاشكال وقوله اعني استعارة المشبه اي بمعناها المصدري
ج قوله تحذافير اي بجميعه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه

ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار
ف قوله وهي ما يكون اي التشبيه عند غيره وقوله اي المكني
عنها وهي عنده ان يذكر الخ ما تقدم وقوله وعلى هذا اي
واجر عليه وقوله بجعل اي السكاكي وقوله بجعل السرور و
والحزن اللذين هما قرينته الاستعارة التبعية عند القوم وقوله
عن نعله وهي التبني وقوله بجعل الجذوع التي هي قرينته
الاستعارة عند غيره وقوله واستعمال نحاي لفظ في
وقوله وانما اختار بيان لفائدة عدوله عن طريقة القوم
وقوله بان يراد معناها الحقيقي وهو التكلم وقوله الا
هذه صلة ج قوله بدون التخييلية حينئذ اي على تقدير كون
نطقت معناه الحقيقي قوله ووجود الملزوم المكني عنه
وقوله بدون اللازم وهو التخييلية وقوله هي المشابهة
لقائل ان يقول الحصر ممنوع لانه يجوز ان يكون مجازا مرسلا
لان نطقت بمعنى تكلمت والتكلم يلزمه الدلالة فنطقت
بمعنى دلت فهو من باب التعبير عن اللازم باسم الملزوم
فهو مجاز مرسل اذ العلاقة غير المشابهة فتامله فانه
حسن جدا ج فقوله لانه يجوز الخ يستفاد من الحاشية
الاتية عن الشارح انه اعني الشارح لاحظ هذا الاحتمال
ورده بانه لا يقصد من هذا التركيب الا ترى الى قوله فيه
ولا يتطرق المجاز المرسل اذ لا يعرف القصد الخ تامل
وقد بين الغنزي فساد ذلك فانظر الحاشية المنقولة عنه

قوله

قوله هي المشابهة قال الغنزي ضمير الفصل وتعريف
الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء
في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل
الحال استعارة بالكناية كانت قرينته اعني نطقت امرا
وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي
وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة
لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر
انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا
باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل الخ
كلامه انتهى قوله وما يقال الخ في الجواب عن اعتراض
المصنف على السكاكي وقوله وما يقال مبتدا وقوله
فمما خبره ج قوله بل انما يكون اذا كانت حلية الخ ان
هذا منع لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الا
مجازا علاقته المشابهة واصلا لا نعرف هاهنا علاقة غير
المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلا مع ان
السكاكي مصرح بان نطقت هاهنا امر مقدر وهمي
كاظفار المنية فاطلاق النطق عليه ليس على سبيل
الحقيقة وهو ظاهر ولا يتطرق المجاز المرسل اذ لا يعرف
القصد الى علاقة بينهما غير المشابهة كما في الاظفار قوله
منزلة صداقته اي قوة تخم وقوله انا مفعول ذكر وقوله

بل في الحال اي لفظ مضاف الى الحال كما يوخذ من اخر كلامه
في قوله وايضا جواب اخر قوله فلابد من استعارة المتكلم
للحال هذا اللفظ وقوله وتخييله هو اللسان وقوله
اما اذا قلنا نطقت الحال بدون لفظ اللسان وقوله فالمكني
اي الحال وقوله موجودة اي ولا استلزام بينهما وقوله
دون التخييلية اي لسان وقوله فانها من قسم المصرح اي
لانها لا تكون دائما الا من قسم المصرح بها اي ولا تصرح بها
ها هنا قوله هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية في الحال لا في نطقت
لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية
عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق
له حسا ولا عقلا واستفاؤها في مثل نطقت الحال مما لا ينبغي
ان يخفى على الواقف على الحال اذا جعل نطقت حقيقة
واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اخذ ذكر شيء من لوازم
المشبه به في تعريف الاستعارة بالكناية واشترط في مثلها
ان يذكر ذلك على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر
ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية على مذهب
الاصحاب وهذا صريح في ان الاستعارة بالكناية مستلزمة
للتخييلية بمعنى انه لا يوجد بدونها والا فقد صرح بان
التخييلية بدونها توجد كما في قولنا اظفار المنية المشبهة
بالسبع وعد ذلك من الامثلة التي ذكروها واما ثالثا فلانه

صح

صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار
المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية وبالجملة جميع
ما ذكره هذا القائل في الجواب مخالف لكلام الشارح فقوله
عن صاحب المفتاح فيما سبق لا تنفك عن التخييلية على مذهب
الاصحاب ينبغي ان يستثنى من الاصحاب صاحب الكشاف ان
تناولوه لما يأتي عنه من انها تنفك عنها واعلم ان السيد
ناقش فيما ذكره الشارح في هذه الحاشية اولا واقره فيما
ذكره ثانيا وثالثا وقد كتبنا مناقشته في الحاشية الاتية
قوله هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي قال
السيد ما نصه قال يعني الشارح في رد هذا الكلام
في حاشية هذا الموضع اما اولا فلان قوله الاستعارة
التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا
لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب
ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق له حسا ولا
عقلا وانتفاؤها في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة
مما لا ينبغي ان يخفى على احد اقول في قوله بان يجعل لها لسان
اشارة الى ان الاستعارة التخييلية ليست في الحال نفسها بل
في الحال باعتبار ان يجعل لها لسان وقد صرح بذلك فقال
اذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة
المتكلم للحال فها هنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا

قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية هذه
عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ انه جعل الحال التي هي استعارة
بالكناية عند السكاكي استعارة تخييلية عنده بل الظاهر
من كلام المجيب انه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطقت
الحال فدفع الاول بوجود التخييلية في اللسان وان كان
نطقه حقيقة ودفع الثاني فقط او دفعهما معا بان المكنية
لا تستلزم التخييلية بل الامر بالعكس انتهى كلام السيد وهو
يفيد ان مراد هذا المجيب انه في قولنا نطقت الحال حيث ذكر
اللسان بان قيل نطق لسان الحال وجدت التخييلية وان لم
يذكر بان اقتصر على قولنا نطقت الحال لم توجد التخييلية وان
قول المجيب بل في الحال معناه ان التخييلية توجد مع الحال
اذا صرح معه بلفظ اللسان بان قيل لسان الحال لا مطلقا
وعلى هذا يحمل ما كتب عن شيخنا فيما تقدم تحت قوله بل في الحال
من قوله اي لفظ مضاف الى اخره فتامل قوله فان قلت
الى اخره اي في الجواب من طرف السكاكي قوله فهو لا ينتهض
دليلا اي اتفاق غير السكاكي وقوله على انه اي ولو سلمنا
انه ليس بصدد الخلاف معهم لا يصح دعوى الاتفاق ايضا
لان صاحب الكشاف ليس بمتفق معهم لا يصح دعوى الاتفاق
ايضا لان صاحب الكشاف وقوله بان عدم الانفكاك وهو
استلزام مع قوله وعنده لا لزوم بينهما اصلا هذا مع
قوله السابق على انه قد ذكر صاحب الكشاف الى قوله انما

هو

هو مذهب السلف وقوله في اوائل شرح فصل في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان
في الكلام لا يحصل احدهما بدون الاخرى الى اخره يحصل منه
انه عند السكاكي لا لزوم بينهما اي تنفك كل منهما عن الاخرى
وعند المصنف بالعكس اي انهما متلازمان لا توجد واحدة
منها بدون الاخرى وعند صاحب الكشاف ليست المكنية
مستلزمة للتخييلية فتوجد المكنية بدون التخييلية ولم
يتعرض لعكسه فانظره عنده وعند السلف المكنية تستلزم
التخييلية وانظر عكسه عندهم ويؤخذ من قوله في الحاشية
المتقدمة حيث قال وقد نظر الى قوله وعد ذلك من الامثلة
التي ذكروها ان التخييلية لا تستلزم المكنية عند السلف وقد
سبق في شرح قول المصنف وعنى بالمكنى عنها الى اخره ما يعلم
منه ان المصنف فهم عن السكاكي ما يوافق السلف فيما تقدم
حيث قال الشارح هناك بناء على مراد المصنف فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية قوله كما ذكر في اظفار المنية
الشبيهة بالسبع وهذه ليست بمكنية قوله قلت هذا
يصلح ابطالا لكلام المصنف لان حاصل السؤال انه لما
ابطل كلام المصنف الذي هو اعتراض على السكاكي يتوهم
صحة كلام السكاكي لاندفاع الاعتراض فبين في الجواب انه ليس
كذلك بل لا يتجه كلام السكاكي وان بطل كلام المصنف قوله

وهذا قول بالاستعارة التبعية لان الاستعارة في الفعل
استعارة تبعية قوله ثم يستفاد الى اخره كان المقصود
بذلك انه لما خص المصنف رد التبعية الى المكنية
بالسكاكي يتوهم انه لا يمكن الرد على مذهب المصنف والسلف
فبين الشارح انه ليس كذلك بل الرد ممكن عليها وان لم يجب
بخلاف السكاكي فانه موجب الرد فليتامل ثم رايت في بعض
الحواشي ان هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
هل يمكن اصلاح كلام السكاكي بان يحمل الاستعارة التبعية
على الاستعارة بالكناية انتهى فليتامل ويمكن ان يقال المقصود
لهذا الكلام بيان ان انكار التبعية وان لم يتم على مذهبه
يمكن اتمامه على مذهب غيره فليتامل قوله يجعل التشبيه
الحال الى اخره اى على راى المصنف قوله مستعملة في المعنى
الاصلي مع قوله الاتي عندهم حقيقة يعلم منه ان التخييلية
حقيقة عند المصنف والسلف وقد تقدم انها مجاز عند السكاكي
قوله كما هو مذهبه اى المصنف وقوله في الايضاح حيث
يقول انها حقيقة وقوله فلا يلزم القول وان كان جائزا
وقوله بالاستعارة التبعية لامكان ان يكون تخييلية

فصل في شرائط حسن الاستعارات قوله المتن والتمثيل

هذا يفيد ان التمثيل ليس من التحقيقية وفيه نظر قوله المتن
والتمثيل الذي على سبيل الاستعارة لان الكلام في بحث
الاستعارة قوله كان يكون وجه الشبه في جملة من

شرائط الحسن بنظر فيه اى بحسب نفس الامر لا بمجرد الادعا
والزعم فلا تتفرع من قوله اى بحسب كان هذا تقييد لكون
وجه الشبه شاملا بمعنى انه يكفي للصحة الشمول بحسب الادعا
والزعم واما الشمول بحسب نفس الامر فمن شرائط الحسن
قوله بافادة ما علق به اى التشبيه وقوله من الغرض
كبيان امكان المشبه كما في قول القائل وان تفق الانام
وانت منهم البيت الى غير ذلك مما ذكر هناك قوله ونحو
ذلك يجوز جره عطفا على افادة اوما قوله ونحو ذلك من
كون وجه الشبه غير مبتذل لخفائه قوله وذلك جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال لم قلتم ان حسن الاستعارة
متوقف على رعاية جهات حسن التشبيه وقوله فيتبعانه
في الحسن والقبح لكونهما فرعين له قول المتن وان لا يشم
عطف على رعاية او جهات محى قول المتن وان لا يشم ذكر
اشمام الرائحة المبني على عن الغفلة لانه لو زيد عليه كان
ذكر وجه الشبه لم يكن استعارة اصلا بل تشبيها ومثال
الاشمام قد زر ازراره على القمر ففيه ذلك الاشمام فيقل
حسن الاستعارة ولا يخرج عن التشبيه لان ذكر المشبه به
ليس على وجه يشعر بكونها مشبها به قول المتن لفظا انما
قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا قوله من جهة
اللفظ اما من جهة المعنى فلا بد من الاشمام قوله ولهذا
قلنا اى ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة

قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة
اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه فتامل قوله تشبيه
لا استعارة قد يقال معناه انه لا يحسن جعله استعارة وان
صح ذلك على ما يؤخذ من كون الكلام في شرائط حسن الاستعارة
ولهذا قال فيما ياتي واما اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه
فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن ومقتضى ذلك ان التصريح
بوجه الشبه لا يمنع من الاستعارة لكن قال الشارح في بحث
الاستعارة التحقيقية واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن
اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت من بروج البدر بعدا بدور مخفقات سرح الكتان
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه
به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد منها تدافع كذا
ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل
هذا من باب التشبيه الخاص انتهى فيقال نحو رايت اسدا
في الشجاعة تردد في كونه تشبيها او استعارة ثم رجح انه تشبيه
وهو مخالف مقتضى ما هنا من الجزم بانه استعارة والجواب
انه ليس معناه ذلك بل معناه انه لا يكون استعارة مطلقا
لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه
كما قرره العزمي قوله لا استعارة لان قولك في الشجاعة

يشعر بالتشبيه وينبئ عنه ح قوله يبطل الغرض الخاص
ابطال الغرض ينافي كونه من شرائط الحسن الا ان يراد
كمال الغرض ويحال بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بما يكون
المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام
فتدبر قوله لما في التشبيه علة ليبطل قوله اي ولا
عن شرط حسنه اي كل منهما قوله المتن موصى على صيغة
المفعول المشددة والموصي ائمة البيان ح قوله اي ما به
المشابهة انما فسر به لانه يذكر الشبه ويراد المثل وليس
مرادا هنا بل وجه الشبه ح قوله المتن جليا المراد بالجلاء
ما اخرجه عن حد الالغاز لا ما يدخله تحت الابتذال فلا
يرد ان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومنها
ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل واعلم ان اشتراط
الجلاء مخصوص بالاستعارة المصرحة كما نص عليه في المفتاح
فان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لخفي وجه الشبه
الغازا قم قوله لئلا يصير الغازا اي تعمية يعني ان وجه
الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من
جانب اللفظ ولم يشم رائحة منه يصير كل منهما الغازا
او تعمية قم قوله كل منهما اي من التحقيقية والتمثيل
والحاصل انه ان روعي جهات حسن التشبيه وما يشم الاستعارة
رائحة ولم يكن وجه الشبه جليا بنفسه ولا مشهورا بين
الناس كانت الاستعارة حسنة ملغزة وان لم تراع اد

شمت رائحته والوجه جلي فلا حسن ولا الغاز وان كان
الوجه خفيا انتفى الحسن وثبت الالغاز وقرينة الاستعا
ينفي التشبيه ح قوله يعني يصير الغازا يعني لا يفهم
ان المراد التشبيه وقد يتفطن منه بانه يفهم ذلك من
القرينة فان قلت خفاء الوجه يكسر سورة القرينة
ويجعلها مولة قلت هذا لا يتأتى اذا كان مع الخفي الذي
اعتبر وجه الشبه اخر ظاهر مشهور كما لو قيل رأيت
اسدا فيصلي واردت شجاعا البخر واعتبر في البخر وجه
الشبه فانه لظهور المشابهة في الشجاعة يظهر قصد التشبيه
وان اريد المشابهة باعتبار البخر ويسبق الى الفهم ارادة
الشجاعة ولا يؤثر خفاء الوجه الذي اريد وهو البخر
هنا شيئا في القرينة وبذلك يعلم ما في قول الفنري اللهم
الى اخره فتأمل قوله واما اذا لم تراع مقابل قوله
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة فيتعين ضبط تراع
بالتاء الفوقية والضمير للشرائط المذكورة لكن عدم
المراعاة صادقة بما اذا فات ما عدا شرط عدم
الاشمام دونه بان لم يشم وحينئذ يشكل قوله فلا
يصير الغازا لتحقق الالغاز حينئذ لاجتماع خفاء وجه
الشبه كما هو الفرض وعدم الاشمام اللهم الا ان يكون
نفي الالغاز بالنظر لهذا المثال اعني قوله كما لو اسم الخ
قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اي ماخوذا منه فهذا

المثال

المثال استعارة ماخوذة من التشبيه المذكور في الحديث
ح قوله يريد ان المرضي اي الزاهد في الدنيا حضد قوله
او هي جملة مستانفة اي جواب السؤال عن وجه الشبه ح
قول المحشي اعم محلا اي من الاستعارة وقوله يتأتى فيه
الاستعارة التي هي اخص من التشبيه ح قوله اي كلاهما
يتأتى فيه الاستعارة اقول ان اراد بالتأتي التأتي على وجه
الحسن فلا نسلم ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة على وجه
الحسن يتأتى فيه التشبيه لجواز ان تكون الشبه من الطرفين
قويا حتى اتحدا وان اراد مجرد التأتي على وجه الحسن
اولا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الى اخره فانه اذا كان
وجه الشبه خفيا يتأتى الاستعارة ايضا لكن لا على
وجه الحسن فتم قوله يتأتى فيه التشبيه الذي هو اعم
من الاستعارة وقوله بما لا ينطبق لما فيه من التعمية والالغا
ح قول المحشي ويتصل به اي من جهة التقابل والتنافي ح
قوله اي بما ذكر كان المراد ذكر ضمنا في قوله ولذلك يوصى
الى اخره قول المحشي انه اذا قوي الى اخره انما كان متصلا به
لان الخفاء والجلاء ضدان والضد يتصل بالضد من حيث
ح قوله حتى اتحدا اي كانهما اتحدا فيه مبالغة ح قوله
وتعينت الاستعارة اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين
الكلام لا انه تعينت البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد
صرح ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه

فلا منافاة بين كلاميه ثم قول المتن ولحسن الاستعارة اى
اذا اريد الحسن لا مطلقا بدليل تعبيره بلم يحسن التشبيه
دون لم يصح وبدليل قوله السابق ان التشبيه اعم محلا
قوله برعاية جهات حسن التشبيه انظر لم اقتصر على
ذلك ولم يزد وبان لا يشم رائحة التشبيه لفظا كما هو
ظاهر المتن ومقتضى التعليل بان الاشمام يبطل الغرض من
التشبيه قوله لانها تشبيه مضمر اى عند المصنف وعند
غيره مبنية على التشبيه ايضا قوله وليس لها فى نفسها
تشبيه حتى يراعى جهات التشبيه قوله وقلما تحسن
يوخذ منه ان الحسن ليس منتفيا عنها بالكلية بل هو
قليل قوله وقلما تحسن الحاضر فيه اشارة الى انها قد
تحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة كان يقال
اظفار المنية الشبيهة بالسبع قوله ولهذا استهجن
ما الملام اى فى قول ابى تمام لا تسقنى ما الملام قوله
ولقائل ان يقول الى اخره يمكن دفع السؤال بالتامل فتامل
فيه قوله ولقائل ان يقول الى اخره قيل هذا لا يمكن فى التحسينية
لان جهات حسن التشبيه فى التحقيقية هى ان يكون وجه امرا
مشتركا بينهما وان يكون جليا وان يكون الغرض عائدا الى المشبه
فى الاعم الاغلب وهذه الاشياء ليست محققة فى التخييلية لان
المشبه امر متوهم متخيل فصل اعلم ان الكلمة الى اخره
قوله اعلم ان الكلمة كما سبق قوله وظاهر عبارة المفتاح الى

بينه

بينه الحواشى قوله هو الاعراب وهو ظاهر لان الاعراب فى نحو
وجاء ربك نقل من المضاف الى المضاف اليه وقوله وهذا ظاهر
اى ما ذكر من ان ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف الى اخره
قوله وهذا ظاهر فى الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز
ظاهر فى الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به فى مثل سوال
القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذى
كان فى المضاف المحذوف لا الجر الاصلى ولا يخفى انه تعسف
قوله لانه قد نقل اى ما ذكر من الرفع والنصب وقوله
واما فى المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله لان الجر الذى فى مثل
لم يكن له محل قبل زيادة الكاف حتى يقال انه نقل عن محله
وقوله فلا يتمحض هذا اعتراض على السكاكى وحاصله التناقض
وقوله وهو قد صرح اى السكاكى قوله والمقصود اشارة
الى انه بالمعنى الثانى ملحق به بالمعنى الاول قوله هو المجاز
بالمعنى الاول اى المذكور بقوله كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلى وفى هذا تصريح بان المعنى الثانى المذكور
بقوله كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى
غيره ليس فيه نقلها عن معناها الاصلى ومصرح به ايضا قوله
اقتداء بالسلف لما سنذكره فى اخر الكلام بقوله وان اراد انهم
اى السلف جعلوه الى اخره فليس كذلك وحينئذ فقوله
فى النسخة الثانية الاتية ونعرف بكذا فى الموضعين المقتضى لان
التجوز فى الموضعين كالمعنى اللغوى الذى هو المعنى الاول

لا يترتب على ما مهده هنا حتى يذكر ثم ينظر فيه بل هو مناف لما
هنا وكانه اراد به نقله عن البعض ورده فتامل قوله ولكنه
اى المصنف على ما هو المناسب لقوله فقال فليتامل قوله
لهذا الاعتبار وهو نقلها عن اعرابها وقوله ان اضافة الحكم
لانه بمعنى المحكوم به وقوله للبيان لان الاعراب ايضا حكم
اى محكوم به وقوله بحذف اى بسبب قوله الظاهر ان
اضافة الى آخره انما قال الظاهر لجواز كونها غير بيانية بان
تكون لامية ويكون المراد هو الفاعلية او المفعولية او الاضافة
قوله لاستحالة مجئ الرب اى الداعى الى التقدير قرينة عقلية
قطعية ح قوله لاستحالة مجئ الرب فان قيل كما استحال مجيئة
الرب سبحانه استحال جيئة امره لانها الحركة قلت صح اسناد
الجيئة الى الامر مجازا بناء على جيئة حامله كما فى انزال القرآن بخلاف
مجئ الرب فتامله ثم اقول هلا جاز اسناد الجيئة الى الرب
مجازا بناء على جيئة رسوله تامل قوله للقطع بان المقصود
الى آخره يناقش فى اثباته للمدعى وهو الحذف لجواز ان يراد
بالقرية اهلها مجازا بل هو اولى لاولوية المجاز على الحذف ثم
اقول يجاب بان المراد الاستدلال على انه ليس المراد سؤال
الجدران اى انما حملنا على هذا المعنى للقطع بما ذكر وليس
استدلالا على خصوص هذا التجوز قوله للقطع بان المقصود
الى آخره اقول لجواز ان يكون استدلالا على صحة جعل الاية مما
نحن فيه لانه اذا قطع بانتفاء المعنى الحقيقى صح جعلها منه

وحسد

وحينئذ تندفع المناقشة المذكورة وفيه نظر لان مجرد الصحة
لا يتوقف على القطع المذكور بل يترتب مع الاحتمال ايضا
الا ان يقال المراد الصحة على وجه القطع فليتامل قوله
على انطاق الجدران ايضا اى كالاهل قوله لامر يرجع الى
غرض المتكلم وهو طلب الجواب واما فى ذلك المثال فالمقصود
من ذلك السؤال اظهار التحسر والتعجب لا طلب الجواب وانطاق
الجدران امر خارق للعادة يوتى به فى مقام اظهار المعجزة
او الكرامة وليس هنا نحن فيه منه فالمقصود سؤال اهل
القرية للجواب ح قوله حتى لو وقع اى هذا الكلام قوله
لجواز ان يكون اى هذا الكلام وقوله وبادا اهلها اى هلك
وقوله اسئل القرية مقول القول وقوله وجنى الثمار
تم كلامه قوله فالحكم الاصلى متفرع على الحذف وكون الاضافة
بيانية قوله لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
لزم وقوع الاسم نكرة والخبر معرفة وهو غير جائز قلت
مثل لتوغله لا يتعرف فلا محذور ثم قوله وهو غير جائز
اجازه ابن مالك قال فى التسهيل وقد يخبر هنا يعنى فى باب
كان وفى باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا انتهى غير ان
الظاهر انه لا يجوز تخريج التنزيل عليه لقلته وكونه ليس
مذهب الجمهور فليتامل قوله وذلك لان المقصود اى
وجه زيادة الكاف وسببه وقوله والاحسن الى آخره
فيه اشارة الى ان ما تقدم حسن ايضا لحصول الغرض من

نفي المثل لكن الاحسن منه ان الكاف لا تجعل زائدة لانه
اذا امكن تحصيل الغرض من غير مرتكب زيادة في الكلام
كان اولى من تحصيل الغرض بزيادة في الكلام وقوله وجه
اي في كونه من باب الكناية وقوله احدهما انه نفي للشي
هو المثل اي بحسب الغرض لان الغرض هو نفي المثل
وقوله بنفي لازمه هو مثل المثل وقوله يستلزم نفي
الملزوم وهذا كناية لانه اريد بنفي اللازم نفي الملزوم
اي ونفي الملزوم لازم لنفي اللازم فصدق حد الكناية وقوله
فنفيت هذا اللازم وهو كالاخ قوله والمراد نفي ملزومه
هو اخو زيد قوله اذ لو كان له اخ على تقدير سلب اخ اخي
زيد قوله والمراد نفي مثله وهو لازم لنفي مثل المثل قوله
اذ التقدير انه موجود اي المفروض ان مثله موجود فيلزم
ان يكون هو مثلا له قوله قصدا الى المبالغة في كرم
المخاطب وقوله لانهم اخا نفوه اي البخل وقوله وعن
من يكون الخاص لان المماثلة صادقة مع من يشاركه ولو
في صفة واحدة وقوله قد ايفعت من اليفع اي ارتفعت
ايفع ارتفع فهو يافع وقوله لداته جمع لدة وهو من
شاركه في وقت ولادته ص وقوله وبلغت اترابه
جمع ترب وهو المشارك في السن وقوله فحينئذ لا فرق
في حصول الغرض المقصود وقوله من فائدة من المبالغة
ودعوى الشي ببينة قوله ونحوه قوله تعالى بل يداه

مبسوطتان الى اخره ظاهره يشعر بانه ايضا من قبيل الكناية
وهو مبني على مذهب المحققين من ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
لما لم يكن متعلق الاثبات والنفي ومناط الصدق والكذب بل
لمجرد الانتقال الى المقصود جاز كون اللفظ كناية مع استحالة المعنى
الحقيقي لكن ذكر صاحب الكشاف في قوله ولا ينظر
اليهم ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية والعلم بامتناع
النظر عليه قرينة مانعة عن ارادته وهذا يناقض ما ذكر
في بل يداه مبسوطتان وغيره كذلك من السموات مطويات
بيمينه ونحوه فان معنى الحقيقي ممتنع الارادة فيكون ارادته
للانتقال لا الحكم فلا يستلزم تحقيقه مشترك جاز في النظر
ايضا فتامل قم قوله لكن ذكر صاحب الكشاف الى اخره مشى
السيد على هذا الذي ذكره في الكشاف فقال اعلم ان استعمال
بسط اليد في الجود بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سواء
وجدت وصحت او شلت او قطعت او فقدت لنقصان في الخلقة
كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى
من تنزه عن اليد كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان مجاز
متفرع عن الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق
الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير ان
يتصور يدا وبسطا ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقس
على ذلك نظائره في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
وقوله ولا ينظر اليهم فان الاستوا على العرش اي الجلوس عليه

فمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه
مجاز متفرع عليها وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة
عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه كذلك هكذا حقق الكلام
في الكشاف انتهى قوله مبسوطتان اي بالعطا وقوله فان
معناه المقصود من اللفظ لا مفهوم اللفظ وقوله لا يقصدون
شيا اخر كاليد والبسط المخصوصين وقوله فيمن لا يد له البارى
جل وقوله ولذلك يستعمل هذا اي ليس كمثله شي قوله ولذلك
يستعمل الى اخره فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله
فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن
يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله
لنفي المثل ادعا لا ينافي ثبوته حقيقة قوله وان كان
الحذف الى اخره هذا محترز قوله تغير اعرابها في قوله
السابق قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ
او زيادة لفظ قوله وفيه نظر لان تغير المعنى الى اخره حاصله
ان اللفظ انما يكون مستعملا في غير ما وضع له اذا جعل القرية
مجازا عن الاهل للعلاقة لكن على ذلك لا نقض قوله والمراد
بالزيادة الى اخره فلا تصدق الزيادة على في في سرت يوم الجمعة
فالاحتراز عن مثل ذلك حسن قيل وما تغير الاعراب فقط
نحو الى اخره فيه نظر اذ لا يصدق عليه الزيادة ليحترز عنه
فالمقصود لهذا الكلام الاعتراض كما اشار اليه السيد بقوله
لا مرية فيه وهو قوله والمراد الى اخره تامل قوله ورائي اي

خلافا

خلافا للسلف وقوله اذ يعد اي ولا ينقاد هو مجاز وقوله
في التعدي عن الاصل اي في المجاوزة وقوله لكن العمدة
اي المدرك وقوله في ذلك اي في عده مجازا وقوله فلا نزاع
له في ذلك اي ولا يسع لك مخالفة ذلك لان لكل احد ان
يصطلح على ما شا وقوله في ذلك اي في صحة ذلك الى قوله ولا
نزاع له في ذلك الان معناه انه لا يسعه انكار الاطلاق
بدليل قوله الاتي فلا نتعرض الى اخره قوله سوا كان على
سبيل المجاز او الاشتراك على انه حقيقة فيكون لفظ المجاز
مشتركا بين ما استعمل في غير ما وضع له وبين ما تغير اعرابه
وقوله لملاحظة الى اخره تعليل لقوله اريد بها غير الحاصل
وقوله والا لدخل بان كان مستعملا في غير الى اخره وقوله
الى هذا النوع الذي تغير فيه الاعراب وقوله وغيره اي
اللغوي وقوله فمعناه انه اي لفظ المجاز الى قوله وان
كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب
كما في قوله او كصيب الى اخره قال السيد ما نصه هذا
ملحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الاحكام واعترض عليه
بما لا مرية في نقضه وهو قوله والمراد بالزيادة هنا ما وقع
عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم
الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك وبعضه منظور
فيه وهو ما زعم من ان ما ذكره الاصوليون من المجاز بالنقصان
كقوله تعالى واسئل القرية والمجاز بالزيادة كقوله تعالى

بيس كمثله شيء ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ
في غير ما وضع له يعني ان المجاز هاهنا بمعنى اخر سواء اريد
به الكلمة التي تغير حكم اعرابها لحذف او زيادة كما ذكره المصنف
او اريد به الاعراب الذي تغير الكلمة اليه بسبب احدهما كما
يدل عليه ظاهر المفتاح وبيان النظر ان الاصوليين بعد
ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور اوردوا في امثلة المجاز
بالزيادة والنقصان ولم يذكروا ان للمجاز عندهم معنى اخر
كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف وزعم ان الاولى ان
يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم من كلامهم ان القرية مستعملة
في اهلها مجازا ولم يريدوا بقولهم انها مجاز بالنقصان
ان الاهل مضمر هناك مقدر في نظم الكلام فان الاضمار
يقابل المجاز عندهم بل اراد وان اصل الكلام ان يقال اهل
القرية فلما حذف الاهل استعمل القرية مجازا ففي مجاز بالمعنى
المتعارف بسبب النقصان وكذلك قوله ليس كمثله شيء مستعمل
في معنى المثل مجازا وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل
ليس مثله شيء لم يكن مجازا انتهى الكناية قوله اعني ذكر
اللازم الانسب بسياق المصنف ذكر الملزوم وارادة اللازم
ف قوله اعني ذكر اللازم اي لفظ اللازم قوله اعني ذكر اللازم
اي الرديف والتابع وقوله وارادة الملزوم المتاصل المتبوع
ج قوله فاللفظ اي لفظ اللازم وقوله والمعنى المقصود الذي
هو الملزوم قوله وهذا الذي اشار اليه وانما اختاره لان

الفصاحة

الفصاحة والبلاغة راجعة للفظ باعتبار المعنى فجعلها
اسما للفظ اولى قوله المتن لفظ اريد به لازم معناه الحاصل
المتبادر منه انه مستعمل في المعنى المجازي الذي هو لازم
المعنى فهو من اقسام المجاز بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له وان اصطلح المصنف على جعلها قسيما للمجاز ومما يصرح بانها
مستعملة في غير الموضوع له قول الشارح بعد الكلام على تعريف
الحقيقة والوضع في جواب سؤال اورده قلنا هذا ايضا
اي ان الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه
انتهى ثم قوله هو والمتن في الكلام على تعريف المجاز ما نصه
وخرج الكناية اي عن المجاز ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته
لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته
فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا ومتى يكون
كناية وقد يكون غلطا الى اخره انتهى وذكر العنبري في مبحث
تعريف المسند اليه بالعلمية جواب بحث اورده ما نصه
والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في تنقيح الاصل
الثالث من علم البيان انه لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما
ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا
بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما
ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان

المصنف قال الله كما اشار اليه الشارح في مبحث الكناية في هذا
الكتاب وما ذكره في قوله ويجب الحاضر مبني على المذهب الثاني
انتهى قوله المعنى اريد به لازم معناه فهو مستعمل في لازم
المعنى ولهذا قال الشارح في جواب السؤال الذي اورده
في تعريف الحقيقة ما نصه قلت هذا ايضا غير صحيح لان
الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم
الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة
الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه انتهى فقوله
قلت الحاضر هذا كقول الشارح الاتي فوجه التوفيق الخ
يقتضي عدم استعمال الكناية بالفعل في الموضوع له ايضا
فيخالف قضية الحاشية الاتية التي اولها لا ينافي ارادة المعنى
الحقيقي الحاضر قوله المعنى مع جواز ارادته معه لا ينافي
ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه مستلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الجمع الممتنع ارادتهما بالذات بحيث يكون كل منهما
مناط الحكم وفي الكناية انما يريد المعنى الحقيقي لينتقل منه
الى المقصود وكلام الشارح في التلويح يدل على ان الكناية مستعملة
في المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المجازي اولا فالمعنى الكنائي
مقصود بالذات مع ان الحقيقي مراد والمجاز مستعمل في غير
ما وضع له على انه مراد قصدا وبالذات فيتغايران من
هذا الوجه ايضا ثم قوله لان الجمع الحاضر هذا الجواب
يقتضي ان اللفظ على ذلك التقدير قد استعمل فيهما جميعا

وقوله

وقوله وفي الكناية انما يريد الحاضر فارادة المعنى الحقيقي
قصدا لا يكون واما تبعا فقد يكون وقد لا على ما بينهم من
لفظ الجواز قوله المعنى مع جواز ارادته معه قد سبق
ان المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ
لا يعلم الفرق بينه وبين الكناية فان استحالة المعنى الحقيقي
لينتقل منه الى المقصود فلا يكون شيء من قرائن المجاز مانعا
من ارادة الحقيقي لينتقل فلا تتميز الكناية عن المجاز في شيء
من الصور وان سلم ففي صورة استحالة المعنى الحقيقي من
غير شبهة نحو نطقت الحال ثم قوله فلا تتميز الحاضر
يمكن ان يجاب بان الكناية تتميز حينئذ بصحة ارادة المعنى
الحقيقي ايضا لو كان ممكنا ولا كذلك في المجاز فتامل قوله
كلفظ طويل بيانية وقوله مع جواز ان تراد حقيقة طول
النجاد المعنى الحقيقي لطول النجاد وقوله من جهة ارادة
المعنى الحقيقي اي جواز ارادته ففيه حذف كما يشير اليه
الشارح بعد وقوله كارادة طول النجاد لجواز ارادته ايضا
وقوله في قولنا رايت اسدا هو مجاز في الشجاع وقوله فلو
انتفى هذا اي القرينة وقوله لا انتفا الملزوم المجاز وقوله
بانتفا اللازم القرينة وقوله وملزوم مجاز وقوله معاند
الشيء ارادة الحقيقة قوله وهذا هو الحق اي ان ارادة
المعنى جائزة لا واجبة قوله كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي لا اشكال في ذلك على من يجعل الكناية واسطة

بين الحقيقة والمجاز كالمصنف واما من يجعلها حقيقة كما في جمع
الجوامع وغيره من كتب الاصول وكما في قوله الآتي ونشترط كون
في كونها حقيقة فيشكل لان المراد خلوها عن ارادة المعنى
الحقيقي قصدا بحيث يكون مناط النفي والاثبات فهو
ثابت في كل كناية واذا خلت عن ارادة المعنى الحقيقي بالمعنى
لم يكن حقيقة اللهم الا ان يلتزم من يجعلها حقيقة انها
عند الخلو المذكور ليست حقيقة فليتامل وكلام التلويح
مصرح بانها لا تخلو ابدا عن ارادة المعنى الحقيقي تبعا وان
استحال حيث قال واما عند علماء البيان فلان الكناية
لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له اي لفظ استعمل
في معناه الموضوع له لكن لا ليتعلق به الاثبات والنفي
ويرجع الصدق والكذب بل ليستعمل منه الى ملزومه
فيكون هو مناط الاثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب
كما يقال فلان طويل النجاد قصدا بطول النجاد الى طول
القامة فيصح الكلام وان لم يكن له نجاد قط بل وان استحال
المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله
الرحمن على العرش استوى وامثال ذلك فان هذه كلها
كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال
اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالته عليه انما هو
لقصد الانتقال منه الى ملزومه الخ انتهى ففيه
تصريح بان الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي وان كان

مستحيلا

مستحيلا وقوله الى ملزومه بناء على كلام السكاكي قوله للقطع
بصحة قولنا الخ قد سبق ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
ليست لذاته بل للانتقال فيصح وان لم يتحقق فتعليل ما ذكر
من ان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي بالقطع
المذكور محل تامل ثم قوله وان لم يكن له الخ قد
يقال اذا لم يكن له ما ذكر لم يكن ارادة المعنى الحقيقي
جائزة في هذا الاستعمال فلم يكن كناية بل مجازا ثم قوله
لم يكن الخ عدم الكون المذكور لا يمنع الارادة كما تبين
في الحاشية المتقدمة من كلام التلويح قوله في كونها حقيقة
انظر اذا كان المراد في الكناية المعنيان كما افاده قوله
والثالث الكناية فكيف يكون حقيقة الا ان يقال المراد
انها حقيقة من حيث المعنى الاصلي او يراد بكون المراد
معناها وغيره انها مستعملة في معناها ليستعمل منه للازمه
فمعناها مراد لغيره مع استعمال اللفظ فيه ولازمه مراد
لذاته لا مع استعمال اللفظ فيه فليحرر قوله ويفترقان
في التصريح في الحقيقة وقوله وعدم التصريح اي وفي الكناية
ح قوله ولهذا ان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه
جميعا قوله ولا يقال جاء الامير وحاصله ان لفظة مع
لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه
في الفن الاول في قوله وفيه ما فيه يعني ان هذه
عناية بعيدة لا تفهم من اللفظ في قول المتن وفرق الخ

لم يرتض هذا الفرق حيث رده كما سيأتي وحيث ذكره
بعد جزمه بالفرق المتقدم في قوله فظهر انه تخالف
الحاصل فالانتقال عنده انما هو من الملزوم الى اللازم
لا من اللازم الى الملزوم كما هو عند السكاكي قوله
كالانتقال من طول النجاد بكسر النون حمائل السيف جمع
حمالة بكسر الحاء وهي علاقة السيف قوله انه متعلق
بالانتقال وقوله كالانتقال من الغيث في نحو قولك
رعينا الغيث وقوله ما لم يكن ملزوما بان كان مساويا
وقوله ولا دلالة للعام اى الاعم وقوله على الخاص اى
الاخص وقوله بل انما يكون ذلك اى الانتقال من اللازم
الحاصل وقوله وتساويهما لكن من حيث انه ملزوم لا من
حيث انه لازم قوله فان قيل اى في الجواب قوله
يجوز ان يدل اى اللازم الاعم وقوله لا يبقى اى اللازم
وقوله لا يبقى اعم بل مساويا كواسطة القرينة وكلام
المصنف انما هو في اللازم الاعم لا مع القرينة قوله
فليكن في المجاز اى لم لا يقال المجاز ذكر اللازم وارادة
الملزوم بناء على جواز الانتقال بواسطة القرينة في
قوله ولو سلم فليكن في المجاز في بعض النسخ ولو سلم فلم
لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك اى يكون الانتقال
فيه من اللازم الى الملزوم قوله اى حين اذ كان اللازم لتساويهما
وقوله والسكاكي ايضا اى كالمصنف قوله معترف بان

اللازم

اللازم الحاصل بقوة الرديف قوله وامتنع الانتقال كما قاله
المصنف وقوله وهذا اى الانتقال المذكور اى من اللازم
الى الملزوم وقوله وحينئذ اى حين اذ ساوى اللازم الملزوم
قوله فان قيل اى في الجواب عن اعتراض المصنف وحاصله
ان السكاكي ايضا قائل بان الانتقال في الكناية من الملزوم
حيث قال وهذا يتوقف على مساواة اللازم الحاصل اى
ينتقل من اللازم المساوي من حيث انه مساو لا من حيث
انه لازم والا لا ينتقل من اللازم الاعم وانما ذكر اللازم اشارة
الى ثبوت اللزوم من الطرفين قوله مراده اى مراد السكاكي
قوله او شرط لها دونه اى يحصل الفرق بينهما قوله بل الجواب
اى من جهة السكاكي قوله بل الجواب حاصله ان المراد باللازم
التابع وهو لا ينافي ان يكون ملزوما بمعنى ممتنع الانفكاك
قوله وفيه نظر حاصله ان اللازم ولو كان بمعنى التابع ففي
مجاز يجري فيه التجوز من الطرفين يلزم ان يكون التابع
متبوعا والمتبوع تابعا قوله بل الجواب ان مرادهم
الحاصل يعني ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك
بل المراد به تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما الى
الاخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين
بينهما علاقة وارتباط قوله بل الجواب ان مرادهم عبارة
المختصر وقد يجاب بان مراده الحاصل قوله ولهذا جوزوا
كون اللازم الحاصل مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون اخص

قوله وفيه نظر لان المجاز الى اخر ذكر اهل الاصول ان مبنى
المجاز لما كان على الانتقال من المتبوع الى التابع فان كان
الاتصال بحيث يكون كل منهما اصلا من وجه فرعا من اخر جاز
استعمال كل منهما في الاخر مجازا والا جاز استعمال الاصل في الفرع
لا العكس فالعلة اصل من جهة والمعلول المقصود اصل
من اخرى وهي كونه بمنزلة العلة الغائية ومن هذا
القبيل اطلاق النبات على الغيث فاندفع الاعتراض ودعوى
اختلاف اصطلاح اهل العربية اصطلاح اهل الاصول غير
مسموع ثم قوله كاستعمال الغيث في النبت فان قيل قد يوجد
الغيث بدون النبت فلا يكون لازما له اجيب بان اللازم
لا يجب ان يكون عقليا بل ان كان بحسب اعتقاد المخاطب اما
بعرف او غيره صح بناء الانتقال على ذلك اللزوم والملازمة
في تلك الصورة وان لم تكن عقلية قوله المقصود اي المقصود
وهو المكنى عنه وقوله ما هي معنى اي معناها واصبح قوله
المعنى غير صفة بل نفس الموصوف قوله ولا نسبة اي
نسبة تلك الصفة الى ذلك الموصوف قوله ما هي معنى
واحد اي ذات معنى واحد قوله لاختصاص بموصوف اعم من
ان يكون اختصاصا حقيقيا كالواجب والقديم او غير حقيقي
كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كالعلم له بحيث
لا يعتقد مضيافية غيره ثم قوله عارض صفة لاختصاص
فان قلت لا فائدة في هذا القيد لان مدار الانتقال على الاختصاص

ذاتيا كان او عارضا ولذا ترك في المختصر قلت المشتق بحسب
المفهوم اعم من الموصوف المعين فاختصاصه به يكون في الخارج
لعارض خارج عن المفهوم ولذا اشترط الاختصاص في هاتين
الكناية والاختصاص الذاتي كالواجب والقديم فان وجوب
الوجود وقدمه لنفس الذات المعينة وان كان نفس المفهوم
اعم منها والعارض كالمضياف بالنسبة الى زيد مثلا اذا اشتهر
به بحيث اذا اطلق فهم زيد منه مثلا قوله عارض وانما
وصف الاختصاص بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة
مثلا لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف
ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجية عن مفهومها
فيكون عارضا في قوله بكل ابيض الابيض السيف قوله
المعنى والطاعنين اي بالرماح وقوله مجامع مفعول الطاعنين
ولا تنازع فيه الضاربين والطاعنين لان الضرب بالسيف
لا يكون على القلوب فمفعول الضاربين والطاعنين لان الضرب
بالسيف لا يكون على القلوب فمفعول الضاربين محذوف
وقوله ومنها ما هي باعتبار معناها وقوله مجموع معان
اي لكل واحد واحد وقوله وهو اي ما هي الخارج وذكر
باعتبار لفظ ما وقوله الى لازم اخر اي لازم للمكنى عنه وقوله
كناية حال من حي الخارج وقوله حي مستوي القامة قوله المعنى
مستوي القامة هذا موجود في الحية قوله المعنى عريض الاظفار
هذا موجود في نحو الحمار قوله ويسمى هذا خاصة في اصطلاح

العلوم العقلية قوله مركبة كاسم الاول خاصة ببسيطتي
قول المص الاختصاص اي بحسب الخارج وقوله يحصل الانتقال
من العام بحسب المفهوم وقوله الى الخاص بحسب المفهوم ايضا
ح قوله ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الخاصتين
المذكورتين عامتان بحسب المفهوم فلا بد من الاختصاص
بحسب المفهوم حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم
الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص
كما يفهم من العبارة ف قوله في القسم الثاني من اقسام الكناية
الاتي في قوله الثالثة الى اخره قوله متسلسلة اي مترتبة
ح قوله ثم منه الى الانسان اي فلا واسطة ح قوله سهولة
الماخذ هو نفس الخاصة لان الكناية ماخوذة منها وسهولته
باعتبار بساطتها لان البسيط اقرب الى الذهن من المركب
ولهذا يندفع ما قيل ان كان هذا اصطلاحا فنعم اصطلاح
القوم بلا فائدة في موضع الخطاء عند المحصلين وان كان
استدلاليا فلا يدل على كونه سهل الماخذ قريبا وخلافه
بعيدا وتانيث ضمير بساطتها وهو راجع الى الماخذ باعتبار
المعنى ح قوله وهي ضربان هل يجري الضربان في القسم الاول
فلم تركه قول المص فان لم يكن الانتقال الى اخره هلا اجروا
هذا التفصيل في الاولى قول المص عن طول القامة في بعض
النسخ عن طول القامة لعل هذه النسخة انسب لكون المطلوب
بالكناية الصفة قوله لا يشوبها شيء من التصريح لان الضمير المضاف

اليه خارج عن محل الكناية وقوله لتضمن الصفة اي طويل وقوله
ضرورة علة لقوله تضمن وقوله فتشتمل اي الكناية ح قوله
والدليل على هذا اي الفرق ح قوله الى ضمير المسبب اطلاق
المسبب على الذات والسبب على النجاد وليس بالمعنى المتبادر بل
المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما
يقال هذا سبب ذاك اي متعلق به ف قوله الى ضمير المسبب
الموصوف كزيد قوله عبارة عن السبب كالنجاد وانما جعل النجاد
سببا لطول زيد نظرا الى الاثبات وانتقال الذهن وان
كان السبب لطول النجاد طول زيد نظرا الى الثبوت في الخارج
والحاصل ان الطويل هنا نفس النجاد وان كان المقصود
من نسبة الطول اليه نسبته الى زيد فالاتيان بضمير
زيد في الطويل عند الاضافة لرعاية الاسناد اللفظي الا انه
عبارة عن زيد فلا يكون تصريحا بالمقصود ولما كانت الاضافة
تستلزم تحويل الضمير مما اسند اليه الصفة اليها وضميرها
راجع الى الموصوف فلا بد ان يكون بين الموصوف وما اسند اليه
الصفة اتصال بان يكون جزءا من الموصوف كزيد حسن
الوجه او ملتبسا به كزيد حسن الثوب واذا انتفى الاتصال
قبح الاضافة كزيد احمر الفرس وهند قائمة الغلام ح قوله
اعني المضاف وهو النجاد قوله يحسن وجهه للتعليل قوله
فانه تقبح فيه الاضافة لعدم كون الصفة دالة في المعنى على
صفة للمسبب الذي هو الموصوف قوله فانه تقبح فيه

الاضافة لانه ليس مما يتصف بتلك الصفة المذكورة كما في زيد
حسن الوجه او بغيرها كما في زيد ابيض اللحية وكثير الاخوان
قوله للقطع بانه الى اخره على انك اذا حققت فالمسند الى
الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح
فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه ح قوله بالافراط
قيد بالافراط لان العظم ما لم يفرط دليل علو الهمة
وحسن الفهم ولذا قيل في وصف النبي صلى الله عليه وسلم
كان عظيم الهامة فان قيل كيف عد هذا المثال مما الانتقال
فيه بلا واسطة والحال ان الاطبا قالوا فيه انه يدل
على كثرة البلغم والرطوبة المستلزمة للبلاهة قلت ما ذكروه
تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى
تلك البلاهة فلا تغفل ورحم قوله لا يطلع عليه احد
لانه يتوقف على معرفة ان عرض القفا عن كثرة البلغم
وهي تقتضي البرودة المقتضية لجمود الذهن مح قوله
لا يطلع عليه لعل مرجع المقام من حيث منشاؤه وهو وجه
الربط والتعلق الموجب للانتقال واما وصف نفس الانتقال
بالاطلاع وعدمه فغير ظاهر فليتامل قوله والجواب رح
بان القرب والبعد انما يعتبران بالنسبة الى المطلوب دون
الواسطة والا لكان كثير الرماد كناية قريبة بالنظر الى كثرة
احراق الحطب ولم يطلق عليه احد الكناية القريبة لهذا
الاعتبار مح قوله قد يكون هو الوصف المقصود كبلاهة الرجل

في قولنا

في قولنا عريض القفا قوله هو الوصف المقصود لعل مراده
بالوصف المقصود هو المكنى عنه بالذات كالبلاهة في قولنا
عريض الوسادة وبالمصرح ما يصرح به لو لم يعبر عنه بطريق
الكناية بل بطريق التصريح فليتامل والاوجه ان يراد المصرح
بثبوته على ما ينبئ عنه قول الشارح الاتي في القسم الثالث
ما نصه كما ان اختصاص الصفة بالموصوف اي اثباتها له
مصرح به في امثلة القسم الثاني الى اخره وفيه نظر ثم
رايت السيرامي صرح بالاول فقال قوله المقصود المصرح
هو الابله اي لو صرح بالمقصود قيل ابله لا انه صرح
في هذا المقام انتهى قوله وقد يكون ما هو كناية كعريض
القفا في قولنا عريض الوسادة قول المص عن المضياف
مبالغة اسم الفاعل قول المص فانه ينتقل الخ في المفتاح
انه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة
الاحراق فيكون الواسطة خمسا وعلى مسالك المصنف اربع
قول المص الى كثرة الطبائخ جمع طبيخة وهي المطبوخة وهي
الاطعمة واعترض بان كثرة الرماد قد يكون للحمامي واجيب
بان اللزوم هنا اعم من ان يكون بحسب الخارج او الاعتقاد
وكثرة الرماد في اعتقاد العرب للمضياف لانهم ما يعرفون الحمام
مح قوله اي بحال الرجولية المتبادر من الرجولية ما لا يتصف
به المراة فمقتضيه ذلك عدم اتصافها بالمراة والظاهر
خلافه لا سيما وقد يقال رجلة وقد فسرت المروة بمعان

اخر ظاهرة فى تناولها قوله كالاضافة اى كعبارة الاضافة
وقوله اوحصل السماحة له معنى الاسناد قوله كما ان اختصاص
الصفة اى اثباتها له قوله مصرح به فى امثلة القسم الثانى
ان قلت لم قال فى امثلة القسم الثانى ولم يقل فى القسم الثانى
قلت كانه لم يصرح بذلك فى معنى القسم الثانى ومفهومه
اذ لم يعتبر منه ذلك فليتامل قوله باعتبار اضافته لعل
المعانى اضافته واسناده راجعة للصفة لانها بمعنى الوصف
فهى بحسب المعنى مذكور رجوعها للاختصاص من حيث الوصف
المخصص كثير البعد فليتامل قوله الى الموصوف نشر مرتب
قوله فى قولنا طويل نجاده كانه اراد بالاضافة اسم
الاضافة ولو باضافة جزئه اليه قوله وبه يعرف الخ
ليس هذا تكرارا مع قوله السابق وهذا معنى قول صاحب
المفتاح الى ان قال ولم يرد بالتخصيص الحصر الى اخره لان
هذا كالاستدلال على ذلك من كلام صاحب المفتاح فليتامل
قوله تنبيها على ان محله وهو الممدوح قوله وانما احتاج الى
هذا اى فى الكناية وقوله فافاد اثبات الصفات بطريق
الكناية قوله وفى هذا اشارة اى قوله وكذا قولهم الخ
قوله وليس كذلك لعله يستفاد من ذلك ان ضابط الكناية
عن النسبة ان لا يكون المنسوب مصرحا باضافته ولا باسناده
الى ضمير الموصوف بخلاف الكناية عن الصفة تامل قوله
كان ذلك تصريحا اى كان ذلك تصريحا باثبات ما لم يصرح

به فى قوله وان كان ذكر طول القامة غير صحيح فالاثبات
مصرح به ومتعلقه وهو المثبت غير مصرح به بل مكنى عنه
قوله المطلوب بها نفس الصفة واذا قلت يكثر الرماد فى ساحة
العالم واريد به زيد بناء على انه يشتهر بالعلم واختصاصه
به كان هناك ثلاث كنايات احداها عن الصفة والثانية
عن نسبتها الى الموصوف كما ذكر والثالثة عن الموصوف
نفسه اعنى زيدا اس قوله المحشى فى هذين انما خصهما بالذكر
لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه فيه
فى قوله قد يكون مذكورا اى لفظا او تقديرا وقوله وقد
يكون غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا قول المحشى وقد يكون
غير مذكور الى اخره قال السيد المثال الاول اعنى قوله المسلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه قد صرح فيه بالصفة
اعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى الذى لم
يذكر فى الكلام لحصر الاسلام فى غير المؤذى والمثال الثانى اعنى
قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة اعنى الكفر
باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها للموصوف غير مذكور
فى الكلام لحصر عدم اعتقاد حلها فى المتكلم واذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثانى من الكناية مستلزما للقسم
الثالث لما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع
عدم ذكر الموصوف انتهى وفيه تصريح بان المثال الاول للقسم
الثالث والثانى لهما جميعا فتامل قول المحشى المسلم هذا من امثلة

الثالث قوله عن المؤذي فهو كناية عن النسبة اي عن نسبة
الصفة التي هي الاسلام بالانتفاء الى الموصوف كما ذكره
السيد قوله وهذا كناية عن اثبات صفة فهو كناية عن
النسبة قوله مع انه قد كني الحاضر فهو كناية عن الصفة
فقد اجتمع في هذا المثال الكنايتان قوله ولا يخفى عليك
مهد لاستلزام الثاني الثالث الآتي قوله ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الحاضر فنعلم انه اذا كان الموصوف مذكورا
انفرد القسم الثاني عن الثالث واذا كان غير مذكور لم
ينفرد عنه ولا يلزم ان يكون هذا اعتراضا على المصنف اذ
يصدق قوله في الثاني انه يكون غير مذكور مع عدم
انفراده عن الثالث قوله محال لا يرد عليه قولنا نعم كثير
الرماد مخبرا عن مضيافية زيد عند السؤال عنه بقولك
ازيد كثير الرماد ام لا اذ قد صرح فيه باثبات الصفة
مع عدم ذكره وذلك لان المراد بعدم ذكر الموصوف
عدم ذكره لفظا وتقديرا والموصوف في هذا المثال مذكور
تقديرا وحكما ف قوله فاذا كان الموصوف غير مذكور
كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم لعل
هذه نسخة او حاشية الحق في بعض النسخ قوله مستلزما
للثالث اي لعدم التصريح باثبات الصفة حينئذ اذ لا يتصور
التصريح باثباته مع عدم التصريح بالموصوف فيكون اثباته
مكنيا عنه فلزم مع الكناية عن الصفة اذا لم يذكر الموصوف

الكناية

الكناية عن النسبة قوله من غير عكس اي لا يكون الثالث مستلزما
للثاني لجواز ان يكون الصفة مصرحا بها غير مكني عنها مع عدم
ذكر الموصوف فيجمع كناية النسبة دون كناية الصفة قوله
وفيه نظر لان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين
القسم والمقسم عموم من وجه ف قول المتن والمناسب للعرضية
الحاضر ظاهر وان كثرت الوسائط ولا مانع اكتفاء
في هذه التسمية بوجود معنى التعريض قوله مسوقة الخ
الظاهر ان مسوقه لاجل موصوف غير مذكور في موقع
المفسر للعرضية لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز
ان تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد
به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت
نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بعمرو
معين ثم قوله وانت تعلم لعل المراد بغير مذكور قوله قوله
وهي التورية كان هذا غير التورية الآتية في البديع فان
تفسيرها الآتي لا يناسب ما هنا تامل قوله قال صاحب
الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له الخ
قال السيد ما نصه ذكر هذا جوابا عن قوله فان قلت اي
فرق بين الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود
بيان الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز
وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير
ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة

الى ما لم يوضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل
فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه
المستعمل في غير الموضوع له والكناية اللفظ المستعمل
بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي
التعريض هما مقصودان المقصود له من نفس اللفظ
حقيقة او مجازا او كناية والمعرض به من السياق وفي
الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه اخر فالاول بمنزلة
الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه
غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق
عارض يجعل المجاز في حكم حقيقة مستعملة كما في المنقولات
والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وبسط
اليد ويجعل الالتفات في التعريض نحو المعرض به
نحو ولا تكونوا اول كافر به فلا ينتهض نقضا على الاصل
هذه عبارته واقول ذكر اولا الفرق بين الكناية والتعريض
بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة الى اخر كلام السيد في بيان
ذلك الذي اثبت به وبكلام ابن الاثير الذي حكاه ان
المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول
عليه اشارة وسياقا انتهى ثم قال وحقق ثانيا الكلام
في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة
بالمجردة اي المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة
غير مفردة حيث يراد بها المعنى الحقيقي ايضا او يجوز

ارادته

ارادته ثم قال وحاصله ان المعتبر هو ان المعنى التعريضي
مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فيجوز ان
يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي او المجازي او المكنى
عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني
على مقصود اخر بطريق الاحالة الى عرض فالتعريض
يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي
الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه اخر يريد به
ان الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى
الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى اخر مقصود بطريق
التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه هنا بمنزلة
المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه
فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واريد
به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلي
هاهنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده
ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو
المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى
المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام
عن المؤذي المعين هكذا ينبغي ان يحقق الكلام ويعلم ان
الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه لا يكون تعريضا
قطعا والا لزم ان يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه
اللفظ وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة ايضا

ثم قال واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض
به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان
استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور
فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى
المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر
الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وايده
بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون
حقيقة فيه او مجازا او كناية وقد غفل عن مستتبعات
التراكيب فان اللفظ يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة
فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا
يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا
اصليا الا انه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا
فيه انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة
الى ان قال بل اراد السكاكي به ان التعريض قد يكون على
طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون
على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضي فقط
فقولك اذيتني فستعرف اذا اردت به تهديد المخاطب
والمهدد عنه معا كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين
الا ان الاول مراد باللفظ والثاني بالسياق واذا اردت
به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على

سبيل

سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وصرح والخروج
بذلك عن كونه تعريضا لما مر انسب وانظر لم لم يتعرض
السيد لتاويل قول السكاكي ايضا الكناية تتفاوت
الى تعريض وتلويح الى اخره وانه يتبادر منه ان المعنى
العرضي معنى للفظ فتامل قوله ان يذكر الشيء بغير
لفظه فاللفظ مستعمل في ذلك الشيء كما تبين من كلام
السيد قوله يدل به على شيء لم يذكره فاللفظ لم يستعمل
في هذا الشيء بل هو مفهوم من السياق كما تبين من كلام
السيد قوله بوصف جامع كاللزوم بينه والملزوم منه
قوله مختص باللفظ المركب لان المعنى المعرض به لما
لم تكن الدلالة عليه من جهة الوضع الحقيقي والمجازي
تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله
مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا اهل يناقش فيه
بان الطلب لازم عادة في الجملة للاحتياج فلعله استعمل
اللفظ في هذا اللازم قول المحشي والشيخ ان قلة
الوسائط قلة الوسائط تدل على وجودها في الجملة
وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا
واسطة فبين كلامه تناف ويمكن ان يجاب بان المراد
بقلة الوسائط عدم كثرتها الخ من ان لا توجد مطلقا
وتوجد قليلة ثم رايت الفنري اجاب بذلك قول المحشي
الايما والاشارة لانهما لا يلاحظ فيهما الخفا سرا الخ قول المحشي

احمد عن نظر القفا منه

كقولك اذ يبتني فتستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الى آخره
لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان ترمي تارة بضمير المخاطب
في اذ يبتني فتستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد
اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب
وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل المراد ان الكلام
المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم
لزوما عرفيا لتهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب
مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره
فقط كان مجازا مركبا قوله المتن وانت تريد قال في المختصر
تبا الخطاب اي انسي قوله المتن وانت تريد انسانا مع المخاطب
دونه اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب
المذكور بسبب الايذاء ويلزمه عرفا تهديد المؤذي مطلقا
فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية
وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله
المتن وان اردتهما جميعا كان كناية ظاهره ان اللفظ حينئذ
مستعمل فيهما جميعا واظهر منه في ذلك قول الشارح الآتي
وبحقيقته الى آخره ومصرح بذلك قول السيد في الحاشية
الكبرى المتقدمة آخر ما ينتمي الى الكناية حقيقة غير منفردة
حيث يراد فيها المعنى الحقيقي او يجوز ارادته انتهى ويلزم
على ذلك امران الاول مخالفته لقول الشارح السابق في آخر
الحقيقة في جواب سؤال اورده قلت هذا ايضا غير صحيح

لان

لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز
ارادة الملزوم لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه اذ اسمي
فان مقتضيه ان الكناية وان جاز استعمالها في الموضوع
له الا انه لا يقع استعمالها فيه الا ان يكون هذا عند
السكاكي وما قدمه الشارح عند غيره كالمصنف والثاني
استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه مع انه هو لا يمنعونه
الا ان يجاب بما تقدم بان حد الكناية في قوله لا تنافي
ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه يستلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الجمع الجائز فراجعه قوله من حقيقة استعمال
تبا الخطاب هنا يدل على ان اللفظ مستعمل في المعنى المعرض
به اذ لو لم يكن مستعملا فيه بل كان مفهوما من السياق لم
تكن التبا الا مستعملة فيما هي موضوعة له لا في غيره فهذا
مما يؤيد اعتراض الشارح على الشارح العلامة كما بيناه
في آخر الحاشية الكبرى المتقدمة قوله اذ لا يتصور فيه
انتقال من ملزوم الى لازم لما نبهناك آنفا من انه ليس
بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله
وفيه نظر الى آخره اشار السيد لما قاله الشارح العلامة ورد
ما نقله الشارح كالمصنف عن السكاكي من ان اللفظ مستعمل
في المعنى المعرض به كناية او مجازا وما اعترض به الشارح
على الشارح العلامة من قوله لانه يؤدي الى آخره وذلك

لانه برهن من كلام صاحب الكشف وكلام ابن الاثير على ان
المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا
لا استعمالا المجاز ان يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي
او المجازي او الكنائي عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل فيه
من تلك المعاني على مقصود اخر بطريق الامالة الى عرض
فالتعريض مجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية ثم
قال واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض
به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقد ان
استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور
فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية
واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض
به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الى الوهم الذي مما
نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وايده بان اللفظ اذا
دل على معنى دلالة صحيحة فلابد ان يكون حقيقة فيه او
مجازا او كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان
الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة ولا مجازا ولا
كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا
فيه والمعنى المعرض به وان كان مقصودا اصليا الا
انه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه
انما قصد افادته من السياق بجهة التلويح والاشارة والحال
في ذلك الحال قال بل اراد السكاكي به ان التعريض قد

يكون

يكون على طريقة الكناية في ان نقصد به المعنيان معا وقد
يكون على طريقة المجاز بان نقصد به المعنى التعريضي فقط
كقولك اذيتني فستعرف اذا اردت به تهديد المخاطب
وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين
الا ان الاول باللفظ والثاني بالسياق واذا اردت به تهديد
غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز
في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن
كونه تعريضا كما مر وللتنبيه على هذا المعنى زاد في التركيب
لفظ السبيل انتهى ولقائل ان يقول ان ما قرره لا يدفع
اعتراض الشارح على الشارح العلامة لان كلامه ظاهر
في استعمال اللفظ في المعنى المعرض به الا ترى الى قوله
من جهة استعمالنا الخطاب فيما هو غير موضوعة
له وعلى هذا فقول الشارح لانه يؤدي الى ان يكون كلام
يدل على معنى دلالة صحيحة الى اخره معناه يدل على معنى
بطريق استعماله فيه كما دل عليه كلام الشارح العلامة
كما رايت وبهذا لا يمكن ان يراد به مستتبعات التراكيب
فلم يلزم غفلته عنها التي ادعاها عليه السيد نعم يتجه
هذا للسيد منازعة الشارح فيما ادعى انه الحق وان
صاحب المفتاح قصده بانه يجوز ان يكون صاحب
المفتاح انما قصد ما قرره السيد فليتامل قوله كلام
يدل صوابه لان هذه الاقسام في صفات المفرد سيراني

قوله دلالة صحيحة احتراز عن الغلط في فصل
اطبق البلغا الى آخره قول المتن اطبق البلغاء على ان
المجاز والكناية الى آخره اما في المجاز فظاهر واما في الكناية
فلان اللازم ينبغي ان يكون ملزوما ليمكن الانتقال من
الملزوم الى اللازم لما مر قول المتن ابلغ من الحقيقة من
المبالغة دون البلاغة اذ لا بلاغة في الحقيقة والتصريح
لانهما مفردان والمفرد لا يوصف بها في قول المتن ابلغ من
الحقيقة تخييل لعل افعل التفضيل من المبالغة لا البلاغة
وفيه نظر اذ لا مبالغة في الحقيقة في كثير من المواضع ولعله
انما قال ذلك دفعا لما يورد على الابلغية من انه لا يجوز
صرف كلام الله ورسوله عن الحقيقة ما امكن وكيف ذلك
مع ان المجاز ابلغ وجوابه ان ابلغيته اذا وافق مقتضى
الحال والحال في كلامهما انما يقتضي الحمل على الحقيقة وان
سلم فالمانع من عدم الحمل على الابلغ لمانع شرعي فتامل
ع س قول المتن لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم
مقتضى الدليل ان لا يكون واحد منهما اعني من المجاز
والكناية ابلغ من الآخر لوجود سبب الابلغية في كل منهما
نعم قد يكون اللزوم في احدهما اتم من الآخر وحينئذ
ينبغي ان يكون ذو اللزوم الاتم ابلغ فليتامل قوله وهذا
ظاهر قيل سلمنا ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم
لكن المتكلم ما بين وجوده غايته انه ذكره وذكره لا يستلزم

وجوده

وجوده واجيب بان ذكره يدل على وجوده ادعاء
وهو كاف في الخطابيات ع س رامي قوله في سائر انواع
المجاز لعدم ظهور اللزوم في ذكر المحل وارادة الحال
وبالعكس والمجاز باعتبار ما كان وما يؤول اليه وغيرها
ع س رامي قوله ليست من انواع المجاز لعل هذا بالنسبة
للتمثيلية باعتبار مذهب المصنف في التمثيلية فان
اللفظ فيها مستعمل في حقيقته والتجوز في الاثبات
كما تقدم بخلاف مذهب السكاكي في التمثيلية بان اللفظ
مجاز لاستعماله في الصورة الوهمية كما سبق بيانه
ايضا قوله ان الاول خبر ليست قوله واعترض المصنف
بان الاستغناء الى آخره حاصل كلام المصنف فهم ان
الشيخ اراد نفي الدلالة على زيادة المعنى ولما اشكل
ذلك اجاب عنه بما سيأتي وحاصل اعتراض الشارح الاتي
على المصنف ان الشيخ لم يرد نفي الدلالة على الزيادة بل
اراد نفي حصول المعنى في الواقع فلا يرد عليه الاعتراض ولا
يحتاج الى الجواب فليتامل قوله ان الاستعارة اصلها
تفيد هذه العبارة ان التشبيه منحصر في اصلها فلا تشبيه
فيها البتة قوله يفيد للمرئي شجاعة الى آخره بسبب ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واعترض المصنف
بان الاستعارة الى آخره حاصل كلام المصنف حمل كلام الشيخ
على انه اراد نفي ان يكون واحدة من هذه الامور يدل على

زيادة في المعنى لا يدل عليها خلافه ثم الاعتراض عليه بان
ذلك لا يصح لان نحو قولنا رأينا اسدا يدل على زيادة في المعنى
لا يدل عليها قولنا رأيت رجلا كالاسد ثم اجاب عنه بما
حاصله ان مراده رفع الايجاب الكلي اي انه ليس كل واحد
من هذه الامور يدل على زيادة في المعنى لا يدل عليها
خلافه بل قد يدل احدها على ذلك كما في المثال المذكور
وقد لا يدل كما في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت
رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة وحاصل
كلام الشارح ان حمل المصنف كلام الشيخ على ما ذكره حتى
توجه اعتراضه واحتاج الى جوابه وهم لان ذلك المحمول
عليه ليس مراد الشيخ وانما مراده نفي ان شيئا من هذه
العبارات يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى
وهذا صحيح لا يتوجه عليه ذلك الاعتراض حتى يحتاج
الى الجواب لا نفي ان شيئا من تلك العبارات تدل على
زيادة في المعنى لا يدل عليها خلافه حتى يتوجه عليه
ذلك الاعتراض ويحتاج الى الجواب والسيد صوب حمل المصنف
واعترف بتوجه اعتراضه وصحة جوابه **قوله** واعترض
المصنف بان الاستعارة الى آخره حاصل كلام المصنف حمل
كلام الشيخ على انه اراد نفي ان يكون واحد من هذه الامور
يدل على زيادة في المعنى لا يدل عليها خلافه ثم الاعتراض
عليه بان ذلك لا يصح لان نحو قولنا رأيت اسدا يدل على

زيادة

زيادة في المعنى لا يدل عليها قولنا رأيت رجلا كالاسد ثم
اجاب عنه بما حاصله ان مراده رفع الايجاب الكلي اي
انه ليس كل واحد من هذه الامور يدل على زيادة
في المعنى لا يدل عليها خلافه بل قد يدل احدها على ذلك
كما في المثال المذكور وقد لا يدل كما في قولنا رأيت اسدا
بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا
عليه في الشجاعة وحاصل كلام الشارح ان حمل المصنف
كلام الشيخ على ما ذكره حتى توجه اعتراضه واحتاج الى
جوابه وهم لان ذلك المحمول عليه ليس مراد الشيخ وانما
مراده نفي ان شيئا من هذه العبارات توجب ان يحصل
في الواقع زيادة في المعنى وهذا صحيح لا يتوجه عليه ذلك
الاعتراض حتى يحتاج الى الجواب لا نفي ان شيئا من تلك
العبارات يدل على زيادة في المعنى لا يدل عليها خلافه حتى
يتوجه عليه ذلك الاعتراض ويحتاج الى الجواب والسيد
صوب حمل المصنف واعترف بتوجه اعتراضه وصحة جوابه
ورد حمل الشارح لكلام الشيخ على ما ذكره لان احدا لا يتوهم
ان شيئا من تلك العبارات توجب ان يحصل في الواقع زيادة
حتى يحتاج الشيخ الى نفي ذلك وبسط المقام بما يتعين
الوقوف عليه **قوله** ثم اجاب اي في الايضاح **قوله** ثم
اجاب بان مراد الشيخ الى آخره هذا الكلام من المصنف
صريح في ان مراد الشيخ السالبة الجزئية وهي ان ليس كل

هذه الصور بحيث تكون الكناية والمجاز تفيدان زيادة
في المعنى لا السالبة الكلية وهي انه لا تحصل زيادة في شيء
من الصور **قوله** ليس هو ذلك اي افادة الزيادة في نفس
المعنى **قوله** وهذا وهم من المصنف الى آخره اطال السيد
في رد ما قاله الشارح بيانا لمعنى كلام الشيخ ورد لما
قاله المصنف وفي تصويب ما قاله المصنف في كلام
الشيخ والجواب عنه فراجعه فانه متقن **قوله** وهذا
وهم يجوز ان يكون المشار اليه مجموع الاعتراض والجواب
قوله ان شيئا اي ان مراده السالبة الكلية **قوله**
لا يوجب ان تحصل له اي وان كان المفهوم من الاستغراق
ذلك نظرا الى الظاهر اللفظ **قوله** ان تحصل له اي لما
عبر به بشيء من هذه العبارات **قوله** وهذا كما ذكره
الشيخ اي قول الشيخ هنا ان واحدا من هذه الامور لا يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيد ضلالة فيه مثل قوله الخبر لا يدل
على ثبوت المعنى به او نفيه به في نفس الامر الا انه لا يفهم
منه ثبوته او نفيه لانا قاطعون بالفهم فكذا مراده من
ذلك الكلام ليس الا بسبب ان واحدا من هذه الامور يفيد
ثبوت زيادة في نفس المعنى في نفس الامر لا يفيد خلافه
سيرامي **قوله** لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع وقوله
او نفيه في الواقع **قوله** نعلم من اللفظ حيث اطلق عليه
لفظ الاسد محي **قوله** يعلم من اللفظ الى آخره في بعض النسخ

يعلم

يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ **قوله** من طريق
المعنى لانه لم يطلق عليه لفظ الاسد بل اثبت مساواته
للاسد والاثبات من قبيل المعنى دون اللفظ وفي بعض
النسخ في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ
وهو ظاهر سيرامي **قوله** وهذا اصح اي الكلام وقوله
ما ذكرنا اي من السالبة الكلية **سيد** قال في عروس
الافراح لم يتعرض المصنف للتفاوت بين انواع الاستعارات
والذي يظهر ان الاستعارة بالكناية ابلغ من التصريحية وبه
صرح الطيبي ولا اشكال فيه على رأي السكاكي اما المصنف
فانها عنده كالجامعة بين الاستعارة والكناية فان وافق على
ذلك كان هذا واردا عليه في قوله ان المجاز ابلغ من الحقيقة
لان الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه وحقيقة لا مجاز
الا ان يقول الاستعارة بالكناية انما كانت ابلغ لاشتمالها على
المجاز العقلي كما اقتضاه كلام المصنف في هذا الباب لا كما
اقتضاه كلامه في علم المعاني حين تكلم على المجاز العقلي واما
الاستعارة بالتمثيل فالظاهر انها ابلغ منهما كما تقتضيه كلام
الزمخشري عند قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره والارض
جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ثم
يتفاوت كل واحد من هذه الاستعارات الثلاث الى درجات
تظهر مما سبق بالتامل واما الكناية والاستعارة فالظاهر
ان الاستعارة ابلغ لانها كالجامعة بين كناية واستعارة

والظاهر ان ابلغ انواعها ما كان المكنى عنه فيه نسبة
ثم ما كان صفة ثم ما لم يكن واحدا منهما انتهى والله اعلم
الفن الثالث علم البديع قوله الفن الثالث ان
كان عبارة عن الالفاظ كما هو ظاهر كونه جزءا من الكتاب
فقوله علم البديع اى عبارات علم البديع اى العبارات
الدالة على مسائله او هو على حذف المضاف اى معانى الفن
الثالث علم البديع اى مسائل البديع لان معانى الفن الثالث
المسائل وان كان عبارة عن المعانى فقوله هنالك ثلاثة
فنون اى وعبارات ثلاثة فنون فظاهر قوله اى بتصور
معانيها فى حاشية المختصر لحفيد الشارح شيخ الاسلام ما نصه
قوله اى بتصور معانيها المشهور ان حقيقة العلوم المسائل
او التصديق بها او الملكة لا تصور المحمولات وما يتعلق
بها لكنه ذكر فى شرح المقاصد ان الصناعة قد تجعل عبارة
عن عدة اوضاع وتنبيهات واصطلاحات ويؤيد ذلك
جعل التصورات الحقة داخلة فى حقيقة الحكمة على ما قيل
انتهى فقوله لا تصور المحمولات اى كالوجوه المذكورة
وهذا يقتضى ان الشارح جعل العلم هنا عبارة عن تلك
التصورات وفيه تامل لانه انما جعل تلك التصورات
معنى المعرفة التى تحصل بسبب العلم والمناسب حمل
العلم الذى تحصل بسببه تلك المعرفة على الملكة فالشارح
انما يقتضى كلامه ان العلم عبارة عن ملكة يحصل بسببها

تلك التصورات فليحرر المراد قوله وتفاصيلها لا يغنى عنه
ما قبله لانه قد يعلم اعداد تلك الوجوه ويتصور مفهوماتها
ولا يعلم ما اشتملت عليه من التفصيلات والتعيينات المخصوصة
قوله اشارة الى الوجوه مبنى على ان الاضافة تفيد العهد
كاللام وقد تقدم فى تعريف المسند محى قوله ومن قوله مبتدأ
خبره لكسبه محى قوله للتنبيه على ان هذه الوجوه لا يقا
يغنى عن ذلك كون الاضافة للعهد لذكر التبعية فى المعهود
لانا نقول ذكرها لا يستلزم وجوبها لصدقها بالاولوية
ولا يستلزم توقف الحسن عليها فتامل قوله انما تعد
محسنة للكلام بعد رعاية الامرين لقائل ان يقول انما
تعد محسنة بعد رعاية الفصاحة ايضا ولذا قال الشارح
هناك ان فى لفظ تتبعها اشعارا بان هذه الوجوه انما
تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة اللهم الا
ان يقال ان اعتبار رعاية الفصاحة مستفاد من قوله
بعد رعاية المطابقة لان المطابقة المعتبرة انما تحصل
اذا حصلت الفصاحة فاعتبار رعاية المطابقة فيه اعتبار
لرعاية الفصاحة لكن هذا لا يوجب استدراك قوله
وضوح الدلالة لاستفادته ايضا على هذا من قوله بعد
رعاية المطابقة لاعتبار الوضوح ايضا فى الفصاحة الا
ان يجاب بانه صرح به ليظهر التنبيه على تاخر رتبة هذا
العلم عن رتبة البيان الباحث عن وضوح الدلالة وعلى هذا

فكان يمكن ان لا يخص وضوح الدلالة بالصفة المعنوي بل
يعم والتعميم لا ينافي التنبيه على ان رتبة هذا العلم بعد
العلمين لانه يفيد ذلك التنبيه وزيادة فيجي توجيه السيد
المحشي بما ذكره تامل ويمكن ان يوجه المحشي بسبق
استفادة الخلو عن التعقيد اللفظي من قوله بعد رعاية
المطابقة لما بيناه ويرد عليه لزوم مثله في المعنوي ايضا
لاعتبار الخلو عنه ايضا في الفصاحة الا ان يجاب بمثل
ما تقدم قوله والا لكان اي وان لم يكن الامر كذلك بان
عدت محسنة بدون الرعاية لكن قضية ذلك ان يكون قوله
لكان الخ اضح معناه لكان عدها كذلك وفيه ان مجرد عدها
ليس نظير التعلق المذكور وانما نظيره ارتكاب تلك الوجوه
واستعمالها فلعل معناه لكان ارتكابها واستعمالها فليتامل
قوله والا لكان اي لكان المذكور من هذه الوجوه اي
ارتكابها واستعمالها او ضمير كان راجع للمضاف الى هذه الوجوه
اي ارتكاب او استعمال قوله والا لكان اي ارتكاب هذه
الوجوه منه قوله يتعلق بالمصدر اي لا يعرف لان معرفة
التحسين سابقة على الرعاية قوله لانه يدخل فيها الى اخره
اقول لمانع ان يمنع ذلك بناء على ان المتبادر من المطابقة
المطابقة المعتبرة ولا يصدق على نحو الخلو عن التنافر انه
يحسن الكلام بعد رعاية المطابقة المعتبرة لانه يعتبر
في المطابقة المعتبرة لاعتباره في الفصاحة المعتبرة فيها

فليتامل

فليتامل قوله في المعنى وهو ضربان الى اخره قال في عروس
الافراح واورد ان الاقسام ثلاثة فان منها ما يرجع اليهما
وقد يجاب عنه بان ما يرجع اليهما يدخل في القسمين لانقسامه
الى كل منهما اما المعنوي فهو عبارة عما يزيد المعنى حسنا وقسمه
قسمين احدهما ما يزيد المعنى حسنا لزيادة نسبة والثاني
ما يفيد تناسبا والمصنف اطلق المعنوي ليدخل فيه النوعان
انتهى قوله اي راجع الى اخره يشكل بالمشاكلة التي هي من
المحسنات البديعية المعنوية لان الظاهر ان حسنها
باعتبار المقام المحسن اللفظي المصحح فيه المصاحبة العلاقة
اللفظية تامل جدا قوله تحسينا لعراقته او اراد بالمعنوي
ما لا بد فيه من ملاحظة المعنى وان افاد تحسين اللفظ
وعلى هذا الجناس اللفظي محض قوله كذلك اي بحسب الاصالة
وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للمعنى قوله سواء كان
التقابل حقيقيا الى اخره قال الحكماء المتقابلان امران لا يجتمعان
في زمان واحد لا شك ان المتبادر من لفظ الاجتماع ما يغني
عن قيد وحدة الزمان الا انه قد يقال ولو على سبيل المجاز
اجتمع هذان الوصفان في ذات واحدة وان كانا في وقتين مختلفين فصرح
بوحدته دفعا لتوهم التجوز في الاجتماع في ذات واحدة لان
اجتماع المتقابلين في زمان واحد في ذاتين جائز من جهة
واحدة هذا القيد الاخير اعني وحدة الجهة لادخال المتضايفين
كالابوة والبنوة العارضين لزيد من جهتين فانهما لا يكونان

احدهما اي احد المتقابلين سلبا للاخر او يكون والاول من
هذين ينقسم الى قسمين لانه ان لم يعقل كل منهما الا بالقياس
الى الاخر فهما المتضايفان والا فهما الضدان وعلى هذا
فتعريفهما انهما متقابلان ليس احدهما سلبا للاخر ولا
يتوقف تعقل كل منهما على صاحبه وهما بهذا المعنى يسميان
ضدين مشهورين وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما
غاية الخلاف والبعد كالسواد والبياض فانهما متخالفان
متباعدان في الغاية دون الحمرة والصفرة والضدان
بهذا المعنى يسميان بالحقيقيين والثاني وهو ان يكون احد
المتقابلين سلبا للاخر ينقسم ايضا الى قسمين لانه ان اعتبر
فيه نسبتهما الى قابل للامر الوجودي فعدم وملكة وان
اعتبر قبول ذلك الامر القابل للامر الوجودي في ذلك
الوقت كالكوسج فان كونه كوسجا عدم اللحية عما من شانه
في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فهو العدم والملكة المشهوران
وان اعتبر قبوله له اعم من ذلك بل بحسب نوعه كالعمى للاكمه
وعدم اللحية للمراة او جنسه القريب كالعمى للعقرب فان
البصر من شان جنسه القريب اعني الحيوان او البعيد كالسكون
المقابل للحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي
هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان
وان لم يعتبر ذلك الذي ذكرناه من نسبة المتقابلين الى قابل
للامر الوجودي فسلب وايجاب نحو الانسان واللا انسان

كتبته من المواقف وشرحه تذكرة قوله وفي بعض الاحوال
تفسيري قوله او اعتبارا فان السرامي كالتقابل بين الشيئين
باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما ياتي انتهى اي
في شرح قول المصنف نحو اشداء على الكفار الى اخره قوله
وسواء كان تقابل التضاد الى اخره فيه بحث لان الجمع بين
الاب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل مراعاة النظير
اقرب من الجواب المنع وكيف ومراعاة النظير مشروطة
بان لا يكون بين الامرين او الامور التي فيها تقابل اصلا
فليتامل قوله في المتن ويكون بلفظين قال في عروس
الافراح فهو اي الطباق انما يكون بلفظين كما اقتضاه
كلام المصنف ثم اورد عليه المشترك اذا استعمل في معنييه
على القول به فانه يصدق عليه حد الطباق قوله لا ينفع
بطاعته هذا مفهوم من تقديم الظرف قوله لان الاكتساب
فيه احتمال اي اضطراب في العمل والمقصود ان الاكتساب
ينبئ عن الاجتهاد في العمل نحو قوله لكن الموجود هو الاول
فقط مثل صاحب العروس للفعل والحرف بانتسب زيد
وعليه ما اكتسب قوله في الجملة اي من وجه اي باعتبار
لازم الاحيا وهو الحياة اي كان ضالا فهديناه قوله
في الجملة فالموت يقابل الاحيا باعتبار ما تضمنه من الحياة
والا فالاحيا نفسه لا يقابل الموت قوله وهو ان نجمع بين
فعلى مصدر ظاهره العدد به فيخرج عن الفعلين وفعلي

المصدرين قوله تدبجا بالدال المهملة والجيم من الدبباج
قوله وليس قسما من المعنوى براسه اى الا باعتبار كونه
قسما من الطباق الذى هو قسم من المعنوى يعنى ان كونه
قسما من المعنوى ليس لكونه قسما منه مستقلا ليس قسما
من الطباق بل لكونه قسما من قسمه الذى هو الطباق
تامل قوله فى المتن ثياب الموت اضافتها اليه لمونه منها
وقوله خضر مرفوع على انه خبر ثان ولم يجر على الوصف
رعاية للقوافى مح وقوله حمرا حال من ثيابا مقدرة
اذ الاحمرة حين اللبس لتاخر تلطخها بالدم قوله خضر صفة
سندس لانه اسم جنس وقد قرى خضر فى قوله تعالى عاليهم
ثياب سندس خضر بالجر صفة سندس لما ذكر قوله اغبر
العيش الاخضر اى نكدر العيش الحسن الصافى والازورار
وهو الانحراف والذهاب وفود الراس شعر جانبيه والكرنبة
بمعنى المرقه واحمرار الموت شدته ورقة العداوة شدتها
مح قوله الاخضر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه
وقوله وازور اى انحرف وقوله وابيض فودى اى جانب
الراس وقوله حتى رثا لى اى رق قلبه وقوله والازرق
الخالص العداوة الشديدها وقوله الاحمر اى الشديد
وقتل العلل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه
لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان
منافى اللازم منافى الملزوم فبين المذكورين تناف فى الجملة

فيكون

فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله
فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر
ليس كذلك اذ التقابل ليس تقابلا بين عينيهما بل بين
احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا
الوجه وانت خبير بان هذا الوجه انما يدفع الاعتراض
من المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة
فى غير الاربعة ف قوله فى المتن مسببة عن اللين ظاهره
ان الرحمة بمعنى رقة القلب غير اللين ومسببة عنه قوله
ودعبل اسم شاعر على وزن زبرج اى الذهب والدعبل
الناقة المسنة مح قوله باسم مرخم سلمى مح قوله
فى المتن والشرح ودخل فيه اى فى الطباق الى اخره يمكن
ان يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر ان المطابقة
انما هو جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة
المتوافقة واما المقابلة فهى المركب منها فهى اخص من
كل منهما بحسب التحقق لا الحمل كذا فى حاشية الحفيد للمختصر
قوله فى الجملة لانه لم يذكر معنى مما يقابله فما حصل
الجمع بين المتقابلين من كل وجه مح قوله فى الجملة وان لم
يكن التقابل بين كل اثنين من المعانى التى ذكرت فانه
لا تقابل فى الاية بين الضحك والقلة ولا بين البكاء
والكثرة بل بين الضحك والبكا وبين القلة والكثرة
قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة قال الفنارى فيه بحث

فانه فات فى الاية قسم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت
فى الايتين ولم يختلف فامتنت مقابلة الاربعة بالاربعة
ويحتمل ان يكون فسنيسره فى معنى فسنعسره لانه اذا تيسر
لعسره كان معسرا لكن ذلك غير صالح واما المقابلة الرابعة
بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سينقله من
الايضاح انتهى ثم قال والمقابلة انما تكون بين المستقلين
كذا فى الايضاح انتهى فانظر هل يمكن ان يقال المقابلة
الرابعة بين مجموع فسنيسره لليسرى ومجموع فسنيسره
للعسرى والمجموعان متقابلان ومستقلان فمتوله ويحتمل
هذا الاحتمال يصرح به قول الشارح الاتى وهو التفسير
المعبر عنه الى اخره قوله فى المتن وصدق بالحسنى بالخصلة
الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام
قوله فى المتن بالحسنى بالكلمة الحسنى بمعنى الشهادة محى
قوله فى المتن فسنيسره اى فسنهيئه من تيسر الفرس
للركوب اذا سرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق
له قوله وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لا يقال
هذا معلوم مما تقدم فى الطباق بحيث كانت المقابلة
منه علم انها قد تتركب من الملحق به لانا نقول هذا
فى غاية الفساد لانه لا يلزم من الالحاق بالمطابقة
تركب هذا النوع المخصوص منها وهو المقابلة من الملحق
نعم ظاهر عبارته انها اذا تركبت من الملحق كانت

مقابلة

مقابلة حقيقة وطباقا حقيقة فيلزم ان يكون الالحاق
بغير هذا النوع من المطابقة فليتأمل قوله مما هو
ملحق بالطباق لان المقابلة فى بعض اجزائه وهو لا ابقا
والاستغنا من قبيل الملحق وبين البعض الاخر وهو
الباقى من قبيل الطباق فكان فيه تنبيه على الامرين
قوله من ان مثل مقابلة الاتقا والاستغنا من كل
معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل
السببية واللزوم قوله فى المتن وزاد السكاكى واذا
شرط هاهنا امر شرط ثمة ضده ظاهر هذا الكلام
انه لا يجب ان يكون فى المقابلة شرط لكن اذا اعتبر فى واحد
الطرفين شرط وجب اعتبار ضده فى الطرف الاخر ان
السكاكى مثل فى المطابقة بقوله تعالى فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا ولا شك انه مندرج عنده فى المقابلة ايضا اذا
لم يجب فيه اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم انتفا التباين
بين المطابقة والمقابلة فاذا تامل فى حديهما عرف كونها
اخص من المطابقة كما عند المصنف س قوله وضدهما
المراد بالمتضادين ما بينه المصنف بقوله السابق اى معنيين
متقابلين فى الجملة قوله فى المتن واذا شرط هنا هو المزيد
قوله فى المتن واذا شرط هنا الى اخره فالقيد الذى زاده اشتراط
ضد ما شرط فى المتوافقين او المتوافقات فى ضدها او ضدها
قوله فى المتن فانه لما جعل التيسر مشتركا حسن جعل ما تركنا

على البلاغة قوله في المتن بين اضدادها اي مقابلاتها قوله ولم
يشترط في الكفر والاملاس ضده اي الافتراق قوله في المتن
لا بالتضاد اي التقابل قوله ولهذا القيد اي بقوله
لا بالتضاد الخ قوله في المتن نحو الشمس والقمر بحسبان اي
بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما وقد تناسبا
بالاشتراك في وصف مشهور وهو اضاءة العالم الخ قوله
في صفة الابل اي باعتبار الضعف والهزال قوله
وعطفه بالتشديد وحناه بالتخفيف فالمحنيات على وزن
المرضيات الخ قوله في المتن بل الاسهم مبرية اضراب عن هذا
التشبيه الثاني والقسي جمع القوس والاسهم جمع السهم
والاوتار جمع الوتر ووجه الشبه في الاخيرين هو الاستوا
الا ان الاستواء في الوتر اكمل واتم ولذا اضرب اليه ع س قال
شيخ الاسلام حفيد الشارح في حاشية المختصر ومحصل شكلها
ان الابل المهازيل في شكلها ودقة اعضائها شابهت تلك
القسي بل ادق منها وهي الاسهم المنحوتة بل ادق وهي الاوتار
فكلمة بل للانتقال الى اسهم انتهى قوله اسماعيلي الوعد اشارة
الى قوله تعالى انه كان صادق الوعد وقوله شعيبي التوفيق
اشارة الى قوله تعالى حكاية عنه عليه السلام وما توفيقي
الا بالله وقوله يوسفي العفو اشارة الى قوله تعالى حكاية
عنه عليه السلام وما توفيقي الا بالله لا تثريب عليكم اليوم
يغفر الله لكم الاية وقوله محمدي الخلق اشارة الى قوله تعالى

وانك لعلى خلق عظيم الاية والتناسب بالاشتراك في النبوة
الخ قوله في الندا اي العطا وقوله المأثور اي المروي وقوله
منذ ظرف المأثور اي المنقول والتناسب هنا باللزوم وقوله
عن الحيا الحيا بالقصر المطر الخ قوله على ما يقال اي على ما اشتهر
في العرف وان كان محققوا الحكما على انه بخار يتعقد بوصوله
الى الكرة الزمهريرية كما حقق في الحكمة والحاصل انه شبه
السيل والمطر والبحر في دلالتها على كمال عطا الممدوح
حيث كان من عطاياه بالاحاديث المروية في عطاياه الخ
قوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك
عند المحققين قوله في المتن ما يسميه بعضهم هو صاحب
المفتاح الخ قوله في المتن مما يناسب ابتداءه في المعنى لو
قال مما يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه
الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه
راس الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه
الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف
المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا واما اللطيف المشتق
من اللطف بمعنى الرافة فلا تظهر مناسبته اللهم الا ان يقال
اللطيف ها هنا مستعار من مقابل الكثيف بما لا تدركه
الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله
يوهم ان الفاصلة هي الكلمة الاخيرة في النثر كالقافية في الشعر

ح قوله على سبيل الاحتراس هو التكميل وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ح قوله ولم يكن بدال
ضمير راجع الى رامح و قوله يؤم الرسم اى الطلل و هو علامة
الدار ح وقوله غير النقط حال من الرسم او صفة له
لكون المراد هو الجنس ح قوله تجل عن الرهط الاماى
غادة لها في عقيل من ممالكها الرهط قيل الرهط الاول ازار
من جلود تشقق وتاتزر به الاما يعني انها ملكة ملابسها
رفيعة فتكون قد وصفها اولا برفعة حالها حسبا وثانيا
بكثرة قبايلها نسبا ولا يجوز ان يكون المعنى انها كريمة ليس
في جنسها امة فيكون الاول ايضا من رهط الرجل اى من
قومه س فقوله غادة اى امراة حسناء ناعمة البدن ح
وقوله رهطا اى قبيلة اى ملكة ذات ممالك وقبايل فتجل
عن لباس الاما ويراد بالرهط الاول ايضا القبيلة اى
كريمة الانساب ليس في حسبها رهط منسوب الى الاماى
قوله الاماى نسبة الى الاما اى الى فتيات قوله فنفى ذكر
الحرف الماحي بل في ذكر الرسم ايضا حيث توهم الكتابة
ف قوله تسربل وشيا شبه السحاب بمن لبس ثوبا
منقوشا في ظهور نقشه عليه وهي ما عليه من الالوان
المختلفة كالبياض والسواد والزرقة والحمرة واثبات
لبس الثوب المنقوش له تخييل وجعل الثوب من الخز وهو
حيوان في البحر تتخذ منه الثياب لان لونه يشبه لون السحاب

وقيل

وقيل الخز الحرير و وشيه ما يبدو فيه من اجزاء البرق بالطرق
التي من الذهب كما يشبه البرق بالذهب وشبه لمعان البرق
بالضحك والتبر غير المضروب من الذهب والفضة والمراد
الذهب بدليل البرق س اى قوله فرشي الى اخره تفصيل
للصلات المذكورة وبيان انها نسجت بصنع البشر والرقم من
رقم على الشيء خط عليه ح قوله اى افسد حال المفسد من
اعترض بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط
القوس باريها واجيب بان النحت قد يكون اصلاحا وقد
يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ها هنا
بقوله ريش وهو بمعنى اصلح يدل على انه بمعنى افسد
ف قوله ومنه الارصاد سمي بالارصاد لان السامع يرصد
ذهنه للقافية عادل عليها مما قبلها ويسمى التسهيم من البرد
المخطط كذا قاله الخطيبي والذي في الصحاح ان المسهم المخطط
ولم يشترط استوا خطوطه وقيل سمي تسهيما لان المتكلم
يصوب ما قبل عجز الكلام الى العجز والتسهيم تصويب السهم
الى الغرض عروس قوله من الفقر والجمع فقرات بكسر
الفا وفتح القاف ح قوله هو يطبع الاسجاع يقال طبعت
السيف والدرهم اى عملت وطبعت من الطبع جرى ف
قوله فقرع منه اشعار بانه اراد بالبيت الشطر لا مجموع
الشطرين فتامل قوله في المصراع اذا عرف الروي وفي
اشتراط العلم بحرف الروي نظر فان ذلك قد يعلم من حشو

البيت الواحد او صدره وان لم يعلم الروى الا ترى انك
لو وقفت فى هذا البيت اى الاتى فى المتن على قوله وجاوزه
الى ما يعلم ان تكمله تستطيع الى اخره كذا فى العروس قوله
فى المتن اذا عرف الروى وفى اشتراط العلم بحرف الروى نظر
فان ذلك قد يعلم من حشو البيت الواحد او صدره وان لم
يعلم الروى الا ترى انك لو وقفت فى هذا البيت اى الاتى
فى المتن على قوله وجاوزه الى ما يعلم ان تكمله تستطيع الخ
كذا فى العروس قوله فى المتن اذا عرف الروى فان لم يعرف
الروى لم يتبطر الارصاد وان كان متحققا فى قوله اى انما
يجب فهم العجز منه اشارة الى ان المراد بالدلالة تحتم الدلالة
ووجوب الفهم لا الدلالة فى الجملة قوله فانه لو لم يعرف
الحاضر لا شك انه وان لم يعرف ان حرف الروى النون يفهم
ان العجز من مادة الاختلاف فعلم ان معرفة الروى شرط
لمعرفة صورة العجز باعتبار اخره لا لمعرفة مجرد مادته
قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الحاضر يفهم
من هذا ان معرفة حرف الروى قد لا يكفى فى بعض الصور
بل لا بد معه من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان
الروى ميم لا يكفى فى معرفة ان القافية حرام لجواز ان
يتوهم انه محرم قوله لوقوعه اى نحو الجعل الذى وقع
فى المتن ومنه المشاكلة ان كان بين ذلك الشى والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون

المشاكلة

المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم
يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبة
علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان
قيل كان ينبغى ان يذكر المشاكلة فى القسم الثانى لانها تتعلق
باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة
لتجانسها ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة
فى قوله ان الله لا يستحيى الاية كذا فى قوله فلا بد ان يجعل
الوقوع فى الصحبة الخ قال حفيد الشارح فى حاشية
المختصر وانت خبير بان المصاحبة فى الذكر بعد استعمال
اللفظ والعلاقة يجب ان تكون متقدمة فتلاحظ وتستعمل
لاجلها بل العلاقة هى المجاورة فى الخيال كذا قيل ولا خفاء انه
لا يلزم فى صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الا عند استعمال
اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح للعلاقة اصلا قوله
اى وقوعا انما تعرض له لئلا يتوهم انه متعلق بذكر الشى فى
قوله من غير روية اى تامل فى احوال المسؤول عنه فى
قوله فى المتن نجد مضارع متكلم شيخ الاسلام قوله الامن
اقترح اى لا معنى لقولنا ابتدع شيئا نجد لك طبخه لانه عنزله
افعل شيئا نفعله اى ذلك الشى الذى فعلته لك قوله
فى المتن نجد الظاهر انه بضم النون من اجاد لكن قال بعض
شراح هذا الكتاب انه بالفتح من الوجدان عروس قوله
فى المتن قلت اطبخوا الحاضر قال فى العروس والذى يظهر

في قوله اطبخوا انه ليس من مجاز المقابلة بل من الاستعارة
لمشابهة الطبخ للخياطة في الاهتمام للكسوة في النفع وان
هذا القسم من الضرب الثاني من احد قسمي القول بالموجب
انتهى ثم قال في شرح نقله قلت فيما قاله نظر لان كل مشاكلة
فهي استعارة فكونها استعارة لا ينافي المشاكلة انتهى فتامل
فيه قوله حيث اطلق النفس على ذات الله فيه اشكال
لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح
فلا يكون اطلاقها عليه تعالى محتاجا الى اعتبار المشاكلة
ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة واعتبار
المشاكلة البعيد مرتبة في تلك الاية غير ظاهر ولا احتاج اليه
فلهذا اختار قدس سره في وجه المشاكلة انه عبر عن لا اعلم
معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومي بتعلم ما في نفسي تامل لكن قدس سره ذكر
في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس على القلب لان ذات
الحيوان به يكون وهذا التعليل مشعر باختصاص النفس
بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى شيخ الاسلام
على المختصر وفي العروس ويمكن ان يقال النفس وان اطلقت
على الذات في حق غير الله تعالى فلا تطلق في حقه لما فيه
من ايهام معناها الذي لا يليق بغير المخلوق فلهذا احتيج
الى المشاكلة انتهى وكانه لا يكفي مجرد الورود بل لا بد من عدم
الايهام قوله حيث اطلق النفس على ذات الله الظاهر ان

مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس
لقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك
ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال عبر عن لا اعلم معلومك
بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في
نفسي كذا في شرح الكشاف قوله وهي الحالة التي يقع عليه
الصبغ من شدة او ضعف او خصوص لون اثر قوله اي
تطهير الله باضافة تطهير الى الله قوله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله للنفوس
المؤمنين الى اخره هذا الكلام يتبادر منه ان صبغة الله مستعملا
في تطهير الله المتضمن له الايمان لا في نفس الايمان فيخالف قول
المصنف الاتي فعبر عن الايمان الى اخره وكان المطابق لما هنا
ان يقول فعبر عن التطهير الحاصل بالايمان الا ان يقال اراد
ذلك او يقال المراد بقوله هنا اي تطهير الله اي الايمان باسم
المتضمن لتطهيره وانما اقتصر في التفسير على التطهير الذي هو
لازم المعنى اشارة الى ان اطلاق الصبغ باعتباره فتامل قوله
في المتن لان الايمان عبارة شرح المفتاح لما فيه من معنى التطهير
لان الايمان الى اخره قوله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ حتى عبر
عنه بصبغة الله قوله في المتن المعمودية هو الماء الذي غسل
به عيسى عليه الصلاة والسلام في اليوم الثالث من ميلاده
وكان كلما انتقص خلطوا به ماء اخر وقيل شبه الايمان بالصبغ
من حيث ان قلب المؤمن يتشرب به اي تخلل اجزاءه ويتمكن

فيه كما تتشرب الثوب الصبغ وقيل الايمان حلية المؤمن
كما ان الصبغ حلية الثوب فلا مشاكلة على هذين القولين
والاصطناع هو الاحسان يتعدى بنفسه وباللام سمى
بالغرس اى احسن كما احسن فلان سراجى قوله صبغتنا
لم يقولوا تطهرنا اشارة الى الغمس فى ذلك الماء الاصفر قوله
فالمعنى ان المسلمين الخ هذه عبارة شرح المفتاح للسيد فقيل
للمسلمين قولوا اصبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به
تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى كما سمى قوله
فى المتن فعبر عن الايمان بالله قد يقال المطابق لما يتبادر
من كلامه السابق حيث فسر صبغة الله بتطهير الله ان
يقول فعبر عن تطهير الله الا ان يقال اشار الى ان صبغة
الله مستعمل فى الايمان بالله المتضمن بتطهير الله واصحابه
فيما سبق على التطهير الذى هو لازم المعنى اشارة الى ان
اطلاق الصبغ باعتباره فليتامل قوله اغرس كما يغرس
فلان اى اصطنع المعروف وقوله سرا اى بغلان قوله
فتعبير عن الاصطناع الخ اراد به الاصطناع المامور به
المخاطب بقوله اغرس والغير الذى اعتبر هو مصاحبا
له فى التقدير هو غرس الاشجار واما يغرس فى قوله كما
يغرس فلان فهو واقع فى صحبة الغرس الاول لحقيقته لانه
فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اى توقع
الحاضر لك ان تقرا بزواج على لفظ الخطاب او تسند الفعل

الى

الى بين على ما جوزه الاخفش فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم
ف قوله جملا اى وقعنا الحمولة وقوله العير اى الحمار وقوله
والنزوان اى الجماع قوله فى المتن بين معشش ويجوز دفع بين ان
قيل بعدم لزوم ظرفيته على ان يسند الفعل اليه كما فى قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة الرفع محى قوله ومعنى تفسيرى
وقوله فلج بالجيم وقوله ولزمنى تفسيرى قوله فى المتن اصاب الحق
قيل الصواب رواية ودراية اصاخ بالمذكر لان ما قبله
كان الثريا علقت فى جبينه ❊ وفى نحره الشعرى وفى خده القمر
ف قوله اذا احتربت اى الفرسان المذكورة فى البيت السابق
ف قوله والتبديل تفسيرى قوله فى المتن وهو ان يقدم الخ
ظاهر العبارة انه اسم لمجموع تقدم جزء على اخر ثم تاخر المقدم ونقدم
المؤخر لا للتاخر فقط قوله فى المتن والشرح ويقع اى العكس على وجوه
الخ لا يقال قولنا يقع العكس بين كذا اما ان يراد بكذا فيه
مجموع الاصل وعكسه ومعنى وقوع العكس فى ذلك ان ترتيب الاصل
قد عكس فى العكس واما ان يراد بكذا فيه مجرد الاصل ومعنى وقوع
العكس فيه انه غير مرتبته بالتقديم والتاخير حتى صار الى ذلك العكس
فان اريد الاول لم يوافقه قوله بين احد طرفى جملة وما اضيف
اليه لان ذلك ليس هو مجموع الاصل وعكسه بل مجرد الاصل وانما
يوافقه ان يقال بين طرفى جملة مع ما اضيف اليه وان اريد الثانى
لم يوافقه قوله بين متعلقى فعلين فى جملتين وقوله بين لفظين
فى طرفى جملتين لان المتعلقين فى الجملتين عبارة عن مجموع الاصل

والعكس وكذا اللفظان في طرفي الجملتين وانما يوافقه ان
يقال بين متعلقي فعل في جملة وبين لفظين في طرفي جملة وان
اريد الاول بالنسبة للقسم الاول والثاني بالنسبة للبقية
محتاج للتوجيه والا فهو تحكم اللهم الا ان يختار الثالث
ويوجه بانه اشار بذلك الى صحة اعتبار كل من الامرين
لانا نقول هذا كله خلاف المعنى المراد فان بين في قولنا
بين كذا انما هي داخلة على الاجزاء التي يقع فيها التقديم والتاخير
اي يتقدم بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض وتلك
الاجزاء في الوجه الاول هي لفظ عادات وما اضيف اليه
وهو لفظ السادات وذلك احد طرفي الجملة فيقدم فيه احد
الجزئين على الاخر ثم عكس ذلك ولو قيل فيه بين طرفي الجملة
لكان المعنى ان يتقدم المجموع الاول على الثاني ثم يعكس بان
يقال عادات السادات سادات العادات ثم يقال سادات
العادات عادات السادات وهو خلاف المراد وفي الوجه الثاني
هي لفظ الحي ولفظ الميت اللذان هما متعلقا الفعلين الكائنين
ذانك الفعلان في جملتين بان قدم احد اللفظين على الاخر في احدى
الجملتين ثم عكس ذلك في الاخرى ولو قيل هنا بين متعلقي فعل
في الجملة لكان المعنى انه قدم احد اللفظين على الاخر في جملة ثم عكس
ذلك في تلك الجملة وليس كذلك كما هو معلوم وكذا الباقي فتامل
قوله في المتن ويقع على وجوه قال في العروس ولا يخفى ان قوله
يقع على وجوه منها ان يقع فاسد الوضع فانه جعل الوقوع وجها

يقع

227

يقع عليه والوقوع الشيء لا يكون وجها يقع عليه الشيء انتهى قوله
في المتن بين احدهما اي بين اجزاء احد الحاجز قوله في المتن متعلقي
فعلين المراد الفعل وما هو في معناه حتى لو مثل بيخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي يكون عكسا قوله في المتن متعلقي
فعلين بان يقدم احد المتعلقين المذكورين على الاخر في احدى
الجملتين ثم يعكس في الجملة الاخرى قوله في المتن في جملتين صفة
فعلين قوله في المتن ومنها ان يقع الحاجز قال في العروس وللقائل
ان يقول هذا القسم كله من رد العجز على الصدر وسياتي انتهى قوله
في المتن ان يقع بين لفظين بان يتقدم احد اللفظين على الاخر
في احدى الجملتين ثم يعكس ذلك في الجملة الاخرى قوله في المتن
في طرفي صفة لفظين قوله في المتن في طرفي جملتين اي احد
اللفظين في طرفي جملة والاخرى في طرف اخرى ولم يجتمعا
في طرف واحد وقد اجتمع اللفظان هنا في طرف واحد
في كل من الجملتين قوله ان يقع بين طرفي الجملة بان يتقدم احد
الطرفين على الاخر ثم يعكس لكن للقائل ان يقول وقوعه بين
طرفي الجملة لا يتصور الا في جملتين لاحتياج الاصل الى جملة وعكسه
الى اخرى كما في هذا المثال لاشتماله على الجملتين فجعله اصلا على ما س
هذا انما قبله بين لفظين في طرفي جملة وذلك يستتبع جملتين
يكون الاصل في احداهما والعكس في الاخرى كما في الاية قوله
فبعض كلامه السابق الى اخره قال في العروس كذا قالوه
وليس مرادهم ما هو ظاهر العبارة من انه غلط ثم استدرك

لان ذلك يكون غلطا لا بديع فيه بل المراد انه اوهم الغلط وان
كان قاله عن عمد اشارة الى تاكد الاخبار بالثاني لان الشي المرجوع
اليه يكون تحققه اشد ونحوه فاف لهذا الدهر لا بل لاهله
وقول الحماسي ابيس قليلا نظرة ان نظرتها اليك وكلا ليس منك
قليل كذا في الايضاح وفيه نظر لان القليل المثبت هو باعتبار
القلة الحقيقية والقليل الثاني المنفي باعتبار المعنى والشرف
فلم يتواردا على معنى واحد فلا رجوع انتهى قوله في المتن ومنه
التورية وهي اي التورية مصدر وريت الخبر اذا سترته
واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه
حيث لا يظهر عروس قوله في المتن وهو ان يطلق لفظ الخ
واعلم ان قولهم لفظ له معنيان ويراد البعيد يتاتى بان يكون اللفظ
له حقيقة ومجاز فيراد مجازه ان كان غير راجح او حقيقته المرجوحة
ان كان مجازه راجحا او يكون مشتركا ويغلب استعماله في احدهما
بحيث يصير الذهن يتبادر اليه دون الاخر عروس قوله
في المتن له معنيان هل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان
معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل ف قوله في المتن بعيد
اي الى الفهم فان المعنى نفسه للوصف ببعد ولا قرب عروس
قوله وهو استوى قد يقال القرينة هنا واضحة لوضوح
استحالة المعنى القريب الا ان يمنع وضوح استحالته او يقال
تلك القرينة لا تعين خصوص الاستيلا فليتامل قوله وهو
استولى اي معنى استولى قوله في المتن نحو والسما بنيناها بايد

قال في العروس قلت وفيه نظر لان قوله تعالى بايد له معنيان
هما القوة فيكون مفردا وجمع يد وهما معنيان مستويان ليس احدهما
قريبا والاخر بعيدا وكل منهما صالح لان يراد فان البنا يكون بالايد
الذي هو القوة والايدي التي هي جمع يد ثم لو كان احدهما قريبا
فهذه ليست كلمة واحدة لها معنيان بل كلمتان فان الايد كلمة غير
الايدي فقرر ان التورية ليست باعتبار الايد والايدي بل
باعتبار اطلاق الايدي وارادة القوى فان اراد المصنف بذكر
القوة ان الايد في الاية مفرد فلا مجاز فيه لان القوة مراده
الحقيقة في الاية ولا تورية لعدم قرب احد المعنيين من جهة
وضع اللفظ وان اراد جمع يد بمعنى القوة كما فهموه عنه صح انها
تورية مرشحة واستعارة مرشحة لكن لا نسلم ان المراد بقوله
تعالى بايد ذلك بل المراد القوة واذا كان الايد القوة فما
الضرورة الى تاويل بايد على الايدي المتجوز بها عن القوة واعلم
ان التورية المرشحة في الاصل والتورية المجردة تدخل فيها
الاستعارتان المجردة والمطلقة والفرق بين الاستعارة المرشحة
والتورية المرشحة هو ان مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ
لها وتجعل المعنى البعيد قريبا والتورية ليست كذلك والعاكس
عليها الترشيح عما يبعد ارادة المجاز ولذلك سميت تورية انتهى قوله
او الغزالة معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله
كان كانون اهدى من ملابسه ۞ لشهر تموز انواعا من الحلل
قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسما شهور الشتا وهذا انسب

والمدة الزمان في قوله وطول مدته الى تفسيرى وقوله قبله
تفسيرى قوله اعني الرشا الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية
الذى قد تحرك ومشى في قوله حيث ذكر الخرافة قد يقال قد
فسر الخرافة بقلة العقل وهي لا تناسب الرشا لانه لا عقل له
ويجاب بان المراد به قلة الادراك قوله وبالخال المخيلة اى
التخييل والظن يريد ان الانسان اذا حصل له حظ من
الدنيا ورياسة مدحه الناس بما ليس فيه فيكون افترا وتخيلا
باطلا قوله انه تمثيل مع قوله الاتى جعلوه كناية يقتضي
اجتماع التمثيل والكناية مع ان التمثيل مجاز والمجاز يمنع فيه
ارادة المعنى الحقيقي بخلاف الكناية الا ان يقال الكناية قد يمتنع
فيها ارادة المعنى الحقيقي لخصوص المادة كما صرحوا به ومثلوه
بهذه الاية وحينئذ يجوز اجتماعهما بان يراد باللفظ الهيئة
المنتزعة من امور اللازمة للهيئة المنتزعة المفهومة بحسب
الاصل المشبهة هي بها فليحرر ذكر السيد في شرح المفتاح عن قوله
والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس
والاستقرار لكنه ممتنع في حقه تعالى فظهر ان المراد اما استيلاؤه
عليه مجازا واما الملك على طريقة الكناية والمعنى القريب لقوله
والارض جميعا قبضته الى اخره هو ان الارض مقبوضة في كفه
وان السموات مطويات بيده اليمنى ولما لم يكن الجوارح في حقه
تعالى وجب ان تحمل القبضة على الشيء القليل المستحقر واليمين
على القدرة القاهرة او تجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير

لاقداره

لاقداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه حيث شاء والاخير احسن
انتهى والظاهر ان قوله الكلامان قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى وقوله تعالى والسموات الى اخره انتهى ويحتمل ان صاحب
الكشاف اراد بالكناية مطلق المجاز فلا ينافي التمثيل فليحرر قوله
مما يرادف خبر كان قوله مما يرادف اى يدل عليه ويستتبعه
قوله ولما امتنع الظاهر ان المقصود بيان السبب في الحمل على
المجاز هنا والا فالتجوز لا يتوقف على امتناع المعنى الحقيقي قوله
صار مجازا مرادا به الملك قوله والتمحل اى التكلف بحمل اليدين على
النعمة الدنيوية والاخروية مثلا قوله والتمحل بان يقال المراد
النعم الدنيوية والنعم الاخروية في قوله من ضيق العطن
المناخ حول المورد في قوله والخلاصة مثل الكلام من غير ان
يتمحل الى اخره الظاهر ان المراد من غير ان يتمحل باعتبار المعنى
المقصود يعني لا حاجة الى جعل المفردات باعتبار المعنى المقصود
مستعملة في معنى حقيقي او مجازي لها والا فالظاهر ان الالفاظ
لم تخرج عن الحقيقة باعتبار معناها الوضعي ولذا قال في شرح
المفتاح والمحققون على انها تمثيلات وكنايات لا مجاز في مفرداتها
انتهى قوله وقد شدد اى صاحب الكشاف قوله على الجملة اى على
سبيل الاجمال قوله في المتن ومنه الاستخدام قال في العروس
ومثل الاستخدام ان تقع الكلمة المحتملة لمعنيين متوسطة بين لفظين
احدهما لمعناها الواحد والاخر لمعناها الاخر كقوله تعالى لكل اجل كتاب
معلوم الى اخر ما ياتي في الحاشية الاتية عن الاتقان قوله في المتن

في الاتقان ولهم فيه عبارتان احداهما ان يوتى بلفظ له معنيان
فاكثر مرادا به احد معانيه ثم يوتى بضميره مرادا به المعنى الاخر
وهذا طريقة السكاكي واتباعه والاخرى ان يوتى بلفظ مشترك
ثم بلفظين يفهم من احدهما احد المعنيين ومن الاخر الاخر
وهذه طريقة بدر الدين بن مالك في المصباح ومشى عليه
ابن ابي الاصبع ومثل له بقوله تعالى لكل اجل كتاب الاية
فلفظ كتاب يحتمل الامد المحتوم والكتاب المكتوب فلفظ اجل
يخدم المعنى الاول ويمحو يخدم الثاني الى اخره انتهى قوله في المتن
الاستخدام يعني بالمعجمة من خذمت الشيء قطعته ومنه سيف
مخذم وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء
المهملة والذال المعجمة من حذمت اي قطعت ايضا وروي بالمعجمة
والمهملة كانه جعل المعنى الذي لم يرد اولا تابعا في الذكر للمعنى
المراد فيرد اليه الضمير قوله في المتن له معنيان المراد من
المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله في المتن ثم يراد بضميره
الظاهر ان اشارته كضميره قوله في المتن فسقى الغضا اي
امد الله هذا الموضع واهله بما يزيد نماءهم ونضارتهم وان
شبوا اي وقدوا واثاروا نار الغضا في قلبي اي الهوى المشبه بنار
والجوانح الضلوع التي تحت عظام الصدر جمع جانحة واراد
بالضلوع ما في الجانبين من قوله وهو المنصوب في شبوه النار
قال في المختصر وكلاهما مجازي انتهى وقوله نار الغضا شجر معروف
قوله يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا وكلاهما مجازي

ح بغير خطه قوله في المتن وهو الضمير راجع الى اللف والنشر
لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية ف قوله في المتن
وهو ذكر متعدد على التفصيل الى اخره قال في العروس بقيه
بقي من اللف قسم ثالث لم يذكروه اشار اليه الزمخشري
في قوله تعالى ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم
من فضله قال هذا من باب اللف وتقديره ومن اياته
منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار الاية فصل
بين القرينتين الاوليين بالقرينتين الاخريين لانهما زمانان
والزمان والواقع فيه كشيء واحد ثم استشكله صاحب العروس
بانه يكون النهار معمولا لابتغاؤكم وقد تقدم عليه وهو مصدر
وذلك لا يجوز قال ثم يلزم اما عطف على عاملين او تركيب
لا يسوغ ثم هذه الواو مع واو وابتغاؤكم كيف موقعها
فليتامل قلت وهذا يعكر على ما تقدم من حد اللف والنشر فانه
يشعر انه لابد من تقديم اللف بجملته ثم ياتي النشر بعده
قال وكان يمكن ان يجعل من اللف والنشر قسم رابع وهو
عكس الثاني بان يقول اليهود والنصارى لا يدخلون الجنة
كما في احد نوعي الجمع والتقسيم الذي سياتي انتهى قوله
وهكذا على الترتيب لانه لما صدق التشبيه في قوله وهكذا
بغير الترتيب ولم يستلزمه قيده بقوله على الترتيب قوله
في المعنى لتسكنوا فيه فان قيل فيه تعين الضمير المجرور في لتسكنوا
فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما

سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلب التعيين المنفي فيما سبق
انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما
هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى الاثنين
من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وهو
النقا من الرمل النقا مقصور الكثيب من الرمل صحاح وعبارة
السراج النقا بالقصر هو الكثيب من الرمل وتثنيته نقوان
ونقيان وبالمد النظافة شرح ربما حذف احد جزء
اللف لدلالة النشر عليه كقولك في جواب من قال ما الانسان
ناطق وصاهل وقد يحذف احدهما دون الآخر ومثل بقوله
تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن
آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا على احد قوله فيه عروس
قوله في المتن للعلم علة لعدم والثقة قوله وهذا الضرب
لا يتصور لان اللف مجمل لا ترتيب فيه مجي قوله وهذا معنى
لطف مسلكه قال السيد لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نشر
بين لفظ مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يهتدى
الى تبيينه الا النقاد المحدث من علماء البيان بل لا بد هناك
من امر آخر وان كنت في ريب مما ذكرنا فتامل ما اورد الشارح
من المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة واللطافة ما اظن
ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها دقة وجه
التعليل ولطافة جهة المناسبة لا ترى ان تعليل الامر
بمراعاة العدة باكمال العدة فيه اشارة الى ان ملاك المطلوب

بقدر

بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم ايام
مخصوصة بعدة معينة بحين فات خصوصية الايام بناء
على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية
وتحصيلا له بقدر الامكان وفي ذلك لطافة بليغة
ويظهر من ذلك ان لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء
فلا يكون قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شاملا
لامر الشاهد بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على
ما سيأتي وان يعلل قوله ولتكبروا واستنبط في عدة
كما بينه في توجيه عبارة الكشاف حيث قال ففي هذا
دلالة واضحة على تعلم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى
دقة نظر وان كل واحد من العلتين الاخريين يمكن
اقامته مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتامل الصادق
ينكشف ان الشكر اولى بنعمة الترخص كما ان التكبير على
الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء انتهى كلام السيد
قال الفناري قوله من الشارح وها هنا نوع آخر من
اللف لطيف المسلك الخ لم يرد ان مجرد المعنى الذي
ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي الى الا النقاد
بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع
الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وارادة قول صاحب
الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الى حين
الى ان هذا النوع يزداد لطافة ورقة باقتضاء المقامات

فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي انتهى قوله
من بلد كذا لف اول وقوله ومخافة الشر نشر وقوله
فعلت لف ثاني وقوله وعليه ورد قوله فعدة من ايام
اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه للصوم واخر لا يجمع على فعل
وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما
لا يعقل اجري مجرى المؤنث لكان التناسب بين ما لا يعقل
وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان
اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد قوله شرع
ذلك لف ثان مقدر وقوله يعني اي بذلك قوله من
امر الشاهد بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله
الشاهداي للشهر قوله وامر المرخص له بقوله
ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وقوله
المرخص له وهو المريض والمسافر قوله ومن الترخيص
في اباحة الفطر ينبغي ان يكون ثبوت هذا بقوله ومن
كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر مع قوله
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر اذ مجرد الاول
لا يفيد هذا لان مفهومه ليس الا انه اذا افطر وجب
عليه عدة من ايام اخر ومجرد ذلك لا يقتضي جواز الفطر
وكذا مجرد الثاني لانه بمجرده لا يقتضي انه متعلق بهذا
الفطر المخصوص ويمكن ان يقال ان المفهوم من قوله
ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر سياق

بيان الاحكام المتعلقة بصوم رمضان هو جواز الفطر
بالمرض والسفر اذ لو لم يجز لم يتجه تخصيصها بوجوب
القضا بل المفطر بلا عذر كذلك فالمتبادر من السياق
جواز الفطر وان هذا مخصص لقوله فمن شهد منكم
الشهر فليصمه قوله علة ما علم وسيأتي الاشارة لمنشا
هذا العلم في قوله وفي هذا دلالة واضحة الخ قوله
وهذا نوع من اللف لطيف وجه لطفه ان اللف مرتب
على النشر معلوم منه والامر الاعم الاغلب على العكس
فطب المدمج بغير خطه قوله الا التفات النقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل
الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه
حدث بها قوله المحدث ينبغي ضبطه بفتح الدال
المشددة قوله ويشهد بذلك الى اخره لقائل ان
ينازع في هذه الشهادة بان حديث التوطية لو اقتضى
اسقاط حرف الجر من قوله امر المرخص لاقتضى اسقاطه
ايضا من قوله ومن الترخيص لان كلها متفرع على
تلك التوطية كما صرح به قوله لتفرع الترخيص الخ
الا ان يقال هو كذلك لكن خولف ذلك لئلا يتوهم
عطف الترخيص على قوله مراعاة عدة ما افطر او
يقال يكفي في التفريع عدم اعادة الحرف الداخل على
المقطة في اول التفريعات لاشعار ذلك بعدم استقلال

المعطوف عليه وبان ما اعيد معه حرف العطف كالمعطوف
على مجموع المعطوف الاول والمعطوف عليه وهكذا كان
في تفرعه على التوطئة فلساً مل قوله ونشهد بذلك
اي التوطئة بتغير خطه قوله وفي هذا دلالة واضح
الى آخره لانه اذا وجب مراعاة عدة ما افطر ليصومها
في ايام اخر علم قطعا ان كمية القضا ان يصوم قدر
ما افطر في ايام اخر قوله فتأمل خبران وما قبله مقول
القول قوله في قوله اي الزمخشري قوله علة الامر الخ
وعلة الامر بالرفع خبر قوله ولتكملوا وقوله اشارة
خبران مر قوله علمت يا مجاشع فعلى هذا قوله ان
الشباب بفتح الهمزة لكن رواية المفتاح على العكس حفيد
قوله ابن مسعدة اسم رجل قال في الجمع سموا الرجل
بمسعدة والمراد بمسعدة والشباب حداثة السن مصدر
شب الغلام يشب شبابا او شبيبة قاله في الصحاح وفي
مختصر العسكري له في الاحلام الى ان يبلغ الثلاثين فاذا
جاوزها قيل كهل انتهى واقتضى كلام السكاكي في قوله
ليت الشباب يعود ان الشباب يفسر تارة بعدم مجاوزة
الثلاثين وتارة بالقوة والنشاط الحاصل قبل الشيخوخة
بر قوله في المتن ان الشباب قال الشارح في شرح المفتاح
ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة والمروي من
الشعر وهو لابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان

ان الشباب والفراغ والجدة انتهى وقال السيد في شرح المفتاح
ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل اوله علمت يا مجاشع
ابن مسعدة ان الشباب فالهمزة مفتوحة اسمي وقضيته ان
الكسر مبني على انه ليس اوله ما ذكر لكن يمكن توجيه رواية
المفتاح مع التزام ان اوله ما ذكر بتقدير لام الابتدا في خبر
ان فيكون الفعل معلقا بها عن العمل وتقدير ضمير الشان
مفعولا اولا والجملة الاسمية مفعولا ثانيا وتخرجه على مذهب
الاخفش والكوفيين وهو جواز الغاء علم واخواتها اذا تقدمت
قوله في المتن والفراغ والجدة مصدر فرغ من شغله قاله
الجوهري والمراد هنا عدم الشغل بالكلية وهو لازم للاول
والجدة اصلها وجد وهي مصدر وجد في المال اي استغنى
وصلها مثلث الواو وجد قاله الجوهري بر قوله في المتن اي
مفسدة صفة لمفسدة بتأويل القول ان كان اي للاستفهام
التفخيمي ويجوز ان تكون لمجرد الدلالة على معنى الكمال فلا حاجة
الى التاويل والسبب الداعي الى الشيء يجعل محلا له مبالغة ولذا
جعل هذه الاشيا مفسدة اقول المحكم في هذا الباب يجوز
ان يتعلق بكل واحد كما في الاية وبالمجموع كما في البيت فسقط
الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل
الجمع بر اي قوله هي ما يدعو صاحبه الى الفساد وانما كانت
هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع
الهوى والفراغ هو انتفا الموانع من ارتكابه والجدة

اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجمعت كانت غاية في المفسد
سعد في شرح المفتاح **قوله** في المتن من نوع قيد به اذ
ايقاع التباين بين امرين لا يكونان من نوع واحد لا يكون
تفريقا كقولهم اين القمر من جبيني محي **قوله** هي عشرة الاف
الظاهر انه تفسير المضاف فقط والعين من اسماء الذهب **قوله**
فيكون التقسيم عبارة المختصر فتوهم بعضهم ان التقسيم عنده
اعم من اللف والنشر انتهى **قوله** فيكون التقسيم لشموله على
هذا التعيين وعدمه **قوله** اي لا يفهم احد ظاهره اطلاق
احد على ما لا يعقل بر **قوله** في المتن غير الحي عطف بيان
او بدل وهو يطلق على الوحشي والاهلي نص عليه الجوهري
الا ان اضافته الى الحي تناسب الثاني محي **قوله** وهو المناسب
لعل وجهه انه المعتاد ربطه على هذا الوجه **قوله** ولا
يرحم ولا يرد ان يرحم لا يتعدى باللام لان التعدي لا يلزم
ان يدور على المعنى **قوله** الى غير الحي لانه البعد في الجملة
قوله ولو سلم فنقول جعلت هذا اشارة الى الاخر فيه بحث لان
المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان يضاف
الى كل منها ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر
وهذا لا يصلح على كل من البيتين بل على احدهما وهو
ان يجعل هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد ولو تنزل
عن ذلك فاي فرق في احتماله التعيين بين البيت المذكور
وبين الاية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر

المشتمل

المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان
يقال لا تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من
فضله بعد ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف
اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب
على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله
في شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة
الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض
من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين
فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ
فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما
حققته تامل فيه **قوله** يحصل التعيين لان اسم الاشارة يعين
ما عاد اليه محي **قوله** في المتن وهو ان يدخل شيئان في معنى
هذا مناسب لمعنى الجمع وقوله ويفرق بين جهتي الادخال
هذا مناسب لمعنى التفريق ولا يخفى ان التفريق بهذا المعنى
غير بالمعنى السابق وهو ايقاع تباين بين امرين الى آخره لان
ايقاع التباين هو صريح معنى ذاك دون هذا غاية الامر
انه قد يلزم معنى هذا فاندفع ما قد يقال كان ينبغي ترك
تفسير هذا النوع لانه معلوم من تفسير الجمع والتفريق فيما
تقدم على طريقة قول الشارح الاتي في الجمع مع التفريق
والتقسيم وذلك لان التفريق هنا بغير المعنى المتقدم

كما علم مما قررناه بخلاف التفريق في هذا الاتي فانه بالمعنى المتقدم
كما يظهر من تقرير الشارح لمثاله الاتي فليتامل قوله في المتن
شيئان اي فاكثر قوله ادخل قلبه قدمه لئلا يوهم تاخره
عن وضعه الى وجه الحبيب او يوهم بالظاهر فدموع الاحشاء
قوله في المتن ثم تقسيمه اي تقسيم المتعدد والتقسيم لهذا
المعنى غيره بالمعنى السابق في قوله وهو ذكر متعدد ثم اضافة
ما لكل اليه وذلك لان السابق مركب من ذكر المتعدد ثم
اضافة ما لكل اليه والتقسيم هنا ذكر اقسام ذلك المتعدد
خارج عن معناه واضافة ما لكل من المتعدد اليه لازم
لمعناه لا انه معتبر في معناه فسقط ما قد يقال كان ينبغي
ترك تفسير هذا النوع لانه مركب من الجمع والتقسيم وقد
فسرهما فيما تقدم على طريقة ما ذكره الشارح فيما ياتي في الجمع
مع التفريق والتقسيم وجه سقوطه ذلك انه تبين ان
التقسيم هنا غيره فيما سبق بخلاف التقسيم فيما ياتي فانه
بالمعنى السابق فلذا استغنى المصنف عن تفسيره فليتامل
قوله جمع بيض بتحريك الياء اخفيد قوله في المتن خرشنة
لعل صرفه للضرورة قوله وهي من بلاد الروم اي مدينة
من بلاد الروم بدليل قوله الاتي حول هذه المدينة وراس
عن الانصراف والخرشنة قلعة من قلاع الروم انتهى قوله
قاد المقانب المقنب ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل صحاح
قوله ليوافق قوله والنهب الى اخره فان قيل هلا عكس

فعبر في الاولين بمن وكذا في الاخيرين موافقة للاولين
والحاصل ان الموافقة كما تحصل بالتعبير بما في الجميع تحصل
بالتعبير بمن في الجميع فلم اثر الاول قلت يمكن ان يجاب بان
العلة مجموع قوله ليوافق الى اخره وقوله ولان التعبير
الى اخره لا كل واحد منهما وان يجاب بان من يعقل قد يعبر
عنه باعتبار ملاحظة الصفات كما في قوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء فالتعبير عنه بما موافقة لما بعده اولى
من العكس لانه تعبير ليس منافيا بالكلية فليتامل قوله
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا اي قوله للسبي الخ قوله
الدهر معتذر الى اخره كان سيف الدولة الحمداني قد
غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح
بلدهم وصل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه
فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك حيث
لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرمك عليهم
فيستنك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع
ف قوله مصطاف موضع الصيف بفتح خطه قوله قد
جمع فيه ارض العدو بقوله وارضهم لك مصطاف اي موضع
اقامة بالربيع قوله في كونها خالصة للممدوح قال السيد في شرح
المفتاح اذ لم يرد بكون ارضهم مصطافا له مجرد سكناه فيها
بل اراد انها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له انتهى قوله
ثم قسم في هذا البيت بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى

الاولاد والنهب الى الاموال والحرق الى الزرع سيد في شرح
المفتاح قوله وما وقع اي والتأليف الذي وقع قوله وما
وقع في بعض نسخ عطفه على ديوان ويجوز على نسخ وعلى ما في قوله فيما
قوله وما وقع اي والكلام الذي وقع قوله وما وقع
عليه الشرح اي شرح الديوان كذا بهامش مليحي ثم رايت
عبارة شرح المفتاح للشارح مصرحة بذلك البحث قال واعلم ان
فيما وقع الينا من نسخ ديوان المتنبي وشرحه قبل قوله
للسبي فانحوا هو قوله حتى اقام على ارباض خرشنة يشقى بها
الروم والصلبان والبيع وقوله الدهر معتذر بعد ذلك
بعدة ابيات الى اخره انتهى وعبارة السيرامي وذكر اي
الشارح ان نقل المصنف هو الموافق للديوان وشرحه
انتهى قوله اي غريزة وقال الشارح في باب التشبيه هي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاته وتقرب منها
الخلق وهي ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية
الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة انتهى والظاهر
ان كلا منهما يطلق بمعنى الاخر ومنه استعمال الشارح في هذا
المقام بر قوله في المتن ان الخلائق استيناف كانه قيل لم حسن
اخلاقهم بكونها سجية قوله فلعله اعتراض لتقرير الحكم في ذهن
المخاطب لعظمه ولذا اكد اعتناء بشانه نحو قوله شرها اي
ادناها واقلها كالا المحدثات وارفعها واجلها الغرائز
الغير الحاصلة بالاعتياد بر قوله وهي في الاصل الحدث يتناول

الزيادة

الزيادة والنقصان نحو قوله بعد الاستكمال اي بالكتاب
والسنة والاثار سيرامي قوله بعد الاستكمال اخرج ما قبل
الاستكمال فهل وجه الاحتراز انه قبل الاستكمال قابل
للزيادة والتغيير فلم يسم الحدث حينئذ بدعة والحاصل
ان ما وقع قبل ان يكون مشروعا فلم يسم بدعة فيكون الاحتراز
عن المشروع فقط او لا فرق فلا يسمى بدعة وان لم يكن مشروعا
فيه نظر والاول اوجه معنى مليحي قوله والظرف منصوب
ظاهره السعي بالظرف ان المعنى على الظرف فيه مع نصبه
باذكر فيكون المذكور ما في اليوم لا نفس اليوم وقد يكون
تسميته ظرفا باعتبار الجملة فيكون مفعولا به قوله والماذون
جواب اخر بدفع التناقض حاصله اختلاف الموضوع
وحاصل الاول اختلاف المكان نحو قوله والماذون فيه
كذا في نسخ بالواو والوجه او كما في تفسير القاضي لان هذا
جواب اخر كما هو في غاية الظهور للمتامل ولعل التعبير
في هذه النسخ بالواو تحريف من النساخ قوله والماذون
فيه هو الجواب لم يتعرض للشفاعة لانها غير مذكورة
في الموضع الثاني مما يخالف ظاهره الاول كما في الجواب
حتى يحتاج للجمع بينهما قوله بمقتضى الوعد لانه تعالى
لا يجب عليه شيء نحو قوله وهي عبارة اي قوله ما دامت
السموات والارض وعبارة المختصر او هذه العبارة كناية
عن التابيد الى اخره فقوله هنا او هي اي هذه العبارة

وهى قوله مادامت السموات والارض قوله عبارة عن التابيد
فلاحاجة فى تابيد الخلود الى اعتبار كون السموات والارض
سموات الاخرة وارضها كما هو على الوجه الاول قوله فى المتن
الاما شاء ربك استثنا من قوله مادامت بر قوله فى المتن
الاما شاء ربك الا وقت مشية الله سبحانه مخصص قوله
فى المتن فعال لما يريد من تخليد البعض كالكفار واخراج
البعض كالفساق مخصص قوله بكفيه صرف اى اذا لم
تخلد فساق المومنين فى النار صدق ان حكم الكل وهو
اقامتهم فى النار فى جميع الاوقات لم يثبت فى وقت خروج
الفساق فما بمعنى الملك وقيل بمعنى من والاستثنا متصل
فى قوله والتابيد من مبدا معين كما ينقص باعتبار الانتها
وكذلك ينقص باعتبار الابتدا قال السيد يرد عليه ان
اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينقض بما
يسبق الدخول فالصواب ان يقال الاستثنا الاول
محمول على ما تقدم من ان فساق المومنين لا يخلدون فى النار
واما الثانى فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها نعيم سوى نعيمها
ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله ولقاوه عز وجل
لا على ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى فيه
على قياس ما اريد بالاول عقبه بقوله عطاء غير مجذوذ ولا يقال
ما ذكرته يوجب اختلالا فى نظام الكلام حيث عدل بالاستثنا
الثانى عما حمل عليه الاستثنا الاول مع انهما سيقا مساقا واحدا

لانا

لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل عنه لقرينة واضحة
كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال انتهى فقوله يرد عليه الى اخره
هذا الايراد دفعه حفيد الشارح فى حاشية المختصر حيث قال
ان حاصل الاية على هذا التوجيه الكائنين فيها من وقت دخول
اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى ما لا نهاية له الا وقت
مشية الله تعالى فانه ليس الكل كذلك فقوله تعالى عطاء
غير مجذوذ للاحتراس ودفع ان الاستثنا باعتبار الانقطاع
نظرا الى البعض فعلى هذا لا يرد ما قيل من ان خلود كل شخص
فى الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثنا الفساق
من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم
انتهى فقوله فانه ليس الكل كذلك اشارة الى ان الاستثنا
باعتبار جملة المومنين فقد حكم بالخلود على جملة المومنين وابدى
من ابتدا دخول غير المعذبين الى ما لا نهاية له بل استثنى من
ذلك الوقت الذى يكون فيه المعذبون خارج الجنة بعد دخول
غيرهم فانه يصدق على الجملة من المومنين وغيرهم انهم فى ذلك
الوقت غير خالدين لان بعض الجملة وهو العصاة غير خالدين
فالاستثنا من تابيد خلود الجنة لا من تابيد خلود كل واحد
وقوله ما قيل اشارة الى ما اورده السيد وقول السيد
فالصواب الى اخره ناقش فيه حفيد الشارح فقال واما
حمل الاستثنا على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر
واجل وهو رضوان الله ولقاوه ففيه ان الرضوان ايضا

فى الجنه والاية لا تدل على ان النعم هو اثمار الجنه فضلا عن
حصرهم ونعيمهم فى ثمرات الجنه اللهم الا ان يقدر مضاف اى
فى نعم الجنه ويعتبر الحصر بمعونة المقام انتهى قوله اذ الانفس
بيان لاتحاد الفريقين نوعا سمعوا التفريق نحو قوله فى المتن
ان تذكر احوال الشى فالتقسيم لاحوال الشى لا الشى قوله فى الكل
مضافا الى كل من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط
فيه كما مر ان تكون الاضافه بعد ذكر المتعدد وهنا تذكر
الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر
الحال الاخر وما يليق به بر قوله سا طلب حقى بالقنا اراد
به نفسه وفى بعض النسخ عرض الغنى بالقنا جمع قناة قوله
كانهم من طول ما التثموا من حيث انهم لم يزيلوا حفيد قوله
واضاف الى كل منها ما يناسبه قال فى المختصر بان اضاف الى الثقل
حال الملاقاة والى الخفة حال الدعا وهكذا الى الاخر انتهى قوله
فى المتن والثانى الى اوضح التقسيم لهذا المعنى ينطبق على نحو تقسيم
الكلمة الى اسم وفعل وحرف قوله فى المتن او بزوجهم اى نصنفهم
فيجعلهم اصنافا قوله من التجريدية الذى يظهر ان المعنى من
ها هنا هو الابتدا ثم رايت فى حاشية الكشاف للسيد فى تكلمه
على تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ما نصه
وفى قوله على منهاج قولك رايت منك اسدا لا انه صريحة على
ان من التجريد به بيانيه وحينئذ تفوت المبالغه المطلوبه
بالتجريد فان الاجمال والتفصيل يفيد المبالغه فى التفسير

لا الصفة التى قصد بالتجريد بلوغها الغاية فى الكمال والصحيح
انها ابتدائيه اى رايت اسدا كائنا منتزعا منك انتهى وسياتى
فى كلام الشارح ان الباء التجريدية الداخلة على المنتزع للملا
والمصاحبه قوله فى المتن حميم الصديق الخليل وحميمك
قريبك الذى تهتم لامره والاهتمام الاغتمام واهتم له بامره
صحاح وفى غريب السمين صديق حميم هو القريب المشفق وذلك
لانه يحتد حماية لاقاربه واصل ذلك من الما الحميم وهو
اشد بد الحرارة كذا بالامش نسخة من المختصر وفى ظنى ان نسختنا
البرلسى اخبرنى ان عليها مواضع بخط المحلى قوله فى المتن
لسالن به هى با السببيه والمراد بالبحر الجواد فتنزع من
الجواد جوادا اقتصرا اى قوله ولا يخفى ضعف لان قوله حصل
لى من حصول فلان صديق لا يفيد المبالغه فى صداقه وان
حصلت فى قوله لقيت من لقائه اسدا حيث افاد تشبيهه
بالاسد لصحة حمل الصديق على فلان من غير اعتبار تشبيه
وتجريد فلا مبالغه ومن التجريديه للابتدا وباوها للسببية
لان ابتدا الانتزاع من مدخولها ومسبب له فى قوله
لفوات المبالغه قضية حصول المبالغه فيما تقدم من
نحو لقيت من لقائه اسدا وبلقائه اسدا ولعل منشأ
المبالغه فيه التشبيه الذى هو الغرض فيه بخلاف
ما هنا بل لو اريد هذا التشبيه فلا مبالغه ايضا اذ لا
مبالغه فى تشبيه فلان بالصديق الحميم بخلاف تشبيهه

بالاسد قوله في المتن وشوهاء هنا واورد بحى قوله صفة
محمودة يراد بها سعة اشداقها اقول كونها صفة محمودة لا ينافي
انها توجب قبح منظرها لان الظاهر ان كونها محمودة باعتبار المعنى
والدلالة على جودتها لا باعتبار الصورة ويؤيد ذلك قوله في المختصر
عقب قول المصنف وشوهاء ما نصه اى قبيح المنظر لسعة
اشداقها او لما اصابها من شدائد الحرب انتهى وحينئذ فالحكم
بانها صفة محمودة لا ينافي ما دل عليه قوله من شاهت الوجوه
قبحت من ثبوت القبح لها وان المراد بشوهاء قبيحة والا فلا وجه
لقوله من شاهت الوجوه كما لا يخفى فالحاصل انها ماخوذة من
شاهت الوجوه قبحت بقبح منظرها وان كان هذا المعنى الموجب
لقبح منظرها دالا على جودتها وحسنها بحسب المعنى كذا ظهر
في هذا المحل فليتامل قوله في المتن تعدو الى اخره يحتمل ان
المعتبر في هذا القسم الجمع بين المنتزع منه والمنتزع اذ لو اقتصر
على المنتزع وقيل تعدو واستلئم لم يفد تجريدا ولا مبالغة
قوله اى مستبعث في الوغى مدبشر اتحاد الاضافة بمعنى
في عند من اثبتها قوله في المتن مثل الفنيق بالفاء والنون والياء
والقاف بغير خطه قوله هو الفحل المكرم عند اهله الذى
لا يركب لكرامته اقصر اى قوله في المتن المرحل اى المسير لرياضة
ولتمرين ركوبه بحى قوله من رحل البعير اى وذلك موجب
لهيجانه بر قوله في المتن بغزوة البا للسببية قوله وروى
نحو الغنائم اى جهة وقوله فالظرف اى نحو قوله كانه قال

الا ان يموت اسفا على سبيل المبالغة والا فالموت ليس داخلا
في البقا حقيقة قوله وهذا الخلاف قوله اى قوله لربك
ليس من قبيل التجريد لانه يستلزم التعداد تعددا وهو
لا يناسب جناب من تنزه عن وصمة تخيل التعدد بل هو من
وضع المظهر موضع المضمر لتقوية الداعى الى الصلاه قوله
ولهذا يسقط ما قيل الى اخره لعل وجه السقوط انه
لا حاجة لبيان النظر بهذا الامر المردود مع وجود الامر
الصحيح الذى لا غبار عليه قوله ما قيل في بيان النظر قوله
ورد اى رد التنظير لهذا الوجه الذى ادعى انه مراد المصنف
قوله ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات اعترضه السيد بما
لخصه شيخ الاسلام حفيد الشارح في حاشية المختصر في سوال
ثم اجاب عنه بقوله ما نصه فان قيل مبنى الالتفات على
ملاحظة اتحاد المعنى والافتنان في التعبير عن معنى واحد
بطرق مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف
يتصور اجتماعهما قلنا يكفي في الالتفات والافتنان اتحاد
المعنى في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء الا
ترى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون فائدة الالتفات في مثل
تطاول ليلك ان المتكلم لشدة المصيبة وقع شاكا
في اتحاده مع نفسه فاقامها مقام مكروب يخاطبها تفننا
لها فلا ينافي الالتفات ان تعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع
منه مصاب اخر نعم لا يلزم ذلك المغايرة والانتزاع

في الالتفات اسمى قوله بل هو اى التجريد الجامع للالتفات
قوله امول لها اى للنفس مح و قوله اذا جشأت اى اضطربت
وجاشت اى خافت مكانك تحمدى اى بالشجاعة او تستريحى
اى من الم الدنيا بالقتل ف قوله في المتن ولا يشرب
ينبغى ان يعلم قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن
فالتجريد اولا في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح ففيه المبالغة
حقه فقوله في الممدوح اى حيث جعله خبر هذا الجنس
الذى وقع منه التجريد قوله لانه اذا نفى عنه الشرب بكف
البخيل مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات
الجود وقد نفى عنه الشرب بكف البخيل ولا شك انه يشرب
بكفه فلا يكون بخيلا لان كونه بخيلا يستلزم شربه
بكف البخيل فكنى بنفى اللازم عن نفى الملزوم ونفهم من نفى
البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا
المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفى الشرب عن
كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه
مغاير له ادعاء ليكون تجريدا بل هو تطويل للمسافة بلا نكتة
نزيد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر
منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف اخر
منتزع منه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية
عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه
كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه والفرق

ظاهر

245

ظاهر فصح ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه وان كان
الخطاب لنفسه الى اخره فانما يرد عليه اذا كان مراده بما ذكره
توجيه ما في الكتاب واما اذا اريد به رده فلا بأس فنقول
السيد مقصود الشاعر الى اخره قد منع المصنف ان مقصود
الشاعر ذلك على هذا الوجه الذى قرره بل يجوز ان يكون مقصوده
ذلك على الوجه الذى قرره الشارح بان نفى عنه الشرب بكف
البخيل كناية عن الشرب بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء
ليثبت كونه كريما على ابلغ وجه خصوصا ان قصد المصنف
مجرد التمثيل فانه مما يكفيه مجرد الاحتمال وقوله فكنى بنفى
اللازم الى اخره حاصله انه جعل نفى الشرب بكف البخيل
كناية عن كونه جوادا لا عن اثبات الشرب له بكف كريم
منتزع منه الى اخره وقوله فظهر ان كونه الى اخره لقائل
ان يقول ان اراد بعدم المجامعة المنافاة فهو ممنوع ولم
يظهر ذلك مما تقرر بل قوله وان كان محتملا للكلام يدل
على عدم المنافاة ويكفى احتماله للمراد في مقام التمثيل وبيان
هذا المنع ان كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل يجوز
ان يكون بواسطة انه كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم
منتزع منه مغاير له ادعاء بان يكون المقصود نفى الشرب
بكف البخيل عنه كناية عن شربه بكف كريم منتزع منه
مغاير له ادعاء ليثبت كونه كريما على ابلغ وجه وان اراد
بذلك عدم الاحتياج اليه فذلك لا يفيد فان ارادات

هذا البعض جعل الكناية عن كون الممدوح غير بخيل كما
هو ظاهر من عبارة الشارح عنه وذلك لا يجامع التجريد فلا
ينافي رد الشارح عليه بان كونه كناية لا ينافي التجريد لان
كونه كناية على هذا الوجه ينافيه نفسه انه يجوز ان
يريد الشارح بالرد المذكور ان الكناية في نفسها لا تنافي
التجريد بان يقرر الكناية على الوجه الذي سنه الشارح
او يريد الكناية على الوجه الذي قرره بدليل قوله في المختصر
واقول الكناية لا تنافي التجريد على ما قررناه انتهى فلا وجه
لتمسك هذا البعض بان الكناية على الوجه الذي قرره ينافيه
لانه لا يتعين ارتكاب ذلك الوجه او ان الكناية عن كون
الممدوح غير بخيل لا ينافي التجريد اذا كانت الكناية عن ذلك
بواسطة الكناية عن اثبات الشرب بكف كريم منتزع منه
مغاير له على ما قلت فتامل وقوله واما اذا اريد به رده فلا قد
يجاب عن هذا الاخير بانه يحتمل ان الشارح وقف على ما يدل
على ان هذا البعض زعم ما زعم مع تسليمه ان هذا قسم
براسه وحينئذ يتوجه عليه ما اورده الشارح عليه لانه
مع تسليم ما ذكر لا يتوجه الشق الاول في كلامه واحتمال
انه ذكره استيفاء للاقسام المحتملة ضعيف مع ذلك التسليم
كما لا يخفى فليتامل قوله فقد اثبت له الشرب فهذا هو
المكني عنه قوله ودع هريرة هريرة بالراء المهملة اسم جاريته
وفي شرح الايضاح هذيرة بالذال المعجمة تصغير هذرة على

وزن همزة وهو المكثار في قوله وفي هذا اشارة الى الرد
الى الخاصة ووقوع الاستعارة في القران والحديث ومبناها
على المبالغة يبطل من ردها مطلقا واما قول حسان
محمول على غير المقبول منه وقولهم احسن الشعر اكذبه محمول
على اخراج الكلام مخرج الهزل كما سيجي في قوله انها مردودة
مطلقا اي في كل احوالها قوله مطلقا اي دائما قوله كما
يشهد الى الخاصة قد يمنع شهادته له لان صيغة اشعر لا تدل
على ان غيره مردود بل مفضول قوله فان اشعر بيت الخ
اي احسنه وهو تفريع على ما قبله في قوله وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا اي دائما قوله ولهذا استدرك النابغة
اي لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه
مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن
واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ولنحو
النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر
على رؤس الاقران خمس سحائب ان صيغة جمع القلة تستعار
لجمع الكثرة انظر اي حاجة للاستعارة مع ان محل كون
جمع القلة للقلة اذا لم تحل بال والا فهو من صيغ العموم
ويساوي جمع الكثرة وقوله ان صيغة جمع القلة مستعار
الى الخاصة قد يجاب بان جمع القلة المحلى بال للعموم فالمعنى لنا
جميع الجفنات الغر وصفه مبالغة بليغة وان الاضافة
تكون للعموم لانها تنقسم انقسام اللام فالمعنى وكل سيف

لنا لكن قد يرد على هذا انه انما يدل على استغراق سيوفهم ولا
اشعار بكثرة سيوفهم في نفسه فليتامل قوله ولهذا اي لترك
المبالغه مع قوله لنا الجفنات اي القصاع والغر البيض مع
قوله وذكر وقت الضحوة الحاضرة لعل وجه العيب في هذا
ان اخراج الطعام في وقت مخصوص اعتيد تناوله فيه ليس
فيه مزيد كرم ووجه العيب ان المبالغه في ظهور جفنات
الطعام في غير وقته المعروف مع انما يدل مزيد الكرم
في دوام اخراجه في وقت تناوله وعدمه قوله في المتن بلا
يظن اي فائدة الادعا بيان ان الوصف بلغ غايته في الشدة
او الضعف حتى صار بحيث لا يظن انه بلغ الحد المستحيل
او المستبعد مع قوله في المتن غير متناه اي غير بالغ فيه
الى النهاية ف قوله وتذكير الضمير مع انه راجع للشدة
وهي مونث قوله وتذكير الضمير الى اخره جواب سوال ولعل
تقريره ان مرجع الضمير شيئان فاللائق تثنية الضمير وان
كان ولا بد فينبغي تانيثه لان اول الشيئين مونث والعبرة
في مثل ذلك عند افراد الضمير بالاول وحاصل الجواب ان
المرجع وان كان شيئين لكن عطف بينهما باو وذلك يسوغ
افراد الضمير وان الاعتبار وان كان بالاول وهو مونث
الا انه لاحظ كون المرجع احد الامرين فليتامل قوله
وافراده اي مع انه راجع لشيئين قوله باعتبار عوده
الى احد الامرين لان العطف باو مع ملاحظة كل واحد

بعنوان

بعنوان انه احد الامرين قوله في المتن في التبليغ والاغراق
والغلو لا لمجرد الاستغراب بل بالدليل القطعي بغير خطه قوله
تعادا اذا على من العدو وهو الاسراع مع قوله في طلق واحد
الطلق بفتح العين الشوط ف قوله في المتن دراكا لعله نعت
لعدا ولعله حينئذ للتاكيد قوله في المتن فلم ينضح بما احتمل
ان المراد بالما فيتعلق قوله بما بقوله ينضح وان معنى فيغسل
اي بذلك الما الذي هو العرق وهذا هو الظاهر ويحتمل
ان المراد بالما الما المعروف وان قوله بما يتعلق بيغسل
فالمعنى انه لم يعرق ولم يغسل بما لازالة تقذر بدنه
من العرق ثم رايت في شرح ابن جلال ومعنى لم ينضح لم يعرق
فيكون بمنزلة من غسل بالما والفا للعطف لا للجواب ولا للاستثنا
ودليل الاول الجزم والثاني عدم النصب والثالث عدم الرفع
انتهى قوله في المتن ونكرم جارنا مادام فينا الى اخره قيل ليس
هذا من باب المبالغه لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن
ان يزود الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند
الاسخيا واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي الترك ليس
بشي اذ الترك انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان
في لفظه تتبعه هو الذي لا يفيد الاغراق كما علم من تقرير
الشارح قوله لامتناع ان يكون الى اخره علة لقصر تفسيره
والاعلى ما لم يكن ممكنا لا عقلا ولا علي عادة وعدم ادخال
ما يكون ممكنا عادة وممتنعا عقلا تحته فتامل قوله في المتن

العرق صح

ما يقربه الى الصحة اى الامكان قيل لو قال بدله ما يخرجه
عن الامتناع كان اصوب والى الادب اقرب نظرا الى تمثيله
بالاية ونظيركاد فى التقريب لو ولولا وحرف التشبيه كذا
فى المصباح مح وقضية ذلك ان يكون قوله لو تبتغى عنقا
عليه لامكننا مما قرب الى الصحة فليتامل قوله فى المتن
ولو لم تمسسه فى شرح ابن جلال الواو للحال وانما تتم المبالغة
بذلك والا فكل زيت يضيء من غير عجب وذلك اذا مسته
النار فانما تتم الخصوصية لهذه الحال انتهى قوله تجاريكا
اى احزن البرق لما لمع وذكر الاوطان حتى الرحال التى هى
جوابه وهى اقتاب الابل والمنازل التى حل الرحل مح قوله
رحالا بالحاء المهملة جمع رحل قوله فى المتن سنابكها جمع سنبك
بضم السين وهو طرف مقدم الحافر مح قوله اى عقدت سنابك
جمع سنبك وهو طرف الحافر قوله فى المتن عليه هو الصواب
وفى نسخ عليها ابن جلال قوله فى المتن النمين حال من اجفانى
اى شدت اجفانى مائلة الى الكواكب غير منطبقة مح قوله
فى المتن ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل هو الكلام
الذى يراد به المطايبة والضحك لا غرض صحيح والخلاعة
الشطارة يقال فلان خليع العذار اى يقول كلما يريد وليس
له مانع وجوز البلغا مثل هذا على من يجوز عليه الهزل لقصد
المطايبة فى المحاورة لتلذذ الطبع به وميله مح قوله فى المتن
اسكر بالامس الى اخره فاسكر بالامس للعزم على الشرب غدا

مستحيل لما فيه من تقدم المعلول على علته عروس قوله فى المتن
وهو ايراد الى اخره قضيته ان المراد بالمذهب الكلامى المعنى
المصدرى بر قوله فى المتن على طريق اهل الكلام اى
المتكلمين وانما نسب طريقة الاستدلال اليهم والتكفل
ببيانها اهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال قواعد
الاستدلال فى المطالب الكلامية حتى صاروا علما يضرب
بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بانواع الدليل مح قوله
لان المراد به خروجهما اى لا فنا وهما قوله فتنكر اى تغير قوله
ومنتجع المنتجع المنزل فى طلب الكلا والنجعة بالضم طلب الكلا
فى موضعه والمراد هاهنا طلب المعروف قوله فى المتن
ومذهب قال فى المختصر اى موضع ذهاب للحاجات انتهى
اى انه كذا وجد بخط الجلال المحلى قال شيخنا البرلسى وفيه
نظر انتهى فليتامل قوله وهو اهون عليه اى نظرا الى
والا فنسبة قدرته تعالى الى جميع الممكنات سوا فلا فرق
عنده بين الابتدا والاعادة مح قوله اى الاعادة اهون
واسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود
الاول الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود
اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة
التى تتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة
القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا تفاوت هناك
تتفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل

الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضرب به لكم مثلا
فيما يصعب و يسهل وقيل الهاء فى عليه الى الخلق وقيل اهون
بمعنى هين ف قوله اى القمر الى الاخر هذا على صورة قياس من
الشكل الثانى وقد تقرر ان شرطه اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب وكلية الكبرى والكبرى هنا ليست كلية فيحتمل ان المراد
انه على صورته فى الجملة وان لم يستوف شروطه وكان يمكن
جعله على صورة قياس من الاول اى القمر اقل وكل اقل لايكون
ربا فالقمر لايكون ربا لى وكانه انما جعل من الثانى لانه لما
جعل ما قبله من الاول ناسب جعل هذا من الثانى زيادة
للفائدة فليتامل قوله فى المتن ومنه حسن التعليل المراد
المعنى المصدرى دون المعلل به لقوله وهو ان يدعى الخ
قوله فى المتن مناسبة له انما قال مناسبة له وان كانت كل
علة مناسبة ليبين انها ليست علة بل فيها مناسبة ما سبكى
قوله فى المتن باعتبار لطيف اى بنظر دقيق لا بغرض امر
على خلاف الواقع فوصفه بغير حقيقى مفيد لانكار على ان الاعتبار
له معنيان ما ليس له تحقق فى الاعيان وان كان متحققا فى حد
ذاته كالكليات والامور النسبية وفرض خلاف ما فى نفس
الامر كفرض فردية الاثنين فليس كل اعتبار مخالفا للواقع
محـ قوله اى بان ينظر فيه اشارة الى ان الاعتبار ها هنا بمعنى
نظر العقل وبهذا يظهر فساد التوهم الاتى قوله يعنى
يجب ان لايكون ما اعتبر علة فيه اشارة الى ان الموصوف بكونه

غير حقيقى هو المعتبر لا الاعتبار مع ان الموصوف به فى عبارة
المصنف نفس الاعتبار فاما انه وصفه به مسامحة من
باب وصف الشئ بوصف متعلقه واما ان ضمير حقيقى راجع
اليه بمعنى المعتبر على طريق الاستخدام قوله والا بان كان
علة له فى الواقع قوله كما تقول الحاضر مثال للمنفى وهو قوله
ان لايكون الحاضر لا للنفى فيه او مثال للنفى فى قوله
والا الحاضر تامل قوله لدفع ضررهم فان دفع الضرر
علة للقتل فى الواقع قوله تقولون اى يطلقون وفى بعض
النسخ بدل تقولون يطلقون قوله فى المتن فى العادة انما
قال فى العادة لان العلة ظاهرة فى الكل فى العقل اللهم الا
نادرا لكمال الدين الاقصرائى قوله هو عرق الحمى فالعلة هى
الحمى قوله فى العادة اى لا يظهر فى العادة علة اعين السحاب
امضت نزول المطر والامر البين ان من علل احياء الارض
وغير ذلك كذا بخط شيخنا البرلسى ولك ان تقول لخواصا
الارض من العلل الظاهرة فى العادة فلم يندفع الاشكال
قوله اذ لو كانت عللها هى المذكورة لكانت المذكورة علة
حقيقية مع انه يلزم من ظهور العلة فى العادة ان
تكون علة حقيقية اى موافقة لما فى نفس الامر كما فسرها
بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى ان
يدعى حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور
فان كانت مع ذلك علة حقيقية كان القيد الاخير ايضا اسى

قوله لما علم انه لما غدا الحرب اى راح اليها فى الغداة مح قوله
التى اريد اثباتها اى بذكر علتها مح قوله اى انسان عينى لعل
وجه التسمية رؤيته شكل الانسان فيه بر قوله وان كان
ممكنا اى استحسانها قوله فى المتن عقبه لبيان وجه استحسانه
هولها قوله فى المتن نجى انسانه اى لولا خوفه من الواشى
لافرط فى البكا حتى يغرق فى الدموع مح قوله خوفا منه
لئلا يطلع على حاله قوله هذا البيت للمصنف ذكره فى الايضاح
واما الرابع فكمعنى بيت فارسى ترجمة فعلى هذا كان ينبغى ان
يقول فى التلخيص كقولى مع اقول لم يقل ذلك لان المعنى ليس
له قوله صفة غير ممكنة فالوصف نية الخدمة وعلته الانتطاق
والنطاق والمنطق والمنطقة كل ما يشد به وسطك مح قوله
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الحاضر اجيب عن ذلك بان
الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هى صفة ممكنة الوقوع
اذ الجوزاء ليست مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التى
حولها شبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة
المشبهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نسلم
ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعا كما هو مذهب السكاكى
فى نحو قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من
محسنات الكلام وهو مما يمنع وقوعه فتامل ف معوله
اجيب عن ذلك الحاضر لقائل ان يقول غاية ما يفيده
هذا الجواب بعد تمامه دفع كون رؤيته عقد النطاق

علها

عليها صفة ثابتة بانه مبنى على ان المراد الحالة المشبهة وهو
ممنوع بل المراد حقيقة الانتطاق وهى ليست ثابتة لكنه لا يدفع
كون نية الخدمة علة لا معللا كما قاله المصنف فى كون هذا
الجواب دافعا للاعتراض بتمامه نظر فتامل قوله فقد
اخطا مرتين لعلهما دعوى امتناع الصفة مع امكانها ودعوى
ان القصد اثباتها مع ان القصد تعليلها مع ثبوتها فى نفسها
قوله مرتين يحتمل انهما ما اشار اليه بقوله لان حدوث الخ
وهو دعوى امتناع الانتطاق مع امكانه لان المراد به الحالة
المشبهة بالانتطاق ومخالفة ما صرح به المصنف فى الايضاح
ولعل هذا هو الظاهر لانه المتبادر من تعليل الخطا مرتين بما
ذكر ويحتمل انهما دعوى امتناع الانتطاق مع امكانه كما ذكر
ودعوى ان القصد اثباتها مع انها ثابتة فقصد تعليلها بما
ذكر فتامل قوله ولان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف
ذلك لانه صرح بان الوصف الممتنع الذى اريد اثباته بذكر
علته نية الجوزاء خدمته الا انتطاقه كما زعمه هذا الفاضل
مح قوله لكون نيته ظاهر تذكير هذا الضمير رجوعه لما
على الجوزاء وفيه مخالفة لما قبله وبعده من اضافة نية
لنفس الجوزاء الا ان يؤولها قوله فى المتن لهن مدامع اى عيون
او جمع دمع على خلاف القياس مح قوله ذى شفعت اى
فى الديار البلاقع اماكن مرتفعة شفعت الريح الى المزن
لاجل رياضها فامطرها اى امطر المزن الرياض مطرا غزيرا

وهو سائل بشفاعة الريح الى المزن سوقه الى الزنج وصح ارجاع
هو الى المطر لكونه معلوما من سوق الكلام وفي بعض النسخ
بنسيمها اى بهبوبها ويجوز ان يكون الشفاعة بمعنى الضم والعلم
العلامه والتنضد بالتحريك حجارة يوضع بعضها فوق بعض
مح قوله زنجى شفعت الزنجى جمع زنجى وهو التل المرتفع من
الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر
انه من الشفاعة بمعناها المتعارف ف قوله بنسيمها اى
بهبوبها ف قوله المزن جمع مزنة وهو السحاب الابيض
ف قوله حتى جادها قال الفنرى والضمير فى جادها للزنجى
انتهى وظاهر ان مراده الضمير البارز واما المستتر الذى
هو الفاعل فيحتمل ان مرجعه المزن وكذا هو فى قوله وهو
هامع وان المعنى الذى جاد المزن الزنجى اى التى عليها ماءه
من الجود وهو سائل اشارة الى كثرة ماءه المستلزمة لكبر
قطره ... قوله يشير الى قول محمد الى اخره يحتمل ان
المراد الاشارة الى نوع معناه حيث نسب الى غير العاقل
ما هو للعاقل فانه نسب فى ذلك البكا على الحبيب الى السماء
ونسب هنا الحزن على الاحبة الى الاطلال وعلل فى الاول
نزول المطر على سبيل الشك بانها عينت حبيبا تحت الزنجى
وفى الثانى لبس البكا على سبيل الشك بانها وجدا بعد الاحبة
مثل ما وجدها المتكلم من الحزن ومن الفراق واما ان المراد

اشارة الى نوع معناه ففيه خفاء فاتأمل قوله فلا علم ولا يطفد ابنا منلوع
البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد عليه المتاع ف
قوله لبس البلا اى اثر فاته وحصل لها وقوله بعد الاحبة بضم باء البعدى
قوله من عبرا اى يلاقع الغبر الصبر والبلقع القفر الذى لا شئ بها ف قوله وهو
احتراز عن قولنا الخ الظاهر ان قوله وهو راجع الى قوله على وجه
يشعر الخ فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابوه راكب كما وقع فى اكثر النسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم
المثبت للمتعلقين يخرج المثال الاتى ذكره فان الحكم المثبت لاحد
المتعلقين الركوب وللاخر الرجولية كذا فى الفنرى وكانه اشار
بقوله الظاهر الى احتمال رجوع الضمير للتعبير المذكور ولا يخفى حينئذ
ان هذا المثال الواقع فى المطول خارج بكل من القيدين اعنى
اتحاد الحكم والكون يشعر بالتفريع قوله فى المتن احلامكم لسقام
الجهل بفتح السين المرض قوله الخ الجمع من شرب اى اشد
تاثيرا اى قوله وفى طريقه اى من حيث انهم ملوك دماؤهم شفاء
لداء الكلب لا من حيث التفريع والبناة جمع الباني والاساة
جمع الاسى اى المعالج والكلم هو الجراحة مر قوله واساة جمع
اس من الاسى بالفتح والقصر والجمع اساة مثل رام ورماة قوله
فقد فرع على وصفهم الخ فان قيل الظاهر ان المتفرع المتأخر هو المشبه
لا المشبه به قلنا المراد بالتفريع هنا ان الاول يدرك الثانى ...

به وان كان المقدمة والشرطية للشاني متفرعا عليه في الذكر سواء كان في
الشاني حرف السببية او لا قوله فتفرع على ومفهوم المراد بالتفريع
التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف
الا ان شفاء الدعاء من الجانب متفرع في الواقع على شفاء الاعلام
لسقام الجهل اذ لا تفرع عنهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه
في قوله كما ومما وهم يدل على ان الامر المتفرع على عكس ما ذكره الشارح
اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب الخ
قوله التفرقة بهذه التسمية على الاعم اي يبنى على الاعم قوله وليس
تاكيدا لشئ الخ الشئ في هذه الآية تحريم نكاح منكوحات الآباء وما
شبه نقيضه اباحة نكاح ما قد سلف ان الحكمين والتحريم والاباحة
نقيضان لكن متعلق التحريم هنا المستقبل ومتعلق الاباحة الماضي
ولا تناقض مع اختلاف زمنهما فكانت شبيهة بالنقيض لا النقيض
فكان وجه التاكيد ان الاستثناء افاد انحصار ما يحل فيما سلف
فظهر منه ضد عدم حل شئ مما في المستقبل ولو سكت عنه
لاحتمل خروج البعض فاثبتنا مثل قوله في المتن وهو ضربان الظاهر
ان يقال مضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكانه زعم ان المشهور
منه الضربان الاول ان حيثية قوله في المتن بتقدير دخولها فيه بان قد
قدر ايصال الاستثناء اي كسور جمع كسر والمراد الكمية هي قوله
في المتن فاثبت فعل ماض خلافا لما فهمه السيد من الشرح قوله في المتن

فاثبت

247

فاثبت على صيغة الامر جزاء الشرط المذكور فقوله على تقدير كونه منه توضيح
للمقصود المذكور من الشرط والجزاء وقيل على صيغة الماضي وهو تفريع
على ما تقدم من الشرط وجزاؤه محذوف لانه جزاء للشرط المذكور والمقصود
والمقصود بيان مراد الشاعر ثم التفريع عليه كانه قال يعني الشاعر
كذا في الشرح اي قوله وهذا اي وقوله فاثبت الخ خلافا لما في حاشية السيد
السيد قوله وهذا زيادة توضيح وقال السيد يعني ان قوله على تقدير
كونه منه زيادة توضيح للمقصود لان كون اثبات شئ من العيب
على تقدير كون فلول السيف عيبا وفيه عيب اذ الظاهر ان قوله اي
ان كان فلول السيف عيبا بيان المراد الشاعر كانه قال يعني الشاعر
ان فيهم عيب ان كان فلول السيف عيبا وقوله واثبت على صيغة
الماضي كلام من المص متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس فعلا
مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاء كما توهمه فانه ركيك جدا لفظا
ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله على تقدير كونه منه انتهى كلام السيد وفيه
بحث اذ ليس في كلام الشرح ما يدل على ضبط اثبت فعل مضارع بل
كل محتمل احتمالا قريبا جدا ان يكون الشارح راجعا بقوله وهذا يجمع قوله
فاثبت الخ وان يكون معنى قوله فهو مفهوم من بيانه على الشرط المذكور
ان الاثبات على التقدير الذي تضمنه قول المص فاثبت شيئا منه
الخ مفهوم من التقييد بقوله ان كان فلول السيف عيبا فلينظر مثل
قوله والا فهو مفهوم اي المقصود من اثبات العيب على التقدير

قوله من بيانه على الشرط المذكور اي في قوله غير ان سيوفهم الى قوله اي ان فلول
السيف عيبا فانه يتضمن اثبات العيب على ذلك التقدير كما لا يخفى وهذا
احتمال قريب لا ينافيه عبارة الشارح وبه يندفع تشنيع السيد وان سكت
عليه غيره فليتامل والثاني قوله من بيانية بجوز عودها على المص اي من بنا
المص اي الاستثناء اي من جعل الاستثناء متعلقا على الشرط المذكور و
عودها على المقصود ويفسر باثبات شئ من العيب على التقدير فان
قلت يلزم على هذا التكرار لان الاثبات على التقدير هو معنى البناء على الشرط
المذكور المرتبط به لفظا وهو غير الاثبات على التقدير او بالمسامحة في حمل
هو وبنائه بجعل كل منهما راجعا للمقصود بمعنى الاثبات مع تقييده بالتقدير
قوله في المتن فالتاكيد فيه في شرح ابن جلال لا يظهر حسن التعبير عن
هذا بالتاكيد ويظهر انه لو قيل المبالغة فيه كان اولى انتهى وكانه ما فهمه
فان ذكره بعد علامة فرع ح قوله فعدم العيب الذي هو المطلوب
قوله في المتن ان الاصل في الاستثناء لعل المراد هنا بالاستثناء
اداة الاستثناء ويؤيده امران الاول انه لو اريد به لفظ الاستثناء
لم يفد هنا شيئا اذ الموجود في الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء
والثاني قوله الاتي فذكر اداته الخ فجعل مدر فهم الاتصال على الاداة لكن
لو تشكل حينئذ قول المص فذكر اداته الا ان يجعل الاضافة بيانية
او يجعل من قبيل الاستخدام فليتامل قوله وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه انه مجاز صيغة الاستثناء اي الاداة

وفيه خلاف فقد قيل الذي هو مجاز اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع
وعلى ذلك علامة القطب الشيرازي وتبعه المحلي في شرح جمع الجوامع
لكن الذي في التلويح ما دل عليه كلامه هنا فقال قد اشتهر فيما بينهم
ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
حقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع انتهى قوله وظنه المتبادر
انه تفسير لوهم السامع وفيه حزازة اذ لا يظهر قولنا يوقع في الظن
السامع كذا فسهل فسر الوهم بالذهن والايقاع في الذهن قد يكون
بجعل السامع ظانا لكذا ثم الظاهر تخصيص الوهم هنا بالظن وجعل حمله
مطلق الادراك الشامل للوهم والشك الاصح ليبين اما اولا فلان
ذكر اداته قبل ذكر ما بعدها قد يكون سببا فيهما فقط واما ثانيا فلصحة
التاكيد باعتبار ذلك ايضا فليتامل قوله واوهمه غيري اي جعلته
ظانا له ومن هذا قول المص يوهم اي يجعل واهما اي ظانا لكن يمكن
حمله على معنى يوقع في الوهم اي الذهن اعم ان يجعل ظن اولا فلم يحمله
على ذلك فان الى صل بذكر الاداة قبل ما بعدها قد يكون مجرد اوهم او
شك او وصولي قوله وتحول الاستثناء او شك اصولي قوله ويحول
الاستثناء اي باب الانقطاع بعد ظن الاتصال قوله والاشعار
بانه الخ الظاهر انه تفسير للمدح الاول في قوله من المدح على المدح فالمدح
المجرد يعني نفي العيب عنهم على العموم والذي زاد عليه ذكر الاشعار
قوله فانظر الى الاستثناء صيغة مدح مع ما فيه من نوع خلابة فان

قال السيد اي ووجه التأكيد شبهه بان امتناع العيب بتعليقه
بالمحال والبحث عن اظهاره بعد الاجتهاد فيه وواخلا فيه الخداع اي بما يدل
على اثبات العيب فانتظر التي طلب سماعه ثم اثبت المدح انتهى قوله
وتاكيد للتعلق يحتمل انه من عطف المسبب على السبب لان الخلابة
بالمعنى الذي اشار اليه السيد اي يوجب التمكن في التعلق قوله
اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح فيه اشارة الى ان مرفوع يعقب
ضمير الاثبات قوله في المتن والاصل الاستثناء الخ انظر وجه زيادة
لفظ مع انه الاتم انه في هذا الضرب قد يكون منقطعا مع ان المفهوم
من تعقيبه كلامه ان لا يكون الا منقطعا الا ان يقال اصل الاستثناء في جميع
ما عداه والاصل في القاعدة الكلية فليتأمل قوله في المتن ايضا قال
السيد اي الاستثناء هنا منقطع حقيقة اي كما ان هناك ايضا
كذلك الى ان قال فحيث ان الاصل في النوعين هو الانقطاع نظرا
الى هذا الباب وان كان الاصل نظرا الى جنس الاستثناء هو الاتصال
فلا تنافي بين القولين لكن المستثنى منه في الاول لما كان عاما ادرج فيه
المستثنى ادعاء فصار الاستثناء متصلا ادعاء وتقديره في الثاني
ليس بعام حتى يدرج فيه المستثنى ادعاء فلا يتأتى فيه تقدير اتصال
الاستثناء ادعاء وهو لما كان اثبات انتفاء العيب فيه وبين
مبنيا على تقدير صفة ذم ولم يتأت هذا التقدير في الثاني
كان التاكيد فيه بالوجه الثاني دون الاول انتهى قوله كما ان الاستثناء

الخ

انظر لم يقيده بالاستثناء كالذي في المتن الا ان يكون اشار الى عدم
الحاجة اليه قوله وهذا لا ينافي قوله ان الاصل الخ لان ذلك لا ينافي
اصالة الانقطاع في نفس النوعين قوله يوهم اخراج شيء مما قبلها اي
يوهم اخراج بعض صفات المدح ونفيها عن المذكور فاذا ذكر
المستثنى وتبين بذكره انه اريد اثباته اشعر ذلك بانه لم يكن
في شيء من صفات المدح فيجيء التأكيد هكذا يظهر ان المراد من هذا
الكلام لا يقال بل المراد انه يوهم ان المستثنى صفة ذم اريد اثباتها
فاذا تبين انه صفة مدح جاء التأكيد كما هو الاشعار بانه لم يجد له صفة
ذم يثبتها لانا نقول هذا ينافيه انه جعل منشأ الايهام كون الاصل
في الاستثناء الاتصال كما صرح به في المختصر حيث قال يوهم اخراج شيء
مما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال انتهى
لانه لا يتوهم بناء ذلك الاخراج المذكور لكون المستثنى منه مدحا فليتأمل
قوله ولا ينافي الخ في حاشية المختصر للحفيد ما حاصله ان بعضهم حكم بتنافي
ما ذكر على ان الاستثناء من مفهوم الكلام اي الا مقصور في صفته حتى يوجب غير
اي الخ انتهى قوله واما قوله تعالى في سورة مريم بحيث قوله لولا انه
من فائدة الاكرام هذا يدل على انه ليس لغوا حقيقة فكيف يجعل الاستثناء
متصلا حقيقة الا ان يقال مدار الاتصال على دخول المستثنى منه ولو باعتبار
التأويل بل يعتقد انه من افراده بتقدير السلام مرتب فلا يرد انه في النوع
الاول لم تقدر التقدير والانفصال حقيقة فليتأمل قوله ونحو لا عيب فيه

الا في سورة الواقعة قوله سلاما مبدل من قيلا وهو بمعنى القول كما
ولا يكون محله وقوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى ايضا يحتمل الوجوه
بتقدير الاتصال وعدمه في قوله وليس لك الخ جواب سؤال
كان الجواب الواجب ان يقول حرف ذكر رجل اي غير المرأة لان الاصل
يمنع الاتصال كما في قوله في المتن وهذا يحتمل انه وجه الفصل بمنزلة الاشارة
الى ان بعضهم اجمل بهذا الضرب ففي التعبير عنه تعريض بالظلاله به والى قربه
من الضرب الاول لان في كل منهما مستثنى منه عام هو صفة ذم منفية
المستثنى مفرغا هنا لا هناك وذلك لان قوله ولا تنقم منا الخ
تقديره وما تعيب منا شيئا من المعايب الا كذا فالمستثنى منه
المعايب الواقعة في حيز النفي كما ان المستثنى منه في قوله ولا عيب
فيهم العيب المنفي وقد استثنى في الموضعين صفة مدح لكن لا على وجه
التفريغ هناك لا هنا فليتامل قوله في المتن ضرب اخر ينبغي ان يعلم
ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين
فانه منقطع فيهما او في حكمه حقيقة مقدرة او في حكمه كانه اشارة الى تقدير
الاتصال في الاول قوله في المتن ضرب اخر باعتبار كونه مفرغا في
ويكون العامل لشيء في المثال وقوله مما فيه اي من العوامل او من الفاعل
وقوله ما فيه اي في الفاعل قوله وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد
من وجهين وذلك لان المستثنى فيهما صفة مدح لكن الاستثناء هو مما يعاب
على تقدير كونه مما يعاب ذلك محال للقطع بانه مما لا يعاب عند اولي النهى

الصحيح

الصحيح فقد علم كونه يعاب حيث استثنى من ما يعاب على المحال فيجيء التاكيد
من الوجه الاول ثم انه يتوهم بذكر اداة الاستثناء الاتصال فاذا تبين انه
مما لا يعاب اشعر بانه لم يجد شيئا يعاب يثبته فيجيء التاكيد من الوجه الثاني
قوله الدال عليه اي على الاستدراك قوله في المتن زاخر الحال من البحر
وهو عامل معنى اذ التقدير اشبه له البحر من زخر البحر امتلا العالم على الدلالة
في معنى الفعل لانه يفيد التاكيد والعرعام الاسد والوبل المطر الكثير القطر
قوله مثل قوله فيه اشارة الى ان هذا من الضرب الثاني السابع وان
التاكيد فيه من الضرب الثاني فقط وهو ظاهر قوله هذا الضرب من الاستثناء
هو النوع من تاكيد المدح كما قوله نحو لا يستحسن منه الا جهله فيكون العامل
ما فيه المدح والمستثنى ما فيه معنى الذم على عكس ما مر قوله والثاني
انه لم يكن الخ في حاشية المختصر للحفيد ما نصه قيل يجوز ان تغلب حسانه
او ثبوت بعد الظلم فلا ينافي كون القتل ظلما تامل انتهى فليتامل فيه
قوله لانهم قصدوا بذلك الاصلاح الدنيا الى الاخرة يفيد ذلك فان
تهنية اهل الدنيا وسرورهم بخلوده غايته انه يستلزم ان القتل
المذكور صلاح لهم لكن كونه صلاحا لا يستلزم انه قصد به الاصلاح لجواز
ان يصلح به الصلاح وان لم يقصد هو الصلاح بل شيئا اخر غيره و
الحاصل انه يجوز ان ذلك القتل صلاحا في نفسه سواء قصد به
الاصلاح او لا فبوجوده في نفسه يحصل التهنية والسرورة وان انتفى
ذلك القصد فليتامل قوله اي دهريا اسعافنا الخ والمعنى ابى الدهر انجاز حاجاتنا

والحرجات قوم بجهم فغلت لما بهم ام ما النشد انه من النعي اى الانعام
وانزك امرنا فان ارحم بهم والمهم مقدم اى قوله شاك منصوب بنزع
الظاهر اى انها اى قوله انه اوح الخ والقائل بالاماح هو المصباح والنظر
لمص ذكره فى الايضاح واجيب بان مقصوده الاماح بالنظر الى القصيدة
دون هذا البيت لان وصفها للتهنية وقد ادرج فيها الشكوى وقال
المص فى الايضاح لو عكس هذا المصاب ووجه ان الشكوى حسبه
الكلام لها ابتداء بها فالكلام الاول ضمن التهنية وانما قال الشارح
كان اقرب لان التهنية مصرح بها لكنها غير مقصودة فيكون له وجه فى
الجملة اى قوله فكان اقرب اى لان قوله واستعفا الخ ليس صريحا
فى التهنية وان كانت مقصودة به وليس فى الكلام ما يشعر بانه
مسوق لاجلها قوله لشموله الخ قد يفهم من الاقتصار على ذلك فى
بيان الشمول انه يشارك الاستتباع فى اعتبار ان لا يكون المعنى
الثانى مصرحا به وان لا يكون فى الكلام ما يشعر بانه يسوق لاجله فليراجع
قوله فى المتن اقلب قال الواحدى اى ان ذنوب الدهر كثيرة لا تخفى
كانك تعليمى لاجفانى كثير فلا انوم وقد تضمن كلامه الذى يسوق لوصف
الليل بالطول الشكاية اى قوله فى المتن فانه ضمن وصف الليل
اى الكلام الدال على اتصاف الليل بالطول لقوله فيما مر ان يضمن
كلام الخ قوله ولا بدلى من جهله اى لا بدلى لاجل وصال المحبوب من
العمل بموجب الجهل وترك العمل بمقتضى العقل بالرجعى بمقاسات

السرايد

السرايد والصبر على الرسم ونحوها من الامانات فمن يضمن لى بتحصيل خل اى خليل
اودع العقل عنده اى قوله فانه اوح فى الغزل والغزل ذكر اوصاف المحبوب
اى قوله فى المتن محتمل للوجهين اى احتمالا على السواء فلا يتناول الابهام
ف الخ اقول هذا التقييد ماخوذ من كلام الشارح الاتى حيث قال
وهو انه يجب فى التوجيه الخ قوله فى المتن لوجهين مختلفين قال المحشى
اى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين
متغايرين انتهى قوله فى المتن مختلفين اى متباينين ولا يكفى مجرد التغاير
كالمدح والذم والشكر والشكاية والدعاء له وعليه ويتساوى المعنيين
وعدم نصب القرينة على احدهما امتاز التوجيه عن التورية فمتشابه
القران كقوله تعالى وجاء ربك لا يكون الا من التورية لانه يحتمل معنيين
مجيئه تعالى ومجىء امره والاول اقرب الى اللفظ وان كان ممتنعا ويرجح
بوجه اخر وهو ان المعنيين فى المتشابهات قد لا يكونان متباينين و
التباين شرط فى التوجيه اى قوله خاط عمرو قبا ليت عينيه سواء
قال القنرى المعراج للشارح انه قلت شعرا ليس يدرى امدح ام
هجى فان قلت الظاهر ان الشاعر اراد المدح لانه بازاء خياطته وهو كان مجانا
ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستوى الاحتمالات فلا يستقيم
عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل
انتهى واقول قد يعارض ما استدل به على ظهور ارادة المدح باحتمال انه

لم يجس الخباط ولم يات بمقصوده فيها فقصد الدعاء عليه والظلم اى رايت
بهامش المختصر بخط منسوب الى الجلال المحلى صورة سكون على كل
من الف جباء وسواء وهجاء اشارة الى قصرها اذ لو مدت لكانت
قباء منصوبا وسواء مرفوعا ولو نصب على لغة من ينصب الجزئين
اشكل برفع هجاء فليتامل قوله في المتن متشابهات القران نحو
الرحمن على العرش استوى يد الله فوق ايديهم ويبقى وجه ربك
وجاء ربك والحروف المقطعة وقوله بل يداه مبسوطتان فان
كلا من هذه الايات يحتمل ان يكون المتشابه منها بالمعنى الحقيقي كما يقوله
اهل الظاهر او بالمعنى المجازي كما يقوله الجمهور قوله وهو اشتمالها لكن الا
ان نقول مجرد هذا الاعتبار لا يقتضي كونه منه حتى يترتب عليه انه منه
بالنظر اليه لانه ليس تمام معناه فما صح كونه بذلك الاعتبار والا صح ذلك
لصح ان يقال الحجر من الحيوان باعتبار وهو كونه جسما فليتامل قوله
اللهم الا ان يريد بانها منه بذلك الاعتبار انها تشبهه باعتبار ذلك
الاعتبار قوله وهو الله الخ قال في المختصر ويجوز ان يكون وجه المفارقة
وهو ان المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما التنهي وايضا المعنيان
منهما لا يجب ان يكون مدحا وذما ومنهم من اجرى هذا المعنى في المتشابهات
ايضا فزعم ان كلا منها يحتمل وجها ظاهرا غير مناسب له فكان فيه نوع
ملاءمة والقرمنا سبا هو مدح وهذا مع شناعة لا يجري في الكل كالحروف
المقطعة مثلا قيل شرح المفتاح قوله وفي المتشابهات الخ

قوله والمراد متشابهات القران اى ما لا يتضح معناه بحيث لا يعلمها وعبه
الا الله على رأي والا الله والراسخون في العلم على رأي من قبيل الايهام حيث يتبادر
الى الفهم معانيها الغريبة كالوجه واليد والمجيء والحروف المقطعات ونحو ذلك
ان المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم وانما قال
اشتراك البعض لما يتبادر الذهن الى معانيها المجازية اولا مثل يداه مبسوطتان
شرح المفتاح قوله في المتن كما سماه اى هذا القسم سماه به السكاكي هو
تعريفه قوله في المتن فقل عدا اى انصرف وتجاوز عنه ذا اى عن التفاخر و
قل كيف اكلك للضب اى لا تفخر لانك تاكل الضب ولا ياكله الا
اجلاف العرب من اهل البادية فهو مستقذر وان كان حلالا ففي
الصحيح اى ضب مشوي للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاهوى بيده
ليا كل فقيل انه ضب فرفع فقيل احرام هو يا رسول الله قال لا ولكنه
لم يكن بارض قومي فاجدني اعافه اى اكرهه تقذرا قال خالد بن الوليد
فاكلته ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينظر فلم ينهني انتهى وقوله
كيف اكلك للضب هزل لان السؤال عن كيفية اكل الشيء يتبادر
الى الذهن انه هزل والمراد هنا الجد لان المقصود التعبير باكل الضب
محلى في الملاتن سرقاجز هو لانه التعريف قوله لورود الخ نحو
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين اى انا ايها المؤمنون على هدى
وانتم ايها الكافرون في ضلال مبين فايهم ذلك للتعريض محلى في المتن
كالتوبيخ اى للتشبيه وقوله في قول الخارجية اى ليلى بنت طريف ترثي اخاها

وكان قتله يزيد قال في القاموس ابن طريف الشيباني قوله في المتن
ايا شجر الخابور الخابور اسم موضع بالشام وقوله مالك نوع للشجر مبالغة
اي من شان الشجر ان يظهر حزن فقدانه لمن دانت علام يظهر ويجته عليه
من قوله في المتن مالك مورقا ما افرد ضمير الشجر عائد للفظ و
والاناث عروس قوله في المتن برق سرى كان المع البرق اضاء
وسرى اي ظهر في الليل والمصباح السراج والابتسام دون
الضحك والمنظر المكان الذي ينظر اليه والضاحي اسم فاعل من
ضحى اي ظهر او برز للشمس قال ابن القطاع ضحي بفتح الحاء وكسرها
ضحوا وضحيا برز للشمس وضحى الطريق ظهر قال الشارح وهو
البحر يعلم ان ضياء ابتسامة الحسنة ليس مثل لمع البرق وضوء
السراج ولكنه تجاهل لارادة المبالغة في ابتسامتها حتى افاد انه
لا فرق بين الصور الثلاث في النور والشعشعة ثم التاء في ابتسامتها
يحتمل ان يكون للمراة والهيئة كذا بهامش نسخة شيخنا البرلسي
من المختصر وكتب بخط بعده ما نصه كذا بخط الجلال المحلي وهو سهو
اذ الهيئة من المزيد انما يكون بالوصف كابتسامتها اللطيفة ونحو ذلك
ثم لك في تقرير التجاهل في البيت مسلك اخر وهو ان الشاعر يعلم ان
الساري ابتسامتها دون اللمع والضوء ولكنه تجاهل لارادة المبالغة
فردد بين الامور الثلاثة انتهى قوله في المتن او في الذم في قوله الخ قال
في القاموس على حد قوله لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم

ولا

ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن انتهى قوله وسوف اخال ادري
قال في المختصر اي اظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وهو اسد تقول
اخال بالكسر لغة وهو القياس انتهى اي لانه مضارع خال محل قوله وسوف
اخال ادري معترض معنى التقدير واخال سوف ادري محل قوله اخال بكسر
الهمزة لغة طي وبالفتح لغة بني اسد وهو القياس لكنه صار شريعة منسوخة
وهو معترض بين سوف وادري مبالغة في الاشتباه قال الشراف قبيلة
حصن وما ادري وسوف ادري متوجهان الى قوله آل حصن اي لا ادري
جواب هذا السؤال في الحال وسوف ادريه في المال فهو يدري انهم رجال
لكن تجاهل مبالغة في ذمهم بالجبن والبلادة وقيل سوف ادري ايضا
اعتراض بين ما ادري وقوله اقوم وما ذكرناه من المعنى يرده قوله مشكل
تجاهل لتحير في عشق ليلى اشتبهت بالظبيات او مبالغة في شبهها
بهن حتى لا يقدر على التمييز بينها وبين من قال قلت ذكر التجاهل وتلقي
المخاطب بغير ما يترقب وهو المعنى الثاني للقول بالموجب في علم المعاني
كما وجه ذكر في فن البديع قلت ذكر التجاهل هناك باعتبار انه من
احوال المسند حيث يشتمل ان مقام اذا او ادوات الشرط
متعلقة بالمسند وتلقي المخاطب بذلك ذكر هناك باعتبار
انهما من قبيل اخراج الكلام على خلاف الظاهر وذكرهما هنا باعتبار
انهما يورثان الكلام حسنا كذا في السيرامي وكان المراد انهما من
حيث انهما كذا قوله في المتن بالله يا ظبيات الخ لا يقال بهذا البيت

من المبالغة في مدح ليلى وانه من القسم السابق عروس قوله والتوزيع
باسمها مع ان القياس الاضمار لتقدم ذكرها قوله والرسوم يحتمل الدائم
قوله ثلاث فاعل الفعل والتسليم والبكاء مفعول قوله وكالتجاهل كقوله
تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم الخ في عروس الافراح قوله وقد عدوا من
تجاهل العارف ما ينبغي ان يسمى بتجهيل العارف كقول الكفار حكاية عنهم
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق فقد جهلوهم مع كونهم عارفين
بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لغرض فاسد لهم لعنهم الله انتهى قوله في المتن
ومنه القول بالموجب الخ في عروس الافراح وهو قريب من القول بالموجب
المذكور في الاصول والجدل مع بقاء النزاع انتهى قوله في المتن اما بها
ان تقع صفة الخ الظاهر بحسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كناية
في الآية ما يدل على ذلك باعتبار معنى كان عرفا الصفة التي روعي اثباتها للغير
المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلف الصفاتية لكن المبادء وحسب العرف
الى وعي ويمكن ان يقال يصح ان يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند
اثباتها بالمعنى الثاني صعيد اقول وعلى الاول يجب الاستخدام قوله في المتن
صفة اي لفظ على معنى قائم بالشيء من النعت النحوي بدليل ما يأتي
بر قوله في المتن كالاغر وقوله في كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية
عن شيء فريق المنافقين وقوله حكم كالاخراج قوله في العزة الاثلث
لم قدمها على المعطوف ولم اعاد اللام فيه قلت للاشارة الى انه
سبحانه مولى العزة ولقصد الاشارة الى ثبوتها لكل واحد على كناية

لان

لان العزة ملزومة لغرقهم عندهم محلى قوله فاثبت الله تعالى بالرد عليهم اي بحسب
ارادة الرد قوله صفة العزة الاضافة بيانية قوله في المتن بذكر متعلقه قال
في العروس ينبغي ان يشترط في الاحتمال الذي حمل عليه الكلام ان يكون
مرجوحا وفي نسخة موجودا اورده ابن جماعة بانه لم يكن موجودا الا لكونه
احتمالا يحتمله ذلك التركيب وقد فرض بخلافه انتهى وهو يدل على ان
الثابت بعده قوله اذا ثبت مرار ذها حرف للتعليل قال الاقصرائي اي
الثقل بكسر الجيم وهو شدة وثقاله عظيمة عند عارضها كالحمى قوله
وقد حمله على ما نقله ولا شك انه ايضا نوع من تجاهل العارف وفيه لطيفة
باعتبار الرد على المتكلم على وجه بلغ الغاية في التأدب وعدم المواجهة
بالرد عروس قوله على تنقيل عاتقه بالايادي لان المنة من النعم
يقع على عاتق المنعم عليه كما هو مقرر في العرف اقصرائي قوله قلت طولت
قال لا وليس في قوله طولت قال لا بل تطولت خول بالموجب فانه
رد عليه بقوله لا واثبت شيئا آخر فان التطويل على التطول عروس
قوله طولت من الثاني لانه نفاه فاذا ثبت غيره لا انه حمله على خلاف
المراد في قوله وابرموا ايضا الحكم اي وهو المحمول عليه بذكر متعلقه وهو حبل
ودادي قوله دروعا كان المعنى دروعا اي يقعون قوله ولكن للاعادي
اي بغزوي ويعادونه الاعادي على كذا يحتمل انه المعنى قوله في المتن
وهو ان يأتي الخ ما ذكره من حد الاطراد وهو المشهور ومنهم من
يسمي الاطراد ذكر الاسماء مطلقا وكذا صنع ابن رشيق في العمدة فانه

جعل الاطراد في قول المتنبي قوله محمد احمد وحمدون حارث وحارث لقمان
ولقمان راشد وعمرو حسن قوله في المتن وهو ان يأتي باسماء الممدوح واباءه
على ترتيب الولادة الخ عبارة الاتقان للسيوطي هو ان يذكر المتكلم اسماء
اباء الممدوح مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة قال ابن ابي الاصبع ومنه
في القران قوله تعالى حكاية عن يوسف واتبعت ملة اباءي ابراهيم
واسحاق ويعقوب قال وانما لم يأت على الترتيب المألوف فان
العادة الابتداء بالاب ثم بالجد ثم الاعلى لانه لم يرد هنا مجرد ذكر الاباء
وانما ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها فبدأ بصاحب الملة ثم بمن اخذها
عنه اولا فاولا على الترتيب ومثله قول اولاد يعقوب نعبد الهك واله
ابائك ابراهيم واسمعيل واسحق انتهى عبارة الاتقان
في المتن باسماء الممدوح واباءه اي اسماء الجد في فيكون باسم الممدوح ثم
باسم ابيه ثم باسم جده الخ واما قول الشارح واسماء اباءه الخ
لبيان المعنى فلا يقال تقتضي الاتيان باسماء الممدوح ولو كان له اسماء
فليفهم قوله باسماء الممدوح الظاهر المتبادر من الاسماء هنا الاعلام
فيخرج غيرها كالالقاب والاوصاف كالكريم ابن الكريم ابن الكريم الاتي
في الحديث فيكون المشاهد منه في قوله يوسف الخ دون ما
قبله فليراجع قوله واسماء اباءه ليس على ما ينبغي لان الممدوح
له اسم واحد فالاسماء الممدوح واباءه قوله في المتن على ترتيب
الولادة الاسماء على ترتيب المسميات في الولادة وهو على نوعين

فليفهم

لان

لان الترتيب الواقع بينهم في الولادة له طرفان احدهما من جانب
الممدوح والاخر من جانب الجد ينتهي اليه الذكر والاول هو المراد
لان المقصود تعظيم الممدوح بذكر اباءه الكرام وتحقيره بذكر اباءه اللئام
ي قوله من غير تكلف في السبك والمراد بالتكلف في السبك ان
يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على النسب كقولك رأيت
زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر بشرح الايضاح للاقصرائي قوله
في تحديرها التحدير النزول والانسجام من السجم المطر والدمع اي
سال قوله لان تلك الاسماء في تحديرها كالماء فيه اعتبارها من
اعلاها وهكذا الى اسفلها وذلك لتحقق مناسبة الماء في تحديره ثم
التشبيه بالاطراد السجايا الانسجام الانصباب ي قوله في المتن
كقوله الخ وبهذا المثال يعلم ان اطلاق الاباء فيه تجوز لانه ليس في البيت
الا ابوان عروس ر قوله رتبهم رتبته الخ قال في المختصر فان قيل
هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد من المحسنات قلنا قد تقرر
ان تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت
من هذا القبيل كقوله عليه الصلوة والسلام الكريم بن الكريم الحديث
انتهى فقوله من تتابع الاضافات اي وهو مخل بالفصاحة كما مر
اول الكتاب ثم انا نستفيد من كلامه ان تتابع الاضافات قد يكون
فيه باين حمامة جرعى حومة الجندل مما لا فصل فيه بين الاضافات
وما يقع فيه فصل كما هنا فان لفظ ابن فاصل بين الاضافات

مر قوله في المتن فمنه الجناس قال في كثير من البلاغة لم اذكر فائدة وحظ
في انما الميل الى الاصغاء اليه فان مناسبة الالفاظ تحدث ميلا واصغاء
اليها ولان اللفظ المشترك اذا حمل على معناه ثم جاء والمراد به معنى آخر
كان للنفس تشوق اليه انتهى والعبارة الشائعة قاصرة على بعض انواع
الجناس عروس قوله فمنه الجناس بين اللفظين قد يقتضي ان الجناس
لا يكون اكثر من لفظين وفي العروس اشارة الى تفصيل نحو ذلك قال
فانه تشبيه المعنى الواحد من التجنيس في الصيغة الواحدة لا ينبغي
ان يقع بين اكثر من لفظين ولا يصدر ذلك الا حيث يكون المعنى
يقتضي اقترانات اشياء يصدق عليها لفظ منقوح بالاشتراك وتواطؤ
فيكون في اقتران تلك الاشياء على وجوه من التعلق تحسين للمعنى فيه
عن تلك الاشياء على جهة تحسين او نقص يرد او ترديد ونحوه فاما نوع
ذلك فمكروه عندهم نقله حازم قال واما مقدار ما يستعمل في القصيدة
من اصناف التجنيس فيجب ان لا يعتني بكثرته كل العناية فان ذلك
شاغل عن النظر في المعاني فاما احسن التجنيس بان يجعل تكرار الشيء
والكلم المحلوة واحسنها الا قليل المركب في المصحف وقال التنوخي كل
ما يستحسن من البديع اذا كثر سمج كالتجنيس والمطابقة انتهى من
نسخة فيها سقم قوله في المتن وهو تشابههما الاشياء قريبا
بدليل قوله الآتي فيقل ثم الحرفان الخ والا لعد بينهما التشابه الخ
قوله في المتن وهو تشابههما في اللفظ اي التلفظ الا خفية

لانه

لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه
للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف تفصيله
بتعدد انواعه كالسابق فيقل الخ فلم يتعرض لتغاير المعنيين اذ عند
اتحاد المعنى لا يتحقق تعدد اللفظ المستفاد من اللفظين اقول هذا
منقوض بالمترادفين فالاولى ان يقال اختلاف المعنى مستفاد
من تقييد التشابه بالتلفظ سبرا في اللفظ اي في التلفظ
اي في التلفظ فقوله بين اللفظين اي الملفوظين به نحو اسد للرجل
الشجاع ماتح وقوله سبع اي مفترس نحو اسد كتب المحلي بازائه
بخطه فانه للرجل الشجاع انتهى قال شيخنا البرلسي ولك ان
تقول معنى كلام الشارح تخريج التشابه انتهى اي تشابه اللفظين
في اللفظين في المعنى اي تشاركهما فيه نحو اسد وسبع للمفترس
فانهما لفظان يشتركان في واحد او يقال حد اللفظ الشبه هنا
اللفظ في الدلالة على معنى واحد انتهى او في مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد
الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة
الى التشابه المنفي عنهما فلا محذور في المتن في انواع الحروف
لا يخفى ان الاتفاق في انواعها وهو ان يكون في احدهما من الحروف
مثل ما في الآخر والاتي وفي اعدادها اي بان يكون مقدار حروف احدهما
هو مقدار احدهما الخ فيما قرره شيخنا البرلسي ونظر فيه نظر

نوع اخر اى فخرج التعبير بالانواع فما ذا يقول فى قوله الاتى واعدادها اذ مع
هذا حينئذ ان كل حرف عدد وغنيه نظرير فى المتن واعدادها قال
الحفيد الظاهر انه لا حاجة اليه اى الى قوله واعدادها فى اخراج نحو الساقى
والمساقى ويمكن ان يقال التام ان يتفقا فى انواع الحروف لزيادة
حروف احدهما بالقيد الاول ويمكن ان يجاب بان التشابه فى
انواع الحروف صادق فى الجملة مع زيادة احد اللفظين على الاخر
لاتفاقهما فى انواع الحروف فى الجملة ولو سلم فيجوز خروج المثال
المثال المذكور بالقيدين واسناد الاخراج للثانى ليس بناء على
الاحتياج اليه فى اخراجه فليتأمل نحو الساقى والمساقى و
سيأتى انه لا اعتبار بكون المشدد بحرفين فان هيئة الكلمة
الخ فيلزم ذلك اى كيفية الحروف كيفية حاصلة باعتبار الخ ولو
علل به كان اليق من قوله باعتبار الحركات والسكنات بقيدك
ان الهيئة الحاصلة لها وليست اياها وهو كذلك بر فى المتن
وفى ترتيبها لو قال وفى ترتيبها كان او فوقها بما قبله مح وتفسيره عنه
قد يقال هذا مستدرك ويجاب بان التعاريف يحتاج فيها الى
التصريح ولا يكتفى بالتلازم بر فى المتن سمى مماثلا الحطى
اى الاجناس الحسير اى سمى كل من اللفظين او الجناس
مح فى المتن ويوم يقوم الساعة الخ قال السيوطى فى الفاتحة
وقيل لم يقع فى القران سواه اى من الاجناس التام واستنبط

شيخ

شيخ الاسلام ابن حجر موضعا اخر وهو يكاد سنا برقه يذهب بالابصار
يقلب الله الليل والنهار ان فى ذلك لعبرة لاولى الابصار وانكر
بعضهم كون الاية الاولى من الجناس وقال الساعة فى الموضعين
بمعنى واحد والتجنيس ان يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون احدهما
حقيقة والاخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال
لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة على القيامة مجاز وعلى الاخر
حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا
ولقيت حمارا يعنى بليدا انتهى ما فى الاتقان بحروفه ونحو ويوم
الساعة الخ السبكى من حيث يعلم ان الحركة الاعرابية لا يكون
اختلاف فيها مانعا من كون الجناس تاما لان ساعة والساعة مختلف
حركة الاخر وكذلك الالف واللام التعريفية لا تخل بالتمام لانها زائدة
على الكلمة ويقال ليس فى القران جناس تام غير هذا وقع يطلق اللفظان
من نوعى فعل وهو كثير مثل ترتب بين المسلم وترتب بين
الكافر اى استغنت الاولى وافتقرت الثانية وكذلك من نوعى
حرف كقولك الخ قال اعنى السبكى مثل هذا الكلام ايضا والمراد اى
الهيئات غير هيئة الحرف الاخر اما الحركة الاعرابية فاختلافها لا يمنع
تمام الجناس كما سيأتى والمراد ايضا غير الساكن من اول حرفى
المشدد فلا نظر فيه بل وجوده كعدمه كما سيأتى انتهى الى قوله
اى القيامة وانما سمى يوم القيمة بالساعة لمجيئها بغتة والساعة

جزء من اربعة وعشرين جزءا من اليوم بلغتها اي   حذف الاجال الحدق سواد
العين اي عيون النساء الشبيهة بالظباء جالبات للموت فلا ينبغي ان
ينظر اليهن والنجاد بكسر النون في المتشابهين مي   نحو قول الحريري وذي
ذمام اي ورب الخ وفي بعض النسخ بدل قول الحريري وذي ذمام اي
ورب الخ وفي بعض النسخ بدل نحو قول الحريري نحو فلان طويل النجاد
وطويل النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض
في المتن وان كانا من نوعين سمي مستوفى الخ ولا يخفى ان مقتضى كون هذه
التقسيمات بالاعتبار انه قد يجتمع هذه الاقسام كما لو كان اللفظان من نوع
مع التركيب والاتفاق في الخط فهو جناس مماثل وجناس التركيب و
المتشابه وهلم جرا ويدل على ذلك ما يأتي عن عروس الافراح من
اقسام التام ستة اقسام   في المتن سمي مستوفى السبكي واعلم
ان تسمية الاول مماثلا والثاني مستوفى قد يقال عكسه اولى لان الاول وقع
فيه استيفاء التشابه بين اللفظين بخلاف الثاني ولعل جوابه انهم لاحظوا
في التماثل الاستواء من كل وجه لان التماثل كالتشابه لا يكون الا عند التساوي
من كل وجه الخ   في المتن ما مات من كرم الزمان فانه الخ السبكي هذا مثال
لاحد الاقسام ولم يكملوا العشرة فمنه ان يجتمعا اسما وحرفا كقولك ما فعلت
فيح ومنه ان يجتمعا فعلا وحرفا كقولك ان ان الانين يبكي الحيا الخ
كان مراده ان الاول فعل امر من الانين اي افعل الانين او تلبس بالانين
والثاني حرف تاكيد   في المتن ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن
عبد الله

عبد الله الخطيبي الخ   وان كان احد لفظيه مركبا والآخر مفردا الخ قيد الآخر بكونه مركبا
فافراد ما اذا كانا مركبين وفي عروس الافراح من التام قسم آخر اشار اليه بقوله
وايضا ان كان احد لفظيه مركبا اي سواء كان الآخر مركبا فيكونان مركبين او كلمة
جناس التركيب قال في الايضاح ثم ان كان المركب منهما مركبا من كلمة وبعض
كلمة سمي مرفوا كقول الحريري الى ان قال وان اي وان لم يكن المركب منهما مركبا
من كلمة وبعض اخرى بل هو الذي اقتصر عليه في التلخيص وقسمه الى قسمين فقال
ان اتفقا في الخط خص باسم المتشابه وان اختلفا في الخط خص باسم المفروق
وقد علم مما ذكرناه انقسام الجناس التام الى ستة اقسام مماثل ومستوفى
وكل منهما اما مركب من مفرد ومتشابه او مفروق واعلم ان قول المص المركب منهما
يدل على انه ما اذا كانا مركبين من كلمتين مثل جام لنا وجاملنا ومنهم من ان
المراد ان يكون احدهما والآخر مفردا او جعل الاولى كلمتان الثاني شيئا مركبا انه نوع
آخر سماه جناس التلفيق ومثله بقول البستي   الى حتفي مشى قدمي
اراه دمي اشترى الخ باسقاط امثلته   في الخلاء ايضا لا مخلفط   مصلح الكل
ما من عطاء يعطو عطوا ومنه المطلب لما ابل الخ تمد عنقها في السير والسما
لمبالغة والمنا هو القدر وزال يعني لم يجب تقدير البيت ما عطا با مطاء وجد
كمن منا زال عنها ما ليس بقاطع عنه اي الاستدلال وجد المطايا الشوق
الى منازل الاحباب وهي مشهورة لم يصبها القدر وان لم يزل على العموم
خلوص من الحوادث والمصائب   مطايا مطايا وجد كمن الخ قوله
بامطايا بامنادى وقوله وجد كمن اي حر كمن وقوله عنها اي عن المطايا

الثالث فيكون الاحتمال في الفقرة فقط اي التفات في النوع كما في المثال الآتي
فانه لو حذف الميم ساوى السابق فيها ذكر حتى في الهيئة الحاصلة في اللفظ
بالفعل لادغام اللام في السين فيشتبه لتعقيما ان احد اللفظين الح البحث
كانت هذه التسمية اصطلاحية وقد اشتملت على مناسبة التسمية
لا يرد ما عساه يقال من انه لم لم يسمه زائدا لزيادة احد اللفظين على
الآخر في المتن جدي جداي بمعنى الحظ نعني اي الفخر بعلمي لا بنسبي
كما في المتن ايد من للبيان سيرا اي على مذهب الاخفش لان من لا
تزاد بعد الاثبات الا على مذهبه يعني فقط او للتبعيض قال شيخ الاسلام
حفيد السعد في حاشية المختصر لا يقال هذا يرجع الى الآخر بمعنى الذي هو الاولى
في المطول لانه يحتاج الى حذف الموصوف لانا نقول هذا الوجه على ان الجار
والمجرور بلا حذف كما قدس سره في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ
ان الجار والمجرور مبتدأ بلا حذف لانه متعلقه بمحذوف انتهى فان قلت
هذا لا يلائم في قول الشارح وبالجملة هو الواقع موقع مفعول محذوف لانه
على هذا التقدير نفس المفعول لا انه واقع موقعه قلت الوقوع موقع المفعول
صادق مع كونه نفس المفعول نظرا الى ان هذا المفعول المخصوص واقع موقع
ما يقتضيه هذا الفعل من المفعول الصادق بغير هذا المخصوص فكانا مل
من عطفه اي كثفه مع عصاه وكانه محمد على ذلك لمناسبة
ما بعده والا فيجوز ان يكون بمعنى الامتناع والمفعول به فزنة بالسيف
وفي المختصر بالعصا في الآخر اي في آخره قال عوض من الضمير

قيل

260

قيل ورد آخر الكلمة الخ وبهذا القيد يسقط ما قد يتوهم لعدم الشامل من ان
الايهام بخلاف المراد لا يكون موجبا للحسن اذ الايهام القبيح هو الثابت مطلقا
بخلاف الثابت قبل تمام الكلام المرفوع بتمامه ولم يذكر منه الخ كان المراد
لم يذكر في التمثيل والا فقوله واما بالطرف شامل لجميع اقسامه كما لا يخفى
في المتن باب الجواء الخ قال في المختصر بزيادة النون والحال انتهى
وربما يسمى تذييلا ظاهر عبارة المتن ان المسمى بهذا الاسم هو هذا النوع
الشامل لما يكون فيه الزيادة في غير الآخر ايضا ولا ينافيه قول الشارح في
ولم يذكر الح لان الظاهر انه اراد انه لم يذكره في التمثيل والا فقوله واما بالطرف
شامل للجميع وعلى هذا فمناسبة التسمية بالتذييل باعتبار بعض الاقسام
او التذييل غير حاصل في جميع الاقسام ويحتمل ان المسمى بذلك لا يكون
الزائد فيه في الآخر فقط وهو بعيد فليراجع ثم رأيت عبارة عروس
الافراح ظاهرة في ان المراد الاول وهو ما نصه وربما سمي ما نقص من
مجانسه بالطرف من حرف وتذييلا وتسمية هذا تذييلا اظهر في المثال المذكور
وهو ما كان في الاول نقص بحرفين فانه وقع تذييل الثاني منه بخلاف ما
اذا قيل في الجواء الخ فان الكلمة الاخيرة فيه غير مذيلة والتذييل انما
يكون في الآخر انتهى والا الح يرشدك الى ان التشابه المعتبر في نوعي
الجناس هو التشابه القريب في المتن وبين كنى اي بالتي من
كنه ستره والواسي المطلع والطاسي المنذر من الدوال والطاء يخرجه
من طرف اللسان واصول الثنايا ومخرج اللام ما دون طرف اللسان الى منتهى

بتصحيفه وكل من الثلاثة الاخيرة الاحرف فقوله فكل من الثلثة وهي استفتح لغة
والبيش تصحيفه واثبت بتصحيفه استفتح لغة مفعول قال والظاهر جوازا
ستفتح ماضيا والامر انه قوله في الجواب اثبت بتصحيفه تصحيفه له مع الفائدة
به ايضا ان العبارة المستفهم بها عن تصحيفه الخ قول السائل البيش تصحيفه
تصحيف له ايضا اثبت بتصحيفه اي سؤالك في جوابك وجوابه
ايضا بهذا فان البيش ثلاثة احرف كما اثبت كذلك وثلث بها خطاءا وان
كان الشين منفصل الحرف دون اثبت والباقي ظاهر في المتن ملحق
بالجناس شيئان ان ملت ثم فرجا عن الجناس حتى الحق به قلت لا اتفاق
في اصل المعنى حقيقة في الاول وبحسب بادي النظر في الثاني قال الشارح
في شرح المفتاح مما يلحق بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما
الجمع بين لفظين يتوهم في بادي النظر وقبل التأمل انهما يرجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال من
القول والقالين من قلاه يقليه ابغضه انتهى وعبارة السيد في شرحه
فان قال اجوف واوي من القول والقالين ناقص يائي من قلى يقليه
اذا ابغضه وكذا الجني منقوض يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنه
اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل
واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الرأي انتهى والحاصل
ان الاختلاف في المعنى معتبر في التجانس كما يصرح به ما يأتي في رد العجز
على الصدور والمعنى متفق حقيقة في الاول وحكما في الثاني فتأمل

في المتن

في المتن ان يجمع اللفظين الاشتقاق وقال في عروس الافراح اي الصغير
بان يتفقا في ترتيب الحروف والهيئات معا كقوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم
وقوله تعالى فروح وريحان وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيمة
وقول السابقي رحمة الله عليه في البيت الجمع اهل الحرمين على تحريمه وقول ابي
تمام فيا دمع انجدني على ساكني نجد وفي بعض هذه الامثلة من الاشتقاق
الاكبر صغير نظر الشيخ والاشتقاق فاعل يجمع وهو توافق الكلمتين فيها
التغيير يقتضي ان المراد الاشتقاق الصغير ثم رايت العروس صرح به
والاتفاق في اصل المعنى فهذا يخرج من تعريف الجناس بهر فانهما
مشتقان من قام يقوم لعل المراد من مادة ذلك او مصدره في المتن
وهي ما يشبه الاشتقاق اي اتفاق او الاتفاق الى لذى في المختصر كلام على الحد
وذلك بان يوجد في كل من اللفظين الى القول يمكن ان يناقش في
هذه العبارة بان قوله او اكثر تقديره او يوجد في كل من اللفظين اكثر مما
في الاخر والظاهر ان ذلك لا يتصور فتأمله او اكثر عبارة المختصر او اكثر
لا يجب ان يكون المعنى هناك او اكثر الجميع فهو افق كلام المختصر لانه بوافقه
وان ذلك المعنى او اكثر منه كما هو ظاهر لكن لا يرجعان الى هو الجزء ثم
سلك الاشتقاق وما قبله بسبب الشبه بهر نحو قال اني لعملكم من القالين
هذا نحو الجواد والجوارح المعدود من الجناس من القلى اي المبغضين من
قلى يقلي اثاقلتم اصله تثاقلتم اي ملتم الى متاع الارض فقلب التاء ثاء ثم
ادغم فاتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض والرضيتم كما وبهذا الى

التمثيل ان ليس المراد ويحتمل ان المراد انه بهذا عرف ان ليس المراد الاشتقاق
الكبير فقط بل اعم بل لا عبرة فليتأمل الاشتقاق الكبير لعل المراد فقط فلا
ينافي ان المراد اعم الاشتقاق الكبير الاشتقاق على ان تجد بين اللفظين تنا
سبا في اللفظ والمعنى وعلى اقتطاع فرع من اصله يوافق في اللفظ والمعنى و
ينقسم الاشتقاق الى صغير وهو الاتفاق في جميع الحروف وترتيبها وكبير و
هو الاتفاق في جميع الحروف دون ترتيبها واكبر وهو الاتفاق في بعض الحروف
كثلب وثلم اي وذلك ان المعروف بهذا ليس من هذا القبيل فان
الالف اصلية في ارض لا رضيتم اتفاق في الترتيب بكلمة العلوسي اذا
ما قلب الالف في طها للاشباع وقلبه النوره ف في المتن المكررين اي
جعلها مكررين والمكرر احدهما لان كل منهما مكرر بالنسبة الى الاخرى لا
في المتن في اول الفقرة ظاهره ان لا يعتبر حشوها حتى عند السكاكي
وهذا يؤيد اسقاط المصنف القسم الاخر الاتي ان السكاكي اعتبره وان المص
راى تركه اولى فيكون يجوز كونه بالمثناة التحتية اي فيكون الحاصل
من ذلك او مجموع ذلك وبالمثناة الفوقية اي فتكون الاقسام في
المتن وتخشى الناس والله احق ان تخشاه قال في العروس وهذا
مثال المكررين وبه علم ان من شرط الجناس اختلاف المعنى انتهى
ويرد عليه قول الشارح السابق تفسير لمتجانسين والملحقين بهما بل لا
على انه خارج عن كل منهما اما الاول فلانه يشترط فيه اختلاف المعنى واما
الثاني فكذلك لانه يشترط فيه اختلاف اللفظ فتأمل فقوله السابق انه

بجمع

بجمع اللفظين الاشتقاق اي مع اختلافهما فلا يلزم اختلافهما من كونهما لفظين وجه
نظرا عليه جمع في المتن نحو سائل من السؤال وقوله وجه سائل من السيلان
استغفروا ربكم قال في العروس انما جعل استغفروا ربكم في اول الفقرة
وان كان اوسط فقلت لان المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي الا في
الحكاية انتهى في المتن ان يكون احدهما الخ لم يقل ان يجعل كما عبر في جانب النثر
كان نظمه لم يجد فيه مشتبهين فيه الشاهد ومشتبه الثاني تاكيد للاول اي لحسن
المعروف ظاهره وان كان بينه وبين الاخر لفظا او الفاظه فقد يوجب بان جميع
ما بين امثلة المكررين ثم ذكر بقوله الاتي وقوله دعاني الخ امثلة المتجانسين
ثم ذكر بقوله الاتي وقوله ضرائب الخ امثلة الملحقين بالاشتقاق ثم امثلة
الملحق بشبهه فتأمله تجده كذلك في المتن يلاطم من ضبطه جمة الصحة
الرجل الشجاع والاكرم الحيات وبحسن الشخص بره عبارة السبكي
وما شاكي سمى الشاكي حيث يحمي الناس بشوكته انتهى رفع على الله كم
ما ظاهره ان ما عامله وفيه نظر بناء على اشتراط الترتيب في كلها والعيس
العيس الابل البيض اي والعيس العيس بكسر العين والسين المهملة
الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء
وقوله المنية موضع وقوله فالظاهر موضع وقوله والرواحل بسرح تغتبر
تهوي حاين بهده لديها للشهود اي الارتفاع اي حاين بهده ولديها للشهود
لانه يشبه الكعب حج بر في المتن فازت تعليل الجزاء المحذوف اي
فانت ارفع شانا منه كذا في السيرامي وهو يدل على فتح تاء فازت

بها اعلاها مبتدا و خبر فی موضع مفعول وقد یروی حضیض اعلاها بالنصب علی انه
بدل اشتمال من الدار ویجوز الرفع علی الابتداء وجنوبها والجملة حال من ماجدتنا
والمقیل موضع القیلولة سیرای فی ساعة حاصلة اعتبار التقیید بالوقت
قبل اعتبار الاضافة فی المتن سقاها مفعول له متعلق بکلا محکی ای
بها الحفة وعلة الفعل هنا علی تقدیر ان یکون سقاها بفتح السین المهملة تمییزا
نصبا علی التمییز وقد روی بکسر الشین المعجمة بمعنی المشافهة نصبا علی المفعولیة
ای ملازمة مشافهة او علی الحال مع الدعاء من الوروح بمعنی الترک کما فی الاول
وما یکون من التجانس الاخر کالبلابل سواء فی الحشو لتقدم واذا غلبه
وقوله فصحت ای شرکت وقوله باحشاء الاحشاء الشرب علی مذهب
السکاکی لانه اعتبر ایضا ان یکون اللفظ الاخر من حشو المصراع الثانی کما
تقدم والبلابل الثانی ای القران الخ فی تفسیر ابن النقیب ما نظیر
الجو الثانی من الاقوال انها ای المثانی السبع الطوال وهی البقرة وال عمران
والنساء والمائدة والانعام والاعراف وفی السابعة ثلاثة اقوال
احدها یونس والثانی براة والثالث الانفال وبراة جمیعا قال ابن
قتیبة کانوا یرون الانفال وبراة سورة واحدة ولذلک لم یفصلوا بینهما
الی ان قال فعلی هذا فی تسمیتها بالمثانی قولان احدهما لان الحدود والفرائض
والامثال تثنت فیها قال ابن عباس والثانی لانها تجاور المائة الاولی
الی المائة الثانیة ذکره الماوردی الخ انتهی ما کان ای من السور وقوله
من المائین ای من ایة وفی بعض النسخ من المبین لانها تثنی ما کان

رکعة

رکعة لعلها مجاز عن الصلوة کما عبر بها فی نسخة املتهم ثم تاملتهم
المعنی علقت رجاء بهم ثم تفکرت فی حالهم فظهر لی ان لیس فیهم
وصول الی المطلوب وفی المتن ضرائب ای لک طبایع فی الجود
احسن عنها غیر مختلف الطرائق من قبلک فلیس لک منهم مثل بینها
والمصل اللفظ ضرب القداح ای من خلط سهام القمار وهی
منها ثلثة لا اختیار فی اخراجها کفعل الطبیعة ای ضرائب خبر
مبتدا محذوف ای هی او هذه والضرب المثل الی عبارة
العروس ومثل التاسع وهو ما اذا کانا ملحقین بالجناس
بالاشتقاق الاصغر والصدر فی اول المصراع الاول وقوله ای البحتری
ضرائب ابدعتها فی السماح فلسنا نری لک فیها ضریبا
فان الضرائب الاشکال والضریب الشکل والشبیه انتهی
فیها ای الضرائب والضریب الی الاصل واحد لعل المراد صورة
والا فالمعنی مختلف فی المتن والقذب نخجل للافراط فی الحصر قال
فی الصحاح والحصر بالتحریک البرد وقد حصر الرجل اذا اله البرد
فی اطرافه یقال حصرت یدی وحصر موسی الحنظ بردة وما حصر
ما صرد انتهی وفی القاموس بالتحریک البرد وکنفف البارد
انتهی یوی ای اقام فی باطن الارض ویغمر ای یستر والغمر
الکثیر لانه لکثرته یستر وصرف الدهر نکبته ای ویغمر ظرف الاول
الصرف النوبة یقال لا یقبل منه صرف ولا نصر عدل قال یونس

العرف الجبلة الى ان قال وصرف الدهر حدثانه ونوائبه الى ان قال
والصرف بالكسر صبغ احمر الى ان قال وشراب صرف اى بحت
غير ممزوج انتهى   نائله الغمر النائل العطاء   ولاح اى ظهر وقوله
يلي يلوم   العناق نوع من العدو ويقال له العنق ايضا وردى
العنان اى ذى العنان وهو الفرس والملوى الملوى سحقا اى بعدا او
من لائح بيان الضمير في له   ومصطلع اى قوى والواو واو رب
ى وفي الصحاح ما نصه قال اى ابن السكيت ويقال فلان مصطلع
بهذا الامر اى قوى عليه وهو مفتعل من الضلاعة قال ولا يقال مطلع
بالادغام وقال ابن نصر احمد بن حاتم يقال هو مضطلع بهذا الامر
ومطلع له فاما مضطرع من الضلاعة وهو القوة والاطلاع من العلو
من قولهم اطلعت الثنية اى علوتها اى هو عال لذلك الامر مالك
له انتهى من عنى يعنى اى يريد ى وقوله من عنا من العناء اى
المشقة وقوله يعنو اى يرتكب المشقة ى   لعمرى اى لعمرى
ما اقسم ان الممدوح كان الثريا مكانه من جهة الكثرة والعطاء في
الجود ى   مكان يحتمل رفع مكان على انه اسم كان والثريا خبره
ونصبه خبرا والمعنى انه كان محله محل الثريا من جهة الثريا اى العنا
اى ان علو قدره من العناء كعلو الثريا فليراجع   في الصحاح
والثرا الكثرة المال انتهى   في الثرى في الصحاح الثرى التراب
الندى وارض ثريا ذات ندى الخ   اما الكلمة برأسها اى منه

الاخفش

265

الاخفش او الحرف الاخير اى اول الساكنين يليه مع حركة المتحرك
الذى قبله او مع المتحرك عند الخليل وقيل البيت كله وقيل
القصيدة كلها وقيل اخر حرف من البيت والصحيح الاول من قول
الخليل والفاصلة هى الكلمة الاخيرة في النثر والقرينة احد الكلامين
المتقفابين في الفاصلة كمصراع الشعرى   وهى التى الخ تفريع
بان الفاصلة الكلمة الاخيرة وسيأتى التصريح بذلك في مواضع
كقوله في الموازنة اى الكلمتين الاخيرتين   ولذا ذكرها بلفظ الجمع
اى لاجل ان مراده بالاسجاع الالفاظ لا المعنى المصدرى ذكرها
بلفظ الجمع لان المعنى المصدرى لا يتعدد ى   فقوله وهو الخ
توجيه لكلام المص بعد الاعتراض عليه ى   معناه ان هذا
مقصود كلام السكاكى الخ ويحتمل ان المراد ان هذا مقصود
الكلام السكاكى محصول له يعنى انه مقصد به الاشارة الى ذلك
مع المعنى الظاهر منه ويحتمل ان المراد انه هو المقصود والحصول
دون المعنى الظاهرى كما قد يتبادر من عبارته   في المتن
مصرف كانه سمى بذلك نظرا الى كون التوافق باعتبار الحرف
الواقع في الطرف من غير احتياج الى توافق في الوزن ايضا
في المتن مطرف ان اختلف في الوزن ظاهره انه لا فرق
فيه بين ان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله
في الاخرى في الوزن والتقفية اولا ومقتضيه ذلك مع ما يأتى

في المتوازي انه يعتبر فيه ان لا يكون ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى في الوزن والتقفية بان يختلفا فيهما او في احدهما وانه
لا فرق بين اتفاق الفاصلتين وزنا واختلافهما ان يكون بين المطرف
والمتوازي عموم وهو يجتمعان اذا اتفق الفاصلتان وزنا ولم يكن
ما في احدى القرينتين او اكثره لما يقابله وزنا وتقفية وينفرد المطرف
اذا كان ما في احدى القرينتين او اكثره لما يقابله وزنا وتقفية والمتوازي
اذا اتفق وزن الفاصلتين وكل من المطرف والمتوازي مباين
للترصيع كما يقتضيه كلام المصنف فتامله في الثاني في الوزن ظاهره
سواء كان ما في احدى القرينتين او اكثره لما يقابله من الاخرى وزنا
وتقفية اولا ما لكم لا ترجون اي لا تخافون وقارا اي عظمة
قالوا فادراج تصريح بان الفاصلتين في الوزن والتقفية فيما
عداهما ومن الفاظ القرينتين فتامله لئلا تغلط في الثاني
فان كان ما في احدى القرينتين اي جميعه بدليل او اكثره فان
كان ما في احدى القرينتين او اكثره الى الوزن والتقفية ينبغي ان
يراد بما في احدى القرينتين او اكثره ما عدا الفاصلة ويؤيد ذلك
ان ارادة الفاصلتين ايضا توجب الاستدراك بالنسبة الى
الوزن لان عدم اختلاف الفاصلتين فيه هو تقسيم هذا الكلام
وكذا بالنسبة الى الوزن لان عدم اختلاف الفاصلتين فيه
هو تقسيم هذا الكلام وكذا بالنسبة الى الوزن للتقفية لان اتفاقهما

فيها